



الجزء السابع من

كتاب

المواقف تأليف الامام الاجل القاضي عقد الدين عبد الرحمن بن أحمد
الابجي بشرحه للمحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفي سنة
٨١٦ مع شائيتين جليتين عليه احدهما لعبد الحكيم السالكوني والثانية
للمولى حسن جلبي بن محمد شاه الفشاري رحم الله الجميع وأنزلهم من منازل
كرمه المكان الرفيع

(تنبه) قد جعلنا في أمل الجامع في هذا الكتاب من هاشية عبد الحكيم السالكوني
ودونها حاشية حسن جلبي في نسخة واحدة منها يحدول فاذا افردت احدي
الحاشيتين في صحيفة تبيننا على ذلك

عنى تحرير السيد عبد الرحمن بن علي

الطبعة الأولى على سنة ١٢٠٧

الحاج محمد باقر مستاين المغربي البونوي

سنة ١٣٣٥ ١٩٠٧

مطبعة البعازة بدمياط مصر

لصاحبها عبد السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(المقصود الثاني) ليس الجسم بمجموع اعراض مجتمعة خلافا للنظام والتجار من المعتزلة) فانهما ذهبا الي ان الجوهر مطلقا اعراض مجتمعة وهذا باطل (لما علمت ان المرض لا يقوم بذاته) سواء كان واحداً أو متعدداً (بالنا ما بلغ فلا بد من انتهاء الى جوهر يقوم به) فلا يكون الجوهر لتقام بذاته بمجموع اعراض وحدها (وبالجملة فبطلانه ضروري) اذ كل عالم يعلم ان الامر المجتمع من امور يتتبع قيامها بنفسها لا يكون قائما بذاته بل محتاجا الى امر آخر يقوم به) وما ذكرناه نبيه على الحكم البديهي فلا يتجه عليه ان الكل من حيث هو كل قد يخالف حكمه حكم كل واحد منه وقد يستدل على امتناع تركيب الجوهر من المرض بأذه الجوهر الفرد متعيز بالاتفاق فلو كان مركبا من الاعراض فكل واحد من تلك الاعراض اما ان يكون متعيزا بالذات فهو جوهر ويلزم منه ان يكون الجوهر الفرد مركبا

(قوله خلافا للنظام) هذا هو الما هو المذكور في كتب المعتزلة من ان الجسم عند النظام مركب من اللون والعلم والرائحة ونحو ذلك من الاعراض فتبيل في الجمع بين هذا القول منه والقول منه بتركبه من الاجزاء الغير للتأمية ان الجوهر الفرد عنده مركب من الاعراض أو ان له قولين لكن المذكور في شرح المقاصد ان الظاهر من كتبهم ان مثل الاكوان والاعتقادات والآلام والذات وما أشبه ذلك اعراض لا تدخل لما في حقيقة الجسم وقاوا أما الالوان والاشوا والعلوم والروائح والاسوات والكييفات المدوسة من الحرارة والبرودة وغيرها فمعد النظام جواهر بل أجسام حتى صرخ بان كلا من ذلك جسم لطيف واذا اجتمعت وتداخلت حمل الجسم الكثيف وعند الجمهور كذلك اعراض لان الجسم عند شرار بن عمرو والحسين التجار مجموع من تلك الاعراض وعند الاخيرين جواهر مجتمعة تمامها تلك الاعراض فما وقع في الواقع خلافا للنظام ليس على ما ينبغي والمواب مكان النظام شرار فعل هذا لاني الجمعية عليه بان الامر المبدوع من امور غير قائمة بذاتها يتتبع ان يكون قائما بالذات كما لا ينبغي (قوله معلنا) جسما كان أو جزأ لا ينجزي

[قوله اما ان يكون متعيزا بالذات فهو جوهر] اذ لا معنى للجوهر عند المتكلمين الا المشعير بالذات فلا يرد ان الاتفاق على كل جوهر متعيز لا يستلزم القول بان كل متعيز جوهر مع ان صحة الاستدلال موقوف عليه

من جواهر فلا يكون جوهرًا فرداً ولا يكون متحيزاً بالذات ومن المعلوم ان ضم مالا يتحيز الى مالا يتحيز لا يوجب التحيز وزيفه الا مدى يجوز كون الانضمام شرطاً للتحيز (احتجاجاً بوجوب الاول ان الجواهر من حيث هي جواهر متجانسة) لا اشتراكها في صفات نفس الجوهر وهي التحيز والقيام بالنفس وقبول الاعراض (والاجسام) كالنار والهواء والماء (مختلفة) بالضرورة (فليست) الاجسام (عبارة عن جواهر) مؤلفة والا كانت متماثلة فتكون اعراضاً مجتمعة (فلنا) لانفس ان الجواهر متجانسة (بل الجواهر) عندها (مختلفة بذواتها)

(قوله فلا يكون جوهرًا فرداً) لكونه مركباً من أمور كل واحد منها متحيزاً بالذات لتقسم في الحجم (قوله ان الجواهر من حيث هي جواهر) أي مع قطع النظر عن عوارضها (قوله والا كانت الخ) اشارة الى أن الدليل قياس استثنائي وليس قياساً اقترانياً على هيئة الشكل الثاني كما يبادر من ظاهر العبارة لان النتيجة حينئذ لا يحصل شيء من الاجسام من الجواهر الفردة لانه ليس مركباً وتقريره انه لو كان الاجسام عبارة عن الجواهر المؤلفة لكانت متماثلة وبالتالي باطل اما للملازمة فلان الجواهر متماثلة وأما بطلان الثاني فلأن الاجسام مختلفة فالقدمة الاولى لا تبيح الملازمة والثانية لا يبطل الثاني

(قوله فتكون اعراضاً) أي انما لم يكن الاجسام جواهر مؤلفة تكون اعراضاً مجتمعة اذ لا يمكن للوجود منحصراً في الجوهر والعرض ويرد عليه انه يجوز ان يكون مركباً من الجواهر والاعراض (قوله لانفس ان الجوهر الخ) في شرح المقاصد هذا الجواب لا يتم على مذهب المانعين ويتم الزام لان النظام قائم بماتله الجواهر الفردة الاقرب منع اختلاف الاجسام بحسب الذات بل بحسب العوارض المستندة الى ارادة المختار والاختلاف انما هو مذهب النظام وفيه ان بعض المعتزلة لا يقولون بماتله الجواهر ويتم الجواب على مذهبهم وان القول بماتله الاجسام كلها بان تكون صفات النفس بين التحيز

(قوله فلا يكون جوهرًا فرداً) فيه بحث لان معنى الجوهر الفرد ملائم بمسب القدر اأسلا وهو لا ينافي أن يكون له أجزاء كالهيولى والسورة للجسم

[قوله ومن المعلوم أن ضم مالا يتحيز الخ] فيه بحث لان قوله أولاً يكون متحيزاً رفع الایجاب الكلي فيجوز أن يكون بعضها متحيزاً بالذات فلا يلزم ما ذكره من المحذور ويمكن أن يدفع بأن المقصود ابطال مذهب النظام القائم بترك الجوهر من بعض الاعراض وانما لم يقتصر على الشق الثاني مع انه كاف في المقصود توسيماً للدائرة فلا يضر عدم تصريحه بابطال ما ذكره من الاحتمال اذ ض

[قوله الاول ان الجوهر الخ] هذا الوجه على تقدير ثبوت لايثبت مذهبها أعني كون الجسم محض الاعراض المجتمعة بل انما ثبت كون الاعراض داخلة في حقيقة الجسم وفي قول الشارح فلا حاجة بنا حينئذ الى دخول الاعراض في حقائق الجواهر اشارة الى هذا

وما ذكر من اشتراك الجواهر في الصفات المذكورة لا يدل على تماثلها في الحقيقة لجواز أن تكون تلك الصفات أعراضاً عامة مشتركة بين حقائقها المتخالفة فلا حاجة بنا حينئذ إلى دخول الأعراض في حقائق الجواهر (ولذلك) أي ولعدم دخولها فيها عندنا (قلنا) أن الأعراض لا تبقى لما سر (والجواهر باقية للسياق ولا يخفى أنه يمكن أن تحمل معارضة بأن يقال الأعراض غير باقية فلا تكون داخلية في الجواهر الباقية لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل (واعلم أنه لا يحصى لمن اعترف بنجاس الجواهر) الأفراد وتماثلها في الحقيقة كالاشاعة قاطبة وأكثر المترتبة عن جعل الأعراض داخلية في حقيقة الجسم فيكون الجسم حينئذ جوهرًا مع جملة من الأعراض) منضمة إلى ذلك الجوهر اذ لو كانت مؤلفة من الجواهر المتجانسة وحدها لكانت الاجسام كلها متماثلة في الحقيقة وأنه باطل بالضرورة واما النظام والنسب فقالوا ان الجواهر اذا تركيبت من اعراض مختلفة فهي مختلفة واذا تركيبت من اعراض متجانسة فهي متجانسة

والقيام بالذات وقبول الأعراض وغيرها فما يشترك فيه الاجسام وما عداها من الصفات للمللة مكبرة (قوله إلى دخول الأعراض) وتركبها منها

(قوله ان تحمل معارضة) أي دليلك وان دل على ان الاجسام امراض مجتمعة لكن عندنا ما ينافيه وهو انه لو كانت الاجسام امراضاً مجتمعة لكانت الاجسام غير باقية لان الأعراض غير باقية وهي أجزاء الاجسام وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ثم هذه المعارضة لا تتم على النظام على ما لحظه شارح المقاصد بقوله بتجديد الاجسام أيضاً فيكون الجسم عندهم الخ وما في الملخص من لزوم عدم بقاء الاجسام ضرورة ان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فاقماً يلزم لو قيل بدخوله جملة معينة لا بخصوصها بل أي جملة من الأعراض للثبات للتجديد كما قال الحكماء في بقاء الميولي بالصورة الجسمية والا فلا

[قوله معارضة بان يقال الخ] فيه ان هذه للمعارضة لا تصح على مذهب النظام لان الاجسام غير باقية عنده كالاعراض ويمكن أن يقال الكلام بتحقيق لا الزام وبقاء الاجسام ضروري فلا يضر عدم قبول اعظم وفيه ما فيه

[قوله عن جعل الأعراض داخلية في حقيقة الجسم] وعن عدم الفرق بين الجواهر والاعراض في التجديد والبقاء ضرورة ان تحدد الجزء يوجب تجديد الكل فليزم للمبصر الى أن القائل بعدم بقاء الأعراض هو الشيخ الأشعري وهو لا يقول بتماثل الجواهر بل الموجودات عنده حقائق مختلفة وأما الاشاعة فهم قائلون ببقائها وأنت خير بان هذا يخالف لما سبق في مباحث الأعراض من أن الشيخ الأشعري ومثبيه من محقق الاشاعة قالوا بعدم البقاء والحق أن يختار القائل بتماثل الجواهر الأفراد تماثل الاجسام وان الامتياز بينهما بامور خارجة عن حقيقتيهما

قالا ولذلك انصفت الاجسام المؤلفة منها تارة بالتخالف واخرى بالتماثل الوجه (الثاني أنه اذا وجد الجسم) بل الجوهر (وجد الاعراض واذا انتفى الجوهر) انتفى وبالعكس) أي اذا وجدت الاعراض وجد الجوهر واذا انتفى انتفى (قلنا التلازم) بينهما وجوداً وعدمًا (لا يفيد الوحدة ولا دخول أحدهما في الآخر) كالتضايقين (المقصد الثالث الجسم) اما مركب من أجسام مختلفة الخفائقي فلا شك ان أجزاء المختلفة وجوده فيه بالفعل ومتناهية كالحيوان واما بسيط وهو مالا يكون كذلك كالماء مثلاً والنزاع انما وقع فيه فقول الجسم (البسيط) لا شك (أنه يقبل القسمة) والتجزئة بان يفرض فيه شئ غير شئ (قلنا ان الاجزاء) التي يمكن فرضها (توجد) كلها (بالفعل أولاً) توجد كذلك (واياها كان فاما متناهية أو غير متناهية فالاحتمالات) العقلية (أربعة الاول الاجزاء) التي يمكن فرضها كلها موجودة (بالفعل ومتناهية وهو مذهب) جمهور (المتكلمين وهو القول بتركبه من الاجزاء التي لا تتجزى) أصلاً لا قطعاً لصنعتها ولا كسراً لصلابتها ولا وهماً لمعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف آخر ولا فرضاً عقلياً أيقناً وانما قلنا انه القول بتركبه من تلك الاجزاء (اذ لو كانت الاجزاء متجزئة) أي قابلة للانقسام ولوفرضا (لم تكن الانقسامات الممكنة كلها حاصلة بالفعل) فلم تكن الاجزاء التي يمكن فرضها موجودة بأسرها فيه بالفعل وهو خلاف المقدور (وحاصله ان قولنا كل ما يمكن من الانقسامات حاصل بالفعل) وهو معني قولنا جميع الاجزاء الممكنة بحسب الفرض موجودة بالفعل (يلزمه) قولنا (كل ما ليس بحاصل بالفعل) من الانقسام (فليس بممكن) فتكون الاجزاء الموجودة بالفعل بممتعة الانقسام من جميع الوجوه (الثاني الاجزاء) كلها (بالفعل وغير متناهية) مع امتناع الانقسام عليها لما عرفت (وهو قول النظام) من المستزلة وانكسافرامليس من الاوائل (الثالث الاجزاء) كلها (بالقوة ومتناهية) وينسب الي محمد الشهرستاني صاحب كتاب المال والنعل

(قوله لا يفيد الوحدة) بل يفيد الاثنية لان التلازم لا يكون الا بين شيئين

[قوله واذا انتفى انتفى] تمامه في غير الكون على بحث

[قوله ولا فرضاً عقلياً] أي فرضاً مطابقاً للواقع بان يوجد فيه شئ غير شئ في نفس الامر وان معجز الوهم عن تمييز الشئين بناء على ان هذا التمييز معني جزئي منفرد على الاحساس ولا احساس بهما لغاية اليقظة فلا يميز الوهم بينهما

الرابع) الاجزاء كلها (بالقوة وغير متناهية وهو مذهب الحكماء) واعلم ان المذهبيين الاولين
 يقتضيان خروج جميع الانقسامات الممكنة الى الفعل اما متناهية أو غير متناهية والمذهبيين
 الاخيرين يقتضيان ان لا يكون هناك انقسام بالفعل بل يكون الجسم البسيط متصلا في نفسه
 لا منفصلا فيه أصلا الا أنه يقبل انقسامها امتناها أي واصلا الى حد يقف عنده ولا يمكن
 تجاوزه اياه فيكون الانقسام منتها الى اجزاء لا تميز وقد تركب الجسم منها بالقوة كما ذهب
 اليه الكهروستاتي ويقرّب منه ما نقل عن أفلاطون من أن الجسم بالتجزئة ينتهي الى ان ينمحق
 فيعود هيولى واما غير متناه لا يعني ان تلك الانقسامات يمكن أن تخرج من القوة الى
 الفعل بل يعني ان الجسم من شأنه ان يقبل الانقسام دائما ولا ينتهي انقسامه الى جزء
 لا يمكن فرض انقسامه وهذا مثل ما ذهب اليه المتكلمون من أنه تعالى قادر على ما لا يتناهى
 مع انهم يحيلون انصاف أمور غير متناهية بالوجود سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة فليس
 مرادهم الا ان قدرته تعالى لا تنتهي الى حد لا يمكن مجاوزتها اياه فقس حال القابلة على حال
 التفاعلية واذا تم هذا فنقول هنا مذهب خامس وهو مذهب ديمقراطيس فانه ذهب
 الى أن الجسم البسيط مركب من أجسام صغار لا تنقسم بالفعل بل بالفرض فلا تكون
 الاحتمالات المذكورة منحصرة في المذاهب الاربعة وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات
 حاصلة بالفعل جاز ان لا يكون شيء منها بالفعل وان يكون بعضها بالفعل دون بعض كما هو

(قوله الى أن ينمحق) أي ينحى الاتصال والامتداد الذي هو حقيقة الجسم عنده فيعود اجزاء
 الامتداد لما قابلية للاتصال كالماء اذا جزمه ثم يعاد في اثناء واحد

[قوله ينتهي الى أن ينمحق فيعود هيولى] واعلم انك قد ثبت في أول الموقف على مذهب وانه لا يقول
 بالهيولى المطلقة وحينئذ فلا معنى لقوله بالتحقق الجسم وعوده هيولى الا أن يريد بالهيولى ما هو في
 حكم الجواهر الفردة أو نفسه كذا قيل ولك أن تقول مراده انه يعود معدوما كما ان الهيولى عنده كذلك
 ويشمر به لفظ الاتصاف كما عرفت معناه

(قوله فيعود هيولى) المراد ما هي المصطلح عندهم
 (قوله فقس حال القابلة على حال التفاعلية) أي فليعتبرها في قابلية الجسم الى الاجزاء بحال تفاعلية
 الباري للاشياء فان الجسم من شأنه وقوته أن ينقسم دائما ولا ينتهي انقسامه الى حد لا يمكن انقسامه كما
 ان مقدوراته الله تعالى غير متناهية بمعنى ان قدرته لا تنتهي الى شد لا يكون قادرا على أزيد منه
 (قوله وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة التبع) لزم هذا من ترك سرور الكل فيحصل
 ما ذكره بخلاف المذهبيين الآخرين

مذهبه فم اذا جعل للبخت هو الجسم المفرد وهو الذي لا يتركب من أجزاء هي أجسام
كان مذهبه خارجا عنه فان قلت اذا كان بعض الانقسامات حاصلادون بعض احتمال ان
تكون أجزاء الجسم الموجودة فيه بالفعل للتعلة في انفسها قابلة للانقسام في الجهات كلها
أو في جهتين أو في جهة واحدة أو مختلطة منها فهذه احتمالات سبعة خارجة عن المذاهب
الاربعة قلت هذا صحيح الا ان ستة منها لم يذهب اليها أحد فهي احتمالات عقلية لا مذاهب
هو المقصد الرابع في حجة جمود (للتكاملين) على مذهبهم (وهي نوعان النوع الاول
ان نين أولا ان كل منقسم) أي قابل للانقسام (له أجزاء بالفعل) أي يكون جميع ما يقبل
الانقسام اليه من الاجزاء حاصلة بالفعل (ثم نبين انها) أي تلك الانقسامات والاجزاء
الحاصلة بالفعل (متناهية) فيط من الاول انه أجزاء الجسم للبيسط حاصلة بالفعل غير قابلة
للانقسام ومن الثاني تناهيها (أما الاول) وهو ان كل ما يقبل القسمة فهو منقسم بالفعل
(فلوجوده) ثلاثة (الاول القابل للقسمة لو كان واحدا) في نفسه غير منقسم بالفعل (ثم
انقسام الوحدة والثاني باطل فالشرطية) أي استلزام المقدم للتالي (لانه يلزم) على ذلك
التقدير (قيام الوحدة) الحقيقية (بما يقبل القسمة وانقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه

(قوله فهي احتمالات عقلية الخ) والتقسيم الحاصر للاحتمالات العقلية أن يقال الجسم اما مركب من
أجسام مختلفة أوليس يتركب منها فاما أن لا يكون مركبا فاما من اعراض أو جواهر اما أجسام متفقة أو
ساحر أو أجزاء لا تخفى فهذه هي الاحتمالات بعضها مذاهب وبعضها لا
(قوله وانقسام المحل الخ) الانقسام الى أجزاء غير متناهية في الوضع لا يوجب انقسام شيء منها
انقسام الآخر سواء كانت الاجزاء خارجية كالهيولى والصورة أو عقلية كالجلس والنفس والى أجزاء
متباينة في الوضع وتسمى مقدارية انقسام المحل بالاتفاق ضرورة ان الاجزاء المتباينة في الوضع بان يشار الى
كل واحد منها أن هو من صاحبه في الحال يستلزم متباينة في المحل وأما انقسام المحل الى الاجزاء المتباينة
فهو موجب لانقسام الحال الى تلك الاجزاء اختلفوا فيه فتم من قال بالاستلزام وادعى الامام في الملخص
البداهة فيه واستدل عليه البعض بما في المتن ونفسه ان الحال في المحل للقسمة اما أن يكون بتمامه سائلا في كل
جزء منه وهو لما أول في بعض الاجزاء وهو خلاف المفروض أو بعضه وهو الانقسام أو لا يكون شيء من
أجزائه فلا حلول أسلا والشبهة انها هو في بطلان هذا القسم فانه يجوز أن يكون حالا في شيء من أجزائه
وقال بعضهم المحلول في التقسيم ان كان من حيث ذاته يوجب انقسام الحال انقسام المحل وان كان لا من حيث
ذاته بل من حيث أنه غير منقسم فلا وصول للطراف والاضافات من هذا القبيل وسوا حلا سريانيا

(قوله فهذه احتمالات سبعة) الثلاثة الأول منها ظاهرة والاربعة الأخيرة منها هي التي ذكرها بقوله
أو مختلطة منها وهي الحاصلة من اختلاط الاثنين من الثلاثة أو من اختلاط مجموعها وقوله الا أن الستة
منها لم يذهب اليها أحد فاما الاحتمال الاول منها فهو مذهب خامس ذهب اليه ديمقر الحليس كما مر آتيا

ضرورة ان الحال في أحد الجزئين غير الحال في الجزء (الآخر والاستثنائية) أي بطلان
التالي (بما اذا لم يمتنع للوحدة الا كونها لا تنقسم) يعني ان وحدة الشيء عبارة عن عدم
انقسامه فلا بد ان يكون مفهوم عدم الانقسام الحال فيه غير منقسم اذ لو انقسم لم يكن
وحدة بل اثنية حالة في ذلك الشيء. وهذا الوجه مبني على ان الوحدة صفة وجودية سارية
في محلها لكن الظاهر انها صفة اعتبارية متعلقة بمجموع الامر للتعلم من حيث هو مجموع
فاذا ورد عليه التسمية زالت الوحدة الوجه (الثاني لو كان القابل للانقسام واحدا) في
نفسه متصلا في حد ذاته (كان التفرق) الوارد على ذلك القابل (اعداما له) وإيجادا
لغيره (والتالي باطل اما للملازمة فلان التفرق حينئذ اعدام لهوية) هي متصلة في حد ذاتها
(واحداث لهويتين) منفصلتين لم تكونا موجودتين في تلك الهوية الاتصالية والا كانت
منقسمة بالفعل والمفروض خلافه وقد وجب كون التفرق على ذلك التقدير اعداما
واحداً فان من الحال ان الشيء للمعين يكون تارة هوية واحدة لا انفصال فيها أصلاً
(وتارة هويتين) متفاصلتين (وأما بطلان اللازم فلانه) أي اللازم (يجب ان يكون شق
البدن بآثره البحر المحيط اعداما لذلك البحر وإيجادا لبحرين آخرين وبديهة العقل

(عبد الحكيم)

(قوله صفة وجودية سارية الخ) في شرح المقاصد وأجيب بالوحدة من الاعتبارات العقلية ولو سلم
فليست من الاعراض التي تنقسم بانقسام المحل فعمل هذا مالى الشرح في الحقيقة جواباً عن الوجودية ومنع
البرائة لكن التحقيق بان كونها وجودية يستلزم كونها سارية فهي صفة مطلقة وذلك لانها اذا كانت موجودة
في الخارج كان قيامها في الخارج بالمحل للوجود في الخارج فهو منقسم فيلزم انقسامها اما اذا كانت اعتبارية
كان قيامها في الذهن بمجموع المحل من حيث انه مجموع اما اذا لم يستمر العقل زالت عنه الوحدة ولم يلزم
انقسامها وبهذا تدفع مافي الشرح الجديد بان البدئية لا تفرق بين الامور للوجودية في الخارج والاعتبارية
للوجودية في نفس الامر فلما جاء في الاعتباري شغل كل المحل لا بطريق السر بلان جاز في الخارج أيضاً ذلك
ولما قلنا تدفع لان الامور الاعتبارية عارضة للمجموع من حيث المجموع فانما زالت الحيزية زالت تلك
الامور الاعتبارية بخلاف الامور للوجودية قائماً عارضة من حيث ذاته المتقسمة لا اعتبار حيزية الاجتماع
(قوله وقد وجب كون التفرق على ذلك التقدير الخ) أي على تقدير كون التفرق اعداما لهوية اتصالية
واحداً واحداً لهويتين وكما كان كذلك كان اعداما لما ورد عليه واحداً لغيره فهو اشارة الى كبرى القياس
للمطالبة للمدالة بقوله فان من الحال الخ وتقريره ان التفرق على تقدير كون الجسم متصلاً في نفسه اعداما
لهوية اتصالية واحداً لهويتين وكما كان كذلك اعداما لما ورد عليه واحداً لغيره لان الحال الخ لا يخفى
ما فيه عن البعد والتكثف والظهور ان يقال واذا كان كذلك كان اعداما لما ورد عليه واحداً لغيره

تفيه) وقد اجيب عنه بأنه استبعاد لا يفيد اليقين ودعوى الضرورة في محل الخلاف غير مسدوعة الوجه (الثالث ان مقاطع الاجزاء) في الامر المقابل للانقسام اليها (متمايزة بالفعل فان مقطع النصف غير مقطع الثلث ضرورة وكذا الربع والخمس) وغيرهما من الاجزاء (بالنما بلوغ) فان مقاطعها متمايزة بأسرها (وذلك) أي تمايز مقاطع الاجزاء التي يمكن فرضها (بوجوب التمايز) في تلك الاجزاء (بالفعل) اذ لو لم تكن الاجزاء متمايزة في الوجود لم تختلف تلك الخواص التمايزة واجيب عنه بأن مفهومات المقاطع أوصاف اعتبارية يستبرها النقل عند فرض التجزئة وذلك لا يوجب تمايز عالمها إلا بحسب الفرض ايضا (واما الثاني) وهو ان تلك الاجزاء الحاصلة بالفعل من الانقسامات الفعلية متناهية (فلوجوده) ثلاثة ايضا (الاول لو كانت المسافة) للمتناهية للتعداد (مركبة من اجزاء غير متناهية) موجودة فيها بالفعل كما ذهب اليه النظام (لامتنع قطعها في زمان متناه) اذ لا يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وهكذا الى ما لا نهاية له فامتنع قطعها الا في زمان غير متناه (ولم يلحق السريع البطيء) اذا توسط بينهما مسافة قليلة فان تلك

(قوله وقد اجيب بأنه استبعاد الخ) والتحقق انه ان أريد الجزء المانع للاتصال فلا شك في انعدامه كما اذا كان التركيب من الاجزاء بالفعل وان أريد بالجزء المانع التركيب وان أريد نفس الماء فهو يمتنع مع الاتصال والتفريق وقوله واجيب الخ أي لا نسلم ان المقاطع متمايزة في الخارج بل تمايزها في الذهن بعد فرض القسمة

(قوله واجيب عنه بأن مفهومات المقاطع الخ) وقد يجاب أيضاً بأن الانقسامات عندهم متناهية وهو يستلزم تنامي الاقسام فلا نهاية لا يتصور له نصف أو ثلث أو ربع أو غيرها ورد بأنه انما يمتنع ذلك قبل هو غير متناه بحسب الكمية للقسمة أو للقسمة وأما فيما هو متناه للتعداد لكنه قابل للانقسامات غير متناهية فلا وانما يمتنع ان لو كان هناك أقسام بالفعل غير متناهية بالعدد وليس كذلك اذ معنى قبول الجسم لانقسامات غير متناهية كما مر آتفاً انه يمكن خروجها من القوة الى الفعل بل انه من شأنه وقوته أن ينقسم دائماً ولا ينتهي انقسامه الى حد لا يمكن انقسامه كما ان مقسودات الله تعالى غير متناهية بالقي للذكور آتفاً

(قوله الاول لو كانت المسافة) هنا الوجه على تقدير نسامه يدل على امتناع تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية ولو في جهة واحدة فقط من الجهات الثلاث تدبر

(قوله ولم يلحق السريع البطيء) وانما لم يقل ولم يلحق التحرك الساكن مع ان الواقع انه لم يلحق متحرك ساكناً أصلاً فضلاً عن أن يلحق ذلك المتحرك متحركاً آخر وان كان بطيئاً وذلك لان المقصود

للمسافة مركبة من اجزاء غير متناهية لا يمكن للسرّيع قطعها في زمان متناه فلا يلحق البطي
 قطعا (وبطلان اللازم) وهو امتناع قطع المسافة المتناهية في زمان متناه وعدم لحوق السريع
 للبطي (دليل بطلان اللزوم) وهو كون تلك المسافة مركبة من اجزاء موجودة بالفعل
 غير متناهية وبمجي ان السلاف لما أورد هذا الاثرام على النظام التجأ الى القول بالطفرة فقال
 ان للتحرك قد يقطع المسافة بان يحاذي بعض أجزائها دون بعض ولا حاجة له الى هذه
 المكابرة بل يكفي ان يقول كما ان المسافة للمتناهية مركبة من اجزاء موجودة غير متناهية
 كذلك الزمان للمتناهي مشتمل على اجزاء غير متناهية فيقابل اجزاء المسافة والزمان معا
 فيمكن قطعها فيه واعلم ان النظام لم يكن قائلا بالجزء الذي لا يجزأ وتركب الجسم منه الا
 انه لزمه ذلك من حيث لا يدري فانه لما وقف على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردّها
 أذعن لها وحكم بان الجسم ينقسم اتقسامات لا تنتهي لكنه لم يفرق بين ما هو موجود في
 الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل فظن ان جميع الاتقسامات التي لا تنتهي حاصلة

(قوله وهو كون تلك المسافة الخ) فان قيل بطلان اللازم المذكور انما يستلزم بطلان تركب
 المسافة من اجزاء غير متناهية وكل مسافة مركبة من اجزاء غير متناهية قلت تنامي الاجزاء في الاستعدادات
 الثلاثة يستلزم تنامي الشكل بناء على ان الاجزاء التي وسط المسافة المتناهية للاجزاء التي في الاستعدادات
 الثلاثة المتصلة بعضها ببعض لا يزيد عليها في العدد انه لا يجوز ان يتصل بجزء واحد جزآن أو نقول
 المراد كون المسافة من حيث هي مسافة أي من حيث وقع فيها الحركة متناهية والنظام يقول بعدم التنامي
 بالفعل بل كل استعدادات غير متناهية اذ لو تنامت في استعداد بناء على ان جميع الاتقسامات الممكنة عنده
 حاصلة بالفعل والاتقسامات في كل استعداد غير متناهية اذ لو تنامت في استعداد لزم الجزء وما في حكمه

(قوله ولا حاجة له) أي للنظام الي هذه المكابرة وهي القول بالطفرة وما يدل على كونه مكابرة
 انما هذا القلم فيحصل خط السواد من غير ان يبقى في خلاله اجزاء بيضاء وليس كذلك لقرط الخنلاط
 الاجزاء البيضاء في السواد بحيث لا امتياز في الحسن لان الاجزاء مملكون عنها كثيرا بل لا نسبة لها
 الاجزاء بالسواد لكونها غير متناهية

هنا هو ايراد لازم آخر باطله لوقال لم يلحق للتحرك الساكن لكان هذا اللازم متدرجا في اللازم
 الاول فلم يحصل القسود هذا خلاف

(قوله كذلك الزمان للمتناهي مشتمل على اجزاء غير متناهية) هذا مع القول بتنامي الآتات المتجددة
 مكابرة أيضا فان بداهة العقل يقتضي عدم تنامي الزمان المركب من الأتات الغير المتناهية المتتالية في
 التحقيق كما لا يخفى

في الجسم بالفعل فصرح بان في الجسم أجزاء غير متناهية ، وجودة بالفعل ولزمه القول بالجزء فانه اذا كان كل انقسام ممكن في الجسم حاصل فيه بالفعل فلا يكون من الانقسامات حاصل في الجسم امتنع حصوله فيه فتكون أجزاء غير قابلة للانقسام فقد وقع فيما كان هاربا عنه نافياله غير معترف به ومن ثمة قل عنه انه ما عيره مثبتو الجزء على القول بالمفطرة أجاب بأنها ليست أبد من لزمكم من القول بتفكك الرسي فالترتموه . الوجه (الثاني انه) أى الجسم الذي نحن بصدد متناه بالحجم والتعداد فهو (محصور بين الطرفين) المحيطين به وكذا أجزاءه محصورة بينهما (وانحصار ما لا يتناهي بين الحاضرين محال) فاستحال ان تكون أجزاءه للوجود فيه بالفعل غير متناهية الا ان يلزم التداخل فيما بين تلك الاجزاء لكنه مما تشهد البداهة بطلانه الوجه (الثالث ان التأليف) هو ضم بعض الاجزاء للوجود في الجسم الى بعض (لا بد ان يفيد زيادة حجم والا لكان حجم الاثنين كحجم الواحد وكذا الثلاثة والأربعة الى غير النهاية فلا يحصل من تأليف الاجزاء) وان كانت غير متناهية (حجم) أصلا (ولافروض خلافه) لان الجسم له حجم ممتد في الجهات ولا شك ان هذا الحجم انما حصل له من تأليف أجزائه بعضها الى بعض (واذا كان التأليف يفيد زيادة حجم فليجمل التأليف من أجزاء متناهية في جميع الجهات فيحصل حجم في

(عبد الحكيم)

(قوله ومن ثمة) أي ومن أجله انه غير مقترن بالجزء أجاب بمعنى الجزء بهذا الجواب فان قوله لزمكم يدل على انه غير مقترن والا لزمه أبشأ
(قوله وكذا أجزاء الخ) ان أريد انحصارها مقدارا فسلم وان أورد انحصارها عددا فقبه النزاع
(قوله الا ان يلزم التداخل) لا ينضم لانه يلزم تنامي الاجزاء المتناهية في الوضع لانه يقول ان جميع الانقسامات للتمكن الى الاجزاء المقدارية حاصلة بالفعل
(قوله مما تشهد الخ) أي ملاخل له حجم أو مقدار لئلا له حجم أو مقدار شبهة البداهة بطلانه لانه يستلزم بطلان الحكم البدهي الاول وهو كون الكل المقداري أعظم من جزئه المقداري
(قوله وان كانت غير متناهية الخ) له ان يكون قياس غير المتناهي بالمطل بالاجزاء المتداخلة اذا كانت متناهية لا يفيد التأليف زيادة في الحجم واذا كانت غير متناهية فيدها لعدم انقطاع التداخل فلا يمكن ان يقال جميع الاجزاء المتداخلة ليس حجما زائدا على حجم الواحد اذ لا جميع

الجبات) كلها (وهو الجسم) وتوضيحه ان كل عدد سواء كان متناهياً أو غير متناه فانه يشتمل على آحاد حقيقية أي غير منقسمة بالفعل لان حقيقة العدد مركبة من الآحاد نظماً ولتنقسم بالفعل عدداً لا واحداً فلم يوجد في العدد الا ما هو منقسم بالفعل لم يوجد فيه الواحد أصلاً فلا يكون عدداً فعلمنا فاذا فرض ان أجزاء الجسم عدد غير متناه فلا شك ان فيها آحاداً متناهية فاذا أخذت تلك الآحاد وضم بعضها الى بعض حصل جسم مركب من أجزاء متناهية (فليس كل جسم مركباً من أجزاء لا تنتهي) فبطل الكمية التي ادعاها النظام فان قلت هذا جسم مصنوع وما ذهب اليه انما هو في الاجسام المخلوقة قلت ما ذكرناه تصوير له مخ كونه موجوداً في ضمن تلك الاجسام اذ لا بد ان يضم فيها أجزاء متناهية بعضها الى بعض (ثم) اذا شئنا ان نبطل قوله بالكمية (نقول وهذا الجسم له حجم متناه وأجزاء متناهية والجسم الذي فيه البحث ماله حجم متناه) لتناهي الابداد (وأجزاء غير متناهية) على زعمه (ولا شك ان بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم) لان حجم المؤلف من الاجزاء هو حجم الاجزاء الموزلة المقتضية لازدياد حجمه (فتكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة الاجزاء الى الاجزاء لكن نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه ونسبة الاجزاء الى

(عبد الحكيم)

(قوله وتوضيحه الخ) المقصود منه دفع ما قيل ان النظام لا يقول بوجود الجزء على الانفراد وانما يكون في ضمن الجسم وحاصل الدفع انه لا بد من وجود الواحد في تلك الكثرة التي ركب الجسم فاذا أخذ الآحاد المتناهية واعتبر الصغار بعضها ببعض حصل الجسم المتناهي الاجزاء في ضمن ذلك الجسم المتناهي مع كونه موجوداً في ضمن الاجسام المخلوقة لاسمح له فهو أيضاً جسم مخلوق الا انه مخلوق في ضمنها (قوله أي غير منقسمة الخ) لا يعني لا يمكن انقسامه فان وجوده غير لازم في العدد اذ اللازم وجود ما يتقوم به العدد وهو الواحد بالفعل

(قوله لان حجم المؤلف الخ) اندلع بهذا ما قيل ان ازدياد الحجم بحسب الازدياد مع كون السببتين مختلفتين بل يجوز أن يكون نسبة الجسمين من السبب التي يوجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلاً في الآحاد لان نسبتها عديدة وخلاصة الدفع انه ليس حجم المؤلف على تقدير التركيب من الاجزاء ليس المجموع احجام الاجزاء المضافة لانها لا اعتبار فلا بد أن تكون النسبة في المقسدار أي في المقسم والصغر كسبة أجزائهما وما ذكرتم انما ينبغي اذا كان المقسم والصغر غير تابع لكثرة الاجزآت وقتها وذلك مبني على ان الاجزاء ثابتة الميولي والمرددة

الاجزاء نسبة متناه الى غير متناه فتكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي
 هذا خلف فلا يكون شئ من الاجسام المتناهية المقدار مؤلفاً من اجزاء غير متناهية ولا مهرب
 له عن ذلك أيضاً سوى تجوز التداخل اذ لا يجب حينئذ أن تكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة
 الاجزاء الى الاجزاء لكنه باطل كما عرفت وهذه الوجوه الثلاثة لا تبطل القول بكون الجسم
 متصلاً واحداً قابلاً لانقسامات غير متناهية على معنى انها لا تقف على جيد لا يتجاوزها لان
 الجسم ليس حينئذ مشتملاً على اجزاء غير متناهية بالفعل بل بالقوة التي يستحيل خروجها
 بكتلتها الى الفعل كما مر (النوع الثاني) من حجة جمهور المتكلمين على ما ذهبوا اليه (ان)
 نين تركيب الجسم منها (أى من الاجزاء التي لا تميز) ابتداءً (أى من غير استئناء بان كل
 قابل للانقسام فهو منقسم بالفعل كما في النوع الاول واما كون تلك الاجزاء متناهية فهو
 ظاهر أو معلوم مما مر آنفاً (وهو وجوه) شعبة (الاول النقطة) وهي ذات وضع
 لا تنقسم (موجودة اذ بها تماس الخطوط والخطوط بها تماس السطوح والسطوح بها تماس الاجسام
 وتماس الموجودين بالمعدوم ضروري البطلان) يعني أنه لأشبهة في ان الاجسام موجودة وانها
 تماس بالمرور موجودة منقسمة في الطول والعرض دون العمق والازم التداخل بين المنقسمين في
 العمق أو كون التماس بجزئين منهما لا بهما فينتقل الكلام الى ذلك الجزئين وعدم انقسامهما
 ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا ينقسم في العمق وذلك هو السطح ثبت وجوده ثم ان السطحين
 الموجودين يتماسان على أمر منقسم في الطول دون العرض والازم أحد الأمرين كما عرفت
 وذلك هو الخط ثبت وجوده أيضاً ثم ان الخطين الموجودين يتماسان على أمر ذي وضع

(قوله ولا مهرب له الخ) تجوز التداخل لا يضر لما عرفت من أن الكلام في الاجزاء المتباينة في
 الوضع وانها متباينة وغير متناهية
 (قوله وتماس الموجودين بالمعدوم الخ) لان التماس على ملأى الشفاء كون التبيين بحيث يكون طرفهما
 معاً في الوضع أى في قبول الاشارة الحسية ولا شك أن المعدوم لا يقبل الاشارة الحسية

(قوله لكنه باطل كما عرفت) أى من قوله لكنه ما يشهد البديهة ببطلانه
 (قوله بل بالقوة التي يستحيل خروجها بكتلتها الى الفعل كما مر) أي في المقصد الثالث من قوله اما
 متناهياً أى واسلاً الى حد يقف عنده ولا يمكن مجاوزته اياه واما غير متناه لا يعني ان تلك الانقسامات الخ
 (قوله واما كون تلك الاقسام متناهية فهو ظاهر) يعني انه لا بد منه في هذا النوع الا انه تركه لظهوره
 أو لكونه معلوماً

لا يتقسم أصلاً وهو النقطة (وأيضاً قلها) أى النقطة (طرف لخط وهو السطح وهو للجسم وطرف للوجود وجود) فتكون النقطة موجودة (ثم إنها لا تنقسم) أصلاً قلنا في الجسم وجود ذو وضع لا يتقسم فإن كان جوهره هو المطلوب (لأن ذلك الجوهر الذى لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه جزء للجسم) (والأى وإن لم يكن جوهره بل عرضاً) (لكن له محل لا يتقسم والاقسام الخال فيه لما مر مراراً) وذلك المحل إن كان جوهره فذاك وإن كان عرضاً كان له محل آخر (ولا يتسلسل بل ينتهي إلى جوهر كذلك) أى غير منقسم (وهو الجزء الذى لا يتجزأ) وقد وقع جزءاً للجسم ثم إذا أخرجناه عن الجسم واعتبرنا التماس بالقياس إلى ما كان مجاوراً له وهكذا ظهر أن أجزاءه كلها جوهر غير قابلة للانقسام كما هو مطلوبنا وقد أجابوا عن ذلك بأن النقطة عرض غير سار في محله فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها بل الأطراف كلها اعراض لكن الخط سار في محله في جهة واحدة فيقسم في هذه الجهة فقط والسطح سار في جهتين فيقسم فيهما فقط والنقطة لاسريان لما فلا انقسام فيها الوجه الثاني الحركة موجودة بالضرورة (وإنها تنقسم إلى حاضرة وماضية ومستقبلة فتقول إن الحاضرة منها موجودة والا لم يوجد الماضى) منها (ولا المستقبل لأن الماضى ما كان حاضراً والمستقبل ما يحضر) ولا شك أن الماضى منها لا وجود له حال كونه ماضياً

[قوله وطرف للوجود موجود] لأنه إما جوهره وعرض قائم به

(قوله بل الأطراف لا تنقسم) كلمة بل لترقى بيان قائدة زائدة على المقصود لا للاضراب

(قوله ولا شك لا تنقسم) هنا تقرير أن الأول مذكور للمنفذ وحده الله وهو أنه لو لم يوجد الحاضرة لم توجد الحركة أصلاً لأن الماضى ما كان حاضراً والمستقبل ما يحضر فوجودها ليس إلا بالحضور فإذا لم تكن الحاضرة موجودة لم يكونوا موجودتين وتلبيها أنه لو لم تكن الحاضرة موجودة لم تكن الحركة موجودة أصلاً لأن الماضى والمستقبل معدومان لأن الماضى صار معدوماً والمستقبل لم يوجد أصلاً وهذا التقرير لا يحتاج إلى أخذ مذكور للمنفذ من أن الماضى كان حاضراً والمستقبل ما يحضر كما أن تقرير المنصف لا يحتاج إلى أخذ أن الماضى والمستقبل معدومان والشراح وحده الله جمع بين المتقدمين زيادة

(قوله وقد أجابوا عن ذلك) أى الحكماء فهم يزعمون أن أقسام الخال باقسام الخال يختص بما يكون حلوله سريعاً كالتيقن في الجسم

(قوله غير سار في محله) إذ النقطة مثلاً عارضة للخط من حيث انتهت في جهة لأن حيث هو هو فلا يلزم من انقسامه انقسامها وتقس عليها الخط باللبة إلى السطح والسطح باللبة إلى الجسم التبعيى

ولا المستقبل حال كونه مستقبلاً فإذا لم يوجد الحاضر لم يوجد شيء منهما قطعاً فلا وجود للحركة أصلاً وهو باطل بالضرورة فوجب أن تكون الحاضرة منها موجودة (وإنها لا تنقسم) بوجه ولو فرضنا (والا لكان بعض أجزائها) للفروضة (قبل وبعدها بعد لانها) أي الحركة (غير فارقات ضرورية) فإذا فرض فيها جزآن امتنع أن يكونا مجتمعين (فلا يكون كلها حاضراً) بل بعضها (هذا خلف) لأن الله يدركه كله (وكذا جميع أجزائها) غير قابلة للانقسام (إذا ما من جزء) من أجزائها (الا وكان حاضراً حينئذ ما ثبتت أن الحركة مركبة من أجزاء لا تجزأ فكذلك للسافة) التي هي الجسم مركبة منها أيضاً (لانطبائهما) أي انطباق الحركة (عليها) بحيث إذا فرض في أحدهما جزء يفرض بإزائه من الأخرى جزء فإذا كانت أجزاء الحركة غير قابلة للانقسام كانت أجزاء السافة كذلك (أو نقول) يجب أن تكون أجزاء السافة غير منقسمة (لأنه لو انقسمت السافة) التي يقع عليها جزء من أجزاء الحركة (لانقسمت الحركة عليها) أعني ذلك الجزء من الحركة (فإن الحركة إلى نصفها) أي نصف السافة (نصف الحركة إليها) قال الامام الرازي هذا أقوى ما احتج به مثبتو الجزء ويرد عليه أن الحركة بمعنى التقطع لا وجود لها أصلاً كما مر والحركة بمعنى التوسط موجودة في الآن الحاضر لكنها ليست منقطعة على السافة إذ لا جزء لها في امتداد السافة بل هي موجودة في كل حد من الحدود

الاستصحاب والجواب عن هذه الحجة ظاهر لأن الحركة متصلة في نفسها إذا قسمها الوهم باعتبار الزمان حصل فيه جزآن كل منهما واقع في زمانه والآن الحاضر الحد المشترك بين ذلك الزمانين يمنع وقوع الحركة فيه فالقول بكون الحركة منقسمة إلى الحاضرة والمستقبل وأن عدم وجودها في الحاضر يستلزم عدمها مطلقاً وإن الماضي كان حاضراً والمستقبل لم يوجد فإنه لا يلزم من عدمها في الحال عدمها مطلقاً فثبت وجودان في زمانها

(قوله أو نقول الخ) فالأول كان أثباتاً لتركيب السافة من أجزاء لا تجزأ بطريق الاستقامة وهذا إثبات ٤ بطريق الخلف

(قوله لا وجود له أصلاً كما مر) أي في المقصدين الثاني من مباحث الابن على رأى الحكماء وفي مباحث الزمان أيضاً على أن التارخ صريح هناك بأن الحكماء لا يثبتون الحاضر من الزمان بل الحاضر عندهم هو الزمان للموهوم الذي هو قدر مشترك بينهما بمنزلة النقطة النروضة على المطلوب ليس جزءاً من الزمان أصلاً بل لا يرجع إليها ليطالع على قوائمه وحوادث كثيرة

للفروضة فيها فليس لنا حركة مركبة من أجزاء لا تميزاً فلم يرسم من هذه الحركة
 الموجودة في الخارج أمر يمتد في الخيال منطبق على المسافة منقسم مثلاً الى أجزاء لا تنقسم
 على حد لا يقبل الانقسام الوجه (الثالث برهن اقليدس) في الشكل الخامس عشر من
 المقالة الثالثة من كتاب الاصول (على وجود زاوية هي أصغر الزوايا وهي ما تحصل من
 مماسة خط مستقيم لمحيط دائرة فهي لا تنقسم) اذ لو انقسمت لم تكن أصغر ازوايا
 (ولا تصور) الزاوية التي لا تنقسم (الا بابات الجزء) لان تلك الزاوية ان كانت جوهرية
 كانت جزءاً وان كانت عرضاً فلا بد لها من محل هو جوهر غير منقسم والجواب ان البرهن
 في كتابه هو ان الزاوية الحادة الخادئة من حدة الدائرة وانظر للمماس لها أصغر من كل زاوية
 حادة مستقيمة الخطين لانها أصغر من جميع المواد (الوجه الرابع نفرض كرة) حقيقية
 (تماس سطحاً مستويًا) حقيقياً (لا مكان للكرة والسطح) المذكورين (ونما سها ضرورة على)
 تقدير انشاء الجزء كما هو مذهب الخصم (فأبه المماس) بينهما (لا يتقسم والا فاما) ان يتقسم

(قوله لانها أصغر الخ) فهي قابلة للقسمة الى غير النهاية ويجعل بالقسمة زاوية بين محيط الدائرة
 والخط المستقيم أصغر منها

(قوله لا مكان الخ) في الشفاء لا يدري هل يمكن انه يوجد كرة على السطح بهذه العمق في الوجود
 أو هو في التوهم فقط على نحو ما عليه التعليلات فلا يدري انه ان كان في الوجود هل يصح مدرجاً أو لا
 عليه انتهى ولا خفاء في ان منع امكان وجود الكرة والسطح مكابرة لان الشكل الطيبي للسطح الكروي
 بل واقعة لان الافلاك عديم كرات حقيقية كذا وجود السطح المستوي لانه لا شك في وجود السطح
 فان كان مستويًا فهو المطلوب وان كان ذوات زوايا فلا بد من الانتهاء اليه لامتناع اشتغاله على السطح
 وزوايا غير متناهية وقد مر ذلك في بحث الخلاء

(قوله هو ان الزاوية الحادة الخادئة من حدة الدائرة) الحدة بالقطر الثلاث وذكر في المصاح ان
 الحطب ما ارتفع من الارض والحدة التي في الظاهر يعني ان نفرض دائرة بماس حدها خطاً مستقيماً بنقطة
 في وسط هذا الخط فيحدث هناك زاويتان سادتان ولا شك أن كل واحدة منهما تكون أصغر من كل
 حادة مستقيمة الضامتين اذا فرض تساويهما في الضامتين والوتر جميعاً وقوله لانها أصغر من جميع المواد
 اذ لا شك ان الحادة الخادئة من حدة الدائرة الكبرى مع الخط المستقيم أصغر من الحادة الخادئة من
 حدة الدائرة الصغرى مع ذلك الخط المستقيم أيضاً فان أحد ضلعي الحادة الاولى يكون بين ضلعي الحادة
 الثانية ليكون وتر الثانية أطول من وتر الاولى كما يشهد به التنجيل الصحيح

(قوله لانها أصغر من جميع المواد) كما يظهر من أطراف التمام وانها أيضاً متناهية

(في جهة) واحدة (فهو خط أو) في (أكثر) يعني في جهتين (فهو سطح ولا نطباؤه) أي ولا انطباق ما به المماس من الكرة (على السطح المستوي فهو مستو) سواء كان خطا أو سطحاً (فلا تكون الكرة) المفروضة (كرة) حقيقية لاستحالة ان يوجد على محيطها خط مستقيم أو سطح مستو بالضرورة (هذا خلف) فتبين ان يكون ما به المماس فيها ما أسرا غير منقسم (ثم نفرض تدجرجها على السطح) المستوي (بحيث تماسه بجميع أجزائها فتكون جميع الاجزاء) من ظاهر الكرة ومن ذلك السطح (غير منقسمة) وكذا الحال في الاجزاء التي في أعماقها (وهو المطلوب) وأجاب ابن سينا عن ذلك بان الكرة اذا ماست السطح على نقطة فانها لا تماسه على نقطة أخرى الا بحركة منقسمة في زمان منقسم ثم ان النقطة الاخرى ليست مجاورة الاولى متصلة بها والا كانت منطبقة عليها اذ لا يمكن ان يتصور اتصال بين أسرين غير منقسمين الا بطريقي الانطباق بينهما بكليتهما فلا بد ان يكون بين النقطتين خط وكذا الحال في سائر النقط التي يقع بها التماس بينها فلا يكون محيط الكرة

(قوله وأجاب ابن سينا الخ) لسبب اليه ما هو يرى منه فانه قال في الشفاء ليس يلزم أن تكون الكرة عامة للسطح في أي حال كان النقطة لاغير بل يكون في حال الثبات والسكون كذلك فاذا تحركت بأسط بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقته بالفعل تماس فيه بالنقطة الا في الوهم وذلك لا يتوهم الا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب تام لا ورود عليه للاعتراض الآتي (قوله ثم ان النقطة الخ) لا حاجة الى هذه المقدمات لانه اذا ثبت أن المماس بالنقطة الاخرى انما هي بعد الحركة المنطبقة على الزمان والمساواة لم يلزم تنالي النقطتين اللهم الا أن يقال هذا اثبات لعدم التنالي بطريق آخر فكأنه قال ثم قول بعد الاعتراض عن كون المماس بالنقطة الاخرى بعد الحركة ان النقطة الخ وقع ذلك برد عليه ان اتصال النقطتين لا يستلزم وجود الخط بينهما فانها متتاليان لان المتتاليان على ما في الشفاء هما اللذان ليس بينهما شيء من جنسهما وليستا بمنصبتين لان الاتصال يقال للمقدار اذا انحدر طرفه وطرف غيره ولاحد الجسمين المتلازمين في الحركة ولا يقبل القسمة في ذاته بحيث يحصل بين القسمين حد مشترك وجميع هذه المعاني منتف بها وان أردت بالاتصال سوي المعاني الثلاثة للمصالحة لئلا ينفق ينظر في انتفاء في هاتين النقطتين وان انتفاء يستلزم وجود الخط بينهما

(قوله والا كانت منطبقة عليها) أي والا كان وضعها واحداً بحيث لا يتنازع ان في الاشارة الحسية أسلا (قوله فلا بد ان يكون بين النقطتين خط) ويكون هذا الخط مستقيماً ان كانت النقطتان على السطح المستوي وخطاً مستديراً ان كانت النقطتان على الكرة

ولا السطح المستوي مركبا من قط متتالية لا يقال فعلى ما ذكرنا لا تحصل الماسة على النقطة الاخرى الا بعد الحركة في حال الحركة لا بد من الماسة فان كانت الماسة على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وان كانت على نقطة متوسطة بينهما لم تكن خلاف القدر على اننا نقل الكلام الى تلك للتوسطة فوجب اذن ان لا يكون بين نقطتي الخماس واسطة فيلزم تنافي النقط لانا نقول الماسة على النقطة الاولى وان كانت حاصلة في

(قوله فعلى ما ذكرنا لا يحصل الخ) السواب من انه يحصل الماسة لانه المذكور سابقا وليس

بمرتب عليه

(قوله كانت الكرة ساكنة) لعدم التعبر من الحالة الاولى حال كونها متحركة لان المفروض ان حال الحركة خلاف القدر لان القدر ان الماسة على النقطة الثانية

(قوله ننقل الكلام الخ) لانها ايضا بعد الحركة في حال الحركة تكون الماسة على نقطة اخرى يتوسط بين الاولى والتوسط الاولى وهم جرا حتى يلزم وجود مماسات وقاطع غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرين بل نقول جميع هذه المماسات الغير المتناهية حاصلة بعد الحركة في حال الحركة لا بد من مماسة اخرى فم يكن الجميع جميعا

(قوله الماسة على النقطة الاولى الخ) منع للملازمة المستفادة من قوله فان كانت الماسة على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة يبقى لا يلزم لزوم كونها ساكنة حال كونها متحركة لان مماسة الكرة على النقطة المنيعة من السطح الحادثة لكونها غير منقسم باقية في زمان حركة الدحرجة الى ان تحصل الماسة على النقطة للمنيعة الاخرى من السطح لان الكرة متحركة على نفسها فيقبل تقاطعها مع بقا الماسة بالنقطة الاولى من السطح واذا وصل الى النقطة الثانية من السطح حصل مماسة اخرى باقية مع حركة الكرة على نفسها الى ان يحصل النقطة الثالثة من السطح وهكذا وفيه بحث اما أولا فلان

(قوله لانا نقول الماسة الخ) هذا اختيار للثبوت الاول ومنع للملازمة قوله كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وقوله لكونها باقية في زمان حركة الدحرجة ولعل السرفى ذلك هو ان حركة الكرة للدحرجة على السطح المذكور كانت مركبة من الحركة المستقيمة والحركة المستديرة معا باعتبار الحركة المستديرة يتصور ان تبقى الماسة على نقطة واحدة من السطح زمانا وباعتبار الحركة المستقيمة يتصور ان تزول تلك الماسة بحيث لا تبقى هناك هذا ولكن بقى ان يقال انك قد اقررت انه لا بد ان يكون بين التفتلين خط حركة الكرة على هذا الخط اما ان يكون لا للمماس وهو باطل لانه خلاف المفروض واما ان يكون للمماس وهذه للمماس لا يتصور ان تكون على النقطة الاولى او على النقطة الثانية اذ المفروض هو ان يكون الحركة على الخط فبا بين التفتلين فنعين ان الماسة كانت على نقطة متوسطة بينهما فحيث انزل يلزم ما ذكر من انه خلاف المفروض وانه ينقل الكلام الى تلك للتوسطة فتأمل

آن لكنها باقية في زمان حركة الدرجة للزمنية الى الماسة على النقطة الاخرى ففي آن
 حصول هذه الماسة الثانية نزول الماسة الاولى وهكذا كل ماسة على نقطة تحصل في آن
 أو تبقى زمانا ولا ينافي ذلك استمرار حركة الكرة كما يظهر ذلك بالتخييل المصادق لحركة
 الدرجة فلا يلزم تآلي النقط والآفات الوجه (الخامس نفرض خطأ قائما على خط وغير)
 الخط الاول (عليه) أي على الخط الثاني (فانه يماس) الخط المار (في مسوره جميع أجزاء
 ذلك) الخط المدور عليه أو الماسة بينهما (انما تكون نقطة) لان الماس من الخط القائم
 المار هو طرفه الذي هو النقطة وبمسوس النقطة لا يكون الانقطة (فالخط المدور عليه
 مركب من نقط متتالية (و) كذلك (السطح) مركب (من خطاوط) متتالية (والجسم)
 مركب (من سطوح) مجتمعة (وهو المطلوب) ويتجه عليه ان المتحرك هو المتعيز بالذات
 فلا بد ان يكون منقسما في جميع الجهات كما سيأتي فالسطح والخط والنقطة لا تكون

الدرجة حركة مركبة من مستقيمة ومن وضعية والماسة على النقطة الاولى باقية بالقياس الى
 الحركة الوضعية واما بالقياس الى الحركة المستقيمة التي وقفت على السطح فكلما والسائل انما أورد السؤال
 باعتبار هذه الحركة وقال انه لو كانت الماسة على النقطة الاولى باقية بالقياس الى هذه الحركة كانت الكرة
 ساكنة بالقياس الى هذه الحركة والمفروض تحركها بهذه الحركة وأما ثانياً فلأنه لو قرر السؤال هكذا
 ان الماسة بالنقطة المبنية على الأخرى لأحصل الا بعد الحركة في حال الحركة لا بد أن تكون الكرة
 ساكنة وان كانت النقطة الاولى من الكرة على النقطة الاولى من السطح كانت الكرة ساكنة وان
 كانت بنقطة أخرى على نقطة أخرى متوسطين بين التعتين الاوليين والاخرين لزم خلاف
 للمفروض لم يتجه أن يقال الماسة الاولى باقية الى حصول الماسة الثانية قائما وقد تفرقت بقيد النقطة
 الاولى من الكرة فالحق ما نستفيد من الشفاء أن الماسة حال على الحركة على الخط وليس فيها ماسة على
 النقطة الكرة فرض الآن وما قاله الامام من انه لو ماتت الكرة السطح بالخط لوجب أن ينطبق من
 الكرة خط على ما دخل من ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيماً لان المنطبق على المستقيم مستقيم
 فتكون الكرة متصلة فذدفع بان استقامة الخط في الكرة انما يلزم لو كان انطباقه على خط السطح
 دقياً وأما اذا كان تدريجياً على ما هو اللازم هنا قائما يلزم وجود الخط للمستدير في الكرة والاخر فيه
 (قوله) ويتجه عليه الخ) وهكذا يتجه عليه ان الحركة متصلة منطقياً على المسافة المتصلة ليس فيها التمام
 بالتمل الا بعد فرض الآن في الزمان شيئين ان كل تعنتين مفروضتين خط كان بين كل آتين زمان
 وبين كل جزئين حصول في حد

(قوله فلا بد وأن يكون منقسما في جميع الجهات كإسباني) أي في أوله، فمقد يليه

الأعراض فكيف تصور حركة خط عرضي على آخر مثله * الوجه (السادس) لولا انتهاء
 الاجسام الى أجزاء لا تجزى لكان الانقسام في السماء والخرولة ذاهبا الى غير النهاية فتكون
 أجزاءها الممتدة سواء لان أجزاء كل واحدة منهما غير متناهية حينئذ (وهو بدهي البطلان)
 ويرد عليه ان الاجزاء فيها وان كانت غير متناهية بالمعنى التي عرفت الا أن مقادير أجزاء
 السماء ليست كمقادير اجزاء الخرولة فلا استحالة * الوجه (السابع) لولا الجزء وانتهاء تقسيم
 الجسم اليه (لكان يمكن ان تقسم الخرولة الى صفائح غير متناهية فنفس تلك الصفائح
 (وجه الارض) وتستوجود السموات (وتفضل عليها بما لا يتناهى وأنه ضروري البطلان)
 ورد هذا بما عرفت من معنى لانهاى الانقسام وامتناع خروج جميع الاقسام الى النمل
 وجود بل فرضا أيضا قال المصنف (وبعض ذلك) الذي ذكرناه من حجج التكاملين
 على اثبات الجزء وتركب الجسم منه (وان كان يمكن الجواب عنه جدا لافقيه المصنف انتاع)
 وطائفة باطن فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة التي مر ذكرها * المقصد الخامس *
 حجة الحكماء على ان الجسم البسيط (واحد متصل) في نفسه (قابل للتقسمة الى غير النهاية
 لأنه مركب) أي وليس بمركب من أجزاء لا تجزى (أنواع) أدوية * (النوع الاول

(قوله الوجه السادس الخ) يعنى هذا الوجه السابع اخذناه بالثبوت بالثبوت والجواب الفرق بينهما
 (قوله فارجع الخ) في شرح المقاصد ان حديث السكر والسطح قوي ونماهما بجوهرهما ضروري
 انتهى وقد عرفت هذا الحديث بما لا مزيد عليه والافاض ان هذه الوجوه غير مفيدة للظن فضلا
 عن الطائفة

(قوله اي وليس بمركب) أشار الى أن قوله انه مركب ليس معطوفا على قوله انه واحد كما هو الظاهر
 فيختل المعنى بل هو معطوف على قوله واحد

(قوله بالمعنى الذي عرفت) أي آخر المقصد الثالث بمعنى ان الجسم من شأنه أن يقبل الانقسام دائما
 الخ وقد ذكرناه مرارا الا أن مقادير أجزاء الخرولة فلا استحالة يعنى أن اللازم الاستواء في عدد
 الاجزاء بأن يكون أجزاء كل منها غير متناهية ولا استحالة فيه والحال استواء مقاديرها وهو غير لازم
 ولا عبرة بما يقال من أن الاستواء في الاجزاء يستلزم الاستواء في القدر ضرورة أن تفاوت المقادير انما
 هو بتفاوت الاجزاء بمعنى أن ما يكون مقداره أعظم يكون أجزاءه أكثر فالا يكون أجزاءه أكثر
 لا يكون مقداره أعظم

(قوله فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة الخ) إشارة انه يمكن الجواب من جميعها لا عن بعضها

ما يتعلق بالمحاذاة وذلك وجهاً والاول كل متعيز (يعني غير يساره ضرورة) وكذا
 سائر جهاته المتقابلة متنايرة فظهر ان التعيز بالذات يجب أن يكون متقفاً في جميع الجهات
 فاستحال وجود الجزء الذي لا يتجزى وكذا وجود الخط والسطح الجوهريين فضلاً عن ركب
 الجسم منها بخلاف النقطة والخط والسطح الرضيين فانها ليست بمتعيزة بذواتها حتى يتصور
 لها جهات متعيزة لانقسامها الوجه (الثاني انا اذا ركبنا صفة من أجزاء لا يتجزى ثم
 قائلنا بها الشمس فان الوجه للشيء) من تلك الصفة (أي) الوجه (الذي الى الشمس
 غير) الوجه (المظلم أي الذي لنا وهذا أيضاً ضروري) فوجب أن تكون تلك الاجزاء
 متقسمة وقد أوجب عن هذين الوجهين بأن اللازم منهما تمدد الاطراف ويجوز أن يكون
 شيء واحد غير متقسم في ذاته أطراف هي اعراض حالة فيه ودفع هذا الجواب بآب
 الطرفين المحاذيين لليمين واليسار مثلاً ان كانا جوهريين فهما جزآن للذي فرض غير متقسم
 وان كانا رضيين فاما ان يكونا حالين في محل واحد بحيث تكون الاشارة الى أحدهما عين
 الاشارة الى الآخر فيلزم ان يكون ماحاذي منه يعني عين ماحاذي منه يساره وهو بدیهي
 البطلان واما ان يكونا حالين في محلين متباينين في الاشارة فيلزم الانقسام ولو فرضنا اذ

(قوله كل متعيز بالذات يعني غير يساره) يعني ان ماحاذي منه جهة اليمين غير ماحاذي منه جهة اليسار
 والجواب ان هذا حكم وهمي من قياس غير النقسم على النقسم فانه لعدم انقسامه محاذ بنفسه لكل واحد من
 الجهات الست فله محاذيات متعددة باعتبار تعدد ماحاذي به من الجهات وهذه المحاذاة قطعة لمركز تقاطع
 محيطه بالناثرة فانها محاذية بنفسها لكل واحد منها وتحقيق ان المحاذاة من الامور الاعتبارية التي ينزعمها
 الزعم من الشيء بالقياس الى الامور الواقعة منها وضع مخصوص ويكفي لاعتباره تعدد أحد الطرفين ولا
 يحتاج الى تعدد كل واحد منهما كالأبوة المتعددة باعتبار تعدد الابناء من غير تعدد في ذات الاب لم لو
 كانت المحاذاة عرضاً قائماً بالجل فلا بد للمحاذتين من محلين فيلزم الانقسام وهذا الجواب مطرد في
 الاستدلال بنوع المحاذاة

(قوله واما ان يكونا الح) بقي هنا احتمال وهو ان يكونا حالين في محل واحد لكن لا يتحدان في
 الاشارة كالنقطتين الحاليتين في الخط على زعمهم فالوجه أن يقال ان كانا في محل واحد بحيث يتحدان في
 الاشارة كان ماحاذي بينهما عين ماحاذي يساره وان لم يتحدا في الاشارة الحسية يلزم انقسام المحل ولو هما
 يتبع الاشارة الى الحالين

فقط بحيث يمتنع الاقتاع بوجه الاقتاع وبالجملة الأدلة المذكورة في النوعين لاثبات الجزء مردود لا يثبت
 الظن والتقدير للمشارك انما يقيد اذا أقدم كل منهما الشئ وقد عرفت الامر

يمكن حينئذ أن يفرض فيه شيء غير شيء كما تشهد به البدئية (النوع الثاني ما يتعلق بالماسة وهو) أيضاً (وجهاً الأول لو تركب الجسم من أجزاء لا تجزى فليست تلك الأجزاء أجزاء) لا تجزى هذا خلف (لكونه اجتماعاً للتقيضين (بانه) أنه اذا تركب الجسم منها فلا بد لها من أن تكون عجمة مترتبة متلاصقة والا لم يكن هناك تركب حقيقة وحينئذ فلا شك (ان الواقع) من تلك الأجزاء (في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس إذا به يماس) الوسط (أحد الطرفين غير مابه يماس) الطرف (الآخر) اذا لو كانا متعددين لم يكن الوسط حاجباً للطرفين بل كانا متماسين واذا كان الامر كذلك (فيتقسم) الجزء الوسط مع كونه غير منقسم (لا يقال لانسلم ذلك) أي حجب الوسط للطرفين حتى يلزم انقسامه (لجواز التداخل) بين تلك الأجزاء (لانا نقول بطلانه ضروري) فان بدئية العقل شاهدة بان التجزئ بذاته يمنع أن يداخل مثله بحيث يصير حجمهما مما يحجم واحد منهما (وان سلم) جواز التداخل (جدلاً فيكون حيزهما) أي حيز للتداخلين (واحداً) ولا يزداد بانضمام أحدهما الى الآخر مقدار (وكذا اذا انضم اليهما رابع وخامس) وغيرهما من الأجزاء (بالنا ما بلغ فلا يكون ثمة ترتيب) بين الأجزاء (ولا وسط ولا طرف ولا يحصل من تأليفها حجم) زائد على حجم كل واحد منها (وذلك) كله (خلاف المفروض) لانا فرضنا تركب الجسم الذي هو حجم ممتد في الجهات الثلاث من تلك الأجزاء فلا بد أن يكون بينها ترتيب وان يكون هناك وسط وطرف (ومع هذا) الذي ذكرناه من لزوم خلاف المفروض على تقدير التداخل نقول (فالتداخل) بين جزئين انما تكون (بعدم الماسة)

(قوله تركب حقيقة) وان كان تركب في الحس بعدم الاحساس بالفرج (قوله فانه يماس أحد الخ) ان أريد بالتماس ما هو المصطلح وهو كون الشئين بحيث يتحد طرفاهما في الوضع فلا تماس بين الأجزاء اذا لا اطراف لها وان أريد به عدم الفرجة بينهما والتعريف في الوسط بنفسه متصل بأحد الطرفين بمعنى ليس له انفصال عن كل منهما وهذا الجواب في جميع وجوه الماسة

(قوله وكذا اذا انضم اليهما رابع وخامس) فيه بحث ظاهر لم يجوز التداخل بين اثنين أو ثلاثة ولا يجوز بين أربعة أو خمسة ولعل التصود من ابراء هذا الكلام هو التلبه دون الاستدلال قائم هنا لا يعمد كثير تقع

بينهما (فلا شك ان الملاقى) من أحد الجزئين (عند المماس غير للملاقى) منه (عند الدخلة
 التامة فيلزم الانقسام) في كل واحد من الجزئين ولا يذهب عليك ان لزوم الانقسام من
 التداخل انما يتم اذا كان التداخل حادثا بعد وجود الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض اما اذا
 كانت الاجزاء متداخلة في ابتداء الخلقة بان خلقت كذلك فلا ه الوجه (الثاني لوجاز) ان
 يقع (جزء) لا يتجزى (على ملقى اثنين) من الاجزاء (لم يكن) ذلك الجزء جزءا (لا يتجزى)
 بل كان مقسما (وللزوم حق فاللازم) ايضا (حق والزم بين فانه يكون) الجزء الواقع
 على ملتقاهما (مماسا للمماس بالكلية) أي لا يجوز أن يكون بكتلته مماسا لشيء منهما والالم
 يكن واقعا على اللقي بل على أحدهما فوجب أن يكون ببعضه مماسا لاحدهما وببعضه مماسا
 للآخر (ولا معنى للانقسام الا ذلك واما حقيقة للزوم) أعني وقوعه على ملقى جزئين
 (تلوجوه) ثلاثة (الاول لاشك أنه) أي الجزء الذي لا يتجزى على تقدير وجوده (بتحرك
 من جزء) مثله (الى) جزء (آخر) كذلك (فالتصاف بالحركة اما عند كونه بتمامه في الجزء
 الاول أو) في الجزء (الثاني أو) عند كونه (على اللقي والاولان باطلاق لانه) أي كونه في
 أحد الجزئين حاصل (اما قبل الحركة) وهو كونه في الجزء الاول (أو بعد الفراغ منها)
 وهو كونه في الجزء الثاني فلا يتصور التصاف بالحركة حال كونه في أحدهما (وفي الثالث)
 أعني تصافه بالحركة حال كونه على ملتقاهما (المطلوب الثاني) من هذه الوجوه (نفرض خطا)

(قوله فلا شك ان الملاقى من أحد الجزئين الخ) هذا اذا كان المماس غير حال الدخلة فاما اذا كانا
 متعددين فلا انقسام
 (قوله انه يتحرك للخ) هذا الوجه انما يتم اذا وجد الجزء على الافراد وأمكن حركته والفتايلون
 بتركب الجسم من الاجزاء يتعمون وجود الجزء منفردا فضلا عن حركته
 (قوله وبعد الفراغ الخ) أصحاب الجزء يقولون الحركة هي السكون الثاني في المكان الثاني فلا يسلدون
 كونه في الجزء الثاني بعد الفراغ منها
 (قوله نفرض خطا للخ) أصحاب الجزء يقولون هذه المفروض على نحو المفروض التي في التعليلات
 ولا سلم تحقها في الخارج

(قوله ان الملاقى من أحد الجزئين) كلمة من ههنا تبعية
 (قوله أي كونه في أحد الجزئين حاصل اما قبل الحركة) قيل لم لا يجوز أن يكون هو على الجزء
 الاول حال الحركة بأن يكون ممساة عليه باقية زمانا ما في حال حركته في الجزء اذ هو جال الحركة ولم
 يكن زائلا به من الجزء الاول يلزم انقسامه أو عدم حركته هذا خلف

مركبا (من أجزاء شفع كسنة) مثلا (ونفرض فوق أحد طرفيه جزءا ونحت)
 الطرف (الآخر) من الخط (جزءا) آخر (ثم نفرض اتما (تحركا) أى تحرك كل منهما
 الى صوب الآخر على التبادل حركة (على السوية فلا بد أن يجاذبا قبل أن يتجاوزا وذلك)
 التعاذي انما يكون (على المنتصف) من الخط (اذا) قد (فرضنا الحركتين سواء) في
 السرعة والبطء (وهو) أى منتصف الخط (ملتقى الثالث والرابع) من تلك الاجزاء بالتقاس
 الى كل واحد من طرفي الخط كما يلوح بادنى تأمل صادق * (الثالث) منها (نفرض خطا
 من أجزاء وتر) كالخسنة مثلا (ونفرض ذيك الجزئين كليهما من فوق كلا) منهما (من
 طرف) من طرفي الخط (ثم) نفرض اتما (يتحركان) أى كل منهما الى صاحبه حركة
 (سواء فلتقيان) لاحالة (في الوسط وهو الجزء الثالث) من كل واحد من الطرفين
 (فيكون هو) أى الجزء الثالث (على ملتقاهما) لانهما مما عليه (وربما ينع هذا باتهما) أى
 الجزئين المتحركين (يقعان قبل) الجزء (الثالث اذ شرط اتقاهما) الى الثالث (فراغ
 ما يسع الجزئين) مما ولا شك ان الثالث لا يسعهما بل يسع واحد منهما النوع (الثالث
 ما يتعلق بالسرعة والبطء وحاصله أحد الامرين لازم) أى ثابت في الواقع على سبيل منع
 الخلو (لما انتفاء تفاوت الحركات بالسرعة والبطء واما تجزى الاجزاء) التي لا تجزى فلهما
 لا يجتمعان في الكذب لان عدم التجزى يستلزم انتفاء التفاوت وعدم الانتفاء أهني وجود
 التفاوت يستلزم التجزى (والاول) وهو انتفاء تفاوت الحركات (متنف) ضرورة ان
 الحركات متفاوتة في السرعة والبطء (فتبت الثاني) وهو تجزى الاجزاء (بيان لزوم أحد
 الامرين من طرفين أحدهما أنه اذا) تركبت المسافة من أجزاء لا تجزى فاذا (قطع السريع
 جزءا) منها (فالبطل) لا ينف لا يتنا من قبل (ان البطء ليس لتخلل السكنات فهو) أى
 البطل (اذن يتحرك فاما ان يتحرك جزءا أيضا فالسريع كالبطي وهو الاول) أهني انتفاء
 التفاوت فبا بين الحركات (أو أقل من جزء) اذ لا مجال لتوهم حركته أكثر من جزء
 (فيتجزى) الجزء الذي لا تجزى لثبوت ما هو أقل منه (وهو الثاني) من الامرين اللذين
 ادعينا لزوم أحدهما * (وتاتيهما) أى تأتي الطرفين للذكورين (ان نبين ان ثمة حركة

(قوله على سبيل منع الخلو) فان التجزى والانتفاء متحققان مما

(قوله بايهما يقعان) من وقت وقوع أي نسيم اتما يلتقيان في الوسط بحيث يكون ذلك الوسط

سريمة وبطيئة متلازمتين) بحيث يستحيل انفكاك أحدهما عن الأخرى (فيستثني)
 حيثئذ عن الاستتانة بأن البطء ليس لتخلل السكتات بل يكون ذلك) أي تلازم هاتين
 الحركتين (دليلا على ذلك) أي على أن البطء ليس لتخلل (مستأنفا) كما نبهت عليه فيما
 مر وإذا كانت الحركتان متلازمتين (فمتداقمتان السريمة جزءا أن قطعت البطيئة مثلها لم
 تساوئ السريمة والبطيئة) وهو الأمر الأول (أو أقل لم التجزئ) وهو الأمر الثاني
 (وذلك) أي تلازم السريمة والبطيئة حاصل (في صور) ست * الأولى الدائرة الطوقية
 من الرحي مع الدائرة القطبية (منها) فإن حركة الأولى سريمة لعاول مسافتها وحركة الثانية
 بطيئة لقصير مسافتها وهما متلازمتان (إذا لم تحركت الطوقية) مثلا (ووقفت القطبية لم
 تنفك) وانقسام الرحي إلى دوائر (بمتددة) بحسب أجزائها (وإنما يفتضح ذلك بإخراج خطوط
 متلاصقة من مركز الرحي إلى الطوق العظيم منها في جميع الجهات فإن تلك الخطوط تكون
 مركبة من أجزاء لا تجزئ وتتركب من أجزاء تلك الخطوط أطواق متداخلة متوافقة في
 الكبير والصغير والطوق العظيم منها مركب من أطراف هذه الخطوط فإذا تحرك هذا
 الطوق ولم يتحرك الطوق الذي يلاصقه قد انفك أحدهما عن الآخر وكذا إذا تحرك
 الطوق الثاني ولم يتحرك الثالث وهكذا إلى الطوق الذي هو أسفرها فلزم تفكك الرحي
 عند تحركها على مثال دوائر عيطة بعضها ببعض (ولو كانت) الرحي (من حديد أو ما هو
 أشد منه ثم التصاقها عند الوقوف بحيث لا يمكن أن يتفكك منها جزء بأبلغ السبي (وذلك)
 الذي ذكرناه من تفكك الرحي حال تحركها والتصاقها حال سكونها (وإن كان مما لا يمنع

(حسن جوابي)

(قوله لم التفكك وانقسام الرحي) هنا منع مبنى على قولهم أن محور الكرة لم يكن متحركا حين
 ما يحرك تلك الكرة على ذلك المحور مع أنه لم يلزم التفكك حيثئذ أسلا فقل جدا لم لا يجوز أن يتحرك
 الرحي ولا يتحرك قلبه أسلا ويحرك الدائرة القطبية منه تارة وتقف أخرى فتزى حركتها أبطأ من
 حركة الدائرة الطوقية ويكون ذلك بواسطة استعدادات شرائط مختلفة ومع ذلك لم يلزم تفكك الرحي
 أسلا وهذا ليس بأبعد من القول باستمرار حركة الدائرة زماما على نقطة واحدة كما هو كذا الكلام
 في سائر السور البتة فأأمل وقوله ولو كانت الرحي هذا وصل متناق بقوله لم التفكك وقوله ثم
 التصاقه مرفوع عطفا على التفكك للذكور

في قدرة الله تعالى فالقليل حازم بعدمه كسائر العاديات ومعلوم) لكل عاقل (ان الله تعالى لم يخلق في الرحي كل هذه) التراب و (المجانب ليثب مذهبكم * الصورة الثانية فربا له شعب ثلاث تثبت واحدة) منها (وتدور اثنان حتي ربما دائرتين الداخلية صغيرة والخارجية كبيرة) ولا شك ان هاتين الشبتين (تتمان) الدائرتين مما بحر كنيهما (وهما متلازمتان ضرورة والاضكالك) بين الشبتين (هنا مع عدم التناثر) والتسايط (إمد) من الاضكالك بين أجزاء الرحي * الصورة (الثالثة من وضع عقبه على الارض ويدور على عقبه فانه يرسم دائرتين احدهما بعقبه) وهي أصغر (والاخرى باطرافه) وهي أكبر (وان شئت فانرضه) أي الدائر على عقبه (مادأباعه فرأس أصبعه يرسم دائرة أكبر بكثير) من الدائرة التي يرسمها عقبه وحركتهما متلازمتان لانه اذا تحرك رأس أصبعه جزأ لم يقف عقبه أصلاً والالزم تقطع ذلك الشخص على قياس ماسر (ونحن نعلم بالضرورة أنه لا ينقطع جزأ جزأ) كيف وتفرق الاتصال يوجب الالم مع أنه لا يبعد الما أصلاً (وان شئت فانرضه) أي رسم الدائرة الصغيرة والكبيرة (في الفلك في كوكبين يدور أحدهما قريب القطب والاخر على المنطقة) فان حركتهما في رسم الدائرتين متلازمتان والالزم الانحراف في الافلاك

(قوله فالقليل جازم الخ) أصحاب الجزء لا يمتنعون بعدمه بل يقولون انه مستبعد مادة واذا ساق البرهان الى تركيب الجسم من الاجزاء فلزوم التسبعات لا يضره كما قال الحكماء ان البرهان يتعلق الى اتصال الجسم في نفسه فلزوم انعدام البحر يبق للبعوضة ووجود البحرين الاخيرين المستبعد لا يضره ان ثبوت سكوت بين كل حركتين يستلزم وقوف الجبل في الجول والمائة الخردة المستبعد ولا يضر في ذلك (قوله أبعد الخ) لاشبهة في الاستبعاد لكن الامور الحقيقية تستلزم التسبعات كاستتاع الخلاء يستلزم اموراً يستبعدها العقل استبعاداً قريباً من الاستحالة

(قوله كيف وتفرق الخ) تفرق الاتصال اما يوجب الالم اذا كان طبيعياً ولا سلم وجوده فها نحن فيه (قوله فان حركتهما الخ) لانه ان رسم الدائرتين اذا وقعت الاجزاء على وضع واحد بحيث يتصل

(قوله كل من هذه التراب والمجانب) ومن التراب هو ما اعطي كل من أجزاء الرحي من المنطقة حتى علم الاصل منها انه كم ينبغي أن يقف حتى لا يزول عن سبته الذي كان له مع ان الانسان على كمال فطنته يميز عنه وقوله صغيره وكبيره يميز بالنصب والرفع (قوله أبعد من الاضكالك بين أجزاء الرحي) فان أجزاء الرحي لكونها في احيازها لا يتقضى التناثر والتسايط لاقتضائها الاحياز التي يكون بعد الاضكالك

وان لا تكون موصوفة بالشدّة والاحكام • الصورة (الرابعة الشمس مع ظل الخشبة
 المنروزة حذوها فان الظل يقطع) بالانقاص (من المصباح الى الظهور قدراً من الارض
 محدوداً) كذراع أو ذراعين مثلاً (والشمس) في هذه المدة (تقطع ربع فلكها) فتركبها
 أسرع من حركة الظل بكثير (من غير وقوف الظل) من الحركة (لان الشعاع) الخارج
 من الشمس المار برأس الخشبة الواصل الى طرف الظل (انما يقع بخط مستقيم) كما تشهد
 به التجربة الصحيحة (ووقوف الظل) عن الحركة مع تحرك الشمس يبطل الاستقامة
 في الخط الشعاعي لان الشمس اذا كانت في ارتفاع وقد وصل منها خط شعاعي مار برأس
 الخشبة الى طرف الظل على الاستقامة فاذا انتقلت الى ارتفاع أعلى ولم ينتقص الظل أصلاً
 كان القدر الواقع من ذلك الخط فيما بين رأس الخشبة وطرف الظل بايما على حاله وقد تغير
 ما كان منه بين الشمس والخشبة عن وضعه فلا يكون ذلك القدر الذي كان متصلاً به على
 الاستقامة في وضعه الاول متصلاً به كذلك في وضعه الثاني والا كان خط واحد
 مستقيم متصلاً على الاستقامة بخطين ليسا في سمت واحد وهو باطل بالضرورة
 • الصورة (الخامسة دلو على رأس جبل مشدود طرفه الآخر) بوند (في وسط
 البئر مع كلاب يجمل في ذلك الجبل) هند الوند (وبعد به فالدلو والكلاب يصلان الى رأس
 البئر معاً فالدلو قطع مسافة البئر حين ما قطع الكلاب نصفه من غير وقوف)

على هيئة الدائرة ووقوعها على هذا الوضع حال التركيب ليس ضرورياً فلا نحصل الدائرة وان سلم فباللزام
 الاضحاك وهو غير الانحراف فانه تباعد الاجزاء بعضها عن بعض والاضحاك لا يستلزمه ولو سلم فالانحراف
 جائز بل واقع عند أصحاب الجزء

(قوله انما يقع بخط الخ) وليد ان الاستقامة الحقيقية على بحث والاستقامة الحسية التخيلية بنافي
 عدم الاستقامة الحقيقية

[قوله مع كلاب] ظرف مستقر وقع حالاً من الضمير المستكن في الظرف أعني قوله على رأس جبل

(قوله طرفه الآخر) أي الطرف الآخر للجبل المذكور وقوله بوتر الوند ههنا خشبة أو حديدة
 ممتدة في ساق وسط البئر وقوله مع كلاب هو يضم الكاف وتشدّد اللام يقال له بالتركي جينكل
 (قوله فالدلو قطع مسافة البئر الخ) مثلاً اذا فرضنا بئراً عمقها مائة ذراع وقف منتصفها خشبة شد عليها
 طرف جبل طوله خمسون ذراعاً وعلى طرفه الآخر دلو ثم شدنا كلاباً بمرب قلاب على طرف جبل
 طوله خمسون أيضاً وأرسلناه في البئر بحيث وقع الكلاب في الجبل الاول على طرفه المشدود في الخشبة

بالكلاّب (ضرورية) فقد تلازمت حركة سرية وبطيئة وقد توهم النظام تساوي هاتين الحركتين في السرعة فاستدل بذلك على الطفرة * الصورة (السادسة جزء يتحرك جزأ على خط متحرك جزء آخر) في جبهة حركة ذلك الجزء (ونفرض اب ح خطا) سا كنما ركبنا من أجزاء ثلاثة (ونفرض) أيضا (ك ه خطا) مركب من جزئين كانا (على اب) بحيث يكون ك واقعا بازاء ا و ه واقعا بازاء ب (و نفرض (ز جزء) كانا (على ك) من خط ك ه بحيث يلزم من حركة هذا الخط حركته هكذا (فاذا تحرك ك) بحركة خط ك ه على خط ا ب ح (من ا الى د فقد تحرك ه) د ا ب ح بتلك الحركة من ا الى د (وفرضنا) مع ذلك تحرك ز) على خط ك ه (من ك و كان) أي ك (مقابل ا) في ابتداء الفرض (الي ه) أي تحرك ز من ك الى ه (وهو) أي ه وان كان مقابل ب ابتداء لكنه (الآن مقابل ج) فيكون ز حينئذ متبالا لـ ج أيضا (قد تحرك ز) بمجموع حركته الذاتية والعرضية (جزئين حين تحرك ك) بحركة واحدة (جزأ) واحداً فان ز و ك كانا معاً يذيين لـ ا من خط اب ح قبل الحركة والآن قد صار ز معاً يذيا لـ ج و ك معاً يذيا لـ ب فقد ثبت حركتان متلازمان سرية وبطيئة وهو المطلوب وان شئت قلت (حين تحرك ز) بمجموع حركته (جزأ) واحداً (يكون ك تحرك أقل من جزء وفيه المراد) الذي هو اتقسام الجزء * (النوع الرابع ما يتعلق بالاشكال الهندسية وهو وجوه) ستة * (الاول) ناقص سرية من أربعة خطوط كل خط منها (من أربعة أجزاء) ونجتهد في ضم الخطوط بعضها الى بعض غاية الاجتهاد (فذلك) (لربيع) (ستة عشر جزءاً) هكذا

الراجع الى الدلو وكيفية أن يكون الدلو للشعيرة يطرف الحبل واقفاً في البئر ويكون الطرف مشدودا بالوتر الذي في شط البئر ويكون الكلاّب متعلقا بذلك الحبل عند الوتر قائمة ذلك الحبل بالكلاّب بان يمد حبل الكلاّب يكون وصول الكلاّب والوتر مما الى رأس البئر وحركة الدلو سرية لانها قطعت كل مسافة البئر وحركة الكلاّب بطيئة لتصلها نصف مسافة

(قوله جزء يتحرك الخ) أصحاب الجزء لا يقولون بوجود الجزء على الافتراء فضلا عن الحركة لهذا نزيل بعض من قبيل التعليلات

(قوله ما يتعلق بالاشكال الهندسية الخ) نبوت الاشكال الهندسية موقوف على وجود المقدار المتوقف

ثم جردناه الى رأس البئر فيكون ابتداء حركة الكلاّب من الوسط والدلو من الاسفل مما وكذا انهازما الى رأس البئر وقد قطع الدلو مائة ذراع والكلاّب خمس قد تلازمت حركة سرية وبطيئة كذا في الخامس

(فيكون كل ضلع من المربع أربعة أجزاء والقطر) الواصل بين
 طرفي ضلعين محيطين بزواوية (أيضاً أربعة أجزاء) لانه انما يحصل من الجزء الاول من الخط
 الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع (فالقطر كالضلع) في المقدار
 (وأنه محال بشهادة الحس والبراهين الهندسية) الدالة على ان وتر الزاوية القائمة أطول من
 كل واحد من ضلعيها لان مربعة يساوي مربعيهما كما بين في الشكل المسمى بالبروس
 وأيضاً اذا كان إحدى زوايا المثلث قائمة كانت الباقيتان سادتين والزاوية العظمى بوترها الضلع
 الاطول (لا يقال لم لا يجوز) في المربع المذکور (ان يكون القطر أطول و) ذلك بان يقع
 (بينها) أي بين اجزاء القطر (خلاء) دون أجزاء الضلع (لانا نقول الخلاء الذي بين كل
 جزئين) من أجزاء القطر (ان وسع جزءاً كان القطر مثلي) مجموع (الضلعين لانه) حينئذ
 (سبعة أجزاء) هي الاربعة المذكورة والثلاثة الواقعة في الفرج الثلاث بين جميع تلك الاربعة
 لان وقوع الفرجة في بعض دون بعض تحكم محض ولا شك ان مجموع الضلعين سبعة
 أيضاً لا اشتراكهما في جزء واحد ومساواة القطر لهما ما باطلة حساً وبرهاناً (وان كان)
 الخلاء الواقع بين جميع الاجزاء أو بعضها (أقل) من أن يسع جزءاً (لزم الانقسام) في
 الجزء لثبوت ما هو أقل منه الوجهه (الثاني) مثلث قائم الزاوية كل من الضلعين المحيطين
 بالقائمة منه عشرة أجزاء فنقول قام البرهان (في شكل البروس) (علي ان مربع وتره) أي
 وتر قائمة المثلث (كمجموع مربعي الضلعين ولكن مجموع مربع كل ضلع) في المثلث المذکور
 (مائة فمجموعهما مائتان فالوتر جذر مائتين بوانه فوق أربعة عشر جزءاً (وأقل من خمسة عشر)

على اتصال الجسيم في نفسه المتوقف على نقي الجزء فلا استدلال بها على نقي الجزء دور فتدأ بمحاذاة زاوية
 ولا وتر ولا قطر ولا دائرة انما هي تخيلات باطلة ولعدم الاحساس بالفاصل وتوهم الاتصال والواقع
 هو تركيب الاجزاء والتباعد بعضها مع بعض من غير حصول زاوية فضلاً عن الوتر والقطر والقائمة

(قوله مثلث قائم الزاوية الخ) قوله قائم منضاف الى الزاوية وسرفوع على انه سعة مناه وأما الزاويتان
 الأخريان فهما حادثان كما مر

(قوله فالوتر جذر مائتين) جذر الشيء أصله عشرة في حساب الضرب جذر مائة كذا في الصحاح
 يعني انك اذا ضربت عدداً في نفسه فالبائع الحاصل من الضرب هو المجدور وذلك العدد هو جذر ذلك

جزأ وذلك لان الحاصل من ضرب أربعة عشر في نفسها مائة وستة وتسعون والحاصل من ضرب خمسة عشر في نفسها مائتان وخسة وعشرون فلا بد ان يكون جذور المائتين فيما بينهم ما (فيلزم انقسام الجزء، حيثئذ) أى الكسر الذى به يتم الجذر المذكور (الوجه) الثالث هذا للثالث (القائم الزاوية) اذا طبقنا رأس وتر قائمته (على ضلع) من ضلعي القائمة منصوب نحو السماء (ومددنا رجله) أى رجل الوتر (من الطرف الآخر) كسلم موضوع على جدار قائم على سطح الارض يمد أسفله عن موضعه الى خلاف جهة الجدار (فلا شك أنه كلما ينحط من هذا الضلع) للنصوب (شيء) والقصود أنه كلما ينحط رأس الوتر عن شيء من هذا الضلع (يخرج من ذلك الضلع شيء) أى يخرج رجله عن ذلك الضلع بشئ وهكذا الى أن يصل رأسه الى أسفل الضلع المنصوب (فان كان) ما يخرج به أسفله (مثله) أى مثل ما ينحط عنه أعلاه (لم ان يكون الوتر مثل المنطبق على ضلع) وهو الضلع الذى جر من طرفه أسفله لان بعض الوتر منطبق على هذا الضلع (و) مثل (الفاضل عليه) أى على هذا الضلع أعني مقدار الانحرار (وهو) أى هذا الفاضل (مثل) الضلع (الآخر) اذا المروض ان مقدار الانحطاط كقيدار الانحرار (فيكون) الوتر (كجموع الضلعين) ويكذبه الحس والبرهان (فوجب ان يكون مقدار ما يخرج اليه أقل مما ينحط عنه فاذا انحط جزأ انحر أقل من جزءه (وهذا) الوجه (يليق بالنوع الثالث من وجهه) وهو ان حركة

(حسن جواب)

المبلغ ثم ان الوتر الذى اعتبر كونه وتراً لقائمة الثلث المذكور لابد أن يكون جسداً للمائتين وانه يكون أكثر من أربعة عشر جزءاً ونعم جزء الى ربع جزء (قوله) كلما ينحط من هذا الضلع شيء يخرج عن ذلك الضلع شيء (لفظ شيء في الموضعين قد وقع في أكثر اللسخ سرفوعاً بدون الباء الجارة وفي بعض اللسخ قد وقع مجروراً بآياء الجلوة وعلى النسخة الاولى أريد بالشيء في الموضعين مامو طرف من الوتر وهو رأسه فقوله الشارح عن شيء من هذا الضلع أراد به بيان حاصل المقياس ولم يرد بالشيء هنا ما أراد به المصنف وعلى النسخة الثانية أريد بالشيء الاول شيء من الضلع المنصوب فقوله بشئ أى بقدر من الضلع المنصوب وأريد بالشيء الثاني شيء من الضلع المتنازل على الضلع الأسفل فقوله بشئ أو بقدر من الضلع الذى فضل على الضلع الأسفل وأما لفظ الشيء في قوله عن ذلك الضلع بشئ فهو بآياء الجارة فيما وجدنا من اللسخ وقوله كجموع الضلعين وهما الضلع المنصوب والضلع الأسفل بدون اعتبار الضلع الفاضل المساوى للضلع الأسفل قرئاً

الانحطاط أسرع من حركة الانجرار مع تلازمهما * الوجه (الرابع) هنا فيا تقدم (وجود الدائرة) وامكانها متاف لوجود الجزء الذي لا يتجزى كما يتبين من قوله (فاذا فرضنا دائرة فلو كان محيطها) مركبا (من أجزاء لا يتجزى فان كان ظاهر) تلك (الاجزاء أكبر من باطنها) حتى اذا تلات بطواهرها وبواطنها كان محدد المحيط المركب منها أكبر من مقمره (انقسم الجزء) لاشتماله على ظاهر أكبر وباطن أصغر (والّا) أى وان لم يكن ظاهرها أكبر من باطنها (فينب كل جزئين) من أجزاء المحيط في جهة محده (اما خلاه) بأن تكون بواطن الاجزاء متلافية دون ظواهرها فيلزم الانقسام في الجزء أيضا لان ما كان منه ملائيا منابر لما ليس بملاق على انا نقول (فان كان) الخلاء الواقع بين كل جزئين (بقدر ما يوسع جزأ كان ظاهرها) أي ظاهر محيط الدائرة (ضئف باطنها) على ذلك التقدير (والحس يكذبه) فان محدد المحيط وان كان أكبر من مقمره الا أنه يستحيل ان يكون ضئفه (وان كان ذلك الخلاء) أى كل واحد منه أو بعضه (أقل) من قدر يوسع جزأ (لزم الانقسام) في الجزء لثبوت ما هو أقل منه (واما الاخلاء) بأن تكون ظواهرها متلافية كبواطنها مع أنه لا تفاوت بينهما (فيكون) حيثئذ (باطنها) أى باطن محيط الدائرة أو باطن الدائرة فلها قد تطلق على محيطها (كظواهرها) في القدار (وهو) أى باطنها (كظواهر) دائرة (أخرى محاطة بها) لانطباقها عليه (وظاهر المحاطة أيضا كباطنها) لما عرفت في المحيطة (وهي) أي الدائرة المحاطة (كثالثة ورواية) الى دوائر أخرى (بالفة ما بلغت فتكون أجزاء طولية الرحي مثلا كالمقطعية) منها (واطلانه لا يخفى) والظاهر في تقرير هذا الوجه ما ذكر

(غيب الحكيم)

(قوله فان كان ظاهر تلك الخلاء) فيه ان هذا التردد على وجود الظاهر والباطن المحيط للدائرة فانه مركب من أجزاء لا يتجزى ليس لها ظاهرا وباطنا ثم أجزاء المحيط أكثر من أجزاء المحاط ولذا كان أوسع منه وهذا كما يقولون في محيط الدائرة على تقدير انتفاء الجزء فانه ليس له ظاهر وباطن بل خط غير منقسم محيط بالسطح أوسع من كل خط يفرض محاطا به والفرق بأنه على تقدير الجزء جوهر متجزى بالذات فلا بد له من ظاهر وباطن وهم ثلثي من قياس غير المنقسم (قوله فان محدد الخلاء) هذه المقدمة لاساجة اليها بعد قوله والحس يكذبه وليس دليلا على تكذيب الحس الا أن يقال للراد ان محدد المحيط وان كان أكبر عند الحس من مقمره الا أنه يستحيل عند الحس أن يكون ضئفه فيكون بيانا لتكذيب الحس (قوله والظاهر الخ) لانه أقل ترديدا ومقتضاه أسهل بيانا

في المنخص من أنه يمتنع جعل الخط المركب من الأجزاء التي لا تجزى دائرة لانه إذا جعلناه دائرة فاما ان تتلاقى ظواهر أجزائه كما ثلاث بواطنها فيلزم أن تكون مساحة ظاهرها مساحة باطنها فاذا أحاطت بهذه الدائرة دائرة أخرى كان حكمها مثل حكم الاولى فيكون ظاهر المحيطه كباطنها وباطنها كظاهر المحاطة بها لانطباقه عليه وظاهر المحاطة بها كباطنها فيكون ظاهر المحيطه كباطن المحاطة بها ثم هكذا تجعل الدوائر محيطا لبعضها ببعض بلا فرجة بينهما الى ان تبلغ دائرة طرفها مثل طوق الفلك الاعظم فلا تزيد أجزاؤه هذه الدائرة العظيمة جدا على أجزاء الدائرة اللفرضة أولا مع كونها صغيرة جدا واما ان لا تتلاقى ظواهرها مع تلاقى بواطنها فيلزم الانقسام لان الجوانب التلاقية غير الجوانب التي لم تتلاقى فظهر ان امكان الدائرة يتلقى وجود الجزء . الوجه (الخامس برهن اقليدس) في المقالة الاولى من كتاب الاصول (ان الزاوية المستقيمة الخطين قائمة للتنصيف بخط مستقيم فيكون نصفها زاوية مستقيمة الخطين قائمة للتنصيف أيضا وهكذا الزاوية المستقيمة الخطين تنقسم الى غير النهاية وأنه ينقي الجزء) . الوجه (السادس برهن) اقليدس في تلك المقالة (على ان كل خط قابل للتنصيف فاذا فرض) الخط مركبا (من أجزاء وتر) كخمسة مثلا (لم تجزى) الجزء (الوسطاني) . المقصد السادس في تحرير مذهب الحكماء في الاجسام البسيطة الطباع (قالوا لما نقردها بالبرهان (ان الجسم البسيط كاللؤلؤ مثلا) لا ينقسم الى أجزاء لا تجزى) وما في حكمها من الجواهر النقسمة في جهة واحدة أو في جهتين (فقط قد ثبت أنه متصل واحد في الحقيقة) لا متصل فيه أصلا (كما هو عند الجلس وقابل للقسمة الى غير النهاية) أي لا متصل قسمته الى حد تقف عنده كما هو والائزم وجود الجزء عند انتهاء القسمة والحاصل ان ذلك الجسم ليس مركبا بالنفصل من أجزاء لا تجزى وما في حكمها فيكون متصلا في نفسه ولا تنهي قسمته اليها فيكون قابلا لانقسامات غير متناهية والقسمة (اما بالفك) كسر أو قطعاً والفرق بينهما ان القطع يحتاج الى آلة نفاذة فاصلة بالنفوذ دون الكسر وأيضاً للقطع نوع اختصاص بالاجسام اللينة والكسر بالاجسام الصلبة (واما باختلاف عرضين قارين) في علمها لا بالقياس الى غيره (كالسواد والبياض أو

(حسن جلي)

[قوله كالسواد والبياض] فان عمل السواد مغاير في الخارج يجعل البياض لا يتنازع قيام العرض الواحد

حد ذاته كما عرفت (وهو قابل للانفصال) الانفكاكي كما اذا صب ماء الجرة في اثنتين
 (فتباعدت) أي جوهر عند في الجهات متصل في نفسه (نسيبه الصورة الجسمية وندعى
 أنه) أي ذلك الجوهر المتصل (ليس بتمام حقيقة الجسم بل ثمة أمر آخر يقوم به الانفصال)
 أي الجوهر المتصل على معني أنه يختص به اختصاصا باعتباره فيكون حالاً فيه وبأنه ان
 الجسم المتصل اذا طرأ عليه الانفصال زال اتصاله وصار منفصلاً وخيئتذ نقول (فان ثمة
 أمراً قابلاً للانفصال تارة والانفصال آخري و) ذلك (القابل لها ليس نفس الانفصال ضرورية
 ان القابل (الثابت للشئين) اللذين يزول كل منهما مع حصول الآخر (غير كل واحد
 من) الشئين (للترايين) فالقابل للاتصال والانفصال يباير كلا منهما (أو نقول
 قابل الاتصال) والانفصال (ياف مع الانفصال والاتصال لا يبقى مع الانفصال فهو
 غيره) أي قابل الاتصال والانفصال غير الاتصال وكيف لا والشئ لا يكون قابلاً
 لنفسه ولا لما ينافيه (فهذا الامر) الذي هو قابل للانفصال ومتاير للاتصال (هو الذي
 نسميه بالمهيولى) الاولى التي تحمل فيها الصورة الجسمية فانه كان قبل طريان الانفصال

(قوله وهو قابل للانفصال) أي يتصف بالانفصال في الجهة سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه
 (قوله ثمة اتصال الخ) في شرح الاشارات الاتصال يدل على معنيين أحدهما صفة الشئ لا بقياسه
 وهو كونه بحيث يمكن له أجزاء مشتركة في الحدود والتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم على الصورة
 الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي عند ما يطلق للتصل على الصورة الجسمية اتصال أيضاً وقد يقال لهذه
 الصورة أيضاً اتصال واستعداد لهاووتة وبذلك الجسم بحسب ذلك متصل انتهى فهو جوهر متصل في نفسه
 واتصال بالقياس الى أن الجسم متصل بها

[قوله نسيبه الصورة) لان الجسم انما صار جسماً بها

(قوله على معنى الخ) لاعل أنه مقوم له كقيام المرض بالحل

(قوله فان ثمة أمراً الخ) والا لكان التفريق اعداماً بالكلية مع أن الدورية يشهد بان التفريق غير الاعدام

(قوله فانه كان الخ) فالمهيولى متصل بالاتصال ومنفصل بالانفصال فيكون عللاً له اذ لا معنى بالحلول الا

[قوله أي جزمه عند] أشار الى أن المراد بالاتصال هنا الجوهر الممتد المتصل في ذاته فانه يسمى في
 الاصطلاح تارة اتصالاً وتارة انفصالاً مبالغة في كونه متداً متصلاً في ذاته

[قوله نسيبه بالمهيولى الاولى] اعلم ان المهيولى على الاطلاق هي عمل الصورة الجسمية وهي أربعة
 أقسام المهيولى الاولى وهو جوهر غير جسم عمل المتصل بذاته والمهيولى الثانية هو جسم قائم به صورة

متصفا بالاتصال الواحد حيث كان متصلا واحدا وبعدة متصفا بالفعال بل بالتأليين
 حادثين عنده حيث كان حينئذ متصليين (وتأليفه أنهم كما أثبتوا بتوارد المقادير)
 المختلفة على الجسم (مع بقاء صورة) جوهرية (اتصالية قابلة للكليات) التواردة (كون
 الكم) التنوير (غير الاتصال) الباقي بحاله (أثبتوا) أيضاً (بتوارد اتصالات مختلفة
 بالشخص على أمر باق) على حاله (بالضرورة كون الاتصال) للتبدل (غير ما يقابله وسما
 الاتصال صورة والقابل له مادة) والمركب منهما جسماً (وربما يقال في المعارضة) لدليلهم (المهيولى
 على تقدير وجودها (إذا كانت واحدة) كما قبل الاتقسام (كانت متصلة) لا منفصل فيها (وإذا
 كانت كثيرة بورود الاتقسام (كانت منفصلة في قابلة للاتصال والاتصال فلواتقضى قبولها
 اثبات هيولى) كما ذكرتم في الجسم (لزم أن يكون للهيولى (أخرى فتنتقل الكلام
 إليها) ويلزم التسلسل) في أمور مرتبة موجودة معا (وهو) أى هذا الذى ذكر في المعارضة

الاختصاص الثابت وذلك الاتصال جوهر لان التفتيش عن حال الجوهر الممتد في الجهات بانه تمام حقيقة
 الجسم أو جزؤه بتوارد المقادير المختلفة كما في صورة الشعلة للتبدل انكلا

(قوله أثبتوا أيضاً بتوارد الخ) اذلول توارد الاتصالات الجوهرية الشخصية على أمر باق كلف
 التفريق اعدادا للجسم بالكلية أى من غير بقاء شيء منه واحداً لجسمين آخرين والبدية تنكذيباً لاعدام
 التفريق بالضرورة والتصوير عنه الاتصال بالاتصالات اندفع ما قيل ان الاتصال امر عديم فلا يحتاج الى
 قابل ولم يحتاج الى ان الاتصال عدم الاتصال عما من شأنه ذلك واعدام الملكات يستدعى محلا وكذا اندفع
 ما قيل ان الاتصال والاتصال عرضان يتعاقبان على الجوهر الممتد فلا يثبت الهيولى باستدلها بتوارد
 الاتصالات الجوهرية على أمر باق ونسجيه تحقيقه في بيان قوله وهما سؤال يستصعب الخ

(قوله في المعارضة لدليلهم الهيولى الخ) قال بعض الشارحين في تسبب هذا الابراد معارضة خفاء
 بل هو اما مناقضة أو تقضى وفيه انه لا تعرض فيه للمقدمات معينة أو غير معينة بل هو صريح في أن دليلكم

كلاجنام بالنسبة الى صورها النوعية والهيولى الثالثة وهي الاجسام مع صورها النوعية التي صارت عللا
 لصورة أخرى كالغلب لصورة السرير والطين لصورة الكوز والهيولى الرابعة وهي أن يكون الجسم
 مع صورتين محلا لصورة أخرى كالأعضاء لصورة البدن وأجزاء البيت لمورنه فالهيولى الاولى جزء
 الجسم هو جزء والثانية نفس الجسم والاخيران جزءا لها

(قوله كون الكم) هنا منصوب على انه مفعول أثبتوا وهما بحث وهو انهم قد ذكروا لاثبات الهيولى
 في نحو الشعلة ان انتقال الشعلة مثلا وتبدل أشكالها انما يكون بانتقال أجزائها من سمت الى سمت وهذا
 انما يكون بالاتصال والاتصال فعلى هذا يلزم تبدل الصورة الجسمية أيضاً وقد أوردنا في مباحث الكم

(منقطع) منهم (بما ذكرنا من التلخيص فاما اثبتنا كون الاتصال غير القابل) للاتصال والاتصال المتعاقبين عليه (فلا يلزم لهيولي هيولي) أخرى (الا بآيات امرين أحدهما أن لما اتصالا متابرا لهذا) الاتصال الذي هو حال فيها حتي تكون هي متصلة في حد ذاتها (والثاني انه) أي ذلك الاتصال للذاير (يزول عنها ويمود اليها) حتى يثبت في ذات الهيولي شيئا من الاتصال للذاير وما هو قابل له فيكون لهيولي هيولي أخرى (وذلك بما لا سبيل اليه فان وحدتها) أي وحدة الهيولي (وكثرتها بحسب ما يمرض لما من الاتصال ويقارنها من الصورة) فهي قبل ورود الانفصال واحدة متصلة بالصورة الواحدة الحالة فيها وبهذه متكررة منفصلة بالصور المتعددة الحالة فيها (والا فهي) في نفسها (لا واحدة ولا كثيرة

وان دل على ثبوت الهيولي لكن عندنا ما ينيه حيث قال فلو اقتضى لهذا اثبات الهيولي لزم التسلسل فانه استدلال على خلاف المطلوب .

(قوله والاولا هي في نفسها لا واحدة) أي وان لا يعتبر معها الصورة الواحدة والمتعددة فهي في نفسها مطلوب عنها الوحدة والكثرة فان قلت هذا مناف لما تقرر عندهم من أن هيولي العناصر مع تكررها بحسب الصورة النوعية للباطن المنصريه والمواليد الثلاثة واحدة بالشخص والصورة للذكورة الواردة عليها لا بغير لوحدها الشخصية ككتب . واحد لونت بعضها بأنواع مختلفة قلت المراد انه لا واحدة ولا متعددة بل وحدة والكثرة الحاصلتين من توارد الاتصالات ولما الوحدة الشخصية التي في نفسها بها يتنازع عن هيولي الافلاك فهي ثابتة لما في حد ذاتها كسائر الموجودات الخارجية وتلك الوحدة تجامع الوحدة والكثرة للتواردتين عليها بحسب توارد الاتصاف

هذا البحث أولا وملئاً وهو قصة الشمعة مذ كثر في بعض الكتب الحسكية عن ماهو المشهور (قوله والا فهي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة الخ) يعني ان الهيولي تكون واحدة بوحدة الصورة وكثيرة بكثره الصورة ومتصلة بانفصالها ومنفصلة بافصالها ومعناه ان الصورة تكون واسطة في عروض هذه الاحوال الهيولي بحيث يكون هذه الاحوال عارضة للصورة ولا بوابقات وهيولي ثانياً وبالمرض وليس لشي من هذه الاحوال غروشان متبايران يكون أحدهما هيولي والآخر للصورة بل كان هناك غروض واحد يكون للصورة أولا وهيولي ثانياً على ما ذكرنا آنفاً ثم كانت الهيولي واسطة في ثبوت هذه الاحوال للحد الحقيق الذي هو الصورة ثم لا يذهب عليك ان الوحدة والاتصال هما لازمان لوجود الصورة قبل اقسام الجسم المتصل وان الكثرة والاتصال هما لازمان لوجودها بعد اقسام الجسم المذكور واما الوجود والتشخص فهما يكونان عارضين وهيولي بدون واسطة في العروض أصلاً وان كان هناك واسطة في الثبوت أيضاً فلي هذا لا يلزم من تبدل وجودات الصور وتخصساتها

ولا متصلة ولا منفصلة انما هي) في ذاتها (استمداد محض لانفل لها) في الصفات المذكورة
(الا بالصورة) فهي متصلة بها تبعاً لها لاني حد ذاتها (واعلم أن هذا البرهان) الذي ذكر
على اثبات الميولي (لا يتم الا بابطال قول من يقول) كديتقراطيس واتباعه (مبادئ الاجسام)
البيسطة (اجزاء) هي اجسام صغار صلبة (متجزئة في الوهم بحسب الجاهات الثلاث لكنها
غير قابلة للتجزئة) للموجة للانفصال (بالقل) في الخارج (واتصال الجسم) البسيط
(عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء وانفصاله عن افتراقها وكل جزء منها متصل) في نفسه
(بالحققة) وغير قابل للانفصال (الاتفكاكي بلى للانفصال الوهمي) والجسم الذي يقبل
(الانفصال) الفكي كالماء مثلا (غير متصل) في نفسه (بالحققة) بل بحسب الحس لجزءه
عن ادراك المفاصل التي بين تلك الاجزاء (فليس ثمة امر قابل للاتصال والانفصال) بل
هناك اجسام صغار تجتمع وتفترق وعصول ما ذكره المصنف أن انتهاء الجزء الذي لا يتجزى
وما في حكمه يستلزم أن الجسم اما أن يكون متصلا في نفسه فيكون جسما مفردا أو يكون في
تركيبه منتبها الى اجسام مفردة فلم لا يجوز أن يكون الجسم البسيط الذي نحن بصدده مركبا
من اجسام مفردة قابلة للانقسام الوهمي دون الفسكي فلان ثبت الميولي بالبرهان المذكور
لا يثبت على أن الجسم المتصل في نفسه يرد عليه الانفصال الخارجي بلى ولا يثبت أيضا
الجسم التعليلي لأن تلك الاجسام المفردة لا تتغير اشكالها ومقاديرها (وأبطاله) أي قول هذا القائل
(ابن سينا بما حاصله ان كل جزء منها) أي من تلك الاجزاء القابلة للانقسام الوهمي (يتحدث
فيه القسمة الوهمية التي لا يكون طباع كل منها طباع الآخر) وطباع الجملة وهو ظاهر (وطباع
الجزء الآخر) (الخارج الموافق لها في الماهية) بناء على ما ذهب اليه ذلك القائل من أن تلك الاجسام

(حسن ، جلي)

تبدل وجود الميولي وتضعفها اذا افترض أن الاحوال المذكورة أعني الوحدة واخواتها لازمة لوجود
الصورة وعارضة لها أولا وبالذات بخلاف الميولي كما ذكرنا تحينئذ لا يلزم أن يكون الميولي هيولي أخرى
هذا هو الكلام الثلاثي بما هو المختار عندهم وقوله لانفل لها الذمل هنا هو ما يقابل القوة لا ما هو بمعنى
التأثير كما يتوهم

(قوله لا تتغير اشكالها ومقاديرها) أما تقاير اشكالها واختلافها كرية أو غير كرية أو اختلاف مقاديرها
سفرا وكبرا ففيه تردد فيهم
(قوله من أن تلك الاجسام المفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية) يعني أن تلك الاجسام المفردة

للافردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية (فيجوز) حينئذ (على) الجزئين (المتصلين)
 المتروكين في جزء واحد (ما يجوز على) الجزئين (المنفصلين) أعني الجزء الذي قسم والجزء
 الآخر (من الانفصال) الرفع للاتحاد والاتصال (و) يجوز أيضاً (على) المنفصلين ما يجوز على
 المتصلين (من الاتصال) الرفع للاختصاص والافتكاكية وذلك لأن هذه الاربعة متوافقة في
 الماهية فتكون متشاكّة اما في الامتناع عن قبول الانفصال والاتصال أو في جواز قبولها
 والاول باطل قطعا فتمين الثاني فكل واحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال
 (الهم الامان) خارج عنه (وذلك المانع لا يكون لازما لماهيته والا انحصر نوعه في شخصه)
 واذا لم يكن لازماً (فيمكن مفارقه) وعند فرض زواله يكون قابلاً للانفصال والاتصال (
 بالفعل) (ويحصل المطلوب) الذي هو اثبات الميول (وميناه) أي مبنى ما ذكره ابن سينا
 (كون الاجزاء) التي هي تلك الاجسام الصغار (متوافقة في الماهية) كما أشرنا اليه (وهو
 ممنوع) لجواز أن تكون متخالفة في الماهية بحيث لا يوجد فيها جزآن متوافقتان في النوع
 واستبعاد تركب الماء للتشابه في الحس من أجزاء متخالفة للجقائق بأسرها مما لا يحد في
 أمثال هذه المباحث وان بنى الدليل على تسليم الخضم كان جدلياً لاجتهادياً (ثم تقول) وعلى
 تقدير تمامها (قد يكون تشخص أحدهما مانعاً) من ذلك القول (أو) تشخص (الآخر

(حسن جلي)

في الجسم التشابه الاجزاء كلاله كانت متوافقة في الماهية النوعية عند هذا القائل لاني سائر الاجسام المركبة
 مطلقاً كاللادن فان تلك الاجسام المفردة تكون ههنا متخالفة للماهية عنده أيضاً
 (قوله الهم الامان) وتوضيح المقام ان كل جسم منقسم بالقسمه الافتكاكية لا بد أن يحصل فيه قسمان
 متباينان في الوجود والاتصال والانفصال الحاصلين بين الاقسام اما لنفس ماهية الجسم أو للازله وعلى
 التفتيرين يلزم اتصال المنفصلين واتصال للتصلين لان الاشتراك في الماهية يستلزم الاشتراك في القوازم
 والاحكام لان الواحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال الهم الا أن يقع من قبولها
 مانع خارج عنه وذلك المانع لا يكون لازماً لماهية الجسم والا انحصر نوعه في شخصه واذا لم يكن لازماً
 فيمكن مفارقة المانع عن قبولها عنه وعند فرض زواله يصح تبدل كل من التصلين والمنفصلين بالآخر
 نظرأ الى الطبيعة وذلك يستلزم جواز القسمه الافتكاكية فيحصل المطلوب
 (قوله قد يكون تشخص أحدهما مانعاً) وهو تشخص الجزء المفرد الذي انتهى الانقسام اليه وقوله
 أو تشخص الآخر شرطاً وهو تشخص الجزء المتغير للمفرد الذي لم ينته انقسامه بعدد

شرطاً له) فلا يكون الجزء الواحد قابلاً للانفصال بين جزئيه المفروضين فيه اما لوجود المانع أو فقدان الشرط وهذا مدفوع بما مر من أن المانع من القبول لا يكون لازماً والا أنحصر النوع في الشخص وإذا لم يكن لازماً أمكن الانفصال بالنظر الى الطبيعة المشتركة وذلك كاف في إثبات المطلوب (وربما) يفترض علي برهان الهيولي و (يقال الاتصال) هو الوحدة والانفصال (هو) الكثرة وهما عارضان للجسم) خارجان عنه (فليكم بيان كون الاتصال جزءاً من الجسم) حتى يثبت تركبه من الاتصال والإسراف القابل له (فأما من وراء المنع) أي تمنع كونه جزءاً منه (وهذا) الذي يقال (فيه التزام لثبوت أمر غير الاتصال قابل له) وللانفصال أيضاً (ويعصير النزاع) حينئذ (في كون الجسم ذلك القابل) وخده (أو مع هذا الاتصال) للقبول (ولاشك ان الصورة الاتصالية) أي الجوهر الممتد في الجهات الذي تبني الجزء اتصاله في نفسه (أول ما يدرك من جوهرية الجسم) أي حقيقة بل هو الجسم في بادي الرأي للمعلوم وجوده بالضرورة (والذي يحتاج الى

(قوله ويقال الاتصال الخ) يعني أن اللازم من البرهان وجود أمر يقبل الاتصال والانفصال واتصال الجسم عدم انقسامه الى الأجزاء بالفعل وهو الوحدة والانفصال هو انقسامه اليها وهو الكثرة وهما عارضان للجسم بلا شبهة ولا يمكن أن يكونا جزئين له فلا بد لكم من بيان المراد بالاتصال ثم اثبات كونه جزءاً من الجسم حتى يتم التقريب ويثبت أن الجسم مركب من ذلك الأمر القابل ومن الاتصال (قوله أي تمنع كونه جزءاً منه) قلتمى المذكور عارض أو بمعنى آخر لا يقبله الجسم فضلاً عن كونه جزءاً منه

(قوله ثبوت أمر الخ) فيه أن ثبوت أمر قابل للاتصال بمعنى الوحدة لكن لا يصير النزاع في أن الجسم ذلك القابل فقط أو هو مع الاتصال بهذا المعنى فإنه لا يقول أحد أن الوحدة جزء من الجسم فتوجه ترك هذه المقدمة والاكتفاء بما بعده

(قوله ولا شك ان الصورة الخ) يعني المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد ولا شك في ثبوته بمد نفى

(قوله أي الجوهر الممتد في الجهات التي ثبتت بنى الجزء اتصاله في نفسه) فلا عبرة بما توهم من أن كون الاتصال جوهر أو جزءاً من الجسم ظاهر البطلان إذ لا تعقل منه الاما يقابل الانفصال وهما عرضان متعارفان هل للجسم اذا تحققتا كانا عائدتين الى وحدته وكثرته وذلك لان المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد المتصل الخ

(قوله بل هو والجسم في بادي الرأي المعلوم وجوده بالضرورة) قيل ان الحوية الاتصالية بمعنى الاستعداد الجوهري بما أنكره للتكلمون وكثير من الفلاسفة فكيف يصح دعوى كونها أول ما يدرك أو كونها معلوم

الاثبات) بالدليل (هو للمادة) للتصفة بذلك الجوهر المتصل فاذا سلم ثبوتها وأن هناك جوهرين أحدهما قابل والآخر مقبول (فيصير النزاع) في أن الجسم ماذا نزاعاً (لفظياً) لا فائدة فيه وأنت تعلم أن هذا إنما يصح اذا سلم ذلك القائل أن هناك جوهرًا ورأى هذا الجوهر المتصل لكن للشهور أنه يقول أن هذا الجوهر المتصل قائم بنفسه وهو حقيقة الجسم وعمل للاتصال الذي هو الوحدة والانفصال الذي هو الكثرة على معنى أنهم عرضان يخلان فيه على المتأخر كما ذهب إليه أفلاطون من أن آخر ما تسجل اليه الاجسام هو هذا الجوهر المتصل المتدفق الجهات كلها فطريق الرد عليه أنه يلزم من ذلك أن يكون التفريق

الجزء وكونه من حقيقة الجسم فانه الجسم في بادى الرأي والذي يحتاج الى الاثبات هو المادة حتى يثبت كونه جزءاً من الجسم فاذا ثبت قوله التفريق أمر آخر يكون القابل بالحقيقة حتى لا يكون التفريق اعداما بالكلية ثبت كون الاتصال بمعنى الجوهر المتدجزه وعدم كونه تمام الحقيقة

(قوله لفيصير النزاع الخ) الاولى تركه لان النزاع في وجود ذلك القابل أو عدمه في الجسم بعد الاتفاق على أن الجسم هو الجوهر القابل للإبعاد الثلاثة لا في أن الجسم ماذا هو

(قوله إنما يصح الخ) هذا يرد على تقرير الشارح حيث قال فاذا سلم ثبوتها وإن هناك جوهرين الخ وإنما على ما قرره فلا حدوث قلنا فاذا أثبتنا بقوله التعريف أمر آخر في الجسم حتى لا يكون التفريق الخ كما لا يخفى

(قوله ما دخل اليه الاجسام) للمركبة

الوجود بالضرورة وإنما ذلك هو المقادير والاشتدادات العرضية أوجب بأنه نزاع في ثبوت جوهر مشابه الاشتداد والاتصال وفي كونه مدركاً بالحس ولو بواسطة ما يقوم به من الاهراض وإنما النزاع في أنه هل هو في نفس الأمر واحد كما هو عند الحس أم لا وعلى الاول هل هو تمام الجسم أم لا بل يقتصر الى جزء آخر يتوارد عليه الاتصال والاشتدادات العرضية أعني المقادير فهي التي أنكرها المتكلمون وكثير من التلافة أعني التثمين بأنها أمور عديدة لكونها نهايات وانطالات

(قوله أنه يلزم من ذلك) أى يلزم من كون الجوهر المتصل حقيقة الجسم أن يكون التفريق اعداما للجسم بالكلية لكن يتوجه عليه أنه يجوز أن يكون الاتصال والوحدة ونحوهما أمورا ثابتة للسكيم للمسمى التعليمي أولا وبالذات والجوهر المتصل ثانياً وبالعرض فلم يلزم من ذلك أن يكون التفريق اعداما للجسم بالكلية فان هذه الامور لازمة للجسم التعليمي لالوجود الجوهر المتصل كما زعمتم ثم أنه يمكن توجيهه هذه المناقشة على ما يذكر فيما بعد أيضاً من قوله وكيف يكون الواحد بالشخص واحداً تارة الخ وعلى ما يذكر بعد ذلك أيضاً من قوله ولا شك أن الجوهر المتصل للواحد اثنى ليس باقياً

اعداً للجسم بالكلية وإيجافاً لقسمين آخرين من كتف الدم وهو باطل كما سيأتي تحققة
 (وهنا سؤال يستعجه بعض و) ذلك السؤال (هو أن الاتصال إذا كان جزءاً للجسم)
 كما زعمتم (فيرواله) الذي هو الانفصال (تعدم هوية الجسم) لانتهاء الكل بانتهاء جزئه
 (فلا يكون الجسم قابلاً له) أي لرواله أعني الانفصال (وإذا كان الجسم) قابلاً لرواله كما
 ادعيتوه أيضاً فلا بد أن (يقي مع زواله) وإذا بقي معه (فليس هو) أي الاتصال
 (جزءاً للجسم) والحاصل أن كون الجسم قابلاً للانفصال الذي هو زوال الاتصال
 ينافي كون الاتصال جزءاً له فقد زعمكم فيما ذهبتم إليه القول باجتماع المتناهين (وظن)
 المستعجب (أن ذلك) السؤال (مخالفة وقتت من الاشتراك اللفظي فإن الاتصال) أي

[قوله كما زعمتم] حيث قلتم أن هذا الاتصال ليس تمام حقيقة الجسم
 (قوله والحاصل الخ) في شرح المقاصد أن كون الاتصال جزءاً من الجسم يتنافى كونه قابلاً للاتصال
 والاتصال لأن الأول يستلزم الجسم عند زوال الاتصال والثاني يستلزم بقاءه عنده ضرورة اجتماع التباين
 مع المقبول فيثبت ويتوجه أن يقال لو كان الاتصال جزءاً وقد قلتم بحجة الملزوم انتهى وهذا التقرير يشعر
 بأن السؤال المذكور معارضة في المقدمة أما في مقدمة أن الاتصال جزء من الجسم أو في مقدمة أن الجسم
 قابل للاتصال وتقرير الشارح يدل على أنه نقض لبرهان الميولي باستلزامه الحال
 [قوله فيما ذهبتم إليه] أي في الاستدلال الذي ذهبتم إليه

[قوله أعني اجتماع المتناهين] لأن كل واحد من مقدمتيه يستلزم نقض الأخرى وهو أظهر كما لا يخفى
 (قوله وظن للمستعجب) لا يخفى أن أوجاع ضمير ظن إلى المستعجب مما لا وجه له لأنه إذا كان كذلك
 هذا السؤال مخالفة فكيف استعجه وهو أوهن عنده من نسج العنكبوت فالجواب أن يقيد بصيغة
 الجوهول أو بصيغة المصدر مع التنكير لتعثير أي ظن حقير لا يعبأ به من قبله أن بعض الثقلان ثم وعلى
 هذين التقديرين يكون إشارة إلى تزيف الجواب وعندي أن التضمير راجع إلى المستعجب ولذلك
 إشارة إلى دليل الميولي

(قوله وظن أن ذلك الخ) وفيه بيان موجبة استعجابه وحاصله أن المستعجب ظن ذلك الدليل مخالفة
 لثبات من اشتراك لفظ الاتصال بين المتناهين أعني الجوهول للمتد في نفسه الذي ثبت بعد أني الجزء
 لا يزول عن الجسم أصلاً حتى يثبت زوال وجود جزء آخر والمعنى الآخر أعني الامتدادات الثلاثة التي
 تبدل بقاء الجسمية بشخصها كما في الشمة المنبذلة اشكالها ليس جزءاً منه إلا يتنقضى زواله وجود جزء
 آخر للجسم سوى الجوهول للمتد وهذا هو اعتراض الاشترايين على دليل أثبات الميولي كما هو منصوص
 (قوله وهنا سؤال الخ) ولعل هذا السؤال جمل تعقلاً اجابياً باستلزام الدليل المذكور محالاً وذلك

الحال هو أجماع المتناهين كما بينه

نظنه (يقال للصورة) الجوهرية (التي بها) للجسم (قبول الامتدادات الثلاث وهو أمر لا يزول عن الجسم) بحال من الاحوال اذ لا يتصور بقاء جسم مع زوال هذه الصورة عنه (و) يقال أيضاً (لنفس الامتدادات وهو كم وليس جزءاً للجسم) لانه عرض فلا يكون مقوماً للجوهر (بل عارضاً له) فلا يلزم من زواله زوال الجسم كما اذا شكل الجسم باشكل مختلف المقادير مع بقاء صورته الجسمية بينها وهو منظور فيه لان الانفصال كما ينافي الاتصال العرضي ينافي الاتصال الجوهرى اذ لا يبقى معه الصورة الجوهرية الخصوصية كما لا يبقى الكلية المعينة وأيضاً اذا اقتصر على ان الجسم قابل للكم المتصل وزواله جاز ان يقال ذلك التماثل لهما هو الصورة الجوهرية فلا يثبت في الجسم جوهر متغير ثلثاً متعصف بهما فلا تثبت الميولى فاذا ذكره ليس جواباً للسؤال (وجوابه) الحق (ان قولنا الجسم قابل للاتصال ليس

(عبد الحكيم)

في شرح حكمة الاشراق والحاصل أن الجوهر للتمد هو حقيقة الجسم والمتوارد عليه إنما هو المقادير المختلفة يتبدل أي يتبدل الجسم فان التمدد ليس متشخصاً بالجسم بدليل بقاء الشمعة المعينة مع تبدل المقادير وليس هذا اعتراضاً بالميولى كما زعم بعض التامرين فان هذا الجوهر المتمد متصل في نفسه والميولى ليست في نفسها كذلك قال في شرح المقاصد والاصناف أن انفصال الماء في الميالى ليس بالعدم جوهري وحدوث آخر فان الباقي في لبن هو الماء بحقيقته وان تبدل في هوية الاجزاء منها انتهى والصواب أن يقول وان تبدل في هوية عوارضه من الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام جوهر وحدوث آخر

(قوله لان الاتصال الخ) وكذا الوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام العرض هذا الاعتراض لا ورود له على ما قررنا لان الانفصال إنما ينافي الاتصال الجوهرى لو كان الاتصال العرضى من متشخصه لم أنه يستلزم مقدارا ما وليس شئ من المقادير المعينة من متشخصه وهذا كما قال أصحاب الميولى أن هوى العناصر مع وحدته الشخصية متكبدة بحسب الصور والمقادير المعينة فالترافع بين الترتيقين راجع الى أن الاتصال العرضي للمعين من متشخصات الجوهر المتمد أولاً فان كان فرداله يستلزم زوال اتصال الجوهر المعين فلا بد من جزء آخر بقى في الحالين حتى لا يكون التفریق اعداماً بالكلية وان لم يكن فلا حاجة الى اثبات جزء آخر سوى الجوهر المتمد

(قوله وأيضاً اذا اقتصر الخ) هذا الاعتراض انما يرد اذا جعل قوله ظن الخ جواباً لسؤال وأما على كونه من تمة السؤال فهو عين مقاله للثان كما لا يخفى
(قوله وجوابه الخ) خلاصة الجواب ان المراد يقولنا انه قابل للاتصال القبول من حيث الظاهر

معناه ان شخصاً من الجسم باقياً على هويته الشخصية الاتصالية (يتوارد عليه اتصال واحد (تارة واتصالان) آخران تارة (أخرى) فانه غير معقول كما ترى (وكيف يكون الواحد بالشخص واحدًا تارة واثنين أخرى بل مرادنا ان ثمة أمراً يستحفظ للماهية الجسمية) دون الهوية الشخصية (معلوم البقاء في الاحوال) العارضة على الجسم من الاتصال والانفصال الماهيين عليه (وتوارد عليه الهويات) الشخصية فتارة تكون معه هوية واحدة اتصالية وتارة هويات أو أكثر (فذلك المستحفظ هو التماثل بالحقيقة) للاتصال والاتصال (و) هو منابر للهويات التي تجدد بالاتصال والانفصال فانا نعلم بالضرورة ان الماء الذي في الجرة) على تقدير كونه واحداً متصلاً في نفسه (اذا جعل في الكيزان فقد زالت هويته الشخصية) الاتصالية التي لم يكن فيها مفصل أصلاً (حتى صار شخص واحد أشخاصاً متعددة) أي زال شخص كان متصلاً اتصالاً واحداً وحصلت أشخاص هي متصلات متعددة لم تكن موجودة في تلك الهوية الاتصالية على ذلك التقدير (وثمة أمر باق في الحالين هو مبروض تارة لاتصال) واحد (وتارة لاتصالات متعددة) الدليل على ان ثمة أمراً باقياً هو أنه (ليس نسبة هذه الأشخاص) التي في الكيزان (الى ذلك الشخص) الذي كان في الجرة) كنسبة سائر الأشخاص من مياه لم تكن في تلك الجرة (ولو كان زوال تلك (الهوية) الشخصية (لإزوال جزء وبقاء جزء) آخر (بل بانتفاء الاجزاء بالرة لما كان الامر) كذلك) بل كان نسبة هذه الأشخاص كنسبة سائر المياه ولا شك ان الجوهر المتصل بالوحدات ليس باقياً بالباقي جوهر آخر يجب أن لا يكون في نفسه متصلاً ولا منفصلاً ولا واحداً ولا كثيراً كما مر حتى يمكن اتصافه بهذه الامور كلها فظهر من ذلك ان الجوهر المتصل لو كان قائماً بذاته لكان التفريق اعداماً له بالكلية وهذا الذي قررته في اثبات الميولي

بان يطرأ عليه الانفصال والمراد بقولنا والاتصال لا قبل الاتصال التبول من حيث الحقيقة بان يتصف به فلاننا في بين المتقدمين
(قوله نسبة هذه الخ) الاضاف ان ماء الكيزان معينة بالجرة لا يخالط بينها الا بحسب المقادير والوحدة والكثرة

[قوله فذلك المستحفظ هو التماثل بالحقيقة) وأما عند التماثل بالجزء فالامر المستحفظ للماهية الجسمية هي الجواهر الفردة قائماً باقية في الاحوال ويتوارد عليه الهويات بحسب المقادير التي هي الاتصالات

هو ملك الافصال ثم شرع في ملك الافصال فقال ﴿ فيه ﴾ (وربما قالوا) في اثبات
الميولى (الجسم له قوة وفعل) وذلك لان كل جسم فهو من حيث جسميته موجودة
بالفعل ومن حيث أنه مستند لاعراض كثيرة متصف بالقوة (والبسيط لا يكون كذلك)
لان الواحد من حيث هو واحد لا يقتضي قوة وفلا لامتناع اجتماعهما فيه وهو مزدو
لجواز أن يتصف الواحد بهما بالنسبة الى شيئين انما الممتنع اجتماعهما بالنسبة الى شئ واحد
ألا ترى ان الميولى موجود بالفعل وقابلة للصور المتعددة فهي بالقوة في بعضها قطعاً (وربما
استماتوا) في اثبات الميولى (بالتخلخل والتكاثف) الحقيقيتين فانه اذا لم يكن في الجسم
أمر غير مقدر بذاته حتى يتصور قبوله للمقادير المختلفة امتنع ازدياد حجمه وانماضه من

(قوله للجسم له قوة وفعل الخ) في الشفاء الجسم من حيث هو جسم له ضرورة جسمية فهو شئ
بالفعل ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ويكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئاً هو
بالفعل شيئاً آخر فتكون للقوة الجسم لانه حيث له الفعل فصوره الجسم مقارن شيئاً آخر في أنه صورة
ليكون الجسم جوهر مركباً من حيث شئ عنه له القوة وبين شئ عنه له الفعل فالتى له عن الفعل
هو صورته والتي له عن القوة هو مادة له وهو الميولى ولا يخفى سقوط بحث الشارح اذ لا تعرض في هذا
القرار على ان الواحد لا يقتضي قوة وفعل بل انه لا يكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئاً من حيث هو
بالفعل شيئاً آخر وهذه المقدمة بذنية

(قوله ألا ترى الخ) في الشفاء ولانه أن يشل ويقول فالميولى أيضاً مركبة لانها في حيولى وجوهر
بالفعل وهو مستعد أيضاً فيقول أن جوهر الميولى وكونها بالفعل حيولى ليس شيئاً آخر إلا جوهر
مستند لكتبا والجوهرية التى لها ليس يحملها بالفعل شيئاً من الاشياء بل بعدها أن يكون بالصورة وليس
معنى جوهرية الا انها ليس في موضوع فالاثبات منهما هو أنه أمر وأما أنه ليس في موضوع فهو سلب
وأنه ليس يلزم منه أن يكون شيئاً معيناً بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشئ بالفعل شيئاً لميولى بالامر
العام مالم يكن له فصل يحميه وفصل أنه مستعد لكل شئ وصورة التى يعان له وهي أنه مستعد قابل فاذن
ليس هنا حقيقة الميولى يكون لها بالفعل وحقيقة أخرى يكون بالقوة الا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج
فيصير ذلك بالفعل ويكون في نفسها وباعتبار ذاتها بالقوة انتهى فكونها موجودة طرأ عليها من خارج وأما
في ذاتها فهي استعداد محض

[قوله هو ملك الافصال] كانه اقتصر على الافصال لكونه عمدة في اثبات المطلوب دون الانضمام
وكذا ملك الافصال

(قوله لامتناع اجتماعهما فيه) فلا بد أن يتوهم بأمر بفعلهما لكلا يلزم ذلك ولا يلزم أيضاً كون التعريف
اعداً له باليكية تدبر

غير انفصال شيء إليه وانضمامه عنه وجوابه ان الصورة الجسمية وان كانت مستلزمة في الوجود والتعلق للمقدار الا انها لا تستلزم مقدارا مخصوصا لجواز أن تكون هي قابلة لتلك المقادير المختلفة فلا يثبت وجود أمر آخر (والكون والفساد) أي وزجما استماتوا فيها أيضا اذ لا بد فيها من أمر يخلع صورة وليس أخرى وهو الميولي وفساده ظاهر لان المتبدل في الكون والفساد هو الصور النوعية لجواز أن يكون المقابل لها خلافا وليس هو الصورة الجسمية على انا نقول وجود هذه الامور التي استثنينا بها مبنى على وجود الميولي فيلزم الدور (والمتد) عند التكلمين (في نفي الميولي انها) على تقدير وجودها (اما) أن يكون (لها حصول في الحيز أولا) يكون (فان كان) لها حصول فيه (فاما) ان يكون ذلك المحصول (على سبيل الاستقلال بجسم) أي فالميولي جسم لان التحيز بالذات لا بد أن يكون جوهرًا متممًا في الجهات ولا مبني للجسم الا ذلك وأيضا فالصورة الجسمية حينئذ مثل لها فكيف تحمل فيها وأيضا أن احتاجت الميولي الى محل لزم التسلسل والا كانت الجسمية مستغنية عن المحل لانها مثالا (أولا) يكون ذلك المحصول على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية للصورة الجسمية (فالميولي) حينئذ (صفة حالة في الجسمية) تابعة لها في التحيز لاجوهر هو محل لها كما هو مطلوبكم (والا) أي وان لم يكن لها حصول في الحيز لاستقلالها ولا تبعًا (فلا تختص الجسمية بها) اختصاصا ناعنا لها (لانه) أي لاني مالا تحيز له أصلا (أمر معقول محض) لا تعلق ولا اختصاص له بحيز قطعا فكيف يصور

(قوله فيلزم الدور) فيه أنه يجوز أن يكون وجود تلك الامور مبنيًا على وجود الميولي والعلم بوجود الميولي مستفادًا من العلم بوجودها ككل سائر العلولات باللبة الى علها تحقيقه الوجود (قوله فكيف تحمل فيها) ولانه يلزم تداول المتد وقال الامام قاته يلزم اجتماع الثلاثين ويرد عليه منع التنازل

(قوله فالميولي صفة الخ) اذ لا معنى للحلول الا التبعية في التحيز
(قوله فكيف يتصور الخ) لانه يلزم تحيزه ولو تبعًا

[قوله فالصورة الجسمية حينئذ مثل لها فكيف تحمل فيها] وجه عدم حلولها فيها هو أنه حينئذ يلزم اجتماع الثلاثين أو الترجيح بلا مرجح وكلاهما محالان ويمكن منع لزوم شيء من هذين المحالين فان مشاركة الميولي والصورة في أمر مرضي وهو أن يكون كل منهما جوهرًا متممًا في الجهات لا يشترط تماثلهما في الحقيقة حتى يلزم حينئذ اجتماع الثلاثين أو الترجيح بلا مرجح وقوله لانها مثالا هو في حيز المنع كالا يعني

حلول الجسمية للمنجزية بالثبات فيه ولد يجب بان لا نسلم انها لو كانت منجزية بالنبعية لكانت صفة الجسمية فان تميز الشيء بالنبعية قد يكون باعتبار حوله في التميز كما في الاعراض الحادثة في الاجسام ولد يكون باعتبار حلول التميز فيه فليس يلزم من تميز الهيولى بالبالاستقلال ان يكون تميزها على سبيل حلولها في الجسمية بل يجوز ان يكون تميزها بشرط حلول الجسمية فيها فتكون موصوفة بها لاصفة لها (وقد يقال) في فني الهيولى وبطلان تركيب الجسم منها لو كان الجسم مركبا من جزئين (كما ذكرتم) لزم من تعقله تعقلهما) ولم يمتنع في ثبوت شيء منهما له الى برهان (واللازم باطل) فاما تعقل الجسم ولا تعقل الهيولى ونحتاج في اثباتها الى البرهان (والجواب منع تعقل حقيقته) يعني ان ما ذكرتم انما يلزم اذا كان حقيقة الجسم معقولة ولكنه وهو ممنوع (والمقصد الثامن) في تفريدات لهم على (وجود الهيولى) أحدها اثبات الهيولى لكل جسم) وانما احتج الى هذا الاثبات (اذ تلك الحجة التي هي الممول عليها في اثباتها أمني مسلك الانفصال كما عرفت) لا تثبتها الا لما يقبل الاتصال والانفصال بالنقل) كالتصريات (وللبدن اجسام لا قبلها كالتفكيكات) على رأيهم فلا بد لاثبات الهيولى فيها من بيان آخر (فقال ابن سينا طيبة الاتصال) أي الصورة الجسمية للصلة في نفسها

(قوله وقد يجب الخ) مبنى الجواب أن الحلول عبارة عن الاختصاص الثابت فليس يلزم من تميزها بالاتصال أن تكون العناصر الصورة الجسمية الخ يريد أن الجسمية أغنى الامتداد الجوهرى من حيث هو امتداد جوهرى لا يخالف جسمية أخرى الاعتبار أمور خارجة عنها منضمة اليها في الخارج لا باعتبار أمور تحد معها في الوجود الخارجى كاتحاد الفصول بالجفس لان الجسمية موجودة في الخارج أثبت وجوده بعد نفي الجزء وما في حكمة من غير أن يلاحظ مما أمر آخر بل يحتاج في ثبوته لاسر يعتبر معها الى الاحتجاج بالصورة النوعية والاعراض

(قوله فان تميز الشيء بالنبعية قد يكون باعتبار حوله في التميز الخ) وهذا كما قلنا ان قبول الشيء للنبعية بالنبعية قد يكون باعتبار حوله في التميز كما في اللون الحال في السطح وقد يكون باعتبار حلول التميز كما في الصورة الجسمية التي كانت محلا للتعقل الذي هو القابل للقبول لقسمه بالذات فالصورة الجسمية تكون قابلة لقسمه بقية للقدار الحال فيها جيلند

(قوله وقد يقال في فني الهيولى الخ) هذا منقوض بكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تجزى فاما لتعقل الجسم ونحتاج في اثبات تلك الاجزاء الى البرهان كما لا يخفى

(الجميع) أى لجميع الاجسام طبيعة (واحدة) نوعية لان جسمية اذا خالفت جسمية أخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة أو هذه لها طبيعة عنصرية وتلك لها طبيعة فلكية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية أمر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلاً موجود آخر قد انضاف هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية للمنازة عنها في الوجود بخلاف المتفاد فانها أمر مبهم لا يوجد في الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطأ أو سطحا مثلاً وكل ما كان اختلافاً بالخارجيات ذون الفصول كان طبيعة نوعية ومقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف (فاذا ثبت احتياجه) أي احتياج الاتصال الذي هو الصورة الجسمية (الى المادة) في الاجسام العنصرية لكونه حالاً فيها (امتنع قيامه بنفسه) في شيء من الاجسام (والا) أى وان لم يمتنع قيامه بنفسه بل قائم بذاته في الفلك مثلاً (كان) ذلك الاتصال الجوهرى (في حد ذاته غنياً عن المحل والثنى عن المحل لا يحل فيه) أصلاً (وبالجملة فالتقيقة الواحدة) النوعية (لا تختلف لوازمها) ومقتضياتها (فتكون) بالنصب على أنه

(قوله بخلاف المقدار) أي بخلاف المادية الجسمية كالمقدار مثلاً وانما لم يثقل بالمقدار لكونه أشد مناسبة للجسمية

(قوله لا يوجد في الخارج الخ) تفسير للمبهم يعنى لا يجوز أن يوجد مقدار ثم يتبعه انه يكون خطأ أو سطحاً كالصورة الجسمية مع سائر الامور التي يعتبر معها بل لا بد من انضمام أمر آخر يكون متحداً معه في الخارج حتى يصير خطأً أو سطحاً ثم يوجد في الخارج وكذا الحال في كل طبيعة جسمية اذا لاحقتها العقل في نفسها لا يحكم بوجودها في الخارج مالم يعتبر معها الفصل بحيث ينضم فيسه ويتحد معه في البعد والوجود

(قوله ومقتضى الطبيعة الخ) بخلاف الطبيعة الجسمية فانه يجوز أن يختلف أنواعها بأمر لها ذاتها (قوله فاذا ثبت) فان قيل لم ثبت احتياج الصورة لاجل ذاتها بل لتبطلها الاتصال ويكون الاحتياج الى المادة مقتضى ذاته قلت قبول الاتصال واسطة في التصديق بالاحتياج وليس بواسطة في الثبوت والا لكان ثبوت الميراثى للاجسام متأخراً عن قبول الاتصال فتدبر فانه دقيق

(قوله كان ذلك لاجل أن هذه حارة الخ) المقصود هنا دعوي الحصر أي لم يكن ذلك الا لاجل ان هذه حارة وتلك باردة الخ وسبب في الجواب منع الحصر ان شاء الله تعالى ثم ان قوله هذه حارة الخ اشارة الى مختلف الجسمين بالصفات العارضة وقوله لها طبيعة عنصرية الخ اشارة الى مختلفها بالصورتين النوعيتين للتأريتين لها الخارجيتين منها

جواب الثاني (قائمة بذاتها تارة وبالتبر أخرى كما لا تكون جوهرًا مرة وعرضًا أخرى) أي كما أن انقلاب الحقائق عال كذلك اختلاف لوازم حقيقة واحدة محال لاستزامه أن لا تكون تلك الحقيقة تلك الحقيقة بل حقيقة أخرى (والجواب منع اتحاد الاتصال الجسمي) أي لا نسلم أن الطبيعة الجسمية طبيعة واحدة نوعية (وذلك مما لا سبيل إلى إثباته) فان ما ذكرتموه من اختلافها بالأمور الخارجة عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه ممنوع فان الطبيعة الجسمية مطلقاً أمر مبهم كالمتدار فلا يتصور وجودها إلا بأن يتنوع بفصول متومة لها أو بعد تنوعها ينضم إليها أمور خارجة عنها فلم نعلم أنها ليست كذلك (وإن سلم) أن الاتصال الجسمي حقيقة واحدة نوعية (فقد) يجوز أن يقوم بالمادة تارة ويقوم بنفسه أخرى ولا عذر في ذلك وقد (لا يكون الشيء محتاجاً لذاته) إلى محل (ولا غنى لذاته) عنه (بل) يمرض كل منها به عن صلة) فلا يلزم أن يكون الثاني بذاته عن شيء حالاً فيه ويمكن أن يدفع هذا بأنه لا واسطة بين الحاجة والثاني الذاتيين فان الشيء إما أن يكون لذاته محتاجاً

(قوله أي لا نسلم أن الطبيعة الخ) هنا المنع مدور لأن المقصود أن الجسمية من حيث هي جسمية أي امتداد جوهرية طبيعة نوعية لكونها موجودة في الخارج من غير اعتبار أمر آخر متعده معها بل إنما يعتبر من حيث جسيمة إلى المادة في المنصريات كانت كذلك في الكل في الشفاء أما العودة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محملة لا اختلاف فيها ولا يتخالف مجرد صورة جسمية لجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز إذا أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة وجسمية غير محتاجة إلى مادة والإبراج في الخارجة لا يمتنع محتاجة إلى المادة بوجه من الوجوه لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون الجسمية ولكل ذي مادة وصورة لاجل ذاته والجسمية من حيث هي جسمية لاحقة فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة انتهى ولا ينبغي أنه كما يدفع بهذا البيان منع كونها طبيعة نوعية لا احتياج فيه إلى إثبات عدم الوسطة بين الاحتياج في الثاني الذاتيين قاله استدلال بأن مقتضى الطبيعة النوعية لا يتغلب عنه فلا يختلف الاحتياج عنها في جسم من الأجسام سواء كان بينهما واسطة أو لا قدبر حق التدبر يظهر لك الحق الصريح (قوله فان الطبيعة الجسمية مطلقاً الخ) هذا مكابرة قاله بعد أن وجود الجزء وما في حكمه ثبت

(قوله بأنه لا واسطة بين الحاجة والثاني الذاتيين) ولعل للمصنف أراد بكون الشيء محتاجاً لذاته إلى الحل أن يكون ذلك الشيء مقتضياً لذلك الحل وأراد بكون الشيء غنياً لذاته عن الحل أن يكون هو ذاته مقتضياً لعدم الحلول في ذلك الحل فحينئذ يتصور أن يكون بين الاحتياج والثاني واسطة فقوله والمستفاد في حد ذاته عن محل يستحيل حله فيه ممنوع أيضاً في الوسطة التي لم تكن مقتضية لذاتها الحلول ولا

الى محل أولاً واذا لم يكن محتاجا اليه لقائه كان مستتباً عنه في حد ذاته اذ لا معنى للنفي سوى عدم الحاجة والمستتب في حد ذاته عن محل يستحيل حلوله فيه (وأما التفتت بالطبيعة الجنسية) بأن يقال الحيوانية مثلاً طبيعة واحدة مع أن لوازمها ومقتضياتها مختلفة فقد تقتضى في الانسان ما لا تقتضيه في القرس (فقد عرفت جوابه) حيث نبهناك على أن الجنس أمر مبهم لا يدخل في الوجود الا بعد تحمله بفصل يمينه وبما متعلدان بحسب الخارج في في الجبل والوجود فالطبيعة الجنسية في الخارج حقيقة مختلفة بحسب فصولها المتنوعة فجاء اختلافها في الافتضاء والوازم بخلاف الطبيعة النوعية فانها حقيقة متعددة لا يتصور اختلاف لوازمها * (تأتيا) أي تأتي تفرعات الميولي (ان الميولي لا تخلو عن الصورة) أي لا توجد خالية عن الصورة الجنسية مطلقاً وذلك (لوجوه * الاول الميولي المبردة) بالفرض عن العورة (اما اليها اشارة فتكون) الميولي حيثن (جسماً أو) أمراً حالاً (في جسم لا متنازع

وجود جوهر لا منفصل فيه والمبهم لوجوده في الخارج لم المفهوم المأخوذ منه في العقل أعني الجوهر القابل للإبعاد الثلاثة جنس مبهم يحتاج الى انفهام فصل بنوعه لكن في الصورة الجنسية التي كالمادة التي كالمادة

(قوله يستحيل حلوله فيه) أي بالنظر الى ذاته فلا يرد أنه في حد ذاته يجوز أن يحل لعارض انما المستحيل حلول الاسم الذي يقتضي ذاته النناء وما قيل أنه اذا كان في حد ذاته مستتباً فلا بد لاستثنائه من علة وهي ذاته اذ الفرض أنه مستتب في حد ذاته ففيه ان الاستثناء لكونه عديماً يكفي في عدم حدة الاحتياج

(قوله ان الميولي) أي ميولي الاجسام نفس عليه في الشفاء وسيجيء في كلام الشارح أيضاً (قوله مطلقاً) أي لا قبل حلول الجنسية ولا بعدها فان قيل بعد ما ثبت ان الميولي في نفسه لاواحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة كل ذلك بواسطة الجنسية ظهر امتناع وجودها بدون الصورة لا متنازع وجود شيء لا يكون واحداً ولا كثيراً قلت قد عرفت ان التفتت عنها قبل الصورة الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية وأما وحدتها في ذاتها فهي ثابتة لما في جميع الاحوال

(قوله وذلك الخ) الاظهر الاخصر أنه لا لانا ان كانت مشارا اليها بالاستقلال كانت جسماً أي جوهرها ذا حجم وان كانت بالتبع كان حالاً في الجسم سواء كانت نقطة أو خطأ أو سطحاً أو جسماً تليسياً أو غيرها لا متنازع الجوهر الفرد وما في حكمه فلا يكون جوهرها فرداً ولا خطأ ولا سطحاً ولا أسماً حالاً في في أحدها وهذا على تقدير الإغتراف عن جوهرية فلا واجب الاكتفاء على كونها جسماً واما ما ذكره

عدم الحلول في الحل والى القول بان الحلول يقتضي الاحتياج الثاني فنترع أيضاً ندر

الجوهر الفرد) وذلك لانها اذا كانت ذات وضع أى قابلة للإشارة الحسية فان انقسمت في جميع الجهات كانت جسماً أى صورة جسمية لانها الجسم في بادىء النظر كما مر وان لم تنقسم أصلاً كانت جوهرًا فرداً وان انقسمت في جهة واحدة أو في جهتين فقط كانت خطأ أو سطحاً لا جوهرياً لانهما في حكم الجوهر الفرد كما عرفته بل عرضياً فتكون الميولى حينئذ أمراً حالاً في الجسم لا محلاً للصورة الجسمية هذا خلف (والا) أى وان لم يكن اليها إشارة بأن لا تكون متعيزة لا امالة ولا تما ولا شك أنها قابلة للصورة الجسمية اذ الكلام في ميولى الاجسام (فاذا حصلت فيها الصورة) الجسمية (فاما) أن تحصل منها (في جميع الاحياز والمظاهر أولاً) تحصل (في شئ منها أو) تحصل (في بعضها) دون بعض (و) الانقسام (الثلاثة باطله فالاولان) باطلان (ضرورة) لان الميولى المنضمة الى الجسمية الحادثة فيها جسم وكل جسم لا بد له من حيز ولا يمكن أن يكون جسم واحد في زمان واحد في مكانين أو أكثر (والاخير) باطل (لعدم المخصص) بالنسبة الى ذلك البعض لان الميولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذا نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزاً مطلقاً لا معيناً (فان قيل لل صورة نوعية) محل في الميولى مع

الشواحيق فيه اختلال لانه ان قيد الإشارة الحسية بالاستقلال لا يصح قوله لا جوهرياً بل عرضياً وان لم لم يقيد لم يصح كانت جسماً أى صورة جسمية ليعواز أن يكون جسماً تعليمياً

(قوله بل عرضياً) الظاهر انه اضراب عن قوله جوهرياً أى بل خطأ أو سطحاً عرضياً وفيه انه يجوز أن يكون نقطة فلا بد من التعرض له الا أن يقال بل أمراً عرضياً فيشمل النقطة أيضاً بل هنا فان الاضراب عن باطل الى باطل لا يمسح له والمصواب أن يقال ومالم ينقسم أصلاً أو انقسمت في جهة أو في جهتين كانت نقطة أو سطحاً لا امتناع الجوهر الفرد وما في حكمه

(قوله فتكون الميولى حينئذ أمراً حالاً الخ) أى صورة جسمية نه بذلك لانه اللازم من كونها متقسمة في الجهات الثلاث لا كونها مركبة من الميولى والصورة

(قوله والمظاهر) وهي خصوصيات الانواع والاصناف والاشخاص

(قوله في مكانين) الاظهر في حيزين

(قوله لل صورة الخ) أجيب بأن ينقل الكلام الى خصوصية تلك الصورة النوعية

(قوله لعدم التخصيص) وسيجيء للمنع الوارد عليه فيما بعده في قوله وقد يقال جاز أن يشار الميولى صورة أى صورة شخصية مثلاً

حلول الصورة الجسمية فيها فهي (مخصصة) بجزء معين (وأيضاً بتفض) ما ذكرتم (بالجزء المئين من الأرض) ومن سائر العناصر الكلية (واختصاصه بجزءه) المئين (بلا تخصص) يقتضيه فان نسبة أجزاء المنصر الكلي الى أجزاء جزئه على السواء مع أن كل واحد من أجزائه حاصل في جزء معين (فلنا الصورة النوعية) وان عينت موضعاً كلياً فكن (نسبتها الى جميع أجزاء جزئ الكل واحدة فالكلام في تخصيصه بجزءه) المئين من أجزاء جزئ الكل فان الميولي المجسمة مع تلك الصورة النوعية اما أن تحصل في كل واحد من تلك الأجزاء أو في بعضها أو لا تحصل في شيء منها والكل باطل وقد يقال جاز أن تardon الميولي صورة أخرى أو حالة من الاحوال معين لما بعض أجزاء المكان الكلي وأيضاً قد تكون الميولي المبردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية فان قلت نقتضي الكلام الى اختصاص أجزاء ذلك المنصر بأمكتها الجزئية فلنا تلك الأجزاء مفروضة فيه لا موجودة في الخارج فلا تقتضى مكاناً وأيضاً جاز أن يفرض هناك حالة مخصصة للأجزاء بوضع معين (والجزء من الأرض انما اختص بجزءه) المئين الذي هو فيه (لكون مادته قبل تلك الصورة) الأرضية كانت (لها صورة) أخرى (مخصصة) لتلك الجزء (بذلك الجزء أو) مخصصة له بجزء آخر انتقل ذلك الجزء (منه بالاستقامة الى ذلك الجزء) والحاصل أن تخصص ذلك الجزء من الأرض بجزءه المئين هو الوضع السابق الحاصل لمادته بسبب صورة سابقة اما في ذلك لطيف أو في جزئ آخر انتقل ذلك الجزء بعد حصول صورته الأرضية منه الى جزئه على أقرب الطرق وتلك الصورة السابقة مسبوقة بصورة تامة وهكذا الى ما لانهاية له كما هو مذهبهم (والجواب) من هذا الوجه من الاستدلال (أنه فرع عدم القادر المختار وأنه لا تخصص) بالجزء للمئين (الا الصورة) وما يتبعها من الاوضاع لكننا نقول أن الجسمية

(قوله اما في ذلك لطيف) كجزء من الهواء والهواء أخرج عن جزئه الطبيعي وحصل في جزء من الأرض فان ذلك الجزء أوفى لها والاولية الناشئة من الصورة السابقة والاحوال العارضة لها أوفى أجزاء كجزء من الماء سار في جزئه الطبيعي أرضاً فانتقل الى قرب جزء من جزئ الأرض

(قوله فان قلت) جواب عن قوله فلا حاجة في التخصيص الخ وقوله وأيضاً جاز الخ تتم لقوله فلنا تلك الأجزاء

(قوله على أقرب الطرق) كالاتمة مثلاً

إذا حلت في الميولي تخضعت بجزء معين لإرادة التفاعل المختار الذي أوجد الجسمية فيها باختباره * الوجه (الثاني أنه يلزم له) أي للمجرد الذي هو الميولي (فعل وقبول) يعني أن الميولي لو تجردت عن الصورة لكان لما حال تجردهما وجود بالفعل واستعداد لقبول الصورة وقد بين أن الشيء الواحدى القات يتتبع أن يتصف بالقوة والفعل مما فوجب أن تكون للمادة المجردة مجتمعة مع الصورة هذا خلف * الوجه (الثالث) لو جاز تجرد هيولى جسم عن صورته لجاز تجردهما بعد انقسامه الى جزئين مثلاً وحيداً نقول (مادة الجزء و) مادة (الكل ان تجردتا) مما (فان كانتا واحدة) بأن لا تزيد مادة الكل على مادة الجزء (فالشئ مع غيره كهولامه) وذلك عال (والا) أي وان لم يكونا واحدة (كان الميولي المركب من مادتي الجزئين أعني مادة الكل (زائداً) على مادة الجزء (فتم مقدار) باعتباره صارت المادة متصفة بالزيادة والتقصان (وصورة) جسمية لان الجوهر الممتد في الجهات هو الجسمية (كامر) فلا تكون الميولي مجردة (وقد عرفت ما فيهما) أي هذين الوجهين من التساد أما في الثاني فاجواز انصاف الواحد بالقوة والفعل بالنسبة الى شئتين وأما في الثالث فلأن الميولي في نفسها لا توصف بمساواة ولا بزيادة وتقصان إنما تصف بهذه الأوصاف حال ارتباطها بالصورة الجسمية (فلا نكرهما * ثالثاً) أي ثالث التفرع (ان الصورة) الجسمية أيضاً (لا تخلو عن الميولي لوجوه) ثلاثة * (الاول لو فرضنا صورة بلا هيولى) كانت اما مشاراً اليها أو غير مشار اليها (فان كانت مشاراً اليها كان) ذلك المشار اليه (متاهياً) في جميع الجهات لتناهي الامداد (و) كان أيضاً (مشكلاً) بشكل مخصوص

(تجربة الحكيم)

(قوله بل لا يزيد الخ) يعني ان الزيادة في القدر وهي المساواة لان الميولي لا تغلغ في الصورة هذا المطلب وان علم ما تقدم تجب أن الصورة بدلتها هي حلون المادة وهر الوجه الثاني بينه الا أنه لما كان أصلاً لتقدم العالم وغيره من المائل جملوه مطلباً برأسه حيث اذ في آياته بالوجه الاول بيان احتياج الصورة الى المادة والشكل والتساوي ووجوب تناهيها وان الميولي لا يحتاج الى الصورة للمبينة (قوله لكائن الخ) هذا لا يجوز العقل بعد ملاحظة أنها امتداد جوهري فان الامتداد الجوهري لا يمكن وجوده بدون فراغ يشغله فلا بد ان يكون مشاراً اليه (قوله فان كانت مشاراً اليها كان متاهياً) هذه قضية اتفاقية لو لم يكن مشاراً اليها كانت أيضاً متاهية ان الثابت بالبراهين تنهى الامداد سواء فرض مشار اليها أو لا (قوله كان المشار اليه) إشارة الى وجه تذكير الضمير والظير

لان الشكل كما عرفت هيئة شئ محيط به نهاية واحدة أو أكثر من جهة اساطعها به فكل شئ متناه يلزمه أن يكون ذا شكل فذلك الشكل الثابت للصورة المجردة (اما لنفس الجسمية) ولوازمها (فكل جسم) بحسب أن يكون (له ذلك الشكل) المارض لمتدار بخصوص لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية للتقتضية له (فتساوى) حيثند (الكل والعجز) في الشكل والتمتداد المخصوصين وهو محال (أولاً) لنفس الجسمية بل لسبب آخر (فتكون) الصورة المجردة (قابلة لتبديله) أي لتبدل ذلك الشكل من الاشكال المخالفة له (وما هو) أي ليس قبول شكل آخر (الا بالفصل والوصل فالصورة بدون الميولي قابلة للفصل والوصل وقد أبطلناه) بما صر من أن التقابل لها لا بد أن يكون مقارناً للميولي (وان كانت) الصورة المجردة (غير مشار اليها فليست صورة جسمية لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد) الجوهري الممتد في الجهات للزوم للامتداد المرضي ذهننا وخارجنا (ويمتنع أن يتصور) هذا الامتداد (بلا حيز ولا اشارة وأيضاً فتكون) الصورة المجردة هي تقدير كونها غير

(قوله متناه) أي في الجهات أو في الجهتين لتلا يرد التفتش بالخط

(قوله فكل جسم) بسيطاً كان أو مركباً

(قوله لاشتراك الاجسام الخ) والقروض أنها مقتضية للشكل والتمتداد المخصوصين استقلالاً من غير

شرط أو رفع مانع

قوله [فتساوى حيثند الكل الخ] أي الجزء الموجود في الخارج

[قوله وهو محال] لانه لا يبقى الكل كلاً ولا الجزء جزءاً

[قوله قابلة] أي قصر الى ذاتها

(قوله للزوم للامتداد الخ) لا فائدة في هذا الوصف الا أن يقال ان المشار اليه ماهو شاغل للحيز

والشاغل للحيز بالذات إنما هو الامتداد ولذا يزيد ويتقص بالاختلاف والتكاثف فالامتداد إنما هو مشار

(قوله من أن التقابل لها لا بد أن يكون مقارناً للميولي) يعنى التقابل لتواردهما وان كان على سبيل

البديل لا بد أن يقارن الميولي اذ التقابل لتواردهما بحسب الحقيقة هو الميولي دون ذلك المقارن كما يوهمه

ظاهر العبارة لم يكون فرد من افراد الصورة قابلاً للاتصال وحده وفرد آخر منها قابلاً للانفصال وحده

وهو الاتصال عن الآخر

(قوله لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد الجوهري) في هذا الحصر منع قائم

لا يجوز أن يكون الصورة ثارة ذات وضع متممة في الجهات وثارة أخرى مجردة عن الميولي غير ذات وضع

ولا بد لثني ذلك من دليل

قابلة للاشارة (أمراً متعلّياً عَصاً) لا تلتاق له بمجرز أصلاً (فيستع مقارنته للمادة) المتحيزة ولو
تبعا كسائر المجردات واعلم أن هذا الاستدلال يتم بأن يقال لو تجردت الصورة لكانت
متناهية ومتشكلة فذلك الشكل اما للجسمية وحدها أو لسبب آخر فلا حاجة الى التعرض
لكونها قابلة للاشارة أو غير قابلة لها بل هذا التردد مما جعل في الشخص دليلاً مستقلاً
هكذا الصورة للمفارقة ان قلت الاشارة فهي لا محالة في جهة ومختصة بمادة وان لم تقبل
فهي غير الصورة التي تشير اليها حال كونها مادية (لا يقال هذا) الذي ذكرتموه من أن
الجسمية المشتركة اذا اقتضت وحدها شكلاً مخصوصاً على مقدار معين وجب تساوى
الاجسام حتى الجزء، والكل في ذلك الشكل على ذلك المقدار (ينقص بالفلك اذ شكله
مقتضى ذاته) التي هي صورته النوعية (وجزؤه ككله) في تلك الصورة النوعية (ولا يلزم
تساويهما في المقدار والشكل) الخصوصيين مما بل لا يجوز ذلك فان الافلاك الخارجة
والتدابير أجزاء للافلاك الكلية مع امتناع التساوى في المقدار وان كانت مساوية لها في
الشكل الكرى (لانا نقول لو لا مانع اقرن بمجرز الفلك لكان شكل جزئه) ومقداره
(ككله) بسبب الاشتراك فيما يقتضيهما (لكن ثمة مانع) يمنع من التساوى في الشكل
والمقدار جميعاً (وهو أن الكل حصل له ذلك الشكل) مع المقدار الخاص بأن حلت

اليه لكونه لازوما للاستناد العرضي

[قوله ليستع] لانه يلزم تجرد الجرد ولو بالتبع

[قوله المتحيزة ولو تبعا] أى يقيمه الصورة الجسمية للمقدار

(قوله في جهة) أى في جانب وهو المكان من حيث وقوعه في احدي الجهات الست المختصة بمادة لانه

حينئذ يكون جسماً وكل جسم له مادة

[قوله فهي غير الصورة الخ] والكلام في تجرد الصورة المادية

[قوله وان كانت الخ] لكن الكلام في لزوم التساوى في المقدار والشكل الخاصين كما مر

(قوله لانا نقول الخ) اسامه أن الصورة النوعية لكل ذلك اتضحت المقدار والشكل الخاصين في مادة معينة

(قوله لكانت متناهية ومتشكلة) كلاهما ممنومان لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية بمدنارتها

عن الهوى أمراً مجرداً غير مشار اليه أصلاً وكذا قوله ومختصة بمادة متروح أيضاً لا بد له من دليل وقوله

فهي غير الصورة بتوجهه عليه للتع أيضاً بناء على ما ذكرناه

(قوله فان الافلاك الخارجة) أى الخارجة للركن من مركز العالم على ما سبق في فصله بان الله تعالى

الصورة الجسمية في المسادة الملكية فانقضى لما صورته النوعية الحالة معها في تلك المسادة مقداراً وشكلاً مخصوصين (فاستمع أن يكون للجزء) من تلك (ذلك الشكل) والمصدر (والآن لم يكن جزءاً) وكذا الكلام في سائر الاجسام البسيطة اذا كان لها أجزاء موجودة بالفعل ومنهم من وجه النقض بالاجزاء المفروضة في تلك وغيره من البسائط فانها قد تقترض مضلة لا مستديرة وزعم أن اللانحصول للجزء المفروض بعدم وجود الكل ورد بأن

وتلك المادة معينة في المميز وان كان للثمنى متحققة في بخلاف الصورة الجسمية وانما فرض مقتضية باتسارها من غير مدخلية شيء آخر .

(قوله ومنهم من وجه الخ) وفي الاشارات ولولزم منفرداً بنفسه عن نفسه ثبات الاجسام في مقادير الامتدادات وحيات التامى والشكل فكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه الكلية وفسره الامام بما حاصله انه لو لزم لامتداد الشكل المخصوص حال كونه منفرداً عن المادة عن نفسه لزم استواء الاجسام في مقادير الامتدادات وهي هيئة التامى ضرورة ان الاجسام مشتركة في طبيعة الامتداد الجسائي فلو كان للثمنى الشكل المخصوص نفس الجسمية بوجب من استوائها في طبيعة الامتداد استوائها في مقادير الامتداد والشكل واما قوله لو كان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزمه فضاء أن جزء الجسم البسيط مساو لكل في الماهية فلو كان للثمنى الشكل الجسمية لكان الجزء مساوياً لكل في الشكل فلهي التقدير رد النقض بالاجزاء الموجودة في تلك كالتدوير فيها مساوية لكه في الصورة النوعية للثمنى لشكله المخصوص مع عدم استواء الاجزاء في الشكل والمقدار المخصوص وفسره المحقق الطوسي بما حاصله انه لو كانت الجسمية بنفسها مقتضية لشكل المخصوص لزم تشابه الاجسام أى الصورة الجسمية أى اتعادها في المقدار والشكل ويلزم منه تساوي الشكل للمفروض منها لكل لا يمكن ان يكون فرضها ممكناً من حيث القرض ويلزم الحال من جهة تشابه أصولها بعدم القرض بل بمعنى امتناع فرض الكلية والجزئية في الاصل بان وصفهما بالقرض يستلزم فعل هذا التقدير نقض بالاجزاء المفروضة في تلك فانها مساوية لكل في الصورة النوعية للثمنى لشكل المخصوص مع عدم امتناع فرض الكلية والجزئية والجواب على التقديرين الفرق بين الصورتين به في صورة النقض المادة موجودة فالصورة النوعية للثمنى وان كانت متعددة في الكل والجزء لكن اختلاف القابل مانع عن حصول الشكل الكلي للجزء ومن امتناع فرض الكلية والجزئية وفيما نحن فيه الصورة الجسمية مجردة عن المسادة المستقلة في

(قوله وكذا الكلام في سائر الاجسام البسيطة الخ) هذا اشارة الى أن كل واحد من الافلاك الكلية جسم بسيط بمعنى انه لم يكن مركباً من الاجسام المختلفة الطباع ثم كان مركباً من اجسام هي أجزاء بالنقل مثل الافلاك اعطارة المركز أو التدوير أو التماثل لكنهما لم تكن مختلفة الطباع جميعاً اذ التماثل ليس لها صورة مقابلة لصورة تلك الكلي على ما يبيح قصده ان شاء الله تعالى

الشكل من لوازم الوجود دون الماهية فاذا اقتضاء طبيعة لم يكن اقتضاؤها اياه الا في الخارج فلا يلزم نبوته للاجزاء المفروضة فلا يجبه السؤال وايضاً الجزئية مطلقاً مانحة من المساواة في الشكل وللقدر مما فلا مدخل لتأخر انجزء في الوجود عن الكل في الماهية (وأما الصورة) الجسمية (فلا تجردت) عن المادة (فلا تكون) هناك (الا الطبيعية) الجسمية (للتفرقة) ولم يكن هناك سبب يقتضى كلية وجزئية سوى تلك الطبيعة المشتركة فلا يتصور حينئذ اختلاف في أمر من الأمور حتى في الكلية والجزئية (فلا يكون ثمة كل ولا جزء فضلاً عن اختلافهما بالشكل) فقد اندفع عن الدليل التقص المذكور (ولكن لما منع أن يمنع أن الشكل) وتبدله (انما يكون بالاتصال والانفصال كما) ترى (في الشمعة) فانها (تتشكل بأشكال مختلفة من غير فصل) ووصل فليس يلزم من استناد الشكل العارض

في اقتضاء الكل من تشابهها يلزم الحال للذكورة وإذا تحققت ما تلونا عليك ظهر لك ان كان التقص بالاجزاء المفروضة فذلك وأرادوا ان الرد الذي ذكره الشارح وهو مذكور في المحاكات غير وارد لان الاستدلال أيضاً كان يفرض جزء المفروضة الجسمية بان فرضها يتلزم رفعها تقدير وأما قوله وايضاً الجزئية الخ فالجواب عنه ان اعتبار التأخر ليس لاجل ان له مدخلا في منع مساواة الجزء للكل بل لانه في الواقع كذلك لان الاجزاء المفروضة لا يسهل لا تكون الا متأخرة بخلاف المركب وقد صرح به المحقق في شرحه

(قوله لما منع ان يمنع الخ) هذا اما يرد لو اريد بقوله هو أي الشكل آخر الا بالفصل والوصل في نفس الجسم أما لو اريد به وما هو أي شكل الجسمية الا بفصل بعضها عن البعض فلا وود له كما لا يخفى فان تعدد الاشكال في الامتداد الا باعتبار فصل بعضها ولولا ان كان امتداد واحد

(قوله فلا تكون هناك الا الطبيعة الجسمية) المحصر ممنوع لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية لتاتها متفتية لمجموع عالم الاجسام شكلاً معيناً ومقداراً معيناً مع ذلك يكون هناك أمر آخر مقارن للصورة الجسمية حال كونها مجردة عن الميولي ويكون ذلك الامر شيئاً للكلية والجزئية فلان قبل تحييد تكون الصورة قابلة لشكل آخر وذلك بالفصل والوصل بدون الميولي وهو باطل قلنا ممنوع فان ذلك الامر لازم لوجود الصورة المجردة بعد تحييدها وان لم يكن لازماً لما هيته كما مر

(قوله ليس يلزم من استناد الشكل الخ) لا يقال كل ما كان قابلاً للاختلال وتبدل الاشكال فهو قابل للاتصال والانفصال كما في الشمعة مثلاً لا كما قول لانهم ان تبدل الاشكال لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان ذلك عمل التزاع بعد ولا يقال ايضاً كل ما كان قابلاً للاتصال المذكور فهو يمكن أن يكون قابلاً للاتصال والانفصال وان لم يكن قابلاً لما بالفصل لان هذا الامكان ممنوع ايضاً

للعورة المجردة الى سبب مفابر لنفس الجسمية وكونها قابلة لشكل آخر استقلالها بقبول
 الفصل والوصل كما زعمتم (ولا يجاب) عن هذا المنع (بأن ذلك) أى قبول تبدل الاشكال
 (يقضى) لا حالة (للقسم الوهمية) اذ لا يتصور تبدل شكل فيها لا يمكن أن يفرض فيه
 شيء غير شيء (وتقضى) القسم الوهمية كما مر (الى) القسم (الافسكاكية ويلزم المحال
 المذكور لانا نقول لو كفى ذلك) في دفع للنسج (لاستقل بالذلة) على المطلوب بأن
 يقال لو فارت الصورة السادة لكنت قابلة لقسم الوهمية المفضية الى الافسكاكية فيلزم
 استقلال الجسمية بقبول الفصل والوصل وقد أبطلناه وعلى هذا (فكان هذه المقدمات)
 المذكورة في دليلكم (كلها ضائعة) لا حاجة اليها (ويمكن الجواب) عن هذا الذي قلناه
 (بأنه لا ينافى حقة الكلام) وصحة الدليل بمقدماته بل هو من قبيل تعيين الطريق الذى
 هو أقصر * (الثاني) من الوجوه الثلاثة (الصورة الجسمية لو) خلت عن الميولى (وقامت
 بذاتها لاستنتجت) في نفسها (عن المحل فلا تحمل فيه) أصلا لكنها حالة فيه فلا يجوز حلولها
 عنه وقد عرفت بجوابه * (الثالث) من تلك الوجوه أن يقول على تقدير أن يجوز خلوه
 الصورة عن المادة (نفرض الشكل فآثاره صورته قبل التجزئة وبمدا فان كان لا يتميز ثمة)

[قوله تبدل الخ] بل أسهل الشكل اذا أحاط الحد والحدود لا يتصور فيها لا امتداد ويقضى القسم
 الوهمية أى قابلية لطبيعة نوعية متعددة الافراد كما نينا نحن فيه
 [قوله كما مر] من أن حكم الامثل واحدة
 [قوله وقد عرفت بجوابه] من أنه يجوز أن لا تكون عناجة ولا مستمرة
 [قوله فان كان لا يتميز الخ] فيه ان الكلية والجزئية باعتبار المادة فاذا فرضت الصورة منفردة عن
 المادة فذلك ولا جزء ولا امتد فيها ولا يلزم ان يكون الشئ مع غيره كحولا معه تدبر

(قوله عن هذا الذي قلناه) أى قوله لانا نقول الخ
 (قوله وقد عرفت بجوابه) وقد عرفت أيضاً ما نى هذا الجواب من أنه لا واسطة بين الاحتياج الى
 الى المحل والثاني الذاتى عنه وقد عرفت أيضاً ما ذكرنا في توجيه كلام المصنف
 (قوله نفرض الشكل فآثاره صورته) المراد من الكل هنا المجموع المركب من الميولى والصورة وقوله
 صورته هذه الاضافة من قبيل اضافة للجزء الى الكل بمعنى مفارقة الصورة عن الكل هو ان شئ الصورة
 بدون الكل فتكون حينئذ مجردة عن الميولى وقوله قبل التجزئة وبمدا متعلق بقوله فآثاره ثم ان
 امكان وقوع المجموع الذي فرضتم ممنوع في حوة الصورة التى فرض كونها مجردة عن الميولى لا بد لآبانه
 من دليل

بين صورة الكل وصورة الجزء (فالكفى مع غيره كقوله وان كان) بينهما تميز وقد عرفت (في مباحث التمين (أنه لا تميز) ولا تمدد (بين الامثال أى بين افراد ماهية نوعية (الابالمادة) وعوارضها (فهى) أى الصورة الجسمية (مقلونة بالمادة حين ما فرضت مجردة عنها هذا خلف وقد عرفت ما فيه) من أنه مبنى على عدم التقادر المختار وان تمايز الامثال معال بالمادة وكلاهما بمنوعان (فلا نكرهه * وابداها أى راببع تقريبات الهوى وتركب الجسم منها ومن الصورة (قد علمت) في مباحث الماهية (أنه لا بد) في الماهية الحقيقية للركبة (من احتياج أحد الجزئين الى الآخر) فقط أو احتياج كل منهما الى صاحبه على وجه لا يلزم منه دور وحينئذ فلا بد بين جزئى الجسم من حاجة وأما كيفية تلك الحاجة (فأعلم أن الهوى ليست علة للصورة والا لزم لها) أى للهوى (وجود قبل وجود الصورة) لان العلة متقدمة بالوجود على معلولها لكننا قد بينا أن للمادة لا تكون بالفعل الا بسبب الصورة لان الشئ الواحد لا يكون متصفا بالقوة والفعل معا وقد عرفت فساد فلا نفيده (و) أيضاً لو كانت الهوى علة للصورة (لاجتمع فيها) أى في الهوى (القبول والفعل) بالنسبة الى شئ واحد فانها حينئذ فاهة للصورة وقابلة لها وهو باطل وجوابه أنه مبنى على أن البسيط لا يكون قابلاً وفاعلاً ما وقد علمت ما فيه (و) أيضاً لا يجوز أن تكون الهوى علة للصورة (لانها) في حد ذاتها (تقبل صوراً لانهاية لها فلا تكون علة للمعينة) أى لا تكون علة لمعينة من تلك الصور حتى يكون حصولها في الهوى أولى من حصول غيرها دفناً للتحكم بل ليس للمادة الا مجرد القبول وأما سبب حصول الصورة للمعينة فيها فأمر آخر (ولا الصورة) أى وليس الصورة أيضاً علة (للهوى لانها سالة فيها فتحتاج) الصورة (في وجودها اليها) ويتجه على هذه البراهنة أنه يلزم حينئذ كون الهوى علة للصورة

(قوله في الماهية الحقيقية) أى للتصفة بالوحدة الحقيقية أى الوحدة في الخارج

(قوله ليست علة) أى علة فاعلية

(قوله مبنى على أن البسيط الخ) مع أن الهوى ليست بسيطاً حقيقياً

(قوله ويجه على هذه البراهنة الخ) لانه ان ثبتت ههنا الاحتياج الى الفاعل والنتى فيسبق الاحتياج الى القابل

(قوله فلا تكون علة للمعينة) لم لا يجوز أن يكون علة للمعينة لانها بل بشرط خارج من ذاتها منضم اليها فلا يلزم التحكم وأما عدم كونها قابلاً وفاعلاً فقد عرفت ما فيه [قوله ويتجه على هذه البراهنة أنه يلزم حينئذ كون الهوى علة للصورة] ان المحتاج اليه لا بد أن يكون

فالاولى أن يقال فلا تكون علة لوجودها (و) أيضاً ليست الصورة علة للميولي (لأنها) أى الصورة (لا توجد الا مع التناهي والتشكل) بالامر (والميولي متقدمة عليهم) لانهما من نوايع المادة للتأخر عنها واما مع التأخر متأخر كما أن ما مع المتقدم، فتكون الصورة متأخرة عن الميولي فلا تكون علة لها ولا يخفى عليك أن الحكم بتأخر ما مع التأخر انما يظهر صحته في اللعبة والتأخر الزماني دون غيرهما (و) أيضاً ليست الصورة علة للمادة (لأنهم اشقائها) أى انتفاء المادة (عند عدم الصورة للهيئة) يعنى لو كانت الصورة علة لها لانتفت عند انتفاء الصورة المعينة لوجوب انتفاء الملول عند انتفاء علة لكن الصورة الجسمية تبدل وتزول عند ورود الانفصال والميولي باقية على حالها فان قيل ما ذكركم انما يدل على أن الصورة المعينة ليست (قوله فالاولى الى آخره) لا أولوية لان عدم كونها علة لوجوده معلل بإحتياجها في وجودها اليه وتأخرها عنه

(قوله ليست الصورة علة) أى قاعلة

(قوله انما تظهر الخ) وهنا اللعبة وان كانت زمانية لكن التأخر ليس زماني ولا يلزم أن يكون ما مع الشيء زماني متأخراً عما كان ذلك الشيء متأخراً عنه ذاتاً لعدم الاحتياج بينهما

علة للمحتاج فان معنى العلة هنا هو ما يحتاج اليه الشيء في وجوده في نفسه لكن الصورة لم تكن محتاجة في وجودها في نفسها الى المحل الذي هو الميولي والا يلزم أن تكون الصورة عرضاً لاجورها هدف ثم لا يذهب عليك أن مثل هذه المناقشة يكون متوجهاً على ما يذكر فيما بعد من قوله وما مع التأخر متأخر اتبع فالاولى أن يقال هناك أيضاً وما مع التأخر لا يكون علة متقدمة لما هو متقدم على ذلك المتأخر فعليك بالتأمل في تأويل المبارزين

(قوله انما تظهر صحته في اللعبة والتأخر الزماني) الظاهر أن كون الصورة مع التناهي والتشكل هو اللعبة الزمانية وليست عن معية ذاتية كما توهم فان التناهي والتشكل كقيمتان عارضتان للصورة بواسطة التقدير للتأخر عن الصورة ذاتاً فكيف يكونان مع الصورة معية لقوله لا توجد الا مع التناهي والتشكل ممنوع ان أراد باللعبة اللعبة الذاتية وغير مفيد ان أراد بها اللعبة الزمانية اذ للتصود هنا هو بيان التأخر الذاتي هدف ثم انه لو أريد باللعبة الذاتية أن يكون الشئان بحيث يكونان معاً محلولي علة ثالثة أو يكونان معاً علة لمحلول ثالث فان كانا معاً مقبيين الى ذلك الامر الثالث فالظاهر هناك ان ما مع المتقدم متقدم وما مع التأخر متأخر بالنسبة الى ذلك الامر الثالث وان كانا مقبيين الى غير ذلك الامر الثالث فان لم يكن بينهما لزوم في الوجود أصلاً أو كان اللزوم من أحد الجانبين فقط فالظاهر هناك انه لا يلزم أن يكون ما مع المتقدم متقدماً ولا ان يكون ما مع التأخر متأخراً وان كان اللزوم من الجانبين معاً فان توقف ذات

علة لها ولا يلزم من عدم علة الصورة للمنة عدم علة الصورة المطلقة قلنا الواحد بال شخص
لا بد أن تكون علة الفاعلية واحدة بالشخص والصورة المطلقة ليست كذلك إذا تم هذا
فتقول التلازم واستناع الانشكاك بينهما دل على الاحتياج من الجانبين (حاجة الميولي الى
الصورة في بقائها لان الصورة تستحفظها بتواردها) عليها (اذا لو فرضنا زوال صورة) عنها
(وعدم اتران) صورة (أخرى) بها (عدمت المادة) لما سر من امتناع بقائها خالية عن
الصورة كلها (فهى) أي تلك الصور للتواردة عليها (كالدعائم تزال واحدة) منها عن السقف
(وتقام مقامها) دعامة (أخرى) فيكون السقف باقيا على حاله بتداف تلك الدعائم (وحاجة
الصورة) الى الميولي (في الشخص) والمواضع اللازمة للشخصها (اذا اند علت أن

(قوله دل على الاحتياج الخ) في ان بين العلة الموجبة والمعلول تلازم ان الاحتياج من أحد
الجانبين فالصواب ترك هذه للتدمة وان يقال اذا تم هذا ان كل واحد منها ليست علة قاعلة للآخرى
حاجة الميولي الخ

(قوله في بقائها) أى وجودها المستمر فى أصل الوجود أيضاً محتاجة اليها والدة الفاعلية لها المبدأ
بالتياس فيبدها الوجود المستمر لبقائها الصورة عليها بشخصها كما في الفلكيات أو بتوارد الصور عليها
كما في المنصريات

(قوله كالدعائم) والبدأ بالتياس كالتيم للدعائم والدة الفاعلية الواحد بالشخص واحدة بالشخص
والتمدد اتحادا هو في الشروط

(قوله وتعددها) الصواب اسقاط هذه اللفظ لما عرفت ان وحدة المادة وكثرة أسباب وحدة الصورة وكثرة
كل منها على ذات الآخر لكن لا توقف تقدم بل توقف معية كتوقف كل من البنتين المتساويتين
على الأخرى في الاستناد الواقع بينهما فالظاهر هناك أن يكون مابع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخرا
وان لم يتوقف ذات كل منهما على ذات الآخر بل توقف باعتبار أمر متأخر عن ذاته كتوقف كل من
الميولي والصورة على الأخرى باعتبار البقاء، والتشكل فالظاهر هناك هو عدم كون مابع المتقدم متقدما
وما مع المتأخر متأخرا قلنا منع التنازع هنا تأخر مابع المتأخر فان قيل منها احتمالان آخران هما أن
يكون الشيطان مما معلولين لعتين أخريين أو يكونا مما علتين لمعلولين آخرين ويكون بينهما تلازم ذاتي
يوجب من الوجود قلنا لم وجود هذين الاحتمالين فلما تمتع هك أيضاً أن يكون مابع المتقدم متقدما وما
مع المتأخر متأخرا فتأمل والله اللوفق

(قوله قلنا الواحد بالشخص لابد أن تكون علة الفاعلية واحدة بالشخص) لا يقال بحركة حجر
واحد في مسألة واحدة يمكن أن تكون مستمرة الى وسط المسافة بمحرك ثم الى آخرها بمحرك آخر
لهذا الحركة كانت مطولة واحدة بالشخص لا نقول علة هذه الحركة من مبدأ المسافة الى منهاها هو
مجموع المحركين لذلك كورين مما يكون للملة أمراً واحداً بالشخص أيضاً كما لا يخفى

(قوله حاجة الميولي الى الصورة في بقائها) لاقى وجودها في نفسها والاحتياج على هذا الوجه أمر
معتول الأرى الى ان حاجة للزواج الحيواني الى الحياة تكون في بقائه لاقى وجوده في نفسه وذلك لانه

تخصصها) وتقدمها (بالمادة وما يكتنفها من الاعراض) وعلت أيضاً أن تناهيا وتشكايها لاجل المادة تقدمت الاحتياج من الطرفين على وجه لم يلزم منه الدور (خامساً) كما أن الميولي لا يتخلو عن الصورة الجسمية كذلك لا يتخلو عن صورة أخرى بل (لكل جسم) من الاجسام (صورة نوعية) بحسبها يتنوع الجسم أنواعاً كثيرة من البساط والمركبات وذلك (لأنها) أى الاجسام (مختلفة في الاوازم كقبول الانقسام) الانفكاك وقبول الالتصاق والتشكل التابع لها (بسهولة) كما في المنصريات الرطبة مثل الماء والهواء (أو غير) كما في المنصريات اليابسة مثل الحجر والحديد (أو عدمه) أي عدم قبول ذلك الانقسام والالتصاق والتشكل كما في الذلكيات (وليس ذلك) الاختلاف في تلك الاوازم (للجسمية المشتركة) بين جميع الاجسام لان الامور المختلفة لا يجوز أن تكون معلة بأمر مشترك ولا للميولي لأنها فاعلة فلا تكون فاعلة وأيضاً هيولى العناصر مشتركة فلا تكون مبدأ

(قوله) وعلت أيضاً الخ) المردف للمعرفت أن تناهيا وتشكايها لاجل المادة هما شخصياتها ليكون بيانا للمادة التي في ذهن فان ما لم يفسق ان تخصصها المادة واعلم ان بيان كيفية التلازم بينهما وكيفية تخصصها من غوامض مسائل الحكيمية ان شئت الاساطة فارجع الى شرح الاشارات والمحاكات مع وجود القدرة وصفاء الفطنة ولولا الخروج عما في الكتاب: شيق الوقت لاوردنا بقدر ما احاط به فكري العليل وذهي السليل

(قوله كذلك الخ) عدم كون الميولي خالياً عن الصورة للتوعية لم يعم عليه دليل بل أمر استعسائي بناء على انها القابل

(قوله بل لكل جسم الخ) اضراب عما هو مفهوم مما سبق أى ليس المقصود عدم الخلط فقط بل العموم

(قوله بحسبها يتنوع الخ) أى الصورة فالرجع مستفاد مما تقدم

(قوله مختلفة في الاوازم) بحيث لا يتخلو شئ من الاجسام أحداً ما لثبت الكلية

(قوله ذلك الاختلاف) إشارة الى وجه تذكير اسم الاشياء والمراد الاوازم المختلفة كيدل عليه التعليل

[قوله مشتركة] دليل الكون والفساد

إذا في الحياة لم يبق المزاج أصلاً مع ان الأمر بالعكس في الاحتياج في الوجود فان وجود الحياة مشروط بوجود المزاج وقوله فحاجة الصورة الى الميولي في التخصص أى لاني وجوده في نفسه على أمر والاحتياج على هذا الوجه أيضاً أمر، محقول ألا يرى الى أن الجسم محتاج الى التناهي في تشكبه والى الحيز في تميزه والى الدواير في التخصص في بعض تخصصاته ومع ذلك لم يكن محتاجاً الى شئ منها في وجوده في نفسه وان كان كل منها لازماً لوجوده فتأمل

لأمور مختلفة ولا للمفارقة لأن نسبتها إلى الأجسام كلها على السوية (بل) لا بد أن يكون ذلك (لأمر مختص) أي ثابت لبعض من الأجسام دون بعض ويجب أن يكون ذلك الأمر المختص لازماً لممكن استناداً ما هو لازم إليه (فإن كان) ذلك الأمر المختص اللازم (مقوماً للجسم فهو المطلوب) إذ لا بد حينئذ من أن يكون جوهره آتقديت في الأجسام جواهر مختصة هي مباد لا آثارها ولوازمها المختلفة ولا معني للصورة النوعية إلا ذلك (والا) أي وإن لم يكن مقوماً للجسم بل كان خارجاً لازماً (عاد الكلام فيه) لاحتياجه حينئذ إلى أمر آخر مختص يستند هو إليه (ويستلزم قال الأمام الرازي) الذي حصل لنا بالدليل هو أن هذه الوازم من الكيفيات والايون وغيرها مستندة إلى قوى موجودة في الأجسام وأما أن تلك القوى أسباب لوجود الجسمية حتى تكون صوراً مقومة فلا بل الأقرب (الظاهر) عندنا (أنها من) قبيل (الاعراض) وما ذكره من لزوم التسلسل وأرد عليهم في الصور فإن اختصاص الأجسام بصورها النوعية ليس للجسمية المشتركة ولا للهوولي

[أقوله ولا للمفارقة] فيه بحث مشهور بقي هنا احتمال آخر وهو أن تكون الصورة الجسمية بشرط حلولها في هولي كل تلك غلة فلا تثبت الكلية

[أقوله إذ لا بد إلخ] امتناع تقوم الجوهري بالعرض القائم به ضرورة لأنه يلزم تقديم العرض وتأخره وكذا كونه جزءاً محمولاً عليه وأما تقومه بالعرض القائم بجزءه بفوزة البعض متمسكين بأن السرير مركب من الخشب والهيئة السريرية والحق امتناعه لأن المركب من المقولتين ليس داخلاني شيء من المقولتين لأنه باعتبار جزء موجود لاني موضوع وباعتبار جزء آخر موجود في موضوع ولا رجوع باعتبار حكم أحد الجزئين دون الآخر له في نفسه وما قيل من أن صدق تعريف الجوهري على السرير يعني المجموع فهو لأن صدق السرير يعني معروض الهيئة السريرية كما أن الجسم يعني حل الأعراض القائمة جوهرياً للمجموع المركب بينهما وما ذكرنا ظهر جوهري الصورة النوعية وأن أشكل على التحول

(أقوله فإن اختصاص إلخ) لوجه لهذا الكلام لأن نسبة الصورة النوعية إلى الجسم كلبسة النصول إلى الجلبس فالصورة النوعية إذا حلت في الجسم تخضع الجسم وسار كل حصاة مختصة بصور معينة وقبل حلولها يتعدد فيحتاج إلى المختص بخلاف الأعراض قائماً عارضة للأجسام بد تكررها في الخارج لا بد من المختص

(أقوله ولا للمفارقة) لأن نسبتها إلى الأجسام كلها على السوية (في منع لم يجوز أن يكون هناك أمور مختلفة مختلفة للماهيات ويكون لكل منها نسبة مخصوصة إلى جسم مخصوص فعل هذا لا ينشور الاختلاف في تلك الوازم

ولا المفارق لما مر بيته فلا بد من استنادها الى صور آخر غنضة وقد أجابوا عن ذلك بأن هيوليات الافلاك متخالفة بالماهية وكل واحدة منها لا تقبل الا صورة معينة وأما اختصاص العناصر بصورها فلأن المادة قبل هذه الصورة كانت متصفة بصورة أخرى لأجلها استندت لقبول الصورة اللاحقة وهكذا الى ما لا يتناهي (و) حيثئذ (تقول) لم (لما لم يتمتع تماثل صور بلا نهاية فلم) أي فلائى شئ (يتمتع تماثل اعراض بلا نهاية) بل هنا أيضاً جائز فلا حاجة الى اثبات الصورة النوعية في العناصر لذلك ولا في الافلاك لان موادها لا تقبل الا ما هو عارض لها وأجاب بعضهم عن ذلك بأننا نعلم بديهية أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بأمر جوهرى يختص (وربما يستدل) على اثبات الصورة النوعية (بأن الماء اذا سخن) ثم ترك (يمود بالطبع بارداً ثمة أسر هو مبدأ للكيفية) بأن (يرد للماء الى الكيفية الزائلة بعد زوال القاسر) (لانا) ان سلم أن في الجسم أسراً هو مبدأ للكيفية فلا يجديكم (ومن أين يلزم كونه من مقومات الجسم) حتى يكون صورة نوعية على أن لا نسلم ذلك (و) تقول (لم قلتم انه) أي فود للماء الى البرودة (ليس بفعل الفاعل المختار) على طريقة جري المادة (وهذا) الفرج الخامس اعني ثبوت الصورة النوعية (مع ضعفه) لعدم صحة أدلك (أصل) كبير (له فروع كثيرة) من المباحث الفلكية والنسبية (فتحققه ولا تنس) كيلا نحتاج الى التنبيه على ضعف ما يتبرع عليه من تلك المباحث قال الامام الرازى لما فرغنا من بيان ذاتيات الجسم ومقوماته فلقد ذكر أحكامه ثم شرع في اثبات الحيز الطيبى الا أن المصنف جملة من تقاربه الميولى فقال (سادسها

[قوله انا نعلم بديهية] دعوى البديهية في محل النزاع غير مسموعة كيف والمتكلمون ذهبوا الى ان الاجسام متماثلة لثباته الجواهر الفردة لا الاختلاف بالاعراض
 (قوله بأمر جوهرى) بناء على ما مر من امتناع تقوم الجواهر بالمرض وقد مررت ما فيه
 (قوله فلا يجديكم) اشارة الى ان المخطوف عليه محذوف بدلالة المخطوف
 (قوله جملة من تفريع الميولى) اما على سبيل التقلب أو باعتبار ان ثبوت الحيز الطيبى يتوقف على ثبوت الطبيعة الحالة في الميولى فان أصحاب الجزء يقولون بتماثل الاجسام فلا طبيعة ولا اقتضاء
 (قوله وأجاب بعضهم عن ذلك) أي أجاب عنه بتغيير الدليل وقوله انا نعلم بديهية أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء هنا منع فان الذي نعلمه بديهية هو ان كينيت النار مخالفة لكينيت الماء وأما مخالفة بين حقيقتيهما بأن يكون لكس منهما في ذاته مقتضى للانزياح الثاني عن الآخر فهو محل النزاع بعد

كل جسم له حيز طبيعي مقتضى طبيعته حصوله فيه (ضرورة أنه لو خلى) الجسم (وطبعه) أي فرض

(عبد الحكيم)

واختصاص الاجسام بالأحوال بواسطة التفاعل المختار

(قوله كل جسم له حيز طبيعي) هذه المسئلة لا تصح عند التثاقلين بالحيز سواء كان موجوداً أو معدوماً
إذا لا اختلاف فيه حتى يدل أن بعضه طبيعي وبعضه غير طبيعي قال الشارح في بحث المكان أنه قد استدل
بعضهم على امتناع كون المكان مبدأً مجرداً يستلزمه أن لا يمكن جسم في حيز ولا يحرك عنه وأجيب
بأن اختصاص الاجسام بأحيازها لا يأتيها من اللامية والنافرة وبما ذكرنا تطلع علم محبة باقي التجريد بعد
ما اختار أن المكان هو اللاحد من أن لكل جسم مكاناً طبيعياً وأما عند التثاقلين بالسطح فلا يصدق بكيفية
إذا قبل بترادف الحيز والمكان إذا المحدد لا مكان له فضلاً عن كونه طبيعياً فقبل بعموم الحيز عن المكان
كما مر في بحث المكان من أن الحيز ما به تمايز الاجسام في الإشارة الحسية وهو أعم من المكان متناول
لوضع الذي به يمتاز المحدد عن غيره في الإشارة الحسية فهو متعزول ليس في المكان ولا بعد في أن يكون
الحالة التي تميزه في الإشارة الحسية عن غيره طبيعية لأن لم يكن شيء من أوضاعه يشبه بالقياس إلى ما تحته
أمراً طبيعياً وفي بحث أن الحيز ينسب إلى الجسم بكلمة في ويصح الانتقال منه ويدل على ما ذكرنا
من أن الجسم لا يجوز أن يكون له حيزان طبيعيان فلا يمكن ادخال الوضع بهذا المعنى في الحيز والمرواب
ما في الشفاء من أن الحيز إما مكان أو وضع ترتيب الاجسام بعضها مع بعض والعين والمشتراك للجزيئين
وضع الترتيب بأن ينسب إلى الجسم بأنه هناك وهنا سواء كان سطحاً أو وضماً حاصل بالترتيب وإليه يرشد
الذليل المذكور عليه

(قوله مقتضى طبيعته حصوله فيه) يعني أن الزاد بالحيز الطبيعي مقتضى الطبيعة حصوله فيه ولذا
لا يجوز أن يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان وفي إشارة إلى رد ما في شرح المقاصد وحكمة العين من أنها
لا تنفي بالحيز الطبيعي إلا ما يكون حاصل الجسم في نفسه مع قطع النظر عما سواء وإلى دفع ما أورده بعض
من أن المكان بمعنى السطح كيف يكون طبيعياً وهو حاصل له بسبب الحواشي وليس حاصل للجسم إذا
خل وطبعه لأن اللازم في المكان الطبيعي أن يكون الجسم بطبيعته مقتضياً للحصول فيه وإن كلف
الحصول متوقفاً على شرط وارتقاء مانع وفي الاشارات أن الجسم إذا خلى وطباعه ولم يعرض له من
خارج تأثير غريب لم يكن له بد من وضع معين وشكل معين فأن في طباعه مبدأ استيعاب ذلك وفي
شرحه وأما قل مبدأ استيعاب ذلك ولم يقل مبدأ ذلك أو مبدأ وجوب ذلك لأن الحصول في الوضع
المعين والشكل المعين وربما يلزمهما التفسير كما ذكرنا لكن للجسم يكون بحيث يعود إلى ما اقتضت طباعه
عند زوال التفسير الخ

(قوله أي فرض بعد وجوده) إشارة إلى أن الحيز من لوازم الوجود لا ناهية فالفاعل معتبر من
حيث أنه موجد له

بد وجوده خالياً من جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات القريبة (لكان له مكان ضرورة) اذ لا يمكن جسم لافي مكان ولا يتصور حصوله في جميع الامكنة مما لا بد أن يحصل في حيز معين ولا يكون حصوله في ذلك الحيز مستقلاً الى أمر خارج اذ المفروض خلوه عنه ولا الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى المهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق بل الى أمر آخر داخل فيه يختص به وهو المراد بالعظمة (قلنا) ما ذكرتم (منوع بل لو خلى) الجسم وطبيعته (لكان كالمحدد لا مكان له) كما هو مذهب أرسطو ومن تابعه (أو) تقول اذا خلى وطبيعته (تكون نسبتته الى الاحياز) كلها (سواء حتى يختصه) الفاعل (المختار) بحيز معين ولا نسلم امكان خلوه في

(عبد الحكيم)

[قوله عن جميع ما يمكن خلوه منه] وهو ماسوى لازم ماهيته والفاعل من حيث هو موجود له فلا يرد ما قيل أن أريد التخلي من الفاعل أيضاً فالجسم حينئذ لا يكرى وجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلي من الفاعل أيضاً فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلي ماسوى الفاعل فليجز أن يكون المخصص هو الفاعل لان المفروض تعلقه عنه من حيث هذا الاعتبار أيضاً (قوله الضرورة) الضرورة الاولى بالنسبة الى نفس الحكم أعني اللازمة والثانية بالنسبة الى ان الحكم بالضرورة أيضاً ضروري فانه قد يكون نظرياً قوله الشارح اذ لا يمكن تبيينه على ذلك (قوله أن يحصل في حيز معين) ان أراد من معين من المعينات فيجوز ان يكون المخصص له امتناع كونه لاني مكان أو في كل أمكنة وما قيل ان الحصول في المكان المعين أمر وجودي فلا يمكن استناده الى الامتناع الذي هو عديم فدفوع لانه يجوز أن يكون الاستناد الى الجسمية بشرط هذا الامتناع (قوله بمنوع الخ) قد عرفت اندفاعه بما حررناك من أن الحيز أهم من المكان (قوله حتى يختصه الفاعل المختار) انما قيد بالمتاركة لانه لا بد أن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السوية فلا يختص الا بحسب الاستعدادات

[قوله ولا نسلم امكان خلوه في نفس الأمر] لا يخفى انه يكفي لنا اثبات امكان فرض الخلو وان كان المفروض محالاً ولا شك في امكانه فان الجسم يمكن فرضه موجوداً عارياً من جميع ما لا يدخل في قوام ماهيته ووجوده ثم اذا فرضه فلا بد أن يحصل في حيز معين لما عرفت ولا شك أن الحصول في ذلك الحيز من الأمور الممكنة فلا بد له من علة ولست الاشياء القريبة لانا اذا فرضنا الخلو عنها فهي اما ذاتة أو مقومة ماهيته أو لازم ذاتة والفاعل من حيث انه مختص بالحيز أيضاً مفروض خلوه عنه وان كان مفروضاً معه من حيث انه موجود خلاصته مافي الشفاء يمكن توهم المجلس خالياً عن جميع ما لا يكون مقوماً لمهية ووجوده ولا يمكن توهم خلوه عن مكان معين فلا بد من استناده الى أمر لا يمكن خلوه عنه

ففس الامر عن تأثير المختار وتخصيصه (و) تقول (لو فرضت الاحياز) كلها (خالية) من الاجسام (ثم) فرض أنه (خلق الارض) وحدها (كان نسبتها الى الاحياز كلها سواء) اذ ليس ثمة مركز (ولا محيط) واذا جمعت الارض بأسرها في أي جزء اتفق وجب أن تقف فيه ولا تنتقل منه الى غيره لاستحالة الترجيح بلا مرجح فبايتهم من أن الارض طالبة للمكان الذي هي فيه باطل (كما قال) به (نابت بن قرة) فإنه قال ليس شيء من الامكنة حال يخص به دون غيره حتى يتصور أن جسمينا طالب له بعلبه دون ما عداه (واذا دميئا مدرة) الى فوق (فانما تمدود) المدرة (الى مركز الارض) لا لان الطبيعة الارضية طالبة له كما توهم بل (لان الجزء مائل الى كله) الذي يجذبه بعلة الجينية ولو جعل الارض نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لكان طلب كل منهما مساوياً لطلب صاحبه حتى يلتقي في وسط المسافة التي بينهما ولو فرض أن الارض كلها رقت الى ذلك الشمس ثم أطلق من المكان الذي هي فيه الآن حجر لارتفع ذلك الحجر اليها لطلبه للأمر العظيم الذي هو شديده ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت في جوانب العالم ثم أطلقت أجزاؤها لكان يتوجه بعضها الى بعض ويقف حيث يتبأ تلاقيها قال ولان كل جزء يطلب جميع الاجزاء طلباً

(قوله لو فرضت الاحياز الخ) هذا انما يصح على رأى القائلين بالبعد وأما عند أصحاب السطح فلا يمكن ذلك اذ عند عدم الاحساس يستمدى الاحياز
(قوله الذي يجذبه) اشارة الى أن المواد معلل بميل الحيز ولما كان للمدرة الكبيرة أسرع من الصغيرة ويجذبه السلك ولذا كانت حركته سريعة عند التقرب من الارض

(قوله باطل) اذ للفروض ان الاحياز خالية عن الاجسام ثم خلقت الارض بحيث لم يكن هناك محيط ولا مركز فحينئذ يلزم أن تكون نسبة الارض الى الاحياز كلها على السواء فلم يتصور أن تكون طالبة للمكان الذي هي فيه
(قوله لان الجزء مائل الى كله) ظاهره يدل على ان الكل موجود بالفعل والجزء بميل اليه وهذا باطل اذ الكل انما يحصل بعد وصول الجزء اليه فالمراد ان الاقل يميل الى الاكثر حتى يصل اليه فيحصل الكل أو المراد ان الجزء يميل الى الاجتماع حتى يحصل الكل
(قوله ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت الخ) فلو فرض جزء في وسط الاجزاء بحيث يكون بميله الى سائر الاجزاء على السواء لزم أن يكون ذلك الجزء واقفاً في موضعه حتى يجتمع سائر الاجزاء معه أو يمرض غلبة بعض الاجزاء على البعض الآخر وأما ان كان لم يلزم الترجيح بلا مرجح

واحداً ومن الحال أن يلقى الجزء الواحد كل جزء لا جرم طلب أن يكون قربه من جميع
الاجزاء قريبا متساويا وهذا هو طلب الوسط ثم ان جميع الاجزاء شأنه هذا فلزم من ذلك
استدارة الارض وكريتها وأن يكون كل جزء منها طالبا للمركز هكذا نقل عنه في المباحث
للمشرقية (وبالجملة فلم لا يجوز أن يكون كل جسم) بحيث (لو خلى وطيمه لكان يقتضي
حيزا مبهما ككل جزء من الارض) فانه يطلب حيزا مبهما من اجزاء حيز الارض (ويكون
المخصص) لذلك الجسم بحيز معين (أمرأ من خارج) كما أن تخصص جزء الارض بحيز
معين أمر خارج عنه وقد يجاب بأن الكلام فيما اذا خلى الجسم وطيمه وجرده عن جميع
الامور الخارجة عنه وأما جزء الارض فانه لو خلى وطيمه لاتصل بكاه فلم يبق موجودا
منفردا مقتضيا للمكان وما دام موجودا على حدة فانه لا يخلو عن فاسر (فرعان) على
أن لكل جسم مكانا طبيعيا * (الاول لا يكون لجسم) واحد (حيزان طبيعيان فانه اذا
كان في أحدهما فان طلب الآخر فهذا) المكان الذي هو فيه الآن (ليس طبيعيا له) لانه
هارب عنه طالب لتيره (والا) أي وان لم يطلب الآخر حال كونه في أحدهما (فالاخر
ليس طبيعيا له) لانه ليس طالبا له حين ما خلى وطيمه (و) أيضاً (اذا كان) الجسم (خارجا

(قوله وبالجملة الخ) لفظ الجملة ليس في موقعه لانه منع للامثلة المذكورة بسند آخر وهو أن يكون
حال كل جسم كحال جزء الارض

(قوله وان لم يطلب الخ) فشرح التجريد عدم الطلب بمكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا لافتح في
كون هذا المكان طبيعيا فان طلب للمكان انما يكون اذا لم يكن موجودا لمكان هو مطلوبه وليس بشيء
لان المكان الطبيعي على ما مر لو خلى الجسم وطيمه اقتضاء والاقتضاء ليس مشروطا بشيء انما للشرط
بعدم وجدان الحركة اليه

(قوله اذا كان الجسم الخ) والخروج عنهما غير اختصاص بحجة دون جهة ممكن والا لكان أحدهما
لازما فلا يكون الثاني طبيعيا فيكون الخروج لاعلى سببها أيضا ممكنة والتخلية ممكنة وليس بين الخروج

(قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب انما يقيد اذا جعل قوله لكل جزء من الارض نقضا اجليا
مذكورا بعد ايراد النعم وأما اذا جعل سندا للنعم كما هو الظاهر فلا يقيد اذ هو أعني هذا الجواب يكون
حبلتد كلاما على السند مع انه يمكن أن يقال لان لم ان فرض خلو الجسم عن جميع الامور الخارجة عنه
يقتضي خلوه في نفس الامر

(قوله فالاخر ليس طبيعيا) وعليه منع ظاهري بأن يقال لم لا يجوز أن يكون عدم طلب الحيز الآخر
لحموله في أحد الحيزين الطبيعيين

عنهما) بالتسرى ثم خلى وطبعه (فاما أن يتوجه اليهما) مما (وهو محال) ظاهر فيها اذا لم
 يكونا من المكان التسري في جهة واحدة (أولا) يتوجه (الى واحد منهما فليس شيء
 منهما طبيعيا أو) يتوجه (الى أحدهما) فقط (فلاخر ليس طبيعيا) له والكل محال
 فالمكان الطبيعي واحد * (الثاني) من الفرعين الجسم البسيط له مكان طبيعي كما عرفت
 و(مكان المركب) أى مكانه الطبيعي (مكان البسيط الثالب فيه) فإنه يقهر ما عداه ويجذبه
 الى حيزه فيكون الكل اذا خلى وطبعه طالبا لذلك الحيز (وان تساوت البسائط) كلها
 (فيه فالمكان) الطبيعي له (هو الذى اتفق وجوده فيه لعدم أولوية التغير وفيه نظر لانه لو
 أخرج) المركب للتساوى البسائط (عنه) أى عن ذلك المكان الذى اتفق وجوده فيه (لم
 يده اليه طبعا) بل سكن أينما أخرج (لعدم المرجح) فلا ينعكس ذلك للمكان طبيعيا
 و(البسيطان) (للتساويان في) الحجم و(القدار قد يختلفان في القوة) فإنه اذا أخذ مقداران

والتغذية تناف حتى لا يمكن الاجتماع بعدم فرض وقوع الخروج وبالتغذية يلزم أحد الامور الثلاثة
 المذكورة هنا غاية التحرير وورد عليه أن الخروج لامل سمها لاستلزامه امتناع التوجه الى الحيزين
 متناف للتغذية المستلزما للتوجه فلعل ملشا الاستعانة اجتماع هذين الامرين المتباينين بتعدد المكان الطبيعي
 (قوله) ومكان المركب الخ) قلوا ليس لمركب مكان وراء إمكانية البسائط لأن التركيب لا يقتضى زيادة
 في وجود الاجسام فلا يحتاج بدية الى مكان زائد على إمكانية البسائط فاذا أمكنة المركبات هي إمكانية
 البسائط بعضها على التفصيل المذكور

(قوله والبسيطان الخ) عطف على قوله وان تساوت البسائط وليس داخلا تحت النظر.

(قوله وهو محال ظاهر فيها اذا لم يكونا الخ) فيه منع أيضا إذ يقال لم لا يجوز أن يكون في الجسم البسيط
 جنتان عقليتان لزمان لآته وطبيعته ويكون الجسم باعتبارهما متوجها الى الحيزين الطبيعيين معاً فاذا
 كان الجسم في حاق الوسط منهما يكون مملأ بينهما وهذا مثل ماقول الحكيم في العقول المجردة من
 ان لكل عقل اعتبارات عقلية مثل وجوده ووجوبه من علته وامكانه الى غير ذلك فهذه الاعتبارات
 يكون مقتضية لمولات متعددة

(قوله وان تساوت البسائط كلها فيه فالمكان الطبيعي له) لعل هذه الكلام فرضى محض لا تحقيق
 مطابق لم يلزم أن يكون مخالفا لما سبقه من انه لا يوجد للمتعدد الحقيقي في الاجسام المركبة العناصر
 الارضية ويزيد ما ذكرنا ما يذكره الشارح من قوله هذا كله بالنظر الى ما يقتضيه التركيب اذا خلا عن
 مقتضى آخر الى آخره ويحتمل أن يكون هذا الكلام بالنظر الى المركب الذي لا مزاج له ويكون ما سبقه
 بالنظر الى المركب الذى له مزاج الا أن قوله قد يصل هنا الخ مشعرا بان هذا الكلام عام يتناول المركبات

متساويان من الارض والنار فربما كان انقضاء الارضية لليل السائل اقوى من انقضاء
النارية لليل الصاعد أو بالعكس بل وربما كان الناقص في المقدار اقوى في القوة (فالمعتبر)
من التساوي في بسائط المركب (هو التساوي في القوة) دون الحجم والمقدار وقد يفصل
هنا ويقال المركب ان تركب من بسطين فان كان أحدهما غالبا في القوة وكان هناك
ما يحفظ الامتزاج فالركب يجذب بالطبع الى مكان الغالب وان تساويا فاما أن يكون كل
منهما مماثلا للآخر في حركته أولا فان لم يمانا افتراقا ولم يجتمعا الا بقاسر وان تماثلا مثل
أن تكون النار من تحت والارض من فوق فاما أن يكون بعد كل منهما عن حيزه مساويا
ليعد الآخر أولا فلي الاول يتقاربان فيعتبس المركب في ذلك المكان لاسيما اذا كان في
الحيز المشترك بين حيزيهما وعلى الثاني يجذب للركب الى حيز ما هو أقرب الى حيزه
لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتقر عند البعد وان تركب من ثلاثة
فان غلب أحدها حصل للمركب بطبعه في حيز الغالب كما مر وان تساوت فان كانت الثلاثة
متجاورة كالارض والماء والهواء حصل للمركب في حيز المنصر الوسط كالماء وان كانت
متباعدة كالارض والماء والنار حصل للمركب في الوسط أيضا لتساوي الجذب من الجانبين
ولان الارض والماء وان اختلفا في اللامية لكنهما يشتركان في الميل الى أسفل فهما يتطلبان
النار بهذا الاعتبار وان تركب من أربعة فان كانت متساوية حصل للمركب في الوسط والا
ففي حيز الغالب هذا كله بالنظر الى ما يقتضيه التركيب اذا خلا عن مقتضى آخر يمنع العناصر
عن انما لها فانه يجوز أن يحصل للمركب صورة نوعية تميز له مكان البسيط المطلوب والله
أعلم **الفصل الثاني** من فصل الموضع الاول (في أقسامه) أي أقسام الجسم الطبيعي

(قوله وقد يفصل الخ) منقول من الباحث الشرقية

(قوله وكان هناك الخ) وان لم يكن للزجاج قويا بطل التركيب فان كل جزء له مكان عنصره

(قوله وان تساويا) أي في القوة

(قوله افتراقا ولم يجتمعا الخ) أي لا يحصل التركيب الا بقاسر يقربها على الاجتماع فعند الاجتماع له

مكان قسري واذا خل وطبعه لا يتي المركب

للزاجية وغيرها

(قوله في حيز المنصر الوسط) أي في وسط حيز المنصر الوسط

الذي تبين في الفصل الاول حقيقة وأجزاؤه (وأحكام كل قسم منها) أي من تلك الأقسام (وفيه) أي في هذا الفصل الثاني (مقدمة وأقسام) خمسة (والمقدمة) الجسم ينقسم إلى بسيط ومركب (ويظهر لك وجه الانحصار فيهما من بيان مفهوميهما (و) الجسم (البسيط له) رسمان مشهوران (الاول ماجزؤه) أي كل جزء منه (مساو لكاه في الاسم والحد) كاللحم مثلا قال الامام الرازي هذا انما يستقيم اذا قلنا بان الجسم غير مركب من الحيوى والصورة بل هو جوهر متصل قائم بذاته لا بمادة واما اذا قيل انه مركب منهما فانه لا يستقيم لان جزءه المادى وحده أو الصورة وحده لا يساويه في الاسم والحد بل لابد حينئذ من أن يحدد الجزء بكونه جسيما أي متداريا وإلى ذلك أشار المصنف بقوله (والمراد) بالجزء الذى ذكر في رسم البسيط (هو الجزء للتدارى والاورد الحيوى والصورة) فلهما جزآن من الجسم البسيط ولا يساويانه فيما ذكر فلا ينطبق هذا الرسم على شئ من الاجسام البسيطة واذا أريد الجزء للتدارى كان منطبقا عليها سواء تركبت منها أولا (الثاني) من رسمي الجسم البسيط (مالا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع وكل منها) أي من هذين الرسمين (قد يعتبر بحسب الحقيقة أو المحس فهذه أربعة اعتبارات) في رسم البسيط الاول ماجزؤه للتدارى بحسب الحقيقة مساو لكاه في الاسم والحد فيتدرج فيه العناصر الاربعة لان كل جزء متدارى يفرض فيها يساوي كله في اسمه وحده دون الفلك اذ ليس أجزاؤه للتقديرية المفروضة فيه كذلك ودون الاعضاء للتشابه الحيوانية كالعظم واللحم مثلا اذ فيها أجزاء متدارية هي العناصر ولا تشاركها في أسمائها وحدودها (الثاني) ما يكون جزؤه للتدارى بحسب المحس مساويا له فيما ذكر فيتناول مع العناصر الاعضاء المتشابهة فان كل جزء محسوس منها يساويها في الاسم والحد دون الفلك (الثالث) مالا يتركب بحسب الحقيقة من أجسام مختلفة الطبائع فيشمل العناصر والفلك دون شئ من أعضاء الحيوان (الرابع) مالا يتركب بحسب المحس من أجسام مختلفة الطبائع فيتناول الكل فهو أعم

(عبدالحكيم)

(قوله ويظهر لك الخ) فلذا تعرض المصنف لتعرضها وترك دليل الانحصار
[قوله أي كل جزء منه] الذي يفسر أجزائه مساو لكاه دون البعض داخل في المركب
[قوله قال الامام الخ] لم يظهر لي قائمة قال كلام الامام

الاعتبارات وأولها أخصها وبين الثاني والثالث عموم من وجه وتلخيصه ان مالا يتركب من أجسام محسوسة مختلفة الطباع اما ان لا يتركب من أجسام مختلفة ويتركب منها لكنها غير محسوسة وعلى الاول اما ان لا يكون اسمه موضوعا له بشرط كونه موضوعا بصفة مخصوصة كالماء والارض والهواء والنار فيشاركه أجزاؤه في اسمه وحده واما ان يكون مشروطا به فلا يطلق اسمه على أجزائه كالفلك اذ قد اعتبر في اسمه شكل معين وعلى الثاني أيضا اما ان لا يعتبر في الاسم صفة كاللحم والمغرم فيطلق اسمه على جزئه أو يعتبر فلا يطلق كالشريان والوريد اذ قد اعتبر فيهما التجويف والمهينة المخصوصة فالاعتبار الرابع يسم هذه الاربعة بأسماءها والاول يتناول واحدا منها ولا يخفى عليك حال الآخرين والى ما فصلناه لك أشار بجملة قوله (فاعتبر ذلك) أى الذي ذكرناه من اعتبار كل واحد من وسمي البسيط بحسب الحقيقة أو الحس (فى الاعضاء المتشابهة) الحيوانية (كاللحم والمغرم) ونظائرهما (وفي الفلك يظهر لك الفرق) بين الاعتبارات الاربعة كما عرفت (و) الجسم (المركب بخلافه) فهو على الرسم الاول مالا يكون جزؤه المقداري بحسب الحقيقة مساويا له فى الاسم والجد فيخرج عنه من البساطة المذكورة العناصر دون الفلك والاعضاء المتشابهة وان اعتبر الجزء المقداري بحسب الحس خرجت تلك الاعضاء أيضا وعلى الرسم الثاني هو ما يتركب بحسب الحقيقة من أجسام مختلفة الطباع فيخرج عنه العناصر والفلك دون الاعضاء المذكورة وان اعتبر التركيب بحسب الحس خرجت هذه الاعضاء

(قوله وأولها أخصها) لاختصاصه بالعناصر

(قوله وبين الثاني والثالث عموم الخ) لمدحهما على العناصر وصدق الثاني على الاعضاء المتشابهة بدون الثالث وصدق الثالث بدون الثاني فى الفلك
[قوله كالشريان] وهى المرقى الثابت من القلب المتحرك بمركبته والوريد المرقى الثابت من الكبد الغير المتحرك

(قوله كالشريان والوريد الخ) الشريان هو مرقى نابض يتجوف ثابت من القلب والوريد هو عرق مجوف مناعف غليظ فى العنق وهو أنشأ فى كل عرق وريدان كل منهما أنشأ
(قوله دون الفلك) لا يكون جميع أجزائه القدرية بحسب الحقيقة مساويا فى الاسم والجد فليكن لا يضر أن يكون بعض أجزائه كذلك مثل مجموع التميمين الحاوي والمجوي فانه جزء من ذلك وانه مساو له فى ذلك بحسب الحقيقة كما لا يخفى

أيضاً في رسم المركب اعتبارات أربعة أيضاً إلا أن أولها أهمها ووالها أخصها على عكس ما تقدم وبين الباقين عموم من وجه كما هناك واعلم أن المراد بالجسم البسيط في هذا الموضع ما لا يتركب حقيقته في نفس الأمر من أجسام مختلفة الطوائع والمركب ما يقابله ثم أن المصنف ذكر ههنا حكماً عاماً للأجسام البسيطة والمركبة وهو أن لها شكلاً طيبياً وبين أن الشكل الطبيعي للبسيط ما إذا فقال (ولكل جسم) بسيطاً كان أو مركباً (شكل طبيعي) وذلك (لوجوب ناهيه) لما سيزد عليك من استحالة لانهائي الابداد (فلو غلج الجسم) أي جسم كان (وطبعه) بأن يفرض بمد وجوده خالياً عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات الخارجية (يحيط به حد) أي طرف واحد فيكون كرة (أو خدود) أكثر من

[قوله أي جسم كان] مركباً أو بسيطاً

[قوله بأن يفرض بمد وجوده الخ] إذ الشكل من لوازم الوجود وتقرير الاستدلال على ما تقدم في الحيز الطبيعي وما أورد عليه من أن الشكل لازم للجسم بواسطة الثاني من لوازم الناهية إذ الجسم الغير المتناهي لاشك في جسيته فدلوع بأن الشكل من لوازم الوجود وما ذكر إنما يدل على أنه ليس لوازم للناهي ولا شك أن وجود الجسم في الخارج يستلزم التناهي المستلزم للشكل [قوله فيكون كرة] أي شكله كرة وكذا في قوله فيكون مضلعاً

(قوله لكل جسم شكل طبيعي) وذلك لوجوب ناهيه كل جسم إما أن يقتضي ناهيه أبعاده أو يقتضي لانهائي أبعاده أو يقتضي شيئاً بينهما والمسلم من هذه الأقسام هو الثالث والاولان ممنوعان في الأجسام البسيطة فلم يلزم أن يكون لها اشكال طبيعية كما زعموا وأما المركبات فالظاهر أنها مقتضية لتناهي والتشكل كما في أعضاء الحيوانات وأغصان الأشجار بناء على القول بالإيجاب لا على القول بالأشجار وقد اعترض الشارح في حديثه لشرح التجريد فقال ويرد عليه أن شكله يتوقف على تنافى الأبعاد ولا شك أن طبيعة الجسم لا يقتضي ناهيه أبعاده وما يمرض الشيء بواسطة ليست ممتدة إلى ذاته لا يمكن عارضاً له ذاته فإن قلت ماذا بينه وارد في المكان أيضاً لأن حصوله فيه موقوف على وجود المكان الذي لا يستند إلى ذات الجسم قلت وجود الجسم لا يتصور في غير مكان عند المقاتلة بأنه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو بخلاف ناهيه الأبعاد فإنه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو لأن الوسيلة إذا لم تستند إلى ذات الشيء ولم تكن لازمة له كانت أمراً غريباً قطعاً بخلاف ما يستند إلى ذاته أو ما يلزم من ذاته من حيث هو لم لا شك في وروده على القول بأن المكان هو السطح فإنه ليس لازماً لوجود الجسم كما في المخلود بل يتوقف على وجود جسم آخر وهو أمر غريب إلى ههنا كلاًه ويمكن أن يجاب عن بسف قائل

واحد فيكون مضلعا وعلى التقديرين كل ذلك الشكل طبيعيا له لاستناده الى طبيعته من غير أن يكون هناك تأثير غريب ثم ان الاشكال الطبيعية للأجسام المركبة غير منضبطة باختلافها بحسب اختلاف أجزائها في طبائنها ومقاديرها وبحسب صورها الوعية فلذلك لم يتعرض لها (و) قال (الشكل الطبيعي للبيسط) من الاجسام هو (الكرة) وذلك (لأن له) أي للجسم البسيط بالذاتي المراد في هذا المقام (قوة) أي طبيعة (واحدة والقوة الواحدة لا تقبل في المادة الواحدة) التي للبيسط (الافلا واحداً) أي غير مختلف بالنوع (وكل شكل سوي الكرة فيه أفعال مختلفة) أنواعها فان المثلث من الاشكال يكون جانباً منه خطأ وآخر زاوية أو سطحاً أو نقطة وهي أمور متخالفة الحقائق فيلزم التحكم لان التقابل والفاعل في الشكل متعددان (وشكك) فيما ذكر من أن الشكل الطبيعي للبيسط هو الكرة (بوجوه) أربعة (الاول الارض بسيطة) على رأسهم (وليست كرية) لما عليها من الجبال والتلال والاعوار والوهاد (وقولهم) في دفع هذا السؤال أن ما ذكرتموه تضاديس الارض (وخشوناتها) الواقعة على ظاهرها و(لا قدر لها بالنسبة اليها ففى) أى تلك الخشونات على الارض (كجاورة على كرة كبيرة) اذ قد بينوا أن الجبل اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون نسبة طوله الى قطر الارض كنسبة خمس سبع عرض شميرة معتدلة الى كرة قطرها

(قوله والقوة الواحدة الخ) أى القوة الواحدة من حيث أنها واحدة لا تقبل في الواحدة من حيث أنها واحدة الافلا واحداً وهذه المقدمة بديهة (قوله الأول) هذا النقض اجابى بخلاف الحكم عن الدليل في الأرض وكذا الثالث والثاني والاربع كنتم يقولون ان الفاعل الواحد لا يقبل في مادة واحدة لا خلاه او احداً والانصب ان يجعل الثالث ثانياً والثاني ثالثاً

(قوله وكل جسم سوى الكرة فيه أفعال مختلفة) قد نقض هذا الشكل الاهليجى فانه ليس كرة حقيقية مع انه ليس هناك الاسطح واحد قلنا لا نسلم ذلك بل كان في جانبه نقطتان ينتهى اليها ذلك السطح فهناك أفعال مختلفة بالنوع وفيه تلو وورد النقض بالنطاق الذى في صورة حلقه مدورة كاسيى ويمكن ان يجاب عن النقض بأن في الشكل الاهليجى طولاً غير الاستدارة وفي النطاق المذكور جوفاً غير الاستدارة فهما أفعال مختلفة فتأمل (قوله الى قطر الأرض كنسبة خمس سبع الخ) قطر الكرة بضم القاف وهو الخط المستقيم المار بمركز الكرة واصلاى طرفيها وقوله خمس بضم الخاء وكذا قوله سبع بضم السين وقوله ثلث بضم التاء والفرع أربعة وعشرون اصبعاً وعرض كل اصبع ثلاث شعبان مضعومة بطون بعضها بطون بعض وقوله تقريباً كأنه إشارة الى دفع ما قبل من أن هذا الكلام مخالف لما ذكرناه فاعلم من قوله اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون وقوله بالعرض بفتح السين والراء المهملين

ذراع وعلى هذا تكون نسبة طول أعظم جبل عليها وعمو ما ارتقاه فرسخان وثلاث كنبية
 سبع عرض تلك الشعيرة الى الذراع تقريبا (فلا تخرجها) تلك الخشونات التي لا قدر لها
 بالنسبة اليها (عن كونها كرية بمجملتها لا يثنى) أى لا يصدق قولهم المذكور اندفاع ذلك السؤال
 (اذا الكرية) الحقيقية (لا تقبل الأشد والأنصف) حتى يتصور وجود الكرية الضعيفة
 في الارض مع تلك الخشونات القادحة في كمال الكرية فاذن حقيقة الكرية متفية عنها قطعا
 بل وجه دفعه أن يقال شكلها الطبيعي هو الكرة الا أنه وقعت هناك أسباب خارجة عنها
 كالرياح والأمطار والسيول فانظم بها جزء من الارض ثم ان اليوسة التي فيها حافظة لما
 حصل لها من الاشكال فلا جرم في شكل الارض على ذلك الانحلال المتقضى لتلك الخشونات
 فيكون غروجهما عن شكلها الطبيعي بتلك الاسباب وذلك لا يقدر في اقتضاء طبيعتها
 الشكل الكروي كما ادعيه فان قيل كون اليوسة المستندة الى طبيعة الارض حافظة للشكل
 القسري المانع عن الشكل الطبيعي يقتضي كون الطبيعة الواحدة متفية لشيء ولما لم يمنع من
 حصول ذلك الشيء وذلك باطل قطعا أجيب بأن الطبيعة اقتضت شكلا مخصوصا واقتضت
 أيضا كيفية حافظة للشكل مطلقا فهذا الاقتضاء لا يخالف الاقتضاء الاول بل يؤكد لو خليت
 وطبيعتها لكن لما أزال القاسر الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل
 القسري ومائلة بالمرض عن المود الى الشكل الطبيعي ولا استحالة في ذلك الوجه (الثاني)
 الافلاك المكوكة فيها ثغر أى حفر تتركز الكواكب فيها (مختلفة بالقدر) لانها مساوية
 لتقدير الكواكب المختلفة الاقدار المائلة لتلك الثغر (والوضع) أى مختلفة بالوضع أيضا
 لان تلك الثغر موجودة في موضع من الفلك أي جانب منه دون آخر فلهذا اختلف فعل
 الطبيعة الواحدة في مادة واحدة وقد أجاب بعضهم عن هذا بأن الاختلاف المذكور ليس

(عبد الحكيم)

(قوله اجب الخ) خلاصته ان ما يمنع اليوسة عن الشكل الطبيعي فعل عرضي لا ذاتي حتى تنافي اقتضاء
 الطبيعة لها (قوله الافلاك المكوكة فيها الخ) هذا على مذهب قوم اتبوا الكواكب نفوسا متحركة اياها
 وحركت وضعية على أنفسها كما اتبوا الافلاك كها واما على مذهب قوم اتبوا الكل فلك من الافلاك نفسا متحركة وان
 الكواكب أجزاء متصلة بالافلاك غير متحركة بمنازعة عنها بالاشارة والشكل فهي كلباض خشب مختلفة
 بالوانها فالاختلاف في الموضع ولا يرتكز الا باليوم (قوله وقد اجاب بعضهم الخ) قد عرف ان السؤال
 المذكور منع مقدمة الدليل ولا يمكن جمعه معارضة في المقدمة بعد إقامة الدليل على خلافه فانه يمان صورة

مستنداً الى طبيعة واحدة بل الى صور متعددة فان الفلك قد حصل له صورة نوعية تقتضي كرية شكله لكن اتصلت به صورة أخرى أفرزت عنها كرة أخرى تختص بهامى كوكب أو تدوير أو خارج مركز فظم من ذلك أن يبقى في الفلك الأول نقرة أو متم منصور بالصورة الأولى قطعاً لا يقال حلول الصور المختلفة لا يكون الا اختلاف المواد أو لا اختلاف استعدادات مادة واحدة ولا يتصور ذلك في الفلك لأننا نقول له أن يمنع الحصر اذ من الجائز أن يكون اختلاف الصور في بعض البسائط مستنداً الى أسباب تعود الى الفواعل كما جاز استناده الى أمور تعود الى القوايل لكن يبقى عليه أنه يلزم اجتماع صورتين نوعيتين

لا يوجد فيها حكم المقدمة المذكورة فهي سند للنم وليس نقضاً للمقدمة المذكورة اذ لم يذكر عليها دليل حتى ينقض بتعلق الحكم عنه فالجواب لا يكون الا باتيان المقدمة المنوعة فتقرر ان المقدمة المذكورة بديهية عند التأمل والصورة التي هي سند النعم ومنشأ الاشتباه في تلك المقدمة ليست بمنح فيه لان الافعال هنا متعددة (قوله الى اسباب تعود الخ) وتلك الفواعل لا يجوز ان تكون نفسان فاعلم بالاجرام بعد حلول الصورة النوعية فيها والعقول نسبتها الى الكل سواء منع هذه المقدمة يهدم كثيراً من القواعد التي بنوا على هذه المقدمة كما لا يخفى على المتتبع

(قوله تختص بها) أي تختص هذه الكرة الأخرى بتلك الصورة الأخرى ويجوز التكبس في ارجاع الضمير الى المذكورين في قوله تختص بها (قوله هي كوكب أو تدوير) أي هذه الكرة الأخرى هي كوكب أو تدوير الخ وقوله فلان من ذلك أن يبقى في الفلك الأول نقرة الخ لا يلزم من حصول هذه النقرة في الفلك أن يكون قابلاً للغرق فان مرادهم من ذلك أن لا يقبل الغرق بعد اتصاله وتكملة في نفسه وما ذكر من النقرة كان معتبراً في تحصيله وتكملة في نفسه وقوله منصور بالصورة الأولى قطعاً أي منصور بصورة الفلك الكلي يعني أن لا يكون النقرة ولا الفهم صورة أخرى غير صورة الفلك الأول حتى يلزم اختلاف فصل الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة بل كون الصورة الأخرى للكواكب والتدوير أو الخارج المركز لكن الاستحالة في ذلك كما يذكره (قوله الا اختلاف المواد) وهذا كاختلاف الهيولى في الافلاك الكلية واختلاف المواد المتضمنة لثابت المركبة وقوله لا اختلاف استعدادات مادة واحدة وهذا ظاهر في العناصر كما هو المشهور وقوله ولا يتصور ذلك في الفلك أي في الفلك الواحد قطعاً وان كان منصوراً في الافلاك المقدره كما ذكرنا (قوله الى اسباب تعود الى الفواعل) الفواعل اما ان تكون متغيرة ببلغات فيصور وجودها في الافلاك والعناصر ويتصور كونها اسباباً للصور المتعددة أيضاً اما ان تكون متغيرة بلا اعتبار فيصور أيضاً وجودها في الافلاك والعناصر أما في العناصر فظاهر وأما الافلاك فكما العقل التاسع مشافهاً له جهات عقلية واعتبارات مختلفة يسميها قراؤه هو العقل العاشر والقمر والتدوير وحاصله والخارج والمركز والجوهر والفلك الكلي للقمر وكذا قد وجد الصورة النوعية لهذه الكرة وقد وجد الهيولى والصورة الجسمية هناك أيضاً كما ذكرنا (قوله اجتماع صورتين نوعيتين في الكوكب الخ) احدهم الصورة النوعية لهذا الكوكب

في الكواكب والتدوير والخارج للركز وهو محال وأنه اذا كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوي وطبايع فلا يكون بسيطا وأنه اذا جاز أن تعمل بالفلك صور متعددة وهي مبادئ أفعال مختلفة جاز في سائر البسائط فلا يلزم أن يكون شكلها مستديراً وربما يتدفع الاول بتبع استحاله فان صور الناصر باقية في المركب وقد حل فيه صورة أخرى نوعية سارية في جميع أجزائه وهي الناصر فيكون في كل عنصر هناك صورتان نوعيتان والثاني بأن معنى التركيب القوي أن يكون لجزء من الجسم قوة وجزء آخر منه قوة أخرى حتى اذا كان له جزآن قويتان كان له قوتان وليس الامر في الفلك كذلك اذ الصورة الاولى سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه والثالث بأن كل صورة تفرض في البسيط قوة واحدة تؤثر في مادة واحدة فلا تقتضي الاشكالا مستديراً الوجه (الثالث الفاعل) عند (لاشكال الاعضاء) في الحيوان والنبات ومتاديرها في العظم والعنبر وصفاتها من اللاسة والخشونة هي القوة للصورة وهي (قوة) واحدة (بسيطة مع اختلاف فعلها) ألا ترى أنها لم تعد موادها شكل

(قوله وهو محال) لما تقرر عندهم من التضاد بين الصورة النوعية (قوله فلا يلزم الى آخره) لانه لا يلزم اذا كان الفاعل واحداً لا يجوز أن يكون متعدداً كما في الفلك المتكوكب (قوله يمنع استحالته الخ) فيه انه فرق بين الصورتين فان صورة كل واحد من العناصر في الجيز والصورة الأخرى في المجموع فلا تصادف في المحل بخلاف ما نحن فيه فانه قد اجتمع صورة الفلك وصورة الكوكب في محل واحد فالجواب انه لما كان صورة الشكل سارية كان الحال في الكوكب جزء الصورة النوعية لكل جزء الصورة ليست بصورة حتى يلزم اجفاجع المتضادين (قوله حتى اذا كان له الخ) اراد بمان كل جزء منه يكون له قوة مقابلة لقوة جزء آخر فهذا لا يتناقض في شيء من المركبات العنصرية ليوافق الاجزاء الأرضية متلافية القوة وإن اراد يكون فيه جزآن متضادين في القوة يرد الاشكال بتلك الثوابت لوجود الكواكب المتعددة المتشعبة على القوى المتخاربة فالجواب ان المراد بتركيب القوى والطبايع ان يكون حصول المركب بتركيب الاجسام الحاملة للقوى لا بتركيب بعضها مع بعض

مثلاً والثانية هي الصورة النوعية لمجموع الفلك الكلي وهي الحالة في مجموع المقعات الحاوية والمحوية وسائر الكرات المركزة في ذلك الفلك الكلي (قوله اذ الصورة الاولى سارية في الشكل والثانية مختصة ببعضه) يعني أن المقع الحاوي جزء من الفلك الكلي وكذا المقع المحوي جزء منه وليس شيء منهما ينفعه صورة نوعية لم توجد في الآخر ولاهما معاً صورة نوعية لم توجد في التدوير والخارج مثلاً بل الصورة النوعية لهما أي المقعين هي الصورة النوعية لكل وهي السارية في جميع الأجزاء من حيث هو جميع نعم قد كان لكل من التدوير والخارج صورة نوعية مختصة به لكن ذلك القدر لا يوجب التركيب الحقيقي المتبرعاً بينهم كما أن قطرات الماء تكون من مكررة في كرة الهواء ومختلطة مع الهواء في كرة الهواء وهذا القدر لا يوجب تركيب كرة الهواء تركيباً

الكرة بل اشكالا مختلفة (وقد يجاب) عن هذا من قبلهم (بأن فعلها) أى فعل تلك القوة البسيطة (في مركب) هو للمادة التى يتلقى منها الحيوان أو النبات واختلاف آثار القوة البسيطة في مادة مركبة من قوايل متعددة جائز لا في مادة بسيطة * الوجه (الرابع الافلاك الخارجة للمواكز كل من متممها يختلف جانبا بالرة والثخانة) فقد قلت الطبيعة الواحدة في كل من المتممين أفلا مختلفة في الثخن فيجوز أيضاً أن تختلف أفعالها في الشكل وأجيب عن ذلك بأن المراد بالفعل الواحد كما أو ما نأليه أن يكون متشابهاً غير مختلف بالنوع كالسطح والخط والنقطة لأنه لا يختلف أصلاً واختلاف الثخن والتفر أيضاً لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً * فرع ٢ على القول بأن الشكل الطبيعي البسيط هو الكرة (فالأناء كلما كان أقرب الى المركز) أى مركز العالم الذى هو وسط الكلى كما اذا كان في قمر بئر مثلاً (كان أكثر احتمالاً للماء) بما اذا كان أبعد عنه كمرأس جبل (وذلك لان ظاهر سطحه) أى سطح الماء اذا غلى وطبعه في أى موضع فرض (قطعة من دائرة) بل من سطح كرة (مركزها مركز العالم) لانه بسيط سيال تقتضى طبيعته تساوى بعد سطحه الظاهر عن المركز حتى يكون قطعة من سطح كروي وانما ذكر الدائرة لانها أسهل في التصور ولما كان مقدار رأس الأناء شيئاً واحداً يمر بطرفيه دائرتان مركزهما واحد واحدهما أكبر من الاخرى كانت القوس الواقعة على طرفيه من الدائرة الصغرى أكثر تحديداً وقمراً من القوس الواقعة عليهما من الدائرة الكبرى كما يشهد به النخل من كل ذى فطرة سليمة وكانت القوسان محيطتين بشكل هلالى يملأ الماء اذا كان الأناء أقرب ويحلو عنه اذا كان أبعد فيزيد الاول على الثانى بذلك التقدر من الماء أعني بتمامه يملأ بين قطعتين من سطحين كرويين يرتسمان على رأس الأناء من توهم حركتي القوسين عليه بغتة وبسرعة والى ما تضمنه اشار بقوله (وكلما كانت الدائرة أصغر كان التقعر فيها أكبر بالنسبة الى وتر

قوله واختلاف الثخن الخ) فان هذا الاختلاف المارض بسبب دخول خارج المركز في ثخن المثل لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً وهو الشكل الكروي

حقيقاً كالابنقى (قوله كالسطح والخط والنقطة) هذا مثال للثخن بالنوع لا للثخن المختلف بالنوع كما يتوهم وقوله لا يوجب خروج الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً أو ما كون الرقة في هذا الطرف والخط في ذلك الطرف وكون النقطة في هذا الطرف ودون طرف آخر فيجب الكلام عليه ان شاء الله تعالى

وثمانية خارجة للرا كز والقمر فلك آخر موافق المركز يسمى بالمجو زهر أما التسعة السكيلة فهي فلك الافلاك سمي به لاشتياؤه على جميع ما عداه من الافلاك (وهو المسمى) أيضاً عندهم (بافلاك الاطلس لانه غير مكوكب) على وأبهم (و) المسبي (بالعرش المجيد في اسان الشرع وتحت فلك الثوابت) وهو الكرسي (ثم فلك زحل ثم فلك المشتري ثم فلك المريخ ثم فلك الشمس ثم فلك الزهرة ثم فلك عطارد ثم فلك القمر وهو السماء الدنيا) لانه أقرب اليها من سائر الافلاك قالوا (دل على وجودها الحركات المختلفة) في الجهة أو السرعة والبطء أو فيهما معا (فانه لا بد لها) أي تلك الحركات من محال متعددة) اذ يستحيل أن يتحرك جسم واحد حركتين ذاتيتين بل لا بد لكل حركة قاتية من متحرك على حدة (ودل على ترتيبها المحجب فاهو أسفل يحجب ما هو أعلى) أي يصير سائر آله هنا اذا وقع على محاذاته (وهو) أي المحجب (على ما ذكرنا من الترتيب) فاتهم وجدوا القمر يحجب سائر السيارة ومن الثوابت ما هو على طريقته فلم أنه تحت الجميع ووجدوا عطارداً يكشف الزهرة والمريخ والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل بعض الثوابت وأما الشمس فانها لا تنكسف الا بالقمر ولا يتصور كشفها بشيء من الكواكب لانها تستتر بشعاعها اذا قربت منها لكن لما اختلاف المنظر دون العلوية فهي تحتها وفوق القمر وبقي الاشتباه في أنها فوق الزهرة وعطارد أو تحتها اذ لا سبيل الى معرفة ذلك من الكسوف لما عرفت من احتراقها تحت الشماع عند القرائن ولا من اختلاف المنظر لانها لا يبعدان عن الشمس كثيراً بعد فلا يظهران

(قوله في الجهة الخ) أي الاختلاف على أحد الانحاء الثلاثة يدل على وجودها لكن الموجود وهو الاختلاف فيها للحركة الأولى بالقياس الى باقي الحركات أو الاختلاف في الجهة فقط فغير متحقق (قوله وجدوا الخ) التكلف انما يعرف من المنكسف متى خالف لون أحدهم اللون الآخر فاهما ظهرا لونه عند الكسوف يعرف انه كاسف والآخر منكسف (قوله اختلاف المنظر الخ) وقوس من دائرة الاربعين مرقق خطين مارين بمركز الكواكب منتهين الى فلك البروج يخرج أحدهما من مركز العالم والثاني من موضع الاصدار

(قوله اختلاف المنظر) وهو بعد ما بين طرفي الخطين المارين بمركز الكواكب والواصلين الى فلك البروج أو الفلك الأعلى بحيث يكون أحدهما خارجا من مركز العالم والآخر من موضع الناظر فان وجد اختلاف المنظر فذلك يدل على قرب الكوكب وان لم يوجد فذلك يدل على بعد الكوكب وكذا ان كان اختلاف المنظر أكبر فهو يدل على أن الكوكب أقرب وان كان أصغر فهو يدل على كون الكوكب أبعد ثم انهم لما وجدوا اختلاف المنظر للشمس ولم يجدوه للعلوية ولا للثوابت حكموا بأن الشمس تحتها

عند كونهما على نصف النهار ليعلم بذات الشمتين المنصوبة في سطح نصف النهار أن لما
اختلاف منظر أولاً فلذلك عدل بطليموس الى طريقة الاستحسان فقال هي كسمة
القلادة متوسطة بين السبعة السيارة أعني بين البلوية وبين السفليتين والقمر وقد تأكد
هذا الرأي بما ذكره بعض المتأخرين كابن سينا ومن قدمه من مقدمي هذه الصناعة أنه
رأى الزهرة عند اجتماعها مع الشمس كشامة على صفتها ومنهم من ادعى أنه رآها
وعطاردًا كشامتين عليها (وقد زعم بعض المهندسين أن فلك الزهرة) دون فلك عطارد
(فوق فلك الشمس وكذب) ذلك البمض (ابن سينا فيما زعم أنه رأى الزهرة في وجهه
الشمس كشامة) فإنه قد زعم بعض الناس أن في وجه الشمس نقطة سوداء فوق مركزها
بقليل كالحق في وجه القمر فهذه النقطة هي الشامة وأما الشامتين بجاز أن تكون احدهما
هذه النقطة والاخرى عطاردًا (فهذه التهمة) التي ذكرناها (هي الافلاك الكليّة) ثم ان
كل واحد من فلك الافلاك وفلك الثوابت كرة واحدة (ولكل من السيارة عدة أفلاك
يتركب منها فلكه الكلي وسندها عليك عدّا أن شاء الله تعالى ومبتاه) أي مبنى ما ذكر
من الدليل على تعدد الافلاك هو (أن الافلاك لا تنحرق) أصلاً (والا جاز أن يكون)
هناك فلك واحد ساكن ويكون (الحركة الكوكب نفسه كالسراج في الماء وان سلم ذلك)
أي استعاض الانحراق (فلم لا يجوز أن تكون الكواكب على نطاقات) أي أجسام شبيهة
بالحلق يكون تحتها مساويا لأقطار الكواكب للركوزة فيها (تحرك) تلك النطاقات (إما
بأنفسها أو بإعتماد الكواكب عليها) وتكون تلك النطاقات بأسرها متحركة في كرة واحدة
على أوضاع مختلفة (وليس ذلك) أي أثبات النطاقات والحركة عليها (بإحدى من) أثبات

(قوله بذات الشمتين) ان رصديته مركبة من ثلاث مساطير (قوله متوسطة الخ) قال بطليموس في
المجسطي ونحن نرى ترتيب من تقدمه أقرب الى الانقياد لأنه أشبه بالأمر الطبيعي لتوسط الشمس بين
ماليئدهما الايسر

(قوله بذات الشمتين) هي آلة منصوبة في سطح دائرة نصف النهار وسبب تفسير هذه الدائرة ويعرف
بتلك الآلة أحوال اختلاف المنظر (قوله على نطاقات) لا يقال الصورة النوعية المرتفعة فيها فرضه
نطاقات يقتضي كونه فيجب أن يكون كرة والا يلزم اختلاف أفعال الطبيعة الواحدة في مادة واحدة وقد تبين
بطلاننا نقول هذا الاختلاف مثل اختلاف الضن والتفرق في الفلك الواحد وهو لا يوجب خروج قبل الطبيعة
عن كونه نوعا واحدا كالماء.

(الملاوح) المركز (ومتصية) الختافى التخن والوضع (ثم) ان سلنا أن ذلك غير جائز قلنا
 (لم لا يجوز أن يكون للكل) من حيث هو كل (حركة غير حركة كل واحد وتكون
 هي) أى حركة الكل (الحركة اليومية) الشاملة لجميع الكواكب (فبنى) هذا الذى ذكرناه
 (عن اثبات) الفلك (التاسع) وذلك بأن نتلق نفس واحدة بمجموع الافلاك الثمانية
 ونحرك هذه الحركة السرعة وتعلق بكل واحد منها نفس على حدة ونحرك حركة أخرى
 فينظم حال الحركات المرصودة بلا حاجة الى فلك تاسع وقد زاد بعضهم على ذلك وقال
 لا حاجة حينئذ الى الثامن أيضاً لجواز فرض الثواب ودوائر البروج على بمثل زحل
 فتكون الافلاك السبعة قطعاً لا تسعة كما زعموه (ولنا أن قولهم بعد تسليم ما تقدم
 (لم لا يجوز أن تكون الثواب كل واحد منها على فلك) فيضاعف عدد الافلاك على ما
 ذكره أضعافاً مضاعفة (و) قولهم (بما نسبها) أى نسب بعض الثواب الى بعض في
 القرب والبعد والمحاذاة يدل على أنها مركبة في كرة واحدة (لا يصلح للتحويل لجواز
 إقامتها) أى اتفاق تلك الافلاك المتعددة التى عليها الثواب (في الحركة) سرعة وبطء ووجهة
 فلا يتغير تلك الحركات نسبها وأوضاعها (ثم لم لا يجوز أن يكون بعضها) أى بعض
 الثواب على أفلاك (نحت الافلاك السيارة) فلا يصح ما ذكره من الترتيب (وحكاية
 الكسف) أى كسف السيارات للثواب على ما ذكره غير مسلم (و) ان سلم فبقا بقع)

(قولهم بأن تعلق) لا حاجة الى اثبات نفس متعلقة بالمجموع وان ذهب اليه المحقق الطوسي بأن تكون
 الثواب مركوزة في محذب يمثل زحل كما هي مركوزة فيه على تقدير الاكتفاء بالسبعة (قولهم لجواز
 فرض الثواب الخ) قد يتوهم انه على ذلك التقدير لا ينقل الثواب ولا أدرج من بروج لأن دوائر العرض
 القائمة المنطقية مرسومة على محذب يمثل زحل والتوهم مندفع بأن منطقة حركة الكل مقاطعة لمنطقة
 يمثل زحل التى هي منطقة البروج بينما على تقطين فإذا جعل مبدأ القسمة أحد الملتقاطين لم يلزم محذور
 والمقاطع يكون متحركاً بالحركة السريعة وتور بالحركة البطيئة (قولهم وحكاية الكسف الخ) فإنه اذا كسف
 القمر الشمس بقدر ما يكون مثل قطر الزهرة أو قطر عطارد لا يظهر كسوفها للأبصار مع ان الكسف في غاية
 الاظلام فكيف والكسف نيرة والثواب تضمحل آثار السيارات

(قولهم لجواز فرض الثواب ودوائر البروج على ممثل زحل) اعلم أن ممثل زحل هو مجموع المقام المحاوى للحامل
 زحل والمهم الحوى لهذا الحامل أيضاً أما حامل زحل فهو الفلك الخارج المركز لتدوير زحل على ما سبق
 ان شأنا الله تعالى وانما جاز فرض الكواكب الثابتة على ممثل زحل لانهم وجدوا حركه ممثل زحل مثل حركة
 فلك الثواب بحيث يتصل أن هذا الممثل يتحرك بحركة فلك الثواب وسبب تفضيله فان قيل يلزم من ذلك

من الثواب (في مداراتها) أي عاذيا لمدارات السيارات حتى يتصور كونها كاسفة لها حاجة لنا من رؤيتها فيعلم كون السيارات تحتها (فكيف السيل الى الجزم في غيرها) أي في الثواب القريبة من القطبين اذ لا يتصور هناك كسف فلا يعلم أنها تحت السيارات أو فوقها ولا يمكن التمسك في ذلك باختلاف المنظر وعدمه أما بالقياس الى الملوحة فظاهر وأما بالقياس الى غيرها فلا ن من الثواب ما ليست مرصودة لعصرها فلا يعلم أن لها اختلاف منظر أولا في المقصد الثاني في المحدد أي في آيات جسم يحدد الجهات ويميز وضعا وفي بيان أحكامه (قالوا: أي الحكماء) (الجهة منتهى الاشارة) الحسية (ومقصد المتحرك) الابن (بالحصول فيه) أي بالقرب منه والحصول عنده وذلك أن المقادير يشيرون اشارة حسية الى الجهات ويقولون تحرك كذا في جهة كذا فقد تعلق الاشارة الحسية بالجهة وصارت أيضا مقصدا للحركة المستقيمة (فهي موجودة لا متنازع أن يكون العدم المحض كذلك) أي متعلق الاشارة الحسية ومقصد المتحرك بالحصول اليه أو القرب

(قوله في المحدود) من المحدثين التميز أي بجزء الجهات
(قوله وبين وضعا) أي ما يتبين به قبولها للاشارة فاندفع ما قيل من أنه ان أريد بمحدد الجهات فاعلمها فلا نسلم كونه ذا وضع وان أراد به قابليا فحددو بالعلو والسفل ليس واحدا ضري وبيان المركز قائم بالأرض (قوله منتهى الاشارة) هاتان خاصتان للجهة يستدل بكل واحد منهما على وجود هاتين الجهتين ففسر بالتفسيرين مبنى الاول على العلو وعيب الفلك الاعظم ومبنى الثاني على أنه مقعر فلك القمر على ما رآهم (قوله المتحرك الابن) في اتفاق بيان الواقع لا حترأى (قوله أي بالقرب منه والحصول عنده) اذ معنى الحصول الحصول فيه عنده فربا ووصولا اذ لا يمكن الحصول في الجهة (قوله تحرك كذا في جهة كذا) أي تحرك في بعث يتأدى اليها كذا في المقاصد (قوله فقد تعلق الخ) نشر على ترتيب القف (قوله فهي موجودة) تبينه القياس المستفاد من محاسن على حيث الاول أي الجهة منتهى الاشارة وكل ما هو منتهى الاشارة موجود والجهة مقصد الحركة وكل ما هو مقصد المتحرك موجود المراد في الخارج إماني نفسها أو في غيرهما ومن وجودها كون التعريف الخارج بحيث ينتزع تلك الجهة منه فلا يراد أن جهة السفل أعني المركز ليست بموجودة في الخارج (قوله العدم المحض) أي ما ليس له وجود في نفسه ولا في شيء ينتزع منه بل هو مجرد اعتبار توهم من الوهم

الفرض ان ينكشف زحل ببعض الثواب المسماة له وبالعكس أيضا لكن الحسن يكذبه قلنا حكاية الكسف ممنوعه كما ذكره اذ الحسن لا يقدر أن يميز الكسف عن التمسك هناك فلان الظاهر ان أحد الكوكبين مثل الآخر في الشكل واللون وان لم يكن في المقدار لكن عظم المقدار وضرة لا يفيد تميزا حاد ما عن الآخر في الحسن عند كونهما معانيتين في الحسن أيضا (قوله أي بالقرب منه) وجه تفسير قوله بالحصول فيه بقوله أي بالقرب منه فظاهر اذ لا يتصور الحصول في الجهات بل التصور هو القرب منها كافي بالنقطة المركزية التي هي مركز العالم

منه (لا يقال الجسم يتحرك) في الكيف (من البياض الموجود الى السواد المدوم) فقد
 جاز أن يكون المدوم مقصداً للمتحرك فلا يمكن الاستدلال علي وجود الجملة بكونها
 مقصداً للحركة وأيضا الإشارة الحسية امتداد موهوم فلا يكون متبناها موجوداً (لانا نقول)
 في الجواب عن الاول أن السواد المدوم مقصد المتحرك ولكن (لا بالحصول فيه) أو القرب
 منه (بل بتحصيله بهذه الحركة (والضرورة) العقلية (تحكم بوجود ما يراد) بالحركة (الحصول
 فيه وعدم ما يراد) بالحركة (تحصيله) أي تحكم بأنه يجب أن يكون الاول موجوداً حال
 الحركة لا متناع أن يطلب بها القرب من المدوم والثاني يجب أن يكون حال الحركة مدوما
 لاستحالة تحصيل الحاصل وفي الجواب عن الثاني أن الإشارة الحسية وإن كانت امتداداً
 موهوماً لكنها فلم بالضرورة أن تنتهي هذا الامتداد مشار اليه وموجود في الخارج (ولا
 شك) في (أنها) أي الجملة (شيء ذو وضع) أي مادي لا مجرد (لان المفارق) المجرد عن
 المادة (تنتع الإشارة) الحسية (اليه و) تنتع أيضاً (الحصول فيه) أي حصول الجسم في
 المفارق والوصول الى القرب منه (و) لا شك أيضاً في (أنها) أي الجملة (لا تنقسم) في مأخذ
 الإشارة وامتداد الحركة (والا) أي وإن انقسمت في ذلك المأخذ والامتداد (فالجملة أحد
 جزئيهما) لا هي تمامها (فأنا إذا فرضنا الإشارة أو الحركة انفتت) أي وصلت (الى جزئها)

(قوله لا يقال الخ) ومشاهدنا الاعتراض نوه المقترض ان قيد بالحصول فيه اتفاق ومناط الاستدلال هو كونه
 مقصداً للمتحرك ولوترك قيد بالحصول فيه كان توجيه السؤال والجواب بزيادة قيد الحصول ظاهراً ولوجعل
 الحصول ما يبين فائدة قيد بالحصول فيه لكان أظهر ويجب أن يكون موجوداً حال الحركة وما قيل ان المكان
 مقصد المتحرك بالحصول فيه مع أنه ليس موجوداً حال الحركة عند القائلين بالسطح فذرع بأن مقصد المتحرك
 الحصول في زمن المسافة تقرب جسم من الاجسام لا الحصول في المكان وإن كان لازماً كيف والناس
 يقصدون الحركات مع عدم تصورهم المكان بمعنى السطح والبد (قوله ان منتهى الخ) خلاصته ان ليس
 المراد بالنتهي طرف الامتداد حتى لا يمكن وجوده بل ينتهي اليه امتداد الإشارة ويقع عليه ولا شك في لزوم
 كونه موجوداً اما في نفسه أو في محله بحيث يتزع منه (قوله أي مادي) يعني ليس المراد بدني وضع معناه

(قوله يحكم بوجود ما يراد بالحصول فيه) أو القرب منه قال الشارح فيما قبل عنه وفيه بحث وهو أن المكان
 مقصد المتحرك بالحصول فيه قطعاً مع أنه قد لا يكون موجوداً حال الحركة على مذهب راسطوا كما إذا تحرك
 الجسم في الهواء (قوله وموجود في الخارج) ان قيل قد يشار الى نقطة موهومة في وسط الخط ويكون تلك
 النقطة مبدئاً لأحد الطرفين ومنتهى للآخر مع ان تلك النقطة (تسكن موجودة في الخارج قطعاً قلنا الظاهر ان
 الإشارة الى تلك النقطة فرضية تقديرية لا فعلية تحقيقية كما زعم

لا قرب فان انتهت هناك الاشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فهو) أى ذلك الجزء الاقرب وحده هو (الجهة دون ما وراءه) أى لا مدخل له في تلك الجهة (والا) أى وان لم تنته هناك الاشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فالجهة ما وراءه) فأن قيل ليس يلزم من عدم الانتهاء عند الجزء الاقرب أن لا يكون هو جزءاً من الجهة لجواز أن تكون تلك الاشارة أو الحركة الباقية في الجهة لا اليها أجيب بأن هذا يناقض ماهية الجهة لانها ما اليها الاشارة والحركة فلو كانت في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وأنه محال وإذا ثبت أن الجهة موجودة في الخارج وانها ذات وضع وغير منقسمة في امتداد الاشارة واستقامة الحركة (فهي) أى الجهة (نهايات وحدود) أى أطراف هي أعراض قائمة بالأجسام لانها ان لم تنقسم أصلاً كانت قطعا وان انقسمت في امتداد واحد كانت خطوطاً أو في امتدادين كانت سطوحاً (والا) أى وان لم تكن نهايات وأطرافاً بل كانت أجساماً (لكانت) الجهة أمراً (متجيزاً بالاستقلال فكان منقسماً) في الامتدادات كلها لما مر من امتناع الجزء الذي لا تجزئه وما في حكمه وقد بان بطلانه بما عرفت من استحالة انقسامها في مأخذ الاشارة وامتداد الحركة (وأيضاً فلو لم تكن) الجهة (حدوداً) مختلفة الحقائق قائمة بأجسام متناهية (فأما الخلاء) أى فهو اما في الخلاء الذي هو البعد الموجود أو اللوهوم (وأنه) أى الخلاء بكلا معنييه (محال) فكيف يتصور وجود الجهة فيه (أو اللأ للتشابه) أى أو هي في اللأ

(عبد الحكيم)

الحققي لانه ثبت فيما تقدم بل لازمه وهو كونه مادياً (قوله فان قيل الخ) يعنى ان القسمة غير حاصرة لانه يجوز أن يكون الحركة الخ (قوله أجيب الخ) ابطال للقسم الثالث لكن بعد ابطاله ثبت عدم انقسام الجهة من غير حاجة الى الترتيب السابق فكان جواباً لتغيير الدليل لاثبات المقدمة المتنوعة (قوله فهي نهايات وأطراف) فهي بالنسبة الى الاشارة والحركة جهة وبالنسبة الى الامتداد طرف ونهاية (قوله بل كانت أجساماً) المراد بل قائمة بذواتها لا يلزم استدراك قوله لكنت متجزئة بالاستقلال وقوله لما مر من امتناع الجزء الذي لا تجزئ وما في حكمه قد بر (قوله وأيضاً فلو لم تكن) الغاية منه الاظهار الاخصر ان يقرر هكذا لو لم تكن الجهة حدوداً وأطرافاً قائمة بالجسم لكنت أجزاءً منه فلا يجوز أن يكون جسماً لما مر من امتناع انقسامه في مأخذ الحركة فاما أن يكون جزءاً من الخلاء أى البعد المجرد ومن اللأ التشابه أى الغير المتناهي فوجهات المتناهي أطراف ونهايات لها مستبى الاشارة ومقتضى التصريح ولما كان جزءاً للخلاء خلاءاً أو جزءاً للملازم فاما الخلاء وما أمثلاً ويقوده اكفاء المصنف بابطال كون أحد جزئيه أولى من الآخر ولم يتعرض لابطال كونها الحدود وزاد النسخ لانعام الاستدلال ببناء على ما مره

الذى لا يوجد فيه حدود غلظة الحقائق وهو الجسم الذى لا يتناهي (فلا يكون) هناك
جهات متخالفة الماهية اذ لا يكون (أحد جزئيه) أي جزئي للملاء المتشابه (مطلوبوا بالطبع
والآخر متروكا بالطبع) لهما متشابهان في الماهية وكذلك الحدود المفروضة فيه لا تكون
جهات موجودة متخالفة فلا يتصور طلب بعض الاجسام بالطبع لبعضها وخزيه عن بعض
آخر منها (وقد علمت) في مباحث الاعيادات (ان الجهات على كثرتها اعتبارية) متبدلة
بحسب الاحوال المتغيرة فلا تدخل تحت الضبط (ما عدا العلو والسفل فانهما جهتان
حقيقتان) لا يتبدلان أصلا واحدهما في غاية البعد عن الاخرى (فاذن لا بد من جسم
يحددهما) ويمين وضعهما (ويكون) ذلك الجسم المحدد (كريا ليتحدد القرب بمحيطه وهو
العلو) يتحدد (البعد بركزه وهو السفل) لأن للركز هو أبعد نقطة عن المحيط بحيث
يستحيل أن يفرض في داخله ما هو أبعد منها (لأن غير الكري) من الاجسام (لا يحدد

(قوله) مختلفة الحقائق قائمة بأجسام متناهية) زادهذين القيدان لأن الدليل الذى ذكره في الملاء المتشابهة إنما
يطلب عدم كونها مختلفة الحقائق والدليل الذى زاده الشارح رحمه الله تعالى أعنى قوله وكذلك الحدود
المفروضة الخ إنما يطلب عدم قيامه بالاجسام المتناهية لكن لاختفاء أن المذهب فيما سبق كونها حدودا
وأطرافا لا كونها مختلفة الحقائق ثم ان كونها مختلفة الحقائق غير مطلوبة في هذا المقام وان كانت كذلك
في الواقع قد برهانه لم يظهر من حكمة مقال الشارح أو الموهوم الخ بعد ثبوت ان الجهة موجودة (قوله) وهو
الجسم الغير المتناهي) ان تعرضوا هذه الدلالة على أن اثبات المحدد لا يتوقف على اثبات تناهي الابعاد
(قوله) اذ لا يكون أحد جزئيه الخ) هذا إنما يدل على عدم تعدد الجهات الحقيقية في الملاء المتشابه والمطلوب
عدم تعدد الجهات فيه مطلقا فالأولى أن يقال اذ لا يتميز فلا يتعين فيه جزآن يكون مشبهى الإشارة بمقدم
التحرك (قوله) الحدود المفروضة) لا يتحقق ان كونها حدودا ونهايات بناتى كونها مفروضة في الجسم النسيب
المتناهي فلا حاجة الى إبطاله والحق ما قررنا لك قد برحق التدبر (قوله) واحداهما في غاية البعد) لا كل واحد
منهما اذ لا يمكن ذلك

(قوله) وهو الجسم الذى لا يتناهي) اذ الجسم الذى يكون متناهيا يتصور له نهايات وأطراف مختلفة الماهية كما
لا يتحقق أو أراد أنه الجسم الذى لا يعتبر تناهيه (قوله) ليتحدد القرب بمحيطه وهو العلو الخ) كون العلو جهة
القرب والسفل جهة البعد ما يتصور اذ لم يكن ذلك الجسم الكرى معصتا بل كجوف أو ما اذا كان مصعنا
فالظاهر ان كلام من الجهتين هي جهة القرب لأنهم لما رأوا كون الفلك مجوفا غير مصعنا كانوا يبنون العلو
جهة القرب والسفل بجهة البعد

الاتقرب منه وأما البعد منه فتغير محدود (لا به وهو ظاهر ولا يتغيره من أجسام أخر اذا
يمكن فرضه بحيث يكون البعد أكثر فلا ينضبط بهما جهتان احدهما في غاية البعد عن
الأخرى (ويكون) ذلك الجسم المحدد الكرى (واحد والا فاما أن يحيط بعضها ببعض
فيكون المحيط هو النهاية) الحقيقة التي تنهى الاشارات الحسية بسطاعه الاعلى (وقد يكون)
هو وحده (كافيا لتعدد الجهتين به) باعتبار مركزه ومحيطه فيكون المحيط حينئذ حشواً
لا مدخل له في تحديد الجهة أصلاً فظهر فساد ما قيل من أن فلك القمر يتحدد بجهات الاجسام
القابلة للحركة المستقيمة (أولا يحيط) بعضها ببعض (بل يكون كل منهما) خارجاً وإنما (في
جهة من الآخر فتكون الجهة متعددة قبلهما) حتى يمكن وقوعهما فيها (لا) متعددة (بهما
وللفروض خلافه) وأيضاً فلا يتحدد بشئ منهما الا جهة التقرب دون البعد كما مر فان البعد

(قوله الاتقرب منه) باعتبار الاطراف القائمة به (قوله لا به وهو ظاهر) لأن البعد الخارج عنه الى أين
وأما البعد المحل فانه لا يوجد فيه أبعد نقطة من الاطراف المحيطة به لعدم تشابه تلك الاطراف بالنسبة الى نقطة من
التقاط المفروضة وان كان يوجد نقطة وسطانية لا يمكن أن يفرض أبعد منها فلا بد من شرح من
الشكل البيضي أو الهندسي بل المانع أيضاً يسمى على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته
ضرب من جانب الستة غاية الامران الابعاد الممتدة الى الجوانب لاتكون متساوية (قوله ولا يتغيره الخ)
انه حينئذ لأن يكون الجسم الواحد محدوداً والكلام فيه حاجة الى ذكره (قوله ويكون ذلك الجسم الخ)
بعد ما ذكر أن ذلك المحدد يكون كرى والتعدد الجهتين معاً احدهما بالمحيط والاخرى بالمركز لا حاجة الى تنبيه
والقوم انما تعرضوا لذلك لأنهم أثبتوا أولاً ان تعدد الجهات لا بد أن يكون جمعاً ثم أثبتوا انه لا يجوز أن يكون
متعدداً بمساكنات الوحدة أثبتوا انه لا يجوز أن يكون غير كرى فكانهم ادعوا ان تعددها لا بد أن يكون
جمعاً واحداً كرى أما الجمعية فلكون الجهات ذات وضع وأما الوحدة فلم حصول التعدد بالاثنتين وأما
الكري فلم تعدد الجهتين بمباين الكرية وغاية ما يقال فائدة ذلك اثبات انه لا يجوز تعدد جهة الفوق
والصواب أن يكون كرات متعددة كل واحد منها يتحدد الجهتين وحينئذ لا يكون المحدد محيطاً بكل وذلك
الثابت امتناع تعدد القائم للجسم (قوله لا مدخل له في تحديد الخ) أي ليس المراد انه حشو مطلقاً لكون
جهة الملائمة قائمة به بل انه لا مدخل في التعدد اذ لو لا كان التعدد حاصل فو داخل في التعدد بالعرض
(قوله فيكون الخ) لأنه لا بد لكل منهما من حيز طبيعي يطلبه ويهرب عن حيز الآخر فيكون الحيزان في
جهتين حقيقتين لا يتبدلان بالاعتبار

(قوله فلا يتحدد بشئ منهما الا جهة التقرب) وهما سؤال مشهور وهو انما لنا انه لا يتحدد بشئ منهما الا جهة
التقرب لكن لا يجوز أن يكون جهة التقرب من أحدهما مخالفاً للآخر عجيبة التقرب في الآخر فيكون أحدهما
مطلوباً بالطبع والآخر هرباً عنه بالطبع أو بالعكس وأما قوله فالبعد الى أين فتأنيداً على ان البعد اذا كان
جهة المستطو بالاجسام بالطبع عنه كذلك وكلاهما ممنوعان ههنا فلا عبرة بوجوده ولا بعده وانما ذكره
آتفاق قوله فيكون الجهة متعددة قبلهما فهو أيضاً ممنوع فانكم لما جوزتم ان يتعدد جهة الفوق بمحيط كرية

عن الجسم اذا كان خارجا عنه فليدعه الى أين (قد ثبت) بما قررناه (وجود كرة بها تعدد الجهات) الحقيقية (محبة بالكل) أى بجميع الاجسام ليكون سطحه الاعلى متبهي الاشارات وجهة الفوق ومركزه الذى يتساوى بمدته وتنتهي به الاشارة النازلة عنه جهة التحت (وهو المطلوب ثم له) أى للمحدد (أحكام منها أنه بسيط) لا مركب من بسائط متعددة (والا جاز انحلاله وللأزم باطل) فالأزوم مثله (أما للزومية فلان) المحدد اذا كان مركبا من بسائط متعددة كان كل واحد من أجزائه ملقيا بأحد جانبيه شيئا غير ما يلاقيه بجانبه الآخر ولا شك أن (البسيط يمكنه أن يلاقى بأحد طرفيه ما يلاقيه بالآخر لتساويهما) أى تساوى الطرفين في الماهية فاذا لاقى أحدهما شيئا جاز أن يلاقيه الآخر وذلك انما يتصور بالانحلال (وأما بطلان الأزم فلأن ذلك) أى الانحلال (لا يكون إلا بالحركة المستقيمة) وبأحد بعض الأجزاء عن بعض وقد قال جاز أن تكون الملائقة

(قوله والابراز الخ) يمكن أن يعارض بأنه لو كان بسيطا لجاز عليه الانحلال والأزم باطل ببيان الملازمة لأنه لو كان بسيطا يساوى محده ومقرعه في الماهية ويجوز أن يكون ما يماس محده ما يماس مقرعه وما ذلك إلا بالانحلال والجل ان الجسم مطلقا يقتضى كل مكان ويمد فرض الأجزاء الكل من الجسم والجزء يحصل لكل واحد من أجزاء الجسم والجزء خصوصية فيجوز أن يقتضى خصوصية كل جزء من الجسم بخصوصية كل جزء من الجزء (قوله بأحد جانبيه الخ) أى بأحد مجاميرها لأن التساوى في الماهية للأجزاء لا لأطراف (قوله وقد يقال الخ) فيمان هذا انما يتصور اذا كان ذلك الجسم والأجزاء كلها كزوية الشكل وتركيب الجسم منها وقوع الفرج بينها أما اذا كانت مضلعة للحركة كل واحد منهما وان كانت على نفسه يقتضى تبدل أمكنها صفرا وكبرا ولا بالحركة المستقيمة الى ذلك

واحد وفي تعدد جهة السفلى بمركزها ولا يلزم هناك أن يكون الجهة قبلها زيكما جواز أن يتعدد جهة الفوق بحيط أحد الجسمين وجهة العت بحيط الجسم الآخر ولا يلزم هناك أيضا أن يكون الجهة قبلها ولا يلزم ذلك أن لو كان في ذاتها مبدأ أبدا مستقيم وهو ممنوع (قوله ان البسيط يمكنه ان يلاقى بأحد طرفيه ما يلاقيه) كلمة مامع صلتها مغنول لقوله ان يلاقى والضمير المستتر في قوله يلاقى أو بالبارز في قوله طريقه أو المستتر في قوله يلاقيه راجع الى البسيط المذكور والضمير المنسوب البارز في قوله يلاقيه راجع الى ما وفى هذا المقام من وهو ان يقال الامكان المذكور وان كان مسلما بالنسبة الى البسائط لكنه ممنوع بالنسبة الى المجموع المركب من تلك البسائط فانه لم يلزم أن يكون طبيعة الكل مانعة عن حركة البسائط بوجه ما صلا (قوله وقد يقال جاز ان يكون الخ) فيه بحث فانه لا شك أن بعض الأجزاء البسيطة حينئذ كان قريباً من السطح الاعلى لذلك الفلك المركب وأن البعض الآخر من تلك الأجزاء كان قريباً من السطح الاسفل لذلك الفلك أيضا ونظائر ان ما بين السطحين المذكورين يوزن بميدوانه لتصور الملائقة بين هذا البسيط الاقرب من السطح الاسفل وبين ذلك البسيط الاقرب من السطح الاعلى إلا بالحركة المستقيمة كالا يتحقق

بالحركة المستديرة فلا يلزم الانحلال المنزوم للحركة المستقيمة (وهي) أعنى الحركة
للمستقيمة (لا تكون الا من جهة الى جهة) أخرى (فتكون الجهة متعددة قبله) أى قبل
المحدد حتى يمكن حركة أجزائه اليها (لا) متعددة (به هذا خلف ومنها) أى ومن أحكام
المحدد (انه شفاف) لا لون له (وكذلك سائر الافلاك) شفافة غير ملونة وذلك (لانهما
لا تحجب الابصار عن رؤية ما وراءها) من الكواكب وكل ملون فانه يحجب عن ذلك
قال الامام الرازى لا نسلم أن كل ملون حاجب فان الماء والزجاج ملونان لانهما مرئيان ومع
ذلك لا يحجبان فلأن قيل فيها حجب عن الابصار الكامل قلنا وكيف عرفتم أنكم أدركتم
هذه الكواكب ادراكا تاما (واعلم أن هذا) الذى ذكروه (لا يتجس في المحدد اذ ليس له
وراء) حتى يرى ولا في تلك الثوابت أيضا اذ ليس فوقه كوكب مرئى (الا أن يقال لو
كان) المحدد أو تلك الثوابت (ملونا لوجب رؤيته فنقول) جاز أن يكون لونه ضميما
لكلون الزجاج فلا يرى من بعيد ولئن سلنا وجوب رؤية لونه قلنا (ولم لا يجوز أن تكون
هذه الزرقة) الصافية (المرئية لونه لا يقال ذلك) أى لون الزرقة (أمر يحس به في الشفاف
اذا بعد عمقه كما في ماء البحر) فانه يرى أزرق متفاوت الزرقة متفاوت عمده قريبا وبعدا
فالزرقة المذكورة لون يتغير في الجو الذى بين السماء والارض لانه شفاف بعد عمقه (لانا
نقول) الزرقة لم تكن لونا متغيرا كما ذكرتم (وقد تكون) أيضا (لونا حقيقيا) قلنا
بالاجسام (واما الدليل) القائم (على أنه لا يحدث الا بذلك الطريق التخيلى) أى لا دليل
على ذلك لجاز أن تكون تلك الزرقة المرئية لونا حقيقيا لأحد القائلين (ومنها أنه) أعنى
المحدد (لا ثقيل ولا خفيف لانهما) أى الخفة والثقيل (مبدأ الليل الصاعد والمابط) أو نفس
هذين الياين على اختلاف التفسيرين (وهما) يصححان حركة عملهما (بالاستقامة فيتنصي)

(عبدالحكيم)

(قوله الامن جهة) أى من جهة حقيقة الى جهة حقيقة لأن المكنين المتباينين في الوضع اما طبيعيا
أو قسريان أو أحدهما قسرى والآخر طبيعى وعلى التقديرين لا بد من وقوعها في الجهة الحقيقية كما لا يخفى
(قوله لأنتهاتف الخ) في الشفاء غاية الجسم المعاوى مشف بنفسه البصر وهذا الحكم يهدى بكم به
المقل بموتة الحس ولا يرد عليه شيء من الاعتراضات المذكورة فانه ليس المراد بالشف ما لا لون له أصلا بل
ما ينفذ فيه البصر ولو كان ملونا

وجود الثقل أو الخفة في المحدد جواز الحركة للمستقيمة عليه وذلك يستلزم (تحديد الجهة قبل) أي قبل لابه وهذا الدليل لا يقتضيه على تحديد الجهة يختص بالمحدد (ولا يتم الافلاك) الباقية (والجهة العامة) للكل (أنها متحركة بالاستدارة بدلالة الارصاد فيها مبدأ ميل مستدير) بل ميل مستدير أيضا لأنه المفتى القريب للحركة المستديرة (فلا يكون فيهما مبدأ ميل مستقيم لتأثيرهما) أي تنافي المبدأين باعتبار تنافي الميلى لأن الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها (وقد يمنع التنافي) بين الميلى (إذ قد يجتمعان في جسم واحد) (ويحصل باجماعهما) في حركة مركبة كالدرجة (في الكرة) (وكافي المجلة) فلها تحرك على الاستقامة والاستدارة معا (وليست حركة الاستدارة صارفة) عن الجهة بل هي غير مقنعة للتوجه اليها وإن سلم التنافي بين الميلى فلا تنافي بين المبدأين ولا بين أحدهما ومبدأ الآخر فإن الحرج المرمى الى فوق فيه مبدأ الميل الهابط مع الميل الصاعد ومبدأ كاسر (ومنها أنه) أي المحدد وكذا غيره من الافلاك (لاسا ولا بارد قال ابن سينا) وذلك (لتلازم الثقل مع البرودة) فإن للمادة إذا اشتد بردها ثقلت وإذا ثقلت بردت (و) تلازم (الخفة مع الحرارة) فإن للمادة إذا أمن فيها التسخين خفت وإذا خفت سخنت بحيث لا تنقل ولا خفة فلا برودة ولا حرارة وقد وقع في بعض النسخ لفظ اليوسفة بدل الحرارة وهو سهو من القلم (ولما منع أن يمنع التلازم) بين الثقل والبرودة وبين الخفة والحرارة (مطلقا بل) ذلك التلازم (في العناصر) فقط دون الافلاك فجاز أن يكون فيها حرارة أو برودة بلا خفة وثقل (فإن قال) ابن سينا (الحرارة علة الخفة) كما أن البرودة علة الثقل

(عبد الحكيم)

(قوله) فلها تحرك على الاستقامة الخ) لا يمتنع أن الحركة المستديرة الاصطلاحية مشروطة بأن لا يضرح الحرك عن حيزه فلا حركة على الاستدارة فيها وبهذا ظهر أن الحركة المستديرة تقتضى عدم التوجه الى الجهة لأنها غير مقنعة للتوجه اليها (قوله بين الميلى) أي بين المداقتين (قوله) فإن الحرج الخ) فيدان المراد أنه لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم طبيعيا لا متناع أن يقتضى الطبيعة الواحدة لو خلت وطبيعته الامر من المتنافيين وإذا لم يكن طبيعيا لم يكن قسرا بالمعنى أنه حيث لا طبع لا قسر ولا يكون في الافلاك مبدأ ميل مستقيم لا طبيعيا ولا قسريا (قوله) ولما منع أن يمنع الخ) هذا مدفوع لأن الذي في هذه الحرارة والبرودة الموجودتين في العناصر وأما الحرارة والبرودة المتخالفتين بالحقيقة والآثار لهما في فلا يتعلق غرضنا بتفسيرهما وإنما هما المقتضيان مخالفات الافلاك العناصر بالكيفيات والآثار

(فيمتنع التخلف) فلو وجدنا في الافلاك لترتب العلولان عليها (قلنا قد يختلف الأثر) عن
 الملة الناعالية (لعدم القابل كالحركة فاتها توجب الحرارة) في العناصر القابلة لها (والافلاك
 متحركة وغير حارة لان مادتها غير قابلة) للحرارة عندكم فيجوز أن تخلف الخلفة والنقل
 عن الحرارة والبرودة لان مادة الفلك لا تقبلها وان كانتا مقتضيتين لها (وقال الامام
 الرازي) في البياض الشرقية المعتد في أن الفلك ليس بحار ولا بارد أن يقال (لو كانت
 هي) أى الافلاك (حارة لكنت في غاية الحرارة لوجود القاطل) الذي هو طبيعة الفلك
 (والقابل) الذي هو مادته (من غير عائق) منك لكونها بسيطة (والتالى باطل والا كان
 الاقرب) من الفلك (أسخن كرؤس الجبال الشاغة ولاستحالة) أى التالى باطل لما ذكر
 ولاستحالة (أن تسخن الشمس وحدها) حال طلوعها (دون السموات) التي هي في غاية
 الحرارة (مع أنها) أعنى السموات (أضاف أضافها) اذ هي فيها كقطرة في بحر لحي
 (قلنا) في الجواب عن هذا المتمد (مراتب السخونة مختلفة بالنوع فرجما لا تقبل مادة
 الفلك الاسمية) ما (ضمنية) من الحرارة فلا تؤثر حرارته في عالمنا هذا (ثم) ان سلنا قوة
 (حرارتها) قلنا (أثر التسخين) منها (قد لا يصل إلينا) لان الطبقة الزهريرية ممانعة له
 (وهو) أي الدليل المذكور (متفوض بتسخين الشمس) فلها حارة يصل أثر تسخينها الى
 العناصر كما اعترف المستدل به مع ان الاقرب منها ليس أسخن ثم اعترض المصنف على
 المتمد اعتراضا رابعا وهو قوله (والقياس عليها) أى قياس الافلاك على تقدير كونها حارة
 على الشمس في التسخين (ضعيف لانها لا تسخن بل أشعتها) هي المسخنة اذا انعكست
 من سطوح الاجسام الكثيفة ولذلك اذا انعكست) أشعتها من أمور مبقيلة جدا (أحرقت)
 الأشياء للمعكس اليها (كما في المرايا المحرقة) وليس للأفلاك الحارة بالفرض أشعة تقتضي
 تسخينها واعتراضا خامسا أعنى قوله (وما ذكره متفوض بكرة النار لثبوتها عندكم)
 واحاطتها بسائر العناصر فلو صرح الدليل المعتدل أن لا تكون كرة النار حارة وقد يقال

(عبد الحكيم)

(قوله أى التالى الخ) يعنى ان قوله ولاستحالة عطف على قوله والا لكنت بحسب المعنى (قوله وليس الخ)
 سواء كانت مخالفة للأولى في التنوع أو مواهقة كما يدل عليه ترك كلام الشارح من قوله وان فرض لمؤثرين
 متفقين الخ

الطبقة الزهرية تعاونها ولا يتصور مقاومتها للأفلاك المتسخنة جداً إذ لا قدر لها بالقياس إليها كما لا ينبغي (ومنها أنه لا مطلب ولا يابس لأن الرطوبة سهولة قبول التشكل) بالاشكال القريبة (وتركة) بل هي كيفية مقتضية لهذه السهولة (والبيوسة عمرة) أي كيفية مقتضية لسهولة القبول والترك (ولا يتصور ذلك) القبول والترك سواء كان بسر أو يسر (الا بالحركة المستقيمة) في أجزاء القابل فوجود الرطوبة أو البيوسة في جسم يوجب صحة الحركة المستقيمة عليه وقد عرفت امتناعها على المحدد وسائر الأفلاك وإنما لم يجب عنه لأن فسادَه معلوم مما مر) ومنها أنه لا يقبل الكون والفساد) يعني أن مادة المحدد وغيره من الأفلاك لا يصح عليها أن تخلع صورة نوعية وتلبس أخرى بل يجب أن تكون دائماً متصورة بالصورة النوعية التي هي فيها وذلك (لأن كل جسم له حيز طبيعي) كما مر (فلاصورتين الكائنة والفاصلة لكل منهما إذا حلت في المادة وصارت جسماً مخصوصاً حيزاً طبيعياً (فإن اتحد حيزهما) الطبيعي (كأن يلمسين حيزاً واحداً طبيعياً وأنه محال لانهما) أي الجسمين الذين أحدهما حيزهما الطبيعي (لا يحصلان) مما (فيه لا متنازع التداخل) بين الأجسام وإذا امتنع حصولها فيه مما (فلا بد من خروج) ذنبك (الجسمين أو أحدهما عنه) أي من ذلك المكان الواحد الطبيعي (وهو) أي الخروج عنه بالحركة المستقيمة أن كان بدد الحصول فيه وإن كان قبل الحصول فإذا خلى الجسم وطبيعته تحرك بالاستقامة إلى حيزه الطبيعي فيلزم على التقديرين صحة الحركة المستقيمة على الفلك وإن تعدد حيزهما الطبيعي لزم أيضاً صحة الحركة المستقيمة عليه وذلك لأن المادة إنما تلبس الصورة الكائنة حيث تخلع الصورة الفاسدة فإن كانت الفاسدة في مكانها جاز أن تحرك الكائنة إلى مكان آخر طبيعي لها وإن كانت الفاسدة في مكان الكائنة جاز تحركها حين كانت باقية إلى مكان نفسها وإن كانت في مكان ثالث جازت الحركة المستقيمة على كل منهما ﴿والجواب﴾ بعد تسليم

(قوله والجواب الخ) في الشفاء أنه لا يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان إلا على جهة أن في جلة مكان الكل أجزاً بالقوة وأن وقع فيه بسبب تخصص كل طبيعي له كالمادة فإن أقرب حيزين الأرض إليها هو طبيعي لها

(قوله أي الخروج عنه بالحركة المستقيمة) الباء الجارة في قوله بالحركة ليست للنسبة كما هو منه ظاهر العبارة واللام تتناول الخروج قبل الحصول في ذلك المكان الطبيعي بل هي هنا للابسة يعني أن الخروج عن ذلك المكان تلبس بالحركة المستقيمة سواء كان الخروج بعد الحصول في ذلك المكان أو قبله قاتل

ما مر من امتناع الحركة المستقيمة (ان الصورتين) أعنى الكائنة والفاسدة (قد تقتضيان
جزءا واحدا) وليس يلزم من ذلك صحة التداخل أو الحركة المستقيمة كما ذكرته (اذقولك
لأنهما لا يحصلان فيه الى آخره فرع اجتماع الصورتين) في المادة الطليكية حتى يتحصل
هناك جسمان يقتضيان مكانا واحدا يقال حينئذ هما ما في ذلك المكان فيلزم التداخل
أو ليس شيء منهما أو أحدهما فيه فيلزم صحة الحركة (وأنه) أي اجتماع الصورتين في المادة
وتحصل جسمين منهما معا (بحال بل تقدم واحدة) من الصورتين (عند ما توجد الاخرى)
منهما فلا يكون هناك الاجسام واحد حاصل في ذلك المكان الطليكي في مادة قبل التساد
كانت فيه مع الفاسدة ومعها ويعد مع الكائنة فلا يلزم شيء من المحذورين (ومما يحققه) أي
يحقق ما ذكرته من جواز انتفاء الصورتين جزءا واحدا (ان الصورتين مع اختلافهما)
في الماهية النوعية (لا يمتنع اشتراكهما في لازم واحد وهو انتفاء ذلك العجز) فان الحقائق
المختلفة يجوز اشتراكها في الوازن وان فرض ان الصورتين متفتتان في الماهية كان ذلك
الجواز أظهر (ومنها أنه لا يتحرك في الكم) أي لا يزداد مقدار المحدد أو غيره من الافلاك
لا ينامو ولا بالتخليل ولا ينتقص أيضا لا بالبول ولا بالكثافة (اماعده بالذاد لكان
ثمة مكان خال ينتقل) محذب المحدد (اليه) وعلاؤه ذلك الزائد (وقد علمت أن ما وراءه عدم

والا بعد حصوله فيه لكان يصر أيضا اقرب وكان طبيعيا لما وامكان ان متباينان فليس يمكن ذلك فانه مقتضى
الواحد بالتخصص من حيث هو واحدا بالتخصص اه فعلم من ذلك انه لا يجوز أن يكون مجعدين مشخصين مكان
واحد بالتخصص والا (لم نوارد العنيتين المستقلتين على معلول واحد شخصي لأن كل واحد من الجنسين مع
شرائط حصوله في ذلك الخبر المعلن عليه تامة له وذلك بمنع سواء كان بالاجتماع أو بالبدية الا اذا كان وجود
أحدهما بحيث يمنع وجوده الآخر على ما مر في مباحث الالهة (قولم اماعده الخ) الاظهر على ما في شرح
الاشارة ان الحركة الكمية لا تتحقق الا بالحركة المستقيمة لاجزاء والمحدد يمنع عليه وكذلك سائر الافلاك
لأن فيها مبدأ الحركة المستدرة فلا يكون فيها مبدأ الحركة المستقيمة وأما ما ذكره المصنف فانه يجب لأن المحدد
لا مكان له بمعنى الطرح بل له وضع فاذا تحرك في الكم يحصل له وضع غير ما كان لأنه يملأ مكانا عددا لزيادة
ويعتبر لكان عند انتقاص نعم لو كان المكان بمعنى البعد المجرد كان خلوه عن الشاغل عللا

(قولم وان فرض ان الصورتين متفتتان في الماهية الخ) لا ينبغي عليك انه اذا كانت الصورتان متفتقتان في
الماهية لم يتصور هناك كون وفساد لما رأيتهما لا يكونان الا بتبدل الصورة النوعية المتخالفة في الماهية فقله
أراد بها مجرد تبدل الصورة نوعية كانت أو شخصية أو أراد بلا ماهية هما متباينان لول الماهية المشتركة أعنى الجنس
لكن حينئذ لم يكن وجه قوله كان ذلك الجواز أظهر ظاهرا كما لا ينبغي

محض) فلا يتصور هناك مكان متناهي (ولو انتقص) محذب المحدد (لزم خلو مكانه اذ ليس
 بجهة شيء ينتقل اليه بدله) ليشغله فيتي خاليا (وأما مقمره فثلاثة مثل المحذب) في الماهية
 للبساطة (أي بساطة الفلك المحدد) فيمتنع عليه ما يمتنع على المحذب من الزيادة والانتقاص
 (لان حكم الشيء حكم مثله فكذا محذب المحوى) للمساواة للمحدد لا يزداد ولا ينقص
 (لمدح المكان) فلا يتصور ازدياده (وامتناع الخلاء) فلا يتصور انتقاصه (فكذا مقمره)
 للساوي للمدح وهكذا مسوق الكلام (الى أن يستوعب الأماك ولا يمتنع عليك أن
 امتناع حركة المحذب) أي محذب المحدد بالزيادة أو النقصان (ليس له ثبته) حتى يجب
 مشاركة مقمره له في ذلك بل لانه ليس وراءه مكان ولا شيء يلا مكانه (ولا يجب) حينئذ
 (مشاركة مقمره له) في امتناع الحركة بل يجوز أن يزداد مقمره وينقص محذب المحوى
 بمقدار ازدياده وأن ينقص ويزداد محذب المحوى بحيث يلا مكانه (ولا يمتنع أيضاً) (أنه)
 أي لدليل المذكور (لا يتأني في سائر الأفلاك) لا يثبت على البساطة ولم يثبت الا في المحدد
 فلو امتنع ازدياد محذب الثامن وانتقاصه مثلاً لم يلزم مثل ذلك في مقمره لجواز تركبه من
 بسائط مختلفة الحقائق والاحكام فان قلت يلزم من ازدياد مقمره التداخل ومن انتقاصه
 الخلاء قلت هذا الزوم ممنوع لجواز انتقاص محذب السابع وازدياده وهذا الذي أوردناه
 من الاعتراض انما هو على رأيهم (وأما على رأينا فالجواب على دليلهم ظاهر لجواز الخلاء)
 وراء العالم بل مطلقاً فيجوز ازدياد محذب الفلك المحوى للسلك اذ هناك مكان يشغله ويجوز
 انتقاصه وخلو مكانه (و) على تقدير امتناع الخلاء نقول (لجواز خلق الله تعالى جسماً في
 مكانه) على تقدير انتقاصه فلا يلزم خلاء (ومنها أن فيه) أي في المحدد وكذا في سائر
 الأفلاك (مبدأ ميل مستدير) اعلم أن أصحاب الارصاد لما رأوا حركة الكواكب واعتقدوا
 أن تلك الحركة لا يجوز أن تكون للكواكب أنفسهم حكوا بأن الأفلاك متحركة على
 الاستدارة وان فيها مبدأ ميل مستدير نظماً كما صرت اليه الاشارة وكان ذلك طريقاً آتياً وأما
 الطليميون فاتهم ذكرها طريقاً لما قالوا في الفلك مبدأ ميل مستدير (لان أجزاءه)
 المقروضة فيه (متساوية) في تمام الماهية (للبساطة) الموجبة لتلك التساوي (فلا يكون
 اختصاص البعض) من تلك الاجزاء بجزءه (المعين) (دون الآخر) أي دون الجزء الآخر

التي فيه البعض الآخر (أول من عكسه) وكذا الكلام في وضعه المخصوص مقياسا الى
الوضع الآخر الذي عليه البعض الآخر والعامل أن نسبة كل جزء الى جميع أحياء الأجزاء
وأوضاعها على السواء. وحينئذ (فاما أن لا يحصل كل جزء) أي شيء من الأجزاء (في حيزها
من تلك الأحياء ولا على وضع ما من تلك الأوضاع) (وأنه عال أو يحصل الكل في الكل)
أي كل جزء من الأجزاء في كل واحد من الأحياء وعلى كل واحد من الأوضاع (أما ما
وأنه عال) (لاستحالة أن يكون جزء واحد في حالة واحدة في أحياء متعددة وعلى أوضاع
متقابلة) (وأما بدلا وذلك) أي الحصول على سبيل البديل وهو أن ينقل جزء الى مكان جزء
آخر ووضع (يقضي كونه) أي كونه الفلك (متحركا بالاستدارة) ويستلزم أن يكون
فيه مبدأ ميل مستدير وربما قالوا اختصاص كل جزء من الفلك بوضع وحيز معين أما أن
يكون واجبا أو جائزا لا سبيل الى الأول لأن الأمور المتساوية في الماهية يستحيل أن يجب
لبعضها ما لا يجب لبعض آخر منها فمعين الثاني وهو يقضي صحة انتقال كل واحد من تلك
الأجزاء الى وضع الآخر وحيزه وذلك بالمركة المستديرة فهي على الفلك جائزة فقيه
مبدأ ميل مستدير والامتنت حركة المستديرة

(قول أول من عكسه) إن أراد عدم الأولوية نظرا الى الماهية النوعية للأجزاء فليس عدم وإن أراد عدم
الأولوية مطلقا فنوع لجواز أن يكون الأولوية ناشئة من خصوصية كل واحد من أجزاء الجسم بالنسبة الى
كل واحد من أجزاء الجيز (قول في وضعه الخ) وهو الهيئة التي تعرض بحسب نسبة أجزائه الى ما هو داخل
فيه وهو عاداته كنفائ في شرح الاشارات (قول وربما قالوا الخ) تفصيله ما في الاشارات من أن أحوال
الجسم لا تتغير إلا أن يجب بحسب طبيعته أو لا يجب بل يمكن والواجب بطبعه لا يمكن أن يتبدل أو يزول وغير
الواجبة أن يحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيه وتلك الأحوال قابلة للتبدل فالزائل بالنظر الى طباع
الجسم وليس لقلبه بها بالنظر الى عللها مادامت مانعة عن التبدل والزال وإذا كانت الحال في الموضع والوضع
هذه أمكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبيعته فأمكن أن يزول فسر عن ذلك الموضع والوضع فكان في ذلك
الجسم مبدأ ميل بالطبع للحجة المذكورة أنه قوله للحجة المذكورة إشارة الى ما ذكره سابقا من أن ما فيه ميل
طبيعي لا يتبدل فليس بالزوال أو الزمان مسارة حركة عدم المقاوم مع حركة ذي المقاوم (قول لأن الأمور المتساوية
الخ) فيه ما من أن الاستدلال الأول من الاستدلال بالنظر الى ماهية النوعية مسلمة لأنه اتصاله مطلقا فنوع
لجواز أن يجب لبعضها ما لا يجب لآخر باعتبار خصوصية ذلك البعض (قول فيه مبدأ ميل مستدير) أي بالفعل
(قول والامتنت الخ) أي أن لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير بالفعل امتنت عليه الحركة نظرا الى ذاته وقد ثبت

(قول والامتنت حركة المستديرة) اذ لو لم يتبع حركة المستديرة لم يلزم من فرض وقوعه أن تكون الحركة
مع الفائق كهي لاهم وقد مر دليل بطلانه وقد مر أيضا ضعف هذا الدليل

وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة لوجوب وجود الأثر عند وجود المؤثر (والاشكال عليه) أي على الوجه الأول المذكور في الكتاب (فانه بناء على البساطة ولم تثبت) البساطة بما ذكرتموه (لتغير الحد من الأفلاك) فيقصر دليلكم هنا عن مبدعكم (وان سلم) ثبوت البساطة في الكل فلناهي لا تقتضي الحركة بالاستدارة بل تقتضي عديمها لان البسيط اذا تحرك كذلك (فاما أن يتحرك الى جميع الجهات) أي الجوانب دفعة واحدة (وأنه عال أوألى بعضها) دون بعض (وأنه ترجيح بلا مرجح) كما أن سكونه كذلك هنديكم (وأيضاً) اذا تحرك البسيط على الاستدارة (فلا بد) هناك (من قطبين) معينين (ساكنين) (و) من (دوائر) مخصوصة متفاوتة جداً في الصغر والكبر (وسما الاجزاء) والنقط المفروضة فيها بينهما (حولها) بحركات مختلفة (اختلافا عظيماً) بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقط (المفروضة) (فيه) أي في البسيط (وصلاحيته) للقطبية (والسكون) ودرج الدائرة الصغيرة أو الكبيرة بالحركة البطيئة أو السريعة (وأنه ترجيح بلا مرجح) كما لا يخفى على ذي بصيرة

(عبد الحكيم)

انه يمكنه عليه وذلك لأن المايل طبيعياً فيقبل حركة من خارج أصلاً قال في الشفاء بعديان المايل له لا يقبل الحركة من خارج أن كل جسم يطرأ عليه ما لم تكن مبدأ حافيه الطبع بل يصدر عنه بسبب خارج أو نفس مواصلة تحريك بحسب الفصل وبعث ميل في الجسم وليس أن يتحرك الجسم عن ذلك الا وفي ميل متقدم وعلى ما ينال دفع الاعتراض الآتي في كلام الشارح رحمه الله تعالى من أن جهة الحركة عليه تستدعي جهة وجود الميل لا وجوده (قول) وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير) أي مع عدم المانع عما يقتضيه لآعن ذاته فان الفلك لسكونه بسيطاً لا يمكن أن يكون في طبعه مبدأ الميل المستدير وما عوقه ولا عن غيره لأن المانع عن الحركة المستديرة هو الميل المستقيم لأن الحركات البسيطة منصرفة في ثلاث حركات من المركز وحركة عليه وليس الأفلاك ما فيه ميل مستقيم وبما سر زمانه تدفع الاشكال الثاني الذي أورده الشارح من أن وجود الأثر يقتضي عن المؤثر لوجوده (قول) وان سلم الخ) هذا ليس بوارد عند التأمل في الاستدلال لأن خلاصته انه قابل للحركة المستديرة وكل ما هو قابل فيه مبدأ الميل المستدير وكل ما فيه مبدأ الميل المستدير فهو متحرك بالاستدارة واللازم منه أن يكون متحركاً بالاستدارة مطلقاً واما خصوصية جهة الحركة القطبين والسرعة والبطء فهو سبب الحركة بخصوصيته مع ذلك وان لم تكن معاوضة لتأثيرين في شرح الاشارات المختصرة ان اختصاصاً من احداث الاوضاع الفلكية بأن يستدير عليه الفلك من سائر ما يجب أن يكون بحسب غرض عائد الى عركه اذا المتحرك بسيط فهو توجيه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص على سبيل التبعة يحكم الشاهدة لسكونها بمخلة جزء من حيث أحاط بها وقوى عليها حتى صار المجموع بمخلة كرة واحدة والا ففي الحركة الوضعية بحركة الحائط بحركة المحيط ليس باللازم اذا كان الحائط تحت المحيط كالحارج المركب من المثل كذا في شرح المقاصد

(فلا يمكن استناد ذلك) أي تبين بعض النقط لقطعية وبعضها لرسم الدائرة (الى) فاعل
 (موجب بالذات لأنه لا تخصيص) من الموجب (الارجع مع للقابل) فينتقل الكلام اليه
 (و) أيضا نسبت الى جميع الاجزاء سواء) فلا يتصور منه تخصيص وتبين فيها بينها (يل
 الى مختار) بفعل ما يشاء بمجرد ارادته من غير احتياج الى داع مرجع كما مر (واذا وجب
 الرجوع بالآخرة الى فعل المختار فليترقوا به أولا فإنه يخفف عنهم كثيرا من المؤنات) التي
 تفرمهم لا ثبات فوادم الحكمة خصوصا في أحكام الافلاك فان تلك للمؤنات مبنية على
 كون الواجب موجبا بالذات فإذا قيل انه مختار سقطت وأما الاشكال على الوجه الثاني فهو
 انه أيضا مبني على البساطة فيرد عليه ما ورد على الاول مع شيء زائد هو أن صحة الحركة
 المستديرة تستلزم صحة وجود مبدأ الليل للاستدير لا وجوده بالفضل وان وجود المؤثر قد
 يختلف عنه الآخر لوجود المانع (ومنها أنه ليس فيه مبدأ ميل مستقيم لما فانه الليل المستدير)
 كما مر (وقد عرفت ما فيه) وهو أنه لا منافاة بينهما لاجتماعهما في الكرة المدرجة
 والعبلة (ومنها أنه قيل هو) أي المحدد وحده هو (للتحرك بالحركة اليومية) حركة ذاتية
 (وهو المحرك لجميع الافلاك) الباقية (معه) على سبيل التبعية (في اليوم) بيلته دورة تامة
 (تقريبا) لا تحقيا لان دورته تتم قبل تمام اليوم بيلته بزمان قليل فان الشمس اذا كانت
 محاذية لجزء من المحدد وتحرك ذلك الجزء نحو المغرب وتحركت الشمس بحركتها الخاصة
 نحو المشرق فإذا عاد ذلك الجزء الى مكانه فقد تم الدور ولم تعد الشمس حينئذ بحركة الكل
 الى معاذة ذلك المكان لانها قطعت قوسا نحو المشرق فإذا دار المحدد ونجا عاد الشمس الى
 وضعها الاول فقد تم اليوم بيلته (وهو الفلك الاعظم) المحيط بجميع الاجسام لتعديده
 الجهات (وحركته) السريعة اليومية (تسمي الحركة الاولى) فانها تشاهد أولا من حركات
 الافلاك لانها أظهرها اذ بها الايل والنهار وطلوع الكواكب وغروبها ولذلك لا تمنح على

(حسن جلي)

(قوله) لانها قطعت قوسا نحو المشرق) وذلك القوس في كل يوم بيلته تكون أقل من قدر درجة واحدة بمقدار
 اثنين وخسين ثانية وأربعين ثالث وذلك لانهم ذكروا أن الخارج المركز للشمس كان يقطع بحركته الخاصة من
 المغرب الى المشرق في كل يوم بيلته تسعا وخسين دقيقة وثاني وان وعشرين ثالثا فمن أجزاء منطقة البروج
 درجتها أربعين في الكتاب تفسير الدرجة والدقيقة والثانية والثالثة باذن الله تعالى

الحوانات وكل كرة تحركت في مكانها على الاستدارة فلا بد لها من قطبين ساكنين ومن منطقة يكون حركتها أسرع فذلك قال (وقطباها) أى قطبا هذه الحركة أو الكرة (قطبا العالم) لأن العالم الجبائى هو المحدود وما في ضمنه (ومنطقته) أى أعظم دائرة تقرب في منتصف القطبين بحيث يتساوى بعدها عنها تسمى بمدل النهار (للبس منتف عليه) في مباحث الأرض (وهي) أى المنطقة للسما بالمدل (حيث) يكون (لجميع الكواكب في طلوع وغروب) ولا يكون هناك شئ منها أبدي الظهور ولا أبدي الخفاء (تكون ملازمة لسمت الرأس) مارة به وهو دويرة تامة من الأرض تسمى خط الاستواء كما ستعرفه (بمخلاف الشمس فانها) لا تلازم سمت الرأس في خط الاستواء بل (تميل هناك تارة الى الشمال متباعدة عن سمت الرأس) في تلك المواضع (قليل قليلا الى غاية ما تم ترجع) من تلك الناية (متقاربة اليه قليلا قليلا حتى تاسمته) كذلك (أى متباعدة عن سمت الرأس الى غاية ما مساوية لنهاية الأولى ثم ترجع منها متقاربة اليه قليلا قليلا حتى تاسمته) هكذا (دائما) اذ تميل تارة أخرى الى الشمال الى تلك الناية ثم ترجع وتميل الى الجنوب وتعود أبدا الى مثل الحالة الأولى (فعلم) من ذلك (أن مدار الشمس مائل عن مدبل النهار ليس) واقفا (في سطحه) والالم يعل عن المدبل شمالا وجنوبا (والشمس اذا قارنت كوكبا ما من) الكواكب (الثابتة خلفته الى المغرب فعلم) من هذا (أن لما حركة) خاصة من المغرب (الى المشرق أسرع من حركة الثوابت) يعنى حركتها الخاصة

(قولم ولا يكون الخ) مجرد توضيح لما تقدم (قولم وهو دويرة تامة) الضمير راجع الى حيث يلجج الكواكب فيه طلوع وغروب أى دائرة صغيرة تامة على وجه الأرض حاصلة من فرض مدبل النهار قاطعة لكرة العالم

(قولم وهي أى المنطقة الخ) هي مبتدأة خبره قوله تكون ملازمة الخ وحيث المكان وضع فيه راجع الى هذا المكان وكذا قوله هنا الخ إشارة الى هذا المكان وكذا ضمير هو في قوله وهو دويرة راجع الى هذا المكان يعنى ان في هذا المكان دويرة تامة من الأرض موازية لمدبل النهار وتسمى هذه الدويرة خط الاستواء ومدبل النهار في هذا المكان يكون سامتا رأس أهله وهناك يكون ديرة الفلك دولا ولا يكون في الفلك كوكب ولا نقطة الا وهو يطلع ويغرب سوى قطبي العالم وما يقرب منهما من الكواكب والنقط ويسمى تمام الكلام ان شاء الله تعالى (قولم خلفته) أى جاوزه وتوثر كته خلفها يعنى أن الشمس حيث تجاوزت ذلك الكوكب الى جانب المشرق ثم تركب خلفها في جانب المغرب وان كانت حركة ذلك الكوكب الى جانب المشرق أيضا

كما ستعرفها (بها تدرك) الشمس (الثوابت التي تكون في جهة المشرق منها تم تتجاوزها)
 محقة ايها الى الغرب وتقرض دائرة موازية لمدارها في تلك الاعظم فاعلمه الجميع ما تحتها)
 من الافلاك وغيرها (كانها) أي فأن تلك الدائرة الموازية للقاطعة (مدار الشمس) التي
 يتحرك عليها مركزها (انبطت) الى سطح الفلك الاعلى وانقبضت الى ما تحتها (ونسى)
 الدائرة المذكورة (منطقة البروج) لمروها بأوساط البروج (وفلك البروج) اطلاقا لاسم
 الفلك على الدائرة (ومنطقة الحركة الثانية) لان منطقة الفلك الثامن للتحرك بالحركة الثانية
 في سطح هذه الدائرة (وانها) أي الدائرة للموازية (تقطع معدل النهار بنصفين) على نقطتين
 متقابلتين لانها دائرتان عظيمتان (وكذلك كل دائرتين عظيمتين تقربان في كرة) فانه
 يجب تقاطعها على النصف لساين في الاكرو (والتقاطع) بين منطقة البروج ومعدل
 النهار (يكون على نقطتين مشتركيتين) بينهما (وتسميان تقطعي الاعتدال) لاستواء الليل
 والنهار في جميع نواحي الارض اذا حلت الشمس فيهما سوي موضعين هما تحت القطبين
 (فما تتجاوز الشمس) من هاتين النقطتين (الى الشمال) من المعدل (هو الاعتدال
 الربيعي) لانه مبدأ الربيع في معظم المعمورة (وما تتجاوزها الى الجنوب) من المعدل

(قوله سوي موضعين الخ) أحد هاتين القطب الشمالي والآخر تحت القطب الجنوبي فان حركة الفلك
 الاعظم فيها أحوط الانطباع القطبين على معنى الرأس والقدم فيسبح بحركة الشفقين (قوله في معظم
 المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فانها مبدأ السيف فيه (قوله أكثر المعمورة) احتراز عن خط
 الاستواء فانه ينقلب الزمان فيه شيئا اذا حلت الشمس فيها في تلك المواضع أي الموضع التي انقلب الزمان فيها
 صفا (قوله معظم المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فان مدة قطع الشمس واحدا من تلك الاقسام فيه
 ضلنا كما ستقف عليه

(قوله في الفلك الاعظم) متعلق بقوله ويفرض وأصل مدار الشمس كان في الفلك الرابع لكن يفرض
 في الفلك الاعظم دائرة موازية لهذا المدار وهي المسماة بمنطقة البروج كما ذكره (قوله في سطح هذه الدائرة)
 اضافة السطح منها من قبيل اضافة العام الى الخاص وقد عرفت أن هذه الدائرة كانت مفرقة في الفلك
 الاعظم واما منطقة الفلك الثامن فهي مفرقة في نفس الفلك الثامن فيكون سطح هذه الدائرة حاصلة في
 سطح تلك الدائرة كما ذكره وقوله وانها تقطع معدل النهار يعني أنها تقطعه لاعلى وايقاعا على زوايا واحدة كما
 سيجي انشاء الله تعالى (قوله سوي موضعين هاتين النقطتين) فان هذين الموضعين لا يستوي الليل
 والنهار بل قد يكون الشمس بحيث لا ينسب شهرا وقد تكون بحيث لا تظهر شهرا وسبب تفصيل الكلام
 في مباحث خط الاستواء وقوله فيما يتجاوزها أي فالتقطة التي تتجاوزها الشمس

هو الاعتدال الخريفي) لانه مبدأه في معظم المعمورة أيضا (وقرئ على متصفها) أي
منتصف منطقة البروج فيما بين الاعتدالين (في كل جانب) من الشمال والجنوب (نقطة
وهي) حيث تكون غاية البعد بين النقطتين (تسميان) أي اثنتان للنقطتان المفروقتان
على المتصفين (نقطتي الانقلابين فالتى في طرف الشمال) من المعدل هي (انقلاب
الصيفي) لان الشمس اذا حلت فيها اقلاب الزمان صيفا في أكثر المواضع المعمورة (والتي
في طرف الجنوب) من المعدل (هي الانقلاب الشتوي) لانقلاب الزمان الى الشتاء في
تلك المواضع (وبهذه النقط الأربع) أعني الاعتدالين والانقلابين (تنقسم منطقة
البروج أربعة أقسام متساوية) تكون مدة قطع الشمس واحدا منها فصلا من الحصول
الأربعة التي للسنة في معظم المعمورة (ثم قسموا كل قسم) من الأقسام الأربعة (ثلاثة أقسام
متساوية فيكون المجموع) أي مجموع منطقة البروج مقسما الى (اثني عشر قسما) وتوهموا
ست دوائر عظام تتقاطع على قطبي البروج وتفر كل واحدة منها برأسين قسمين متقابلين
من تلك الأقسام وحينئذ (يفصل بين كل قسمين) منها (نصف دائرة) من تلك الدوائر
(فيحيط بها) أي بالأقسام كلها (ست دوائر) كما عرفت (وسموا كل قسم) من الأقسام
عشر (برجا ثم قسموا كل برج ثلاثين قسما سواء وسموها درجا وقسموا كل درجة ستين
قسما سواء وسموها دقائق و) قسموا (الدقائق) أي كل واحدة منها (ستين قسما)
متساوية (وسموها ثواني وهكذا) قسموا الثواني وسموها (ثالث) وقسموا الثالث
(ر) سموها (روابع فما زاد) مما يمكن اعتباره من الكسور وبما أن كل قطعة من منطقة
البروج واقعة بين نصفين دائريين تسمى برجا كذلك القطع الواقعة من سطح الفلك الأعلى

(قوله) تنقسم منطقة البروج) المتوجهة على سطح الفلك الأعلى كما يدل عليه سياق كلام المصنف وهو
المصرح به في نهاية الإدراك وشرح التذكرة (قوله) كل قسم الخ) أي كل ربع من أرباع منطقة البروج
المتوجهة على سطح الفلك الأعلى (قوله) ثلاثين قسما) بناء على أن أكثر الكسور يخرج منه جميعا فسهل
الحساب (قوله) درجا) كالشمس يظهر فيها ويهبط وأجزاء سائر الدوائر تسمى أجزاء (قوله) وكان كل
قطعة من منطقة الخ) كما يدل عليه كلام المصنف فانه قال قسموا كل قسم برجا (قوله) كذلك القطع الواقعة)
هذه والاطلاق المشهور وقد صرح باطلاقين في التذكرة

(قوله) ويفصل بين كل قسمين دائرة) فيكون هذا الانصاف المتبره هنا اثني عشر نصفان من دوائر الست
النظام المذكورة وما بين كل نصفين من هذه الانصاف قسم واحد وهو المسمى بالبرج

بين النواكث تلك الدوائر على هيئة جراب البطيخ تسمى بروجا فلي هذا يكون طول كل برج فبا بين للغرب والشرق ثلاثين درجة وعرضه مائة وثلاثين درجة (وأخذوا أسماء البروج) الاثني عشر المشهورة (من صر ونخلوها من) وصل الخطوط بين (كواكب) من الثوابت (كانت موازية لما حين التسمية وأنها) أي تلك الصور للتخيل (تدول) عن موازاة البروج (بالحركة البطيئة التي للثوابت والأسماء بحالها فان البروج أقسام لثلاث التاسع) ولا شك أن تلك الصور على تلك الثامن فلا بد من خروجها عن الموازاة بحركته البطيئة فكان للنسب تغيير الأسماء الا أنهم لم يغيروها كيلا يؤدي الى الالتباس (وابتدأوا) في اعتبار البروج وافتتاح الدور (بما يلي الاعتدال الريسي من جانب الشمال) لان الشمس اذا وصلت الى هذا الاعتدال ظهر في المركبات من أنواع النباتات نشو ونماء وبدا فيها مبادئ النثار فهو أولي بالاعتبار الى أن يتم الدور بما يليه من جانب الجنوب فصارت ثلاثة منها) أي من البروج (بين تقطعي الاعتدال الريسي والاعتدال الصيني هي الحمل والثور والجوزاء وتسمى بروجا ربيعية لان الربيع) في معظم المعمورة (عبارة عن زمان كون الشمس فيها وثلاثة) منها (بين الاعتدال الصيني والاعتدال الخريفي هي السرطان والاسد والسنبلة وتسمى بروجا صيفية لمثل ماضر وثلاثة) منها (بين الاعتدال الخريفي والاعتدال الشتوي هي الميزان والمقرب والقوس وتسمى بروجا خريفية وثلاثة) منها (بين الاعتدال الشتوي والاعتدال الريسي وهي الجدي والدلو والحوت وتسمى بروجا شتوية وهذا الترتيب) الذي

(قوله من توجه من الموازاة) كما في زماننا هذا فان كوكب الحمل وهو السرطان بلغ الى الدرجة الثالثة والعشرين منه وسيلج الى برج الثور وقد بقي في صورة التوأمين في وجهها اقدم ما وفيه دلالة ان العلم الذي استفاد منه اليونانيون من معرفة حركة الثوابت محدث اذ لو كان قديما لاستحال أن ينقل كواكب صورة البروج ومع دور ضلال عن دورها أكثر ولم يعلموا انها تتحرك على ما تقدم من أن القدماء يعتقدونها ثابتة وقد قيل ان وقت هبوط آدم عليه السلام من الجنة كان قلب الأسد في الجوزاء أو نصر الطائر في المقرب والعربق في أوائل الحمل كذا في النهاية (قوله كيلا يؤدي) الى الالتباس في ضبط أحوال الحركات ((قوله فصارت الخ)) أي صارت دائرة ثالثة بعد المنطقتين

(قوله وعرضه مائة وثلاثون درجة) يعني ان عرض ما بين القطبين فلي هذا يكون طول كل برج سدس عرضة أمثال طوله (قوله نخلوها من وصل الخطوط) يعني اذا وصلنا الخطوط بين الكواكب في تلك الثوابت كانت مثل هناك صورا يكون بعضها في صورة الحمل وبعضها في صورة الثور والى غير ذلك على ما نصرا في كتبهم

ذكرناه فيما بين البروج (يسمى التوالى وهو من المغرب الى الشرق) وانما اعتبروه كذلك
اذ المقصود ضبط حركات الكواكب أعني حركاتها الخاصة وهي من المغرب الى الشرق
(وعكسه يسمى خلاف التوالى وهو من الشرق الى المغرب ثم توهموا دائرة مارة بالقطب
الاربعة أعني قطبي معدل النهار وقطبي فلك البروج وسموها بهذا الاسم ولا بد أن تمر هذه
الدائرة (بنهاية البعدين للمنطقتين) كما بين في الاكر (فن المعدل) تمر بالانقلابين ومن
المنطقة بنظيرهما) والصحيح عكس ذلك لان الانقلابين على منطقة البروج كما صرح به
فقطيرها على المعدل ولا يخفى عليك أن هذه الدائرة هي إحدى الدوائر الست المذكورة
في قسمة البروج الا أنها امتازت عن سائرهما بمرورها بالقطب وغايى البعدين فصارت
بعد المنطقتين مائة الدوائر العظام (وقطبا هذه الدائرة الاعتدالان اذ يجب أن بقما) أى
قطباها (في الدائرتين) أي المنطقتين (لأنها تقاطع لهما على قوائم) لمرورها بأقطابهما (وكل
دائرة تقاطع أخرى على قوائم فيكون قطب كل منهما) نقطة من الاخرى) فإذا قاطعت
كذلك دائرتين كالمائة وجب أن يكون قطباها واثنين في كل منهما (والواقع فيها) أى
في منطقتي المعدل وفلك البروج (هو موضع تقاطعها وهما الاعتدالان) فيكونان عليين
للمارة بالقطب الاربعه (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام (تمر بقطبي معدل النهار وجزء
ما من منطقة البروج أو يكوكب) من الكواكب (وسميت) هذه الدائرة (دائرة الميل) اذ
يعرف بها ميل أجزاء منطقة البروج عن المعدل الذي ينسب اليه الاستقامة كما قال (والقوس

(قوله وسموها بهذا الاسم) أى سموها بالدائرة المارة بالقطب الاربعه وقد يطلق عليها اسم المارة وحده كما
ذكره بقوله فإذا تقاطعت كذلك أى تقاطعت على قوائم دائرتين وجب
ان يكون قطباها موضع تقاطع لهما وجب أيضا ان يكون هى مارة بأقطابها الاربعه وهاتان الدائرتان اللتان
قاطعتهما هذه الدائرة كذلك اما ان تكونا متقاطعتين على قوائم كدائرة نصف النهار ودائرة أول السموات
فإنهما متقاطعتان على قوائم وقد قاطعتما دائرة الافق على قوائم أيضا كما سمى ان شاء الله تعالى واما ان تكونا
متقاطعتين لا على قوائم كتقطعتي المعدل وفلك البروج فإنهما كانتا متقاطعتين لا على قوائم على مسبقين
لكن الدائرة المسارة قاطعتما على قوائم كما ذكره

(قوله أو يكوكب الخ) أو رد كلمة أو ههنا دون الواو تنبيه على ان في دائرة الميل يعتبر مروها تارة تجز من
أجزاء المنطقة وتارة يعتبر مروها بكوكب من الكواكب ولم يعتبر فيها مروها بالمزج والكوكب سما كما
توهم ولما كان المتبر في دائرة العرض مثل ما ذكره هنا أو رد هناك أيضا كلمة أو فقال أو يكوكب ما لم يقل
يكوكب ما بالواو

الواقعة من هذه الدائرة بين المعدل وبين ذلك الجزء من المنطقة ميل ذلك الجزء) عن المعدل وأعظم ميل أجزائها هو ميل الانقلابين (والتوس) الواقعة منها بينه) أي بين المعدل (وبين الكواكب) يعني طرف خط يخرج من مركز العالم الى سطح تلك الاعلى ماواً يركز الكواكب (بمده) أي بعد الكوكب عن المعدل وهذه الدائرة أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالقطاب (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام مارة بقطي منطقة البروج وبجزء ما من) أجزاء (معدل النهار) أيضاً (أو بكوكب ما وسعوا دائرة العرض والتوس الواقعة منها بين المنطقة وبين ذلك الجزء) من المعدل (أو ذلك الكوكب عرض ذلك الجزء أو الكوكب) أما أن تلك التوس هي عرض الكواكب عن منطقة البروج فصحيح بلا شبهة وأما كونها عرض ذلك الجزء من المعدل عنها فبأنه وإن كان صحيحاً بنجب المعنى إلا أن الاستقامة كما أشرنا إليها منسوبة الى المعدل فلا يقال أنه مائل عن منطقة البروج ولا يقال لأجزائه أنها ذوات ميول أو عروض عنها ومن ثم تراهم يسمون تلك التوس عرض جزء من المنطقة عن المعدل ويسونها أيضاً الميل الثاني له عن المعدل وهذه الدائرة أيضاً أعم مطلقاً من المارة بالقطاب (فهي) أي الدوائر المذكورة (خمس دوائر) عظام (توهموها) على تلك (للا النسبة الى السفلى ثلاثة) منها (متحددت بالشخص هي معدل النهار والمنطقة والمارة بالقطاب الاربعة) أما وحدة الأولين بالشخص فظاهرة وأما وحدة الثالثة كذلك فلما بين في الاكرم من أنه يستحيل أن يتقاطع

(قوله أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالقطاب) فانها دائرة ميل الانقلابين (قوله عرض جزء من المنطقة عن المعدل) كلمة من هنا بمعنى وكلمة عن متعلقة بقرينه وقرينه الثاني وأما الميل الاول فهو قوس من دائرة الميل على ماهر والضمير في له راجع الى ذلك الجزء وقوله عن المعدل متعلق بالميل (قوله وهذه الدائرة أيضاً أعم) فان الدائرة المارة مثل الثاني تطرد الانقلابين (قوله ظاهرة) لاستعاضة تعدد المنطقة لتلك واحد كما يشهد به الفصل الصحيح فان هذه دائرة واحدة تتحرك بحركة قطبية حول المعدل لا دائرتان تطبقان تارة وتنفردان أخرى وفي شرح التذكرة للحصري وكذا تأملها على ما أي القطبين محال والالزام احاطة المستقيمين بسطح وكذا الانطباق ببعض سطح أحدهما على بعض سطح الأخرى فلا بين القطبين محال والالزام اتصال شرط

(قوله وهذه الدائرة أعم مطلقاً) فان هذه الدائرة عند حركة الكوكب أو الجزء اذا حصلت في موضع بحيث يكون هي هناك مارة بالقطاب الاربعة كانت متحدة مع المارة بالقطاب الاربعة فاذا تجاوزت عن هذا الموضع بحركة الكوكب أو الجزء لم يكن حينئذ متحدة مع المارة ثم اذا وصلت الموضع المذكور ثانياً كانت متحدة مع المارة ثانياً وهكذا السكلام في كون دائرة العرض أعم مطلقاً من المارة (قوله وأما وحدة الثالثة كذلك)

دائرتان عظيمتان علي نقطتين بينهما أقل من نصف الدور فلا يتصور أن تمر دائرتان
بالانقلاب الأربعة لأن البعد بين القطبين الذين في جهة واحدة أقل من أربعة وعشرين جزءاً
فلا يجوز تقاطعهما عليهما وأما توهم الانطباق فيما بينهما ثم الافتراق فالنخيل الصحيح
شاهد بطلانه (وثنتان) منها (متحدتان) بالنوع لا بتناهي أضراسهما وهما دائرتا الميل
والعرض) فلهما يتعدان بحسب القطع المفروضة على منطقة البروج وسطح الفلك وتلك
القطع غير متناهية لامتناع الجزء الذي لا يتجزئ (وكل واحدة منهما قد تنطبق) وتتحد
(بالمارة بالانقلاب) وذلك (إذا كان الكوكب) الذي له بعد عن المدل أو عرض عن المنطقة
(أو الجزء) الذي له ميل أول أو ميل ثان واقفاً (عليها) أي على المارة وقد تبين أن المارة
داخلة في كل واحد من احدي دائرتي الليل والعرض (وتوهما) على الفلك أيضاً (خمس)

واحد مستقيم ليسافي سمت واحد (قوله: أو الجزء الخ) أي النصفين تقريبا لأن النصف الظاهر أكثر من الخفي
بمقدار نصف قطب الأرض وقامة الراي يميز نقطتي الأفق لنقطتي المدل وفي عرض تسعين معدان
ولا يحذو في ثروجه اذهي في عرض تسعين لا يتبين في الوضع فلا يترب عليه الفوائد الباعثة على اعتبارها

أي بالنسبة فلما بين الخ تم كانت هذه الدائرة الثالثة بحيث تتحرك مارة بالانقلاب الأربعة على قطبي معدل النهار
وتتحرك قطباها للذان هما الاعتدالان على محور المدل أيضاً وتتحرك قطب المنطقة أيضاً بالحركة اليومية على قطبي
المدل وهذه الحركة اليومية لاتنافي الوحدة الشخصية كما لا يفتق (قوله: دائرتان عظيمتان) وإنما قال عظيمتان
لأن الدائرتين إذا كانتا حيدهما صغيرة والأخرى عظيمة يجوز تقاطعهما على نقطتين بحيث يكون بعد ما بين
النقطتين أقل من نصف دور وقوله فلا يتصور أن تمر دائرتان أي دائرتان عظيمتان على ممر آتفا وقوله بين
القطبين أحدهما قطب المدل والآخر قطب فلك البروج وقوله أقل من أربعة وعشرين جزءاً أي درجة فيكون
حينئذ بعد ما بين القطبين الذين في جهة واحدة أقل من بروج واحد وإذا كان بعد ما بين القطبين الذين في جهة
واحدة أقل من بروج واحد وإذا كان بعد ما بين القطبين أقل من بروج واحد كان أقل من نصف دور بمقدار
خمس بروج وستة عشر درجة فكيف يتصور تقاطع العظيمتان على القطبين المذكورين وقوله فلا يجوز
تقاطعهما عليهما الضمير في تقاطعهما راجع إلى الدائرتين الماريتين بالانقلاب والضمير في عليهما راجع إلى القطبين
المذكورين والضمير في بينهما راجع إلى القطبين أيضاً وقوله شاهد بطلانه أي بطلان هذا التوهم وذلك لأن
الدائرتين إذا كانتا متطقتين ومتصنتين فياين القطبين المذكورين يلزم بهما أو ميل أحدهما عن الانطباق
إلى الافتراق فلزم عوجا حيدهما معاً سمتهما إلى الجانبين أو عوجا أحدهما عن سمتة إلى جانب هذا خلف

(قوله له بعد) هو قوس مخصوص من دائرة الميل كما هو وقوله أو عرض وهو قوس مخصوص من دائرة
العرض كما هو أيضاً وقوله الذي له ميل أول أي هو ميل أول الجزء ميله من المدل وقوله أو ميل ثان أي قوس
هو ميل ثان للجزء أيضاً ميل عن المعدل كذلك على ما اختاره الشارح آتفا وميل عن المنطقة على ما اختاره
المصنف هناك

دوائر أخرى بالنسبة إلى السفليات أحسبها الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر والنصف الخفي من الفلك وتسمى هذه الدائرة (دائرة الافق) ولا شك أن الظهور والظهور أمران بالاضافة إلى سكان بقعة من جماع الارض فيكون الافق بملاحظة السفليات (وتختلف بحسب اختلاف البقاع) فان كل بقعة على الارض لها أفق على حدة (وقطبها سمت الرأس والقدم) في تلك البقعة (وأبومة) من هذه الجنس (تمر بقطبيها) أي تقطبي الافق فتكون هي أيضا بملاحظة السفليات (فالثانية) منها (تمر بقطبي الافق وبقطبي معدل النهار وهي دائرة وسط السماء) وتسمى دائرة نصف النهار لان منتصف النهار هو حين وصول الشمس إليها فوق الافق كما ان منتصف الليل هو حين وصولها إليها تحته (وتتصل) هذه الدائرة (بين الصاعد والمابط من الفلك وبين النصف الشرقي والغربي منه) فان الكوكب اذا طلع من الافق يتراد ارتفاعه شيئا فشيئا الى أن يبلغ نصف النهار فهناك غاية ارتفاعه عن الافق واذا انخفض منها يتناقص ارتفاعه الى غروبه واذا غرب ينحط عن الافق متزايدا انخفاطه الى أن يبلغ نصف النهار تحت الارض فهناك غاية انخفاطه عنه ثم انه يأخذ في التقارب منه متناقصا انخفاطه الى أن يبلغ الافق من جهة الشرق ثانيا فن غاية الانخفاط تحت الافق الى غاية الارتفاع فوقه على خلاف توالي البروج هو النصف الصاعد من الفلك بالقياس الى الحركة الاولى ويسمى النصف الشرقي أيضا ومن غاية الارتفاع الى غاية الانخفاط هو النصف المابط منه والنصف الغربي أيضا (وقطبها تقطعا المشرق والمغرب من الافق) أعني تقطبي

(حسن جلي)

(قوله الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر والخفي) الظاهر أن هذا تفسير للافق الحقيقي لان الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر وبين النصف الخفي من الفلك والارض مما يجب يكون قطبا هاتمت الرأس وسمت القدم وليست هي الا الافق الحقيقي وأما الأفق الحسي فهي دائرة فاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى وتعتبر على وجهين أحدهما أن تكون هي دائرة تبسط على وجه الارض موازية لافق الحسي بحيث يكون بعد ما بينهما مقدار نصف قطر الارض والثاني أن يفرض خط خارج من الناظر الى موضع من الفلك كالشرق مثلا ثم يدار رأس ذلك الخط من ذلك الموضع الى أن يعود الى ذلك الموضع فيستعمل من حركة هذا الخط على هذا الوجه دائرة لا يتعين موضعها من الفلك بل ربما كانت منطبقة على الافق الحقيقي وربما كانت واقعة فوقه وربما كانت واقعة تحته وكذا حاله بالنسبة الى الافق الحسي المذكور وأولا ثم لا يذهب عليه أن أكثر الاحكام المتعلقة بالافق إنما هو مبني على الافق الحقيقي كما سببه عليه باذن الله تعالى

تقاطعه مع المعدل وذلك لمرورها باقطبيهما فيما يمران بقطبيهما الماخر (والثالثة) منها (تمر بقطبي الاقن و) تمر أيضاً (بقطبي هذه) الدائرة (أعني وسط السماء) المسيات في المشرق بنصف النهار فتكون مارة بسمي الرأس والقدم وينتضي المشرق والمغرب (وتسمى) هذه الدائرة الثالثة (دائرة أول السموات) لان الكوكب اذا كان على هذه الدائرة لم يكن له سمت كما ستعرفه وتسمى أيضاً دائرة المشرق والمغرب لمرورها بقطبيهما (وتفصل) هذه الدائرة (بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الفلك وقطباها نقطتا الشمال والجنوب من الاقن) أعني تقطعي تقاطعه مع نصف النهار * (والرابعة) من هذه الخمس (تمر بقطبي الاقن وبقطبي المنطقة) فتكون أبداً مقاطعة لهما على قوائم بخلاف نصف النهار فلها قد تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم (وتسمى) هذه الدائرة (دائرة السموات) دائرة (عرض أقليم الرؤية) لان القوس الواقعة منها بين الاقن وقطب منطقة البروج أو بين قطب الاقن ومنطقة البروج تسمى عرض أقليم الرؤية (و) تسمى أيضاً دائرة (وسط سماء الرؤية) لانها تفصل بين نصفي فلك الثواب وفيه كواكب كثيرة (مرئية) فهو سماء الرؤية

(قوله وعرض أقليم الرؤية) تسميها بعض البلد (قوله فهو سماء الرؤية) ولها تسمى أقليم الرؤية

(قوله قد تقطع المنطقة لاجل زوايا قوائم) وذلك اذا لم ينطبق دائرة نصف النهار على المارة بالأقطاب * اعلم ان المارة بالأقطاب تتكون منطقة على نصف النهار في كل يوم بيلته مرتين وبيانه اذا تحرك الفلك الأعلى بالحركة اليومية تحرك قطب المنطقة على قطبي المعدل وتحرك أيضاً الدائرة المارة تبعاً للحركة قطبي المنطقة فاذا وصل هذان القطبان الى جزئين من دائرة نصف النهار أحدهما أي أحد الجزئين تحت الاقن والأخر فوقه كانت المارة ح منطقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السموات منطقة على نصف النهار مقاطعة للمنطقة على زوايا قوائم فاذا زال القطبان عن ذينك الجزئين من دائرة نصف النهار لم يكن نصف النهار جيباً قطعاً للمنطقة على زوايا قوائم اذ هو حينئذ لا يمكن ماراً بالقطبين وكل دائرة عظيمة مقاطعة للأخرى اذا لم يكن مارة بقطبيها كان تقاطعهما لا على زوايا قوائم (قوله بين الاقن وقطب منطقة البروج) أي اذا وقع قطب المنطقة على جزء من الاقن في جانب الجنوب مثلاً يتصور هناك قوس بين الاقن وبين قطب المنطقة اذا الموضع انهم يقع بينهما المارة بعد ثم اذا فارق قطب المنطقة بالحركة اليومية عن ذلك الجزء من الاقن يتصور القوس بين الاقن وبين قطب المنطقة وكذا اذا كان قطب أقليم من الآفاق واقفاً على جزء من منطقة البروج لم يتصور هناك قوس بين ذلك الاقن وبين منطقة البروج وهو ظاهر اما اذا كان قطب أقليم من الآفاق واقفاً على جزء من سطح الفلك غير جزء منطقة البروج فيتصور هناك قوس بين قطب الاقن ومنطقة البروج اذا عرفت هذا فالقوس الاصغر الواقعة من دائرة السموات من قطب المنطقة وبين الجزء الاقرب اليه من أجزاء الاقن يسمى عرض أقليم الرؤية ودون القوس

وهذه لدائرة في وسطها * (والخامسة) منها (نمرة قطبي الافق وبكوكب ما) أي وبرأس خط خارج من مركز العالم الى سطح الفلك ماراً بمركزه (وتسمى دائرة الارتفاع) والانحطاط (اذ قوس منها) واقعة (بين الافق وبين الكوكب من جانب المشرق ارتفاعه ومن جانب المغرب انحطاطه) والصواب أن القوس الاولى ارتفاعه المشرقي والثانية ارتفاعه المغربى وأما الانحطاط فهو قوس منها تحت الافق اما في جانب المغرب أو المشرق والقوس الواقعة من الافق بين تقاطعه مع دائرة الارتفاع وبين احدهى نقطتي المشرق والمغرب تسمى بالسمت فاذا انطبقت دائرة ارتفاع الكوكب على دائرة أول السموات لم تكن له قوس سمت لمرورها حيثئذ بنقطتي المشرق والمغرب (وهذه الدائرة عند غاية ارتفاع الكوكب تنطبق بدائرة وسط السماء) أعنى نصف النهار وكذا الحال عند غاية انحطاطه ذى كل دورة بالحركة الاولى تنطبق دائرة الارتفاع على نصف النهار مرتين وانطبقتها عليها انما يكون (ان لم يكن) الكوكب (على دائرة أول السموات) وتنطبق هذه الدائرة (عليها) أى على أول السموات (ان كان) الكوكب (عليها) وحيثئذ لم يكن للكوكب سمت كما عرفت وهذا الانطباق انما يظهر اذا لم يكن الكوكب في احدي النقطتين وأما اذا فرض أنه في احدهما مع كونه على دائرة أول السموات كما اذا كان على سمت الرأس أو القدم فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات (وهذه

(حسن جلي)

الطول من احدى الجزاء الابدع وبين ذلك القطب وكذا القوس الواقع منها بين قطب الافق وبين الجزء الاقرب اليه من اجزاء المنطقة عرض اظم الرؤية ايضا كما ذكره فتأمل (قوله) فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات (اما انطباقها على أول السموات فظاهر اذا فرض أن الكوكب يكون متحركاً على أول السموات وأما انطباقها على نصف النهار فلانه يصدق على نصف النهار أيضاً انها دائرة تمر بنقطتي الافق وبمركز ذلك الكوكب ولا اعتبار بحركة الكوكب على أول السموات حتى لو فرضنا أن الكوكب قد تحرك فبما بين دائرتي نصف النهار وأول السموات ثم وصل الى سمت الرأس أو القدم لم ينطبق دائرة الارتفاع على الدائرتين المذكورتين معاً مع أن حركة الكوكب هناك لم تكن على احدهما * ثم لا يذهب عليك أن هذه الدائرة عند وصول الكوكب الى سمت الرأس أو القدم تكون أيضاً منطبقة على دائرة سمت الرأس لانه لا يستبر انطباقها عليها لان دائرة سمت الرأس متحركة في بقية متماصلاً بخلاف دائرتي نصف النهار وأول السموات فتأمل

الدوائر) الجنس الأخيرة وحدتها نوعية ولكل واحدة منها أشخاص كثيرة غير محصورة
 لكن ثلاث منها لا تتغير في كل بقعة) بل كل واحدة منها لا تكون في بقعة واحدة متعددة
 بل شخصا واحداً (وهي دائرة الاقن ووسط البهاء وأول السموات وثلاث منها تتغيران)
 في بقعة واحدة آتافانا وهي دائرة الارتفاع) فلها تتغير (لحركة الكواكب ودائرة
 وسط السماء الرؤية) فلها تتغير (لحركة قطبي منطقة البروج بتحريك المعدل لها) حول
 قطبيه (بالحركة اليومية فهذه) الدوائر العشر العظام وغيرها وما ينتهي عليها (أشياء موهومة
 لا وجود لها في الخارج ولا حجر) من جهة الشرع (في مثلها ولا تتلقى باعتقاد ولا يتوجه
 نحوها إثبات وإبطال) فلم يكن بنا حاجة الى ذكرها في كتابنا هذا (الا أنا أردناها) فيه
 (لثقف على مقصدهم) في علم الهيئة (واذا رأيت محض تخيلات أو هن من بيت المنكوبات
 لم يهلك) أي لم يضره (سماع هذه الالفاظ ذوات المقامع) التعمقة صوت السلاح ونحوه
 من الأمور اليابسة وفي المثل ما يقع على بالشانن يعني أن هذه الالفاظ أصوات لا طائلي تحتها
 كاصوات الاسلحة ونحوها من الجادات هذا ما ذكره ولقائل أن يقول لا شك أن الكرة
 اذا تحركت على مركزها من غير أن نخرج عن مكانها فلا بد أن يفرض فيها نقطتان
 لا حركة لهما أصلاً وهما القطبان وأن يفرض فيما بينهما دائرة عظيمة هي في حاق الوسط بينهما
 وتكون الحركة عليها سرية وهي المنطقة وأن يفرض من جنبتيها دوائر صفار موازية لها
 تكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها لبطاؤها جداً فاهو أقرب الى القطب يكون أبطأ مما

(قوله ولقائل أن يقول الخ) ما ذكره قدس سره حق الى قوله يضبط بهذه الأمور حال الحركات فان
 ضبطها موقوف على صناعة الآلات الرصدية من غير غلط ونسبها في دائرة نصف النهار تحقيقاً واحساس
 الكواكب عند وصولها لماتيق النظر من غفلة وعدم الخلط في الحساب واجتماع هذه الأمور على التحقيق
 متمسكاً بل متمسكاً ولذا اختلف الارصاد في ضبط حركة الكواكب سيما حركة عطارد فلها ليست متشابهة
 لا عند مركز العالم ولا عند خارج مركزه وضبط الاقبال والادبار نعم انهم بدلوا الوسع في ضبطها بقدر الامكان
 وأما الاطلاع عليها على ما هو في نفس الامر فكلما

(قوله لا تكون في بقعة واحدة متعددة) وأما تعدد ما باعتبار أنه قد اشخاص تلك البقعة بناء على أن سمعت
 رأس هذا الشخص وسمعت قدمه فبناى سمعت رأس الشخص الآخر وسمعت قدمه فلا اعتبار لذلك القدر من التعدد
 (قوله لم يضره) الاقراء لا خافه وقوله بالشانن الشن بقع الشن المجهمة وتسمية النون القرية الخلق
 والجميع الشانن وقوله من يزدر بها أي من يستغفرها

هو أقرب الى اللقطة ولا شبهة أيضا في ان الكرات اذا أحاط بمعناها يمكن أن تكون حركاتها بحيث تقاطع مناطقها اذا اعتبرت في كرة واحدة منها وحينئذ يفرض هناك بين المطلقين تقاطعا تقاطع وتقاطعا غاية البعد بينهما فهذه وأمثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها أمور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة السليمة وليست من التخيلات الفاسدة كآياف الاغوال وجمال اليافوت والانسان ذي الرأسين وينضبط بهذه الامور أحوال الحركات في السرعة والبطء والمجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها أحكام الافلاك والارض وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب القطرة بحيث يحير الواقف عليها في عظمة مبدعها فأثارتنا ما خلقت هذا باطلا وهذه فائدة جليلة تحت تلك الالفاظ يجب أن يمتنى بشأنها ولا يلتفت الى من يزدرىها بمجرد المصيبة الباعثة على ذلك والله المستعان على كل حال **في المقصد الثالث** في تلك الثوابت قد زعموا ان لها أي للثوابت مع كونها متحركة بالحركة اليومية تبعا لفلك الافلاك (حركة) خاصة بها (بطيئة) جدا (وانها تتم الدورة في ثلاثين ألف سنة) هذا قول قد اشتهر فيها بين العامة ولا أصل له عند أصحاب الارصاد (وقيل) انها تتم الدورة (في ستة وثلاثين ألف سنة) بناء على أن بطليموس وجد بناءا لمرصد أنها تقطع في كل مائة سنة جزءا واحدا وقيل تتم الدورة في ثلاثة وعشرين ألف سنة وسبعمائة وستين سنة بناء على ما وجدته المتأخرون من أنها تقطع درجة واحدة في كل ست وستين سنة وقيل تتم في خمسة وعشرين ألف سنة وما نتج سنة بناء على ان جماعة من عقبي المتأخرين وجدوها تقطع جزءا واحدا في كل سبعين سنة وهذا هو الموافق للرصد الجديد الذي بمرافعة وانما حكموا باتمام الدورة فيما ذكر من المدة (اذ قد أحس منها بحركة بطيئة بالمرصد) على وجوه مختلفة كما عرفتها (واعتمادهم انها تتم الدورة) لدوامها على زعمهم (تقديرها بالحساب تمام الدور في هذه المدة) المختلف فيها كالخلصناه (وانما اسميت) ما عدا السبعة السائرة من الكواكب (بالثوابت) اما لبطء حركتها فلانحس (الابتدقيق النظر في أحوالها المملومة بأرصاديينها مدد طويلة ولذلك اخفت على الاوائل

(حسن جلبي)

(قوله تقطع في كل مائة سنة جزءا واحدا) تقطع في كل ثلاثة آلاف سنة جزءا واحدا (قوله الرصد الجديد) قيل هو الرصد الذي تولاها نصر الدين الطوسي بمرافعة

حتى زعموا أن الافلاك ثمانية وان الحركة اليومية لكثرة تنحوايت (وأما اثبات أو ضاعها بعضها
 من بعض) في القرب والبعد والمحاذات ﴿ولتختم هذا البحث بفائدتين تنبأك فيها﴾
 سياتيك (بعد) من اختلاف حركات السيارات في الرؤيه سرعة وبطأ واستقامة وزجوعا اذ لا بد
 لهذا الاختلاف من أصل يستند اليه (الاولى القلق المواقف المركز ماسر كزده مركز العالم
 وهو مركز الارض ويكون له) أي للمواقف المركز سطحان عيطان به من داخل وخارج
 هما حد به (وهو المحيط به من خارج) ومقره (وهو الذي يقابله) (و) القلق (الخارج المركز
 فلك محيط بالارض ليس مركزه مركزها بل يقع) أي يبل مركزه (الى جانب منها)
 أي من مركز الارض (ويكون) القلق الخارج المركز (في ثخن فلك آخر ويسمى) ذلك
 القلق الآخر (المائل) هذا انما يصح في خارج الثغر فانه في ثخن فلك موافق المركز مسمى
 بالمائل وما عداه من السيارات سوى عطارد خوارجها في ثخن فلك موقعة للمركز مساة
 بالمثلاث وأما عطارد فله خارجان أحدهما في ثخن المثلث والآخر في ثخن الخارج الاول
 كما ستعرفه (ويتقسم) ذلك القلق الآخر بواسطة كون الخارج في ثخنه (الى قسمين)
 أحدهما حاد للخارج والآخر محوله (ويسميان بالثمنين) اذ بانضمامهما الى الخارج يتم القلق
 الكلي الذي ذلك الخارج جزء منه (ها) ليسا متساويين في الثخن بل هما (آخذان من غلط)
 هو (بقدر خروج مركزه عن مركز العالم يتدرج) ذلك الغلط (الى دقة) أي يتفصص
 شيئاً فشيئاً ويدق (حتى ينتهي بنقطة مماسة للخارج) للمركز (من أحدهما) وهو للثمن
 الحاد (لحدبه) أي محدب الخارج (ومن الآخر) وهو للثمن المحوى (لمقره) أو مقر
 الخارج (متبادلين) حال من المستتر في آخذان أي هما بأخذان في ذلك الغلط المتدرج
 المنتهي الى ما ذكر نال كونهما متبادلين (في النلفظ والدقة فيكون غلط كل) من الثمنين
 (في مقابلة الدقة من الآخر بحيث يكون حجم مجموع) المحوى (الداخل) في الخارج
 (و) المحوى (الخارج) عنه مما (في جميع الاجزاء سواء) لان دقة أحدهما تنعبر بنلفظ الآخر
 (ويكون في الوسط منهما) أي من الثمنين (حجمهما سواء) أي يكون حجم وسط كل
 منهما مساوياً لحجم وسط الآخر كما أن غلط كل منهما ودقته تساوي غلط الآخر ودقته
 (ويكون مقر الداخلان) المحوى (موازيًا لمحدب الخارجين) المحوى (ويكون) (مركزها)

أي مركز للقر والمجذب المتوازيين (واحداً هو مركز العالم) وهذا إنما يصح إذا كان الخارج في منحن فلك موافق المركز وأما إذا كان في منحن خارج آخر كأحد خارجي عطارد فان مركز السطحين المتوازيين يكون حينئذ مركز الخارج الآخر وهذه الاحكام المنطوقة بالتعيين كلها صحيحة سوى الحكم بأن غلط كل منهما يساوي مقدار خروج المركز إذا الصواب أن غلط كل منهما نصف ذلك المقدار كما قام عليه البرهان ويشهد له أيضاً التخييل الصحيح بمن له أدنى مسكة (والندوير عبارة عن كرة) سوى الكوكب غير شاملة للأرض بل (مركوزة في منحن فلك بحيث يماس محده بقطعة ومقره بأخرى) حينئذ يكون قطره بقدر منحن ذلك (الفلك ولا يتصور له) أي للندوير (مقر) إذا لاحتاجة بنا إلى مقره فيفرض أنه كرة مصمتة (ويتحرك مركزه بحركة الفلك) الذي هو في منحنه دائرة أحوال مركز العالم (ورسم) الندوير (بمركزه) المتحرك بتلك الحركة (دائرة مركزها مركز) الفلك (الحامل) للندوير (إن كان) الحامل (موافقاً) في المركز لمركز العالم كانت تلك الدائرة كذلك (وإن كان) الحامل (خارجاً) كانت الدائرة أيضاً خارجة المركز * الفائدة

(قوله إذا الصواب الخ) هذا إنما رد لو كان المراد من الحيز ما يخرج أما إذا كان معناه المصدر وتكون المعنى بمقدار يحصل بخروج مركزه من مركز العالم وهو ضعف ما بين المركزين فلا يحتاج (قوله كما قام عليه البرهان) بيانه أن إذا فرضنا أن أبج محدد فلك يكون الخارج في منحنه ومقره من إلى أ أو من إلى ب ومن ذ إلى ج يكون حجم ذلك الفلك

(قوله سوى الحكم بأن غلط كل منها الخ) يمكن أن يقال في تصحيح كلامنا من أن معنى قوله بقدر خروج المركز أي بحسب خروج المركز وإن أحدهما فاض إلى الآخر لا على معنى أن غلط كل من المتعينين يساوي مقدار خروج المركز حتى يرد عليه اعتراض السارح وبالجمله أن غلط المقم يكون ناظر إلى خروج المركز فإن كان ذلك المقدار مثلاً كان غلط المقم مثلي قطر الأرض وهكذا يكون غلط المقم نصف مقدار خروج المركز يظهر ذلك الاشكال المرسوم في الادراك لتصور الافلاك الخارجة للمركز خارجها وسبب زيادة بيان ان شاء الله تعالى (قوله وإن كان الحامل الخ) اعلم أن حامل التدوير يكون شاملاً للائل وسائر المقننات والمخارج المركز فلا بد يقال انه لا يكون الحامل الا ما هو خارج المركز فيلزم أن يكون قوله ان كان الحامل موافقاً للمركز مجرد تقدير لم يكن مطابقاً له وفي نفسه الأمر اذ ليس لنا في نفس الأمر حامل يكون موافقاً للمركز ولأن نقول أيضاً انه يمكن أن يبنى هذا الكلام على القول بأن الشمس لم يكن لها خارج للمركز بل كان لها فلك التدوير فقط فلي هذا يكون حامل التدوير موافقاً للمركز البتة على ما سبق ان شاء الله تعالى

(الثانية) الفلك (المواقف المركزة قطع) هو بل المتحرك بحركته (عند مركز الأرض) الذي هو مركزه (في أزمنة متساوية قياسا متساوية) من محيط الدائرة التي يتحرك عليها ذلك المتحرك (ويحدث) عند مركز الأرض (زوايا متشابهة) أي متساوية لأن الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد تقتضي ذلك (ولا يختلف) المتحرك على المواقف (منه) أي من مركز الأرض (قريبا وبعدا) بل يكون دائما متساوي البعد عنه لأنه مركز الدائرة التي تتحرك عليها (فلا يحس فيه) أي في المتحرك على المواقف (بسرعة وبطء) لا في مركز الأرض إن فرض هناك إحساس ولا فيما هو في حكمه كوجه الأرض بالتقليس إلى الأفلاك العالية إذ لا قدر لتصف قطر الأرض بالنسبة إليها (وأما الخارج من المركز فانه لا يختلف منه) أي من مركز نفسه (قريبا وبعدا) بقطع حول مركز نفسه قياسا وزوايا متشابهة (لما عرفت في المواقف (لكنها) أي حركة الخارج (تختلف بالنسبة إلى مركز العالم لأن أحد نصفيه) أي نصف الخارج (وهو الذي فيه مركز العالم أقرب البنا وغاية القرب) منا (عند نقطة في وسطه) أي وسط هذا النصف (بها) أي تلك النقطة (بماس) هذا النصف أو الخارج (مقرر المائل) أراد به الفلك الذي يكون الخارج في محته كما مر (ونسبي) هذه النقطة (الحضيض والنصف الآخر) من الخارج (أبعد منه) أي من النصف الأول بالتقليس البنا (وغاية البعد) يتناوب به (عند نقطة في وسطه بها بماس عذب المائل وتسمى) هذه النقطة

(قول) إذ لا قدر الخ) بخلاف فلك الشمس ومحته فإن للأرض بالنسبة إليها قدر افتغاوت قريبا بعدا بقدر نصف قطر الأرض

(قول) بل المتحرك) وجه هذا الاضطراب ظاهر ثم إن المتحرك بحركة الكوكب يمكن أن يكون كوكبا وأن يكون ذلك تدوير وأن يكون نقطة من النقط المتباعدة في أي من قوله عند مركز الأرض أي حول مركز الأرض (قول) إن فرض هناك إحساس) انما قال إن فرض لأن الإنسان يمكن ما كائن المراد كفضلا عن أن يكون هناك إحساس وقوله إذ لا قدر لنصف قطر الأرض بالنسبة إليها يعني انه لو كان لنصف قطر الأرض بالنسبة إلى الأفلاك العالية قدر لم أن يحصل لنا الإدراك بالسرعة عند كون ذلك المتحرك فوق الأفق والإدراك بالبطء عند كونه تحت الأفق لأن ذلك المتحرك لابد أن يكون أقرب بالنسبة إلينا عند كونه فوق الأفق وأن يكون أبعد عند كونه تحت الأفق ويدل على بطلان اللازم كون الليل والنهار متساويين عند حلول الشمس في الاعتدالين فتأمل (قول) لما عرفت في المواقف) هو قوله لأن الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد تقتضي ذلك (قول) أراد به) أي أراد ببل المائل الفلك الذي يكون الخارج في محته ليندرج فيه المثلثات أيضا كما مر

(الاج في رسم) المثلج والمتحرك بحركته في مقدار من الزمان (وهو في النصف الاوجي قوسا وزاوية أصغر) أما القوس فيحسب الزاوية وأما الزاوية فيحسب قوس الاسم (فيرى) ذلك للتحرك (أبطأ و) رسم في ذلك المقدار (من الزمان في النصف الحضيضي قوسا وزاوية أكبر) على قياس ما تقدم (فيرى للتحرك أسرع) لانه اذا تعد زمان حركتين واختلف مسافتهما كانت الحركة التي مسافتها أطول لاعالة أسرع (وأما التدوير) بحيث لم يكن شاملا للأرض (فتكون حركته في أحد نصفيه الى التوالى من حامله) أي موافقة لحركته في الجهة فاذا تحرك متحرك بحركة التدوير في ذلك النصف وتحرك مركز التدوير أيضا بحركة الحامل كانت الحركتان الى جهة واحدة (فيكون المحسوس) في ذلك التحرك (مجموع حركته) أي حركة التدوير (وحركة حامله فيرى أسرع و) تكون حركته (في النصف الآخر الى خلاف التوالى) من حامله (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (فضل حركة حامله على حركته فيرى إعطاءا بل وربما ساواه) أي ساوي التدوير حامله (في الحركة بحسب (الحس) فلا يبقى لحركة الحامل فضل (فيرى) ذلك للتحرك (واقفا) في جزء من أجزاء منطقة البروج غير خارج عن محاذاته مدة (وربما زاد) التدوير (عليه) أي على حامله في الحركة (فيرى) ذلك للتحرك (راجعا) عن الجهة التي كان متحركا اليها الى جهة مقابلة لها (ولانه) أي التدوير (يتدوج) المتحرك عليه (من سرعة) في النصف الموافق

(قوله) أما القوس فيصوب الزاوية (لأن الشيء الواحد اذا كان قريبا يرى كبيرا واذا كان بعيدا يرى صغيرا)
(قوله) وأما الزاوية فيصوب نفس الامر (لأن الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر من الزاوية التي ضلعاها أقصر وان كان وترهما متساويين)
(قوله في أحد نصفيه) وهو النصف الأعلى من المعبر والنصف الأسفل في القمر والشمس على رأس التدوير (قوله بل ربما بالغ) وذلك انما يكون في المصينة واقبالا لأن الحامل بحركته جرائ التوالى والتدوير جرائ خلاف التوالى فغير في موضع واحد من الفلك البروج كما أنه لا يتحرك (قوله) وربما زاد التدوير عليه وذلك أيضا في المصينة

(قوله) أما القوس فيصوب الزاوية (أي لا بحسب نفس الامر فلن قس الفلك لا يختلف في نفس الامر على ما هو وقوله) وأما الزاوية فيصوب نفس الامر وذلك لأن القوس الواحد اذا كان وتر الزاويتين بحيث يكون ضلعا احدهما أطول من ضلعي الأخرى لزم أن تكون الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر في نفس الامر من التي ضلعاها أقصر كما لا يخفى (قوله في أحد نصفيه) وهو النصف الأسفل منه مثلا وقوله في النصف الآخر وهو النصف الأعلى منه مثلا وقوله على حركته متعلق بقوله فضل (قوله) ولا يستدريج (متعلق في المعنى بما بعده من

الحامل (الي بقاء) في النصف الآخر وذلك على التقدير الاول وهو أن لا يكون هناك مساواة ولا زيادة لحركة التدوير (فتكون بينهما) أي بين السرعة والبطء (حركة وسطى لانه يرجع) الى خلاف التوالي (بعد الاستقامة) الى التوالي (ويستقيم) أيضا (بعد الرجوع) وذلك على تقدير زيادة حركة التدوير (فيكون كل منهما) أي من الاستقامة والرجوع (مخوفاً بوقوفين) أحدهما منتهي الاستقامة ومبدأ الرجوع والآخر بالمكس (وأيضا فأحد نصفي التدوير أبعد منا فيرى القوس المقطوعة منه) أي من النصف الأبعد الأبطأ (لا أسرع) كإزعمه لان مقتضى البعد في نفسه هو الأبطأ دون الأسرع (ومتصفه) أي منتصف النصف المذكور (هو البعد الأبعد) بالقياس الى مركز العالم (ويسمى) ذلك المنتصف (دورة والنصف الآخر منه أقرب) اليها فتكون القوس المقطوعة منه أسرع لا أبطأ (ومتصفه) أي منتصف النصف الآخر (هو البعد الأقرب) بالقياس الى مركز العالم (ويسمى الحضيض) وقد ظهر بما ذكر أن الاسراع والابطاء ينضبطان بكل واحد من أصلي الخارج وفلك التدوير وأن الرجوع والاستقامة والوقوف فيما بينهما ينضبط بأصل التدوير (والمتصد الرابع) في فلك الشمس (قدمه على أفلاك سائر السيارة لان الشمس أشهرها وأثورها

(قولهم) وهو أن لا يكون هناك مساواة بل تضام وذلك في القمر والشمس على أصل التدوير (قولهم) ويستقيم الخ) بيان ذلك أنه إذا كانت أحد الكواكب المتغيرة في أعلى تدويره كانت حركة مركزه موافقة لحركة مركز تدويره على التوالي البروج فيرى مستقبلاً سريع الحركة وإذا قرب الكوكب الى أسفل التدوير جعل ميلاً الى خلاف التوال لكن مادام حركة مركز الكوكب الى الخلاف أقل في الزوياً من حركة مركز التدوير مستقبلاً لكنه بطيء السير فإذا ساوياً يرى مستقبلاً تعارض الحركتين وإذا زادت حركة مركز الكواكب الى الخلاف على حركة التدوير الى التوالي يرى راجعاً يتدرج من البطء الى السرعة في الرجوع ثم من السرعة الى البطء وأيضاً ثم يقيم بعد تمام الرحلة ثانياً إذا ساوت الحركتان ويستقيم بعد الاقامة لأمور معينة

قوله فيكون بينهما الخ وتلقوه ولا نه يرجع متعلق بحسب المعنى بما بعد من قوله فيكون كل منهما الخ ولوقال يكون بترك الغاء لكان أهون والذي يقال في أمثاله هو انه يقدر يكون عاملاً في الطرف ويجعل قوله فيكون متبراً لذلك المقدار وقوله وذلك الخ أي التدرج من سرعة الى بطء انما يكون على تقدير أن لا تكون هناك مساواة ولا زيادة أصلاً فانه على تقدير المساواة يلزم الوقوف وعلى تقدير الزيادة يلزم الرجوع وأما على تقدير أن لا يكون هناك زيادة ولا مساواة فيصور أن يكون هناك سرعة عند كون الكوكب في النصف الموافق وبطء عند كونه في النصف المخالف بأن يكون المحسوس هناك فمثل حركة حاملة على حركة كإعترفت

(قولهم) أسرع كإزعمه (حلا يمكن أن يرى المنتصف بالسرعة ههنا معنى الاقصية بجازاً اذا المقول أن يرى القوس أقصر لأن يرى أبطأ فان القوس من قبل القادر لان من قبل الحركات حتى يرى أسرع وأبطأ

وعليها مدار الأيام والليالي وما يتركب منهما مع أن اختلافها أقل من اختلافات غيرها فيكون أقرب إلى التليم (وهي أما على فلك) شامل للأرض (مركزه خارج عن مركز العالم أو على) فلك (تدوير يحمله فلك موافق المركز والا) أي وإن لم تكن الشمس على أحد الفلكين المذكورين (لم تختلف بعد أوقربا) بالنسبة إلى مركز العالم وما يليه من وجه الأرض (فلا تختلف سرعة وبطأ كما علمت والتالي باطل بالرصد) إذ قد وجدوا به أن الزمان المتخلل بين حلول الشمس الاعتدال الربيعي ثم الخريفي وهو نصف من فلك البروج أكثر من نصف السنة والمتخلل بين حلولها الخريفي ثم الربيعي وهو النصف الباقي منه أقل من نصف السنة فلا محالة تكون الشمس في النصف الأول أبداً منها في النصف الثاني (وكيف كان) الحال (فله) أي للكوكب الذي هو الشمس (فلنكان أما خارج مركز ومائل) أراد به المثل الذي يكون الخارج في مخنفه (وأما تدوير وحامل وله) أيضاً (حركتان) وهذا إنما يوضح على أصل التدوير إذ لابد هناك من حركتي التدوير وحامله على وجه يحصل به الأبطاء والأسراع المذكوران وأما على أصل الخارج فلا حاجة فيها إلى حركتين بل يكفيها حركة الخارج فلذلك قالوا أصل الخارج المركزين بحركة واحدة وأصل التدوير يتم بحركتين فإن قلت لابد لتحريك أوجها من حركة أخرى وهي حركة يمثلها فيكون لها على أصل الخارج أيضاً حركتان قلت كلامنا في مجرد السرعة والبطء ولا حاجة لها إلى حركة

(قوله وما يتركب منهما) الأسبوع والشهور والأعوام (قوله أقل الخ) إذ ليس لها الوقوف والرجوع (قوله لابد لتحريك الخ) إبان حركة المثل لتحريك أوج ليس ضرورياً بل يجوز أن يكون حركة أوج مستقلة إلى تحريك فلك البروج على ما قالوا في أصل التدوير إلا أنهم لما أثبتوا المثل ثلاثين مثلاً والغسل قالوا أنه يحرك أوج الشمس على أصل الخارج ثلاثين التحطيل على الأفلاك

(قوله كما علمت) أي كما علمت في صدر الفائدة الثانية عدم الاختلاف قريباً وبعداً وأسراعاً وأبطاءاً في الفلك الموافق المركز بالنسبة إلى مركز العالم وإلى وجه الأرض أيضاً وقوله إذ قد وجدوا به أي وجدوا بالبرصدين نصب آله في سطح معدل النهار وقوله هو نصف من فلك البروج وأما قال من فلك البروج لما عرفت أن حركة الشمس في نفس فلكها إنما يكون على منطقة البروج حساً وقوله وهو النصف الباقي أي النصف الجنوبي منه أي من فلك البروج وقوله أي للكوكب الذي الخ يعني أن ضمير التدوير هنا راجع إلى الشمس بتأويل الكوكب (قوله) فلا حاجة فيها إلى حركتين (له) أراد بتعدد الحركة وتكونها اثنين تعدد الحس ولم يرتددها الحقيقي كما هو الظاهر

أخرى وأيضا اذا اعتبر تحريك الاوج فلا بد في أصل التدوير من حركة فلكية مستندة الى تحريك فلك البروج كما ذكره (و) للشمس (اختلاف واحد هو سرعته في نصف من فلكه) بل في نصف بعينه من فلك البروج (وطاؤه في نصف) آخر (يعني لا يتغير ذلك) بل هي أبداً بطيئة في البروج الشمالية وسريعة في الجنوبية وذلك ظاهر على أصل الظواهر بأن يكون الاوج في البروج الشمالية فتكون الشمس هناك أبداً من الارض وأبطأ حركة وفيما يقابلها أقرب وأسرع واذا أريد الابطاء والاسراع على هذا الوجه بعينه من أصل التدوير احتيج الى قيود أشار اليها بقوله (فنفرض التدوير بحيث يتم دوره مع دورة حامله) (و) بحيث يكون (قطره) بل نصف قطره (بتدويره مركز الخارج عن مركز العالم) ولا بد مع ذلك أن نفرض حركة الحامل شبيهة بحركة الخارج في جهتها بحيث يمان الدوريتين معاً وأن نفرض حركة التدوير شبيهة بهما على وجه تكون في القطعة البعيدة الى خلاف جهة حركة الحامل وفي القطعة القريبة الي بهما (لتكون الدائرة التي ترسمها مجموع الحركتين بل يرسمها مركز الشمس بمجموعهما) (يعنيهما كالتي ترسمها خارج المركز سواء) ويكون

(قوله) مستندة الى تحريك فلك البروج) على سبيل التمثيل والافهام أن تكون مستندة الى مثل كوكب فوقه (قوله) بحيث الخ) لتكون هذه السرعة والبطء في تمام الدورة (قوله) بقدر بعد مركز الخ) ليكون القرب والبعد بمركز الشمس على هذا الاصل كما كان على أصل الخارج (قوله) في القطعة الخ) ليكون البطء في القطعة البعيدة منه عن مركز العالم كان أصل الخارج فانه على هذا التقدير يكون المحسوس فضل حركة الكامل (قوله) وفي القطعة القريبة الخ) لانه على هذا التقدير يكون المحسوس مجموع حركة الكل في التدوير

(قوله) الى تحريك فلك البروج) الممدد ههنا مضاف الى الفاعل وقوله كما ذكرنا وقد ذكره (المص) في آخر المقصد السادس على ما سبق ان شاء الله تعالى حيث قال هناك والاورجان توافق الثوابت في تلك الحركة قدرا وجهة فهو أي ذلك التوافق إما اتحاد الحرك وهو ككرة الثوابت الى آخر كلامه هناك (قوله) بل في نصف بعينه من فلك البروج) لما عرفت قبل انهم وجدوا بالصد الأسرع والابطأ في نصف فلك البروج دون نصف فلك الشمس (قوله) بل نصف قطره) وذلك لان فرضنا كونه ما بين المركزين مساوياً لنصف قطر التدوير كان المدار الذي يصفه الكوكب ويرسمه في الحامل والتدوير معاً تلك الحركة المركبة مساوياً للمدار الذي يصفه ذلك الكوكب ويرسمه في الخارج المركز بالحركة البسيطة على ما بين في موضعه ثم لا يدع بعلبك أن وجود حافق الخارج المركز ههنا فرضي لا يتحقق اذ الكلام ههنا مبني على أصل التدوير فلم يتحقق هناك خارج المركز قطعاً (قوله) وان نفرض حركة التدوير شبيهة بهما) أي شبيهة بحركتي الحامل والخارج ولا يخفى أن هذا الكلام

الاختلاف المحسوس من الاصلين شيئاً فثبتاً واحداً بلا تفاوت الا أن بطليموس اختار الخارج
 لكونه أبسط لما عرفت من أنه يتم بحركة واحدة ومن أن التدوير يستلزم مداراً خارج المركز
 هو المقصد الخامس (في افلاك القمر) لما كان القمر نل الشمس في الشبهة والانارة عقبها
 به (وهو وجد لا كالشمس حيث تسرع) الشمس (في نصف بعينه) من ذلك البروج
 (وتبطئ في نصف آخر منه وليس القمر كذلك (بل هو (يدرع ويبطئ في جميع الاجزاء
 من ذلك البروج لا يختص اسرعه وابطاؤه بجزء معين منه دون آخر (فلم) بذلك (أنه)
 أي القمر (على تدوير يتم دوره قبل دورة حامله) فاذا فرض القمر في موضع من التدوير
 والتدوير في موضع من الحامل وكان هناك للقمر بواسطة التدوير حالة مخصوصة من
 الاسراع والابطاء فاذا عاد القمر الى موضعه بحركة التدوير قبل دورة حامله عادت تلك
 الحالة المخصوصة اليه في جزء آخر من ذلك البروج وانتقل تلك الحالة في دورة أخرى الى
 جزء ثالث منه وهكذا ثم ان هذا التصور وان كان كافياً لعدم اختصاص السرعة والبطء
 بأجزاء معينة من البروج الا أنه يقتضى أن يكون عود القمر الى الحالة المخصوصة قبل العود الى
 جزء بعينه من البروج وذلك باطل لان المعلوم بالرصدان عوده الياً بعد العود الى جزء بعينه
 من البروج بزمن قليل فالصحيح أن يقال يتم دوره بعد دورة حامله (ثم اذا تيسر سرعة
 الى سرعة وبطء الى بطء لم يكن مثله بل أسرع أو أبطأ) يعني أن اختلاف القمر اذا عاد

(حسن جلي)

يكون مستغنى عنه بما سبق ذكره الا أنه أورد طوطمة لقوله على وجه يكون في القطعة البعيدة الخ وحمل
 الكلام هو أن حركة الافلاك الثلاثة متشابهة لكن قد عارضت في التدوير بركان هامة حركة القطعة القريبة
 وحركة القطعة البعيدة على ما ذكره فكاتبهما كانتا متساويتين فثبتت حركة الحامل قط شبيهة بحركة الخارج
 سواء فان قيل لم تقف الشمس في القطعة البعيدة المتخالفة لحامله في جهة الحركة كما وقفت المتحركة في النصف
 المتخالف فتلا بد أن يكون حركة التدوير أسرع من حركة حامله حتى يتصور الوقوف أو الرجوع والمفرض
 في صورة الشمس ههنا هو أن حركة التدوير كانت مساوية لحركة حامله فلم يتصور ما ذكرتم فتأمل
 (قول) فاذا فرض القمر في موضع من التدوير كالنقطة وقوله في موضع من الحامل هو كراس الحل مثلاً
 وقوله حالة مخصوصة هي كالابطاء متلابتاء على الفرضين المذكورين وقوله الى جزء ثالث منه أي من ذلك
 البروج (قول) وذلك باطل (أي لان المعلوم بالرصدان عود القمر الى الحالة المخصوصة أو كان قبل
 العود الى جزء بعينه من البروج لزماً احساس رجوع القمر أو وقوفه حالة كونه في القطعة المتخالفة لحامله من
 ذلك التدوير لكن الرصد يكذبه

لم يمد الى ما هو مثله حقيقة بل الى ما يشبهه مع تفاوت طيل (قسّم) بذلك (أن تدويره
 مركوز في منحنى فلك خارج المركز) اذ حيث تدور الشمس القروضة في التدوير المتساوية
 في أنفسها متساوية في العصر والكبير بحسب الرؤية فتقع التناوت في الحالة المائدة . مقيسة
 الى نظيرتها (ثم وجد غاية سرعته في تربي الشمس فو) أي القمر يجب أن يكون في كل
 واحد من تربيعها (في حضيض الخارج القضي لغاية السرعة) (والواجب يقابله ضرورة)
 فاذا كان القمر في تربيع الشمس الى التوالى كان أوجهه في تربيعها الى خلاف التوالى واذا
 كان في تربيعها الثاني على التوالى كان الاوج في تربيعها الثاني الى خلافه (فله فلك آخر)
 سوي التدوير وحامله (يخرج) ذلك الفلك ويحرك (أوجهه الى خلاف جهة حركته وهو)
 الفلك (الذي) يكون (الخارج المركز في منحنى) وسميناه للمائل فيجتمع القمر والواجب عند
 المقابلة مع الشمس (ثم يتقابلان في التربيع الثاني) كما كانا متقابلين في التربيع الاول (ثم
 يجتمعان عند الاجتماع) ففي الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الاوج (وفي غير الاجتماع
 والمقابلة تكون الشمس متوسطة بينهما) أي بين القمر وأوجهه (أبدأ بآباء هذان

(قوله وفي غير الاجتماع والمقابلة) وذلك لأنه اذا اجتمع الشمس ومركز تدوير القمر والأوج في نقط
 متباعدة من فلك البروج ولكن مثل رأس الحمل ثم تحرك منه الأوج بوميليلة بحركة المائل والجوزهر الى
 خلاف التوالى احدى عشر درجة واثنى عشر دقيقة بالقرب وتحرك الشمس عن أول الحمل قريبا من الدرجة
 ضار البعدين الشمس من الأوج اثنى عشر درجة واحدى عشر دقيقة وتحرك مركز التدوير بحركة الحاصل
 من أول الحمل أربعاً وعشرين درجة وثلاثاً وعشرين دقيقة لكن المائل يرد الحمل الى خلاف التوالى
 مقدار حركته المركبة من الحركة العرضية وحركة المركز الى التوالى ثلاث عشر درجة واحدى عشر دقيقة
 وهو وسط القمر في القمري اليوم بيلته فاذا انقص وسط الشمس بمقدار درجة واحدة فهي وسط القمر وزيد
 على حركة المائل كان النامى بعد النقصان بعد المركز عن الشمس والحاصل بعد الزيادة بعد اوج القمر عنها
 فتكون الشمس متوسطة بينهما

(قوله ففي الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الاوج الخ) قد عرفت أن ترتيب البروج هكذا جل نور جوزاء
 • سرطان • أسد • ثور • جدى • قوس • ميزان • عقرب • قوس • جدى • دلوحوت ثم يقول مشلا فترض انه قد اجتمع القمر
 والشمس والأوج كلها في رأس الحمل على التوالى في الحمل والثور والجوزاء الى ربع السرطان ويحرك الأوج
 من رأس الحمل أيضاً في خلاف التوالى في الحمل والثلوى ثلاثة أرباع الجدى فيثبت يكون الأوج مقابلاً
 للقمر حال كون القمر في الحضيض وحيث تنحرف الشمس من رأس الحمل أيضاً الى ربع الحمل فيكون بين
 القمر والشمس حيث ثلاثة أرباع الجدى وبمجموع الثور وبمجموع الجوزاء الى ربع الاول
 من السرطان وتظهر أن هذا البروج الثلاثة هي ربع مجموع البروج الاثنى عشر ثم يعرك القمر من ذلك

عنها) أي من الشمس (بعد الاجتماع الى المقابلة) فيبعد القمر عنها الى التوالى والاوج
خلاله حتى يتلاقيا في المقابلة (ثم يتقاربان منها) أي من الشمس (بعد المقابلة الى أن
يجمعا) ثمنا ثانياً ثم ان منطقة التدوير يتحرك عليها مركز القمر في سطح منطقة الخارج
التي يتحرك عليها مركز التدوير وهي في سطح منطقة المائل (وليس منطقة المائل في سطح
فلك البروج والا كان القمر ملازماً له لا يستداه الى الشمال ولا الى الجنوب) كما ان الشمس
كذلك دائماً (فيكون) القمر (ينخسف في كل مقابلة لتوسط الارض) على هذا التقدير
(بينه وبين الشمس) في المقابلات كلها فيقع القمر في ظل الارض في كل منها (واللازم
مبتدئ بل قاطعه) أي تقاطع منطقة المائل فلك البروج (وتقطعه بنصفين على تقطعتين
بسميان التقديتين والجوزهرين أحدهما هي التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الشمال)
من منطقة البروج (وتسمى) هذه النقطة (الرأس) المنطقة (الآخرى) منهما هي (مقابلتها
التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الجنوب) من فلك البروج (وتسمى الذنب) بناء على
تشبيه الشكل الحادث من نصفي الدائرتين المتقاطعتين بالتين وتشبيه طرفيه برأسه وذنبه

(حسن جلبي).

الموضع في ثلاثة أرباع السرطان وفي الاسنوفى السنبلة الى نصف الميزان ويتحرك الاوج على خلاف التوالى
في الربع الاول من الجدى وفي القوس وفي القرب الى نصف الميزان فيصنع القمر والاوج في نصف الميزان
أيضا ويقتد بغيرك الشمس الى نصف الجبل فهي ح يكون مقابلة للاوج والقمر معا ثم يتحرك القمر في
نصف الميزان وفي القرب وفي القوس الى ثلاثة أرباع الجدى ويتحرك الاوج على الخلاف في النصف الاول من
الميزان وفي السنبلة الى آخر الربع الاول من الاسد فيكونان متقابلين ثانياً حال كون القمر في الحضيض وح
يتحرك الشمس الى ثلاثة أرباع الجبل فيكون بين القمر والشمس ثلاثة برج أيضا وهي الى الربع الاخير من
الجدى ومجموع الدول ومجموع الحوت وثلاثة أرباع الجبل قبل هذا هو الربع الاول فيكون غرب القمر
هناك بعد غرب الشمس وفي الربع الثاني يكون القمر وبالعكس ثم يتحرك القمر من ذلك الموضع الى
آخر الجبل ويتحرك الاوج على الخلاف الى آخر الجبل أيضا فيقعان مع الشمس في آخر الجبل ثانياً فظهر أن
القمر في هذه الدورة قد اجتمع مع الحضيض مرتين ومع الاوج مرتين ومع الشمس مرة واحدة وأما اجتماع
القمر والاوج والشمس في رأس الجبل أو لا فيمر مرتين في هذه الدورة لأن هذا الاجتماع قد جعل هناء بدأ
لحركات هذه الأمور الثلاثة في هذه الصورة فقولوا فيجتماع عند الاجتماع أي يجتماع عند اجتماعها مع الشمس
وكذا قوله في الاجتماع والمقابلة أي اجتماعها مع الشمس ومقابلتها مع الشمس هذا ما تخيل لي في هذا المقام
بأضافة الوهاب للعلام (قول باليتين) متعلق بالتشبيه المذكور والتين بكسر التاء والنون وتشديد النون أيضا
وهي الحية العظيمة المعماة بالبين وفي الصراح ان التين ضرب من الحياة والتين موضع في السماء

(ثم اذا رصدنا كسوفاً في احدي العقدين) كالرأس مثلا (ثم كسوفاً آخر فيها بعد زمان طويل رأينا الثاني) من الكسوفين (متأخراً عن الاول الى جهة المغرب) من أجزاء تلك البروج (فلما) بذلك (ان للعدين حركة الى خلاف التوالي فله) أي للقر (فلك آخر) سوى الثلاثة المذكورة (يحركهما) أي يحرك ذلك الفلك الآخر العقدين الى خلاف التوالي (ولظهر وحركته في الجوزهرين سمينا ذلك الجوزهر للقر اذا وصل الى الرأس كان على منطقة البروج فلم يكن له) حيثئذ (عرض ثم اذا جاوزة كان له عرض) عن المنطقة (في الشمال يتزايد) ذلك العرض (قليلاً قليلاً الى أن يصل) القر (الى منتصف ما بين العقدين) وعنده يكون غاية المرض (الشمال) (ثم يتناقص) ذلك المرض (قليلاً قليلاً الى أن يحصل) القر (في الذنب فيكون) حيثئذ (عديم المرض) أيضاً (ثم يصير ذا عرض في الجنوب كما وصفناه) فيزيد أولاً الى أن يصل الى المنتصف الآخر فيكون هناك غاية المرض الجنوبي ويتناقص ثانياً (وغاية المرض في الجانبين) أي الشمال والجنوب (سواء ثابت لا يزيد ولا يتقص) ومقدارهما كما علم بالرصد خمسة أجزاء (والزيادة) في المرض بعد مجاوزة العقدين (والتناقص) فيه بعد مجاوزة المنتصفين (نسبة واحدة فهي) أي المرض للزيادة والتناقص (متساوية في الأجزاء المتقابلة) فالعرض للزيادة الشمالي للجزء الباقى من الرأس مثلاً يساوى المرض للزيادة الجنوبي للعناصر من الذنب وكذا المرض التناقص الشمالي للجزء الخامس من المنتصف الشمالي يساوى المرض التناقص الجنوبي للجزء الخامس من المنتصف الآخر (فقد تلخص مما ذكرناه أن له) أي للقر (أربعة أفلاك تدور هو) مركز (حائل) خارج المركز (هو في نحن مائل) أي ذلك الحائل فيما بين سطحي فلك اللوائى المركز مسمى بالمائل ليلان منطقهته عن منطقة البروج (يحيط به) أي بذلك المائل فلك آخر (موافق) مركزه أيضاً لمركز العالم (وله أربع حركات فلتدور) حركة (الى التوالي في نصف) هو الاسفل (والى خلافه في نصف)

(حسن جلبي)

(قوله سواء ثابت لا يزيد ولا يتقص) وهذا لا ينافي ما ذكر في أول المقصد من قوله لا يتقص اسرعه ولا يبطؤه بجزء معين من فلك البروج دون جزء آخر منه وذلك لأن الاسراع والابطاء في هذا المدار أيضاً لا يتقص بجزء من الأجزاء الشمالية ولا بجزء من الأجزاء الجنوبية كما لا يخفى

هو الأعلى (والخارج) حركة (الى التوالى وللاخرين) اني المسائل والجوزهر حركتان
 الى خلاف التوالى وله) وللقمر (فى الطول) وهو ما بين المغرب والمشرق (اختلافات
 ثلاثة) فأحدها هو الاختلاف (الذى) يكون (بسبب التدوير) فان القمر اذا كان على
 ذروة التدوير أو حضيضه كان الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز التدوير المنتهى الى
 سطح التلك الاعلى متطابقا على الخط الخارج عنه المار بمركز القمر المنتهى اليه فلا اختلاف
 حينئذ بسببه واذا تحرك القمر بحركة التدوير نازلا من الذروة أو صاعداً من الحضيض الى
 جزء آخر من التدوير لم يتطابق أحد النقطتين على الآخر بل حصل فيما بينهما زاوية على
 مركز العالم فهذه الزاوية هي الاختلاف الثانى من التدوير فيحتاج تارة الى أن تنقص
 هذه الزاوية عن وسط القمر أعني حركة مركز تدويره وتارة الى أن تزداد عليه حتى يحصل
 تقويم أعني حركة مركز نفسه وغاية هذا الاختلاف هو نصف قطر التدوير (١) نأبها
 الاختلاف (الذى) يكون (بسبب الخارج) فان مركز التدوير اذا كان فى الاوج أو

(قوله) فيحتاج تارة الى أن تنقص الخ) وهو ما اذا كان هابطاً بمركز من الذروة الى الحضيض
 (قوله) تزداد عليه) وهو ما اذا كان القمر صاعداً بمركز من الحضيض الى الذروة والسبب فى ذلك ان حركة
 التدوير فى القطبة العليا على خلاف التوالى فى المبطون يكون الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر
 أقرب الى المغرب ومبدأ الدوراعنى أول الحمل من الخط الخارج منه المار بمركز التدوير وفى المعود ينمكس
 الامر بالذروة والحضيض الأوسطين باحتراز عن الذروة والحضيض المرتين فانهما يصحاحهما ولذا يوجد للقمر
 اختلاف فى الرصد عن ما يظن علمه فى الحساب وتصيله فى كتب الهيئة

(قوله) على الخط الخارج عنه) أى من مركز العالم وقوله المنتهى اليه أى الى سطح التلك الاعلى (قوله) الى أن تنقص
 هذه الزاوية عن وسط القمر الخ) اذا فرضنا القمر على ذروة التدوير أو حضيضه فى رأس الحمل مثلاً فتحرك
 مركز التدوير بحركة حاملة على التوالى من رأس الحمل فهذه الحركة أعني حركة مركز التدوير وتسمى وسط القمر
 وقد يطلق وسط القمر على القوس الذى ضلته هذه الحركة ووسعته واذا فرضنا حركة القمر من التدوير بحركة
 القطعة من التدوير على خلاف التوالى وقد تحرك مركز التدوير على التوالى حركة أسرع من حركة القمر
 لزم أن تكون الزاوية التى ضلها مركز القمر متقصا عن وسط القمر يعنى الزاوية التى ضلها وسط القمر عند
 المركز واذا فرضنا حركة القمر من الحضيض على التوالى وحركة مركز التدوير على التوالى أيضاً لزم أن تكون
 الزاوية التى قد ضلها حركة مركز القمر من دأعلى وسط القمر وقوله أعني حركة مركز نفسه وقد يطلق تقويم
 القمر على القوس الماحصل بالحركة المذكورة وقوله وغاية هذا الاختلاف أى غايته بدون اعتبار وسط
 القمر هو نصف قطر التدوير وهذا انما يظهر اذا تحرك القمر بالنصف الاسفل من التدوير على التوالى
 (قوله) اذا كان فى الاوج أو الحضيض) لا يذهب عليك انه قد ذكر الحضيض ههنا تارة فى مقابلة الاوج فبإدابه

الحضيض كان قطر منه يمتد منطبقاً على الخط المار بمركز العالم والخارج والتدوير وبالأوج والحضيض والطرف الاعلى من هذا القطر هو ذروة التدوير التي هي مبدأ حركته الخاصة والطرف الآخر منه حضيضه المقابل لها فيها عمادان في هاتين الحالتين لمركز العالم ومركز الخارج أيضاً وإذا فارق مركز التدوير الأوج والحضيض لم يكن ذلك القطر منه منطبقاً على الخط الخارج من مركز العالم إلى مركز التدوير واصل إلى أعلاه ولا على الخط الخارج من مركز الخارج إلى مركز كذلك فلا تكون الذروة المذكورة ومقابلها عمادين شيء من مركزي العالم والخارج بل هما عمادان أبداً للنقطة أخرى كما ستعرفه وبسمان ذروة وسطى وحضيضاً أوسط وبخالفان الذروة والحضيض المرتين في غير الأوج والحضيض واعلم أن هذا الاختلاف ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز بل هو اختلاف واقع بين الدوريتين علم أيته ولم تعلم ليته (و) نالها الاختلاف (الذي) يكون (بسبب تفاوت قطر التدوير) بالمعظم والصغير (في قربه وبعده بسبب حامله)

(حسن جلي)

حضيض خارج المركز وتارة أخرى في مقابلة الذروة فإدبه حضيض التدوير وقوله كان قطره أي من التدوير وقوله بالأوج والحضيض اعلم أنه إذا كان مركز التدوير في الأوج مثلاً لم تكن الذروة منطبقاً على الأوج ومتعددة معه فإذا فرضنا خطاً مبتدئاً من الأوج مثلاً لم تكن الذروة منطبقاً على الأوج ومتعددة معه فإذا فرضنا خطاً مبتدئاً من الأوج متنبهاً إلى الحضيض فذلك الخط يمر أولاً بمركز التدوير ثم بحضيضه ثم بمركز الخارج ثم بمركز العالم فينتهي إلى الحضيض وإذا كان مركز التدوير في الحضيض (لم يكن) يكون حضيض الخارج وحضيض التدوير متعينين فإذا فرضنا خطاً مبتدئاً من الذروة متنبهاً إلى الأوج فذلك الخط يمر أولاً بمركز التدوير ثم بالحضيض الذي صار متعيناً ثم بمركز الخارج فينتهي إلى الأوج وقوله فهما أي الطرفان المذكوران وقوله في هاتين الحالتين هما كون مركز التدوير في الأوج وكونه في الحضيض وقوله أيضاً يتعلق بمركز العالم ومركز الخارج معاً أي الطرفان المذكوران عمادان من مركز مركز العالم ومركز الخارج كما عمادان الأوج والحضيض ويجعل أن يكون متماثلين بمركز الخارج وحده أي عمادان من مركز الخارج كما عمادان من مركز العالم هنا لكن الأولى أولى وقوله أي مركز أي مركز التدوير وقوله كذلك أي واصل إلى أعلاه (قوله لنقطة أخرى) أي هي في جانب الحضيض من مركز العالم على ما اختاره وقوله كما ستعرفه أي ستعرفه في التبعه الآتي من هذا المقدم وقوله وبسمان ذروة وسطى وحضيضاً أوسط وهما اللذان قد كانا مرتين في الأوج والحضيض قبل معاقبتهما من مركز التدوير عن الأوج والحضيض وقوله المرتين الخ أي المرتين بدمقارفة مركز التدوير عن الأوج والحضيض (قوله واعلم أن هذا الاختلاف) إشارة إلى الرد على المصنف في قوله والذي بسبب

الخارج) لمركز فاما اذا فرضنا أن الاختلاف الاول واصل الى غاية التي هي نصف قطر التدوير كما مر فان كان مركز التدوير حيث في الأوج كان لنصف قطره مقدار في الرؤية وان كان في الحضيض كان له مقدار أعظم من ذلك المقدار وكذا الحال في الاختلاف الاول اذا لم يكن في الناية فانه يقع فيه أيضا تفاوت بحسب القرب والبعد فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة بالاختلاف الاول ولذلك جعل اختلافا ثانيا دائما للأول (و) القمر (في المرض) وهو فبا بين الشمال والجنوب اختلاف (واحد) كما نبين (هـ) تبيه (لا يخفى على ذي فطرة سليمة أن كرة كالتدوير مثلا اذا تحركت على محيط دائرة كنقطة الخارج حركة متشابهة على نهج واحد بلا تفاوت لزم هناك أمور ثلاثة : الاول أن تكون حركة الكرة متشابهة حول مركز تلك الدائرة : الثاني أن يكون قطر منها بعينه محاذيا لتلك المركز كأن خطا خرج من مركز الدائرة وانطبق على قطر من الكرة وأدارها حول المركز : الثالث أن يتساوى بعد تلك الكرة عن مركز الدائرة وحيث نقول (هذه الأصول) التي قدورها في أفلاك القمر وحركاته (يلزمها أن يكون القمر) بل (تشابه حركته) أي حركة مركز تدويره (حول مركز الخارج) وأن يكون (محاذية لقطر تدويره المار بالتروية والحضيض له) أي لمركز الخارج أيضا (وأن يكون تساوي قربه وبعدة) أيضا عند مركز الخارج دون مركز العالم (وغيره من النقط) ثم انهم وجدوه بخلافه فتشابه حركته (أي حركة مركز

(حسن جلي)

الخارج وقوله ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز لأنه لو كان كذلك يلزم أن يكون ذلك القطر من التدوير منطبقا دائما على الخط الخارج من مركز الخارج الى مركز التدوير واصل الى أعلاه لكن اللازم باطل فثبت يكون عليه هذا الاختلاف أمر مركبا من كون حامل التدوير خارج المركز ومن حركة ذلك آخر مماثل أول تدوير أو جوزه من غير أن يعلم بعضها أو كلها (قول) فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة باختلاف الأول (اذا فرضنا أن هذا الاختلاف يكون بالنسبة الى جميع قطر التدوير والاختلاف الأول يكون بالنسبة الى نصف قطر التدوير كان بين الاختلافين فرق آخر بهذا الاعتبار أيضا لكن لا عبرة بهذا الفرق كما لا يخفى وقوله كما بين أي بين في حركة المائل (قول) دون مركز العالم متعلق بالظروف الثلاثة معا أعني حول مركز الخارج وقوله له وقوله عند مركز الخارج وهذه الظروف الثلاثة خبر قوله يكون وقوله فتشابه مصدره على أنه مفعول أي فوجدوا تشابه حركته الخ وقوله في تلك النقطة واقعة من جانب الأوج أي هي واقعة في جانب الأوج عن مركز الخارج وقوله هي من جانب الحضيض أي هي واقعة في جانب الحضيض عن مركز العالم وقوله بينها أي بين تلك النقطة والحقا والمواو لثم كما لا يجدون في الرصد ما قاله

تدويره (حول مركز العالم وللحاذية) أى عاذاة قطر تدويره للار بالقدرة والحضيض
الاولطين (لنقطة) من ذلك الخط للار بالار كز والاولج والحضيض (غير مركزها)
أى مركز العالم والخارج وتلك النقطة واقسة (من جانب الاولج لتوسط مركز الخارج
بينها وبين مركز العالم) والصواب أن يقال هي من جانب الحضيض لتوسط مركز العالم
بينها وبين مركز الخارج كما هو المشهور وأما تساوى بمد مركز التدوير عن مركز الخارج
فهو باق على حاله (وانشاء اللازم) الذي هو تشابه الحركة حول مركز الخارج وعاذاة
القطر المذكور له (يوجب انشاء للزوم) الذي هو الاصول التي ذكروها في القمر ثم انه
أورد على كلامهم اعتراضاً آخر فقال (كيف) أي كيف يصح كلامهم (وما ذكروه) من
أن القمر لما علم له بالرصد أحوال خصوصية وجب أن يكون له أفلاك كذا وكذا متحركة
على الوجوه المذكورة المتقضية لتحقيق تلك الاحوال (استدلال بوجود اللازم) الذي هو
تلك الاحوال (على وجود للزوم) الذي هو تلك الافلاك المتحركة على تلك الوجوه (وانما
يصح) هذا الاستدلال (إذا علم المساواة) بين اللازم واللزم (ولم تعلم) المساواة ههنا
(أذيجوز أن يكون ثمة وضع آخر) مغاير لما ذكروه (يستلزم) ذلك الوضع الآخر (هذه
الحركات) المتقضية للأحوال المألوفة كما أن الوضع الذي ينوء يستلزمها أيضاً لجواز
اشتراك الامور المختلفة في الوازم وليس انشاءه (أى انشاء الوضع الآخر) ضروريا
ولا مبرها عليه (المقصود السادس) في الافلاك الخمسة الباقية (السماة بالتحيرة) أنها تكون
سريعة في الحركة (الى توالى البروج) فتأخذ في بطة (يتزايد) ذلك البطء (الى أن تنف)
هذه الكواكب في جزء من أجزاء البروج (أياماً ثم تأخذ في الرجوع) الى خلاف التوالى
(متدرجاً) أى كل واحد منها (في السرعة في رجوعها الى حد ما ثم تأخذ في البطء) في

(حسن جلي)

الشارح ويظهر الفرق بين كلامهما في ذلك الخط البار بالركز والاولج والحضيض فتدبر وقوله وعاذاة القطر
له أى المركز الخارج يعنى هذا اللازم متف أيضاً كما مر (قوله ليس انشاءه ضروريا ولا مبرها عليه) وأما
قولهم لو كان هناك وضع آخر لعلناه بالرصد فهو محل النزاع بعد (قوله المعاينة بالتحيرة) وجه تسمية هذه
الكواكب بالتحيرة ظاهر من ظاهر القام وأما تسمية أفلاكها متغيرة فهي باعتبار تسمية تلك الكواكب
متغيرة وقوله في نصف الخالف وهو النصف الإسفل كما يجيى وان شاء الله تعالى

ورجوعها (الى أن تحق ما ياتى ثم تستقيم) أي تحرك الى التوالى (متدويرا في السرعة) في استقامتها
 (الى غاية ومرض ذلك) الذي ذكرناه من أحوالها (لها في جميع الاجزاء) من فلك البروج
 أي ليس شيء من استقامتها ورجوعها ووقوفها وسرعها وبطئها ونحوها بجزء معين من
 أجزائه بل يوجد في كل منها (فلم) بما ذكر من أحوالها (أنها في تدوير) تزيد حركته
 في نصفه الخائف على حركة حامله كما مر في الفائدة الثانية (ثم أنها) أي الكواكب الخمسة
 (تكون غريبة من التوايت فتلحقها مقارنة) أيها (ثم تفارقها خلفه لما الى المغرب فلم) بذلك
 (أن حامل تدويرها متحرك) من المغرب (الى المشرق والزهرة وعطارد يقارنان الشمس)
 مستقيمين (ثم يفرقان) عن الشمس حتى يصيرا شرقيين عنها فيطلعان بعدها) ويهربان
 كذلك (متباعدين) في هذا التفريق (عنها الى حد ما) فغاية بعد الزهرة عن الشمس سبعة
 وأربعون جزءا وغاية بعد عطارد عنها سبعة وعشرون جزءا (ثم يرجعان) الى خلاف التوالى
 (متقاربين منها حتى يقارناها) راجعين مقارنة (ثانية ثم يهربان) أي يصيران غربيين عنها
 (فيهربان) حينئذ قبلها (لا بعدها) كما ذكره (و) كذا (يطلعان قبلها متباعدين) في المغرب
 (عنها الى حد ما ثم يرجعان) عن صوب الرجوع الى سمت الاستقامة (حتى يقارناها) في
 الاستقامة كما ذكرناه أولا (فلم) بذلك (أن مركز تدويرها خاصة ملازم لمركز الشمس)
 وان بعدها عنها شرقا أو غربا إنما هو بحركة تدويرها فقط (فالباقي) من التحيرة وهي

(قوله فلم الخ) أي فاستدل من أحوالها المذكورة على أن مركز تدويرها يتحرك على منطقة حامله مقدار
 حركة مركز الشمس الى التوالى فيجاز به أبدا ويتحرك كل من عطارد والزهرة على محيط التدوير فلا يبعد عن
 الشمس قدما ولا خلفها لا بقدر ما يقتضيه نصف قطر تدويره يقارن كل واحد منها في النزوة والخفيض اللذين
 هما متماثلان استقامة ورجوعا (قوله فان رجوعها الخ) فلو كان مركز تدويرها ملازما لمركز الشمس
 لكان أوسط رجوعها في حال المقارنة لا المتعاقبة

(قوله ثم يهربان) بتشديد الراء المكسورة من التهرب قال في الصحاح المغرب الذي يأخذ في ناحية
 المغرب والمغرب أيضا من باب التفعيل وقوله يهربان ثلاثي مجرى من الغروب (قوله ان مركز تدويرها خاصة
 ملازم لمركز الشمس) هذا ظاهر اذا كان مركز تدويرها في الرأس والجنب وأما اذا كان لمركزها معرض
 عن مدار الشمس أي عن منطقة البروج فكون مركزها ملازما لمركزها إنما هو باعتبار التقارب والتساوي
 في الحركة وذلك لأن بعد مركز تدوير عطارد عن الشمس إنما يكون خساو أو ربعين دقيقة فهو ثلاثة أرباع
 درجت أو واحدة ولا شك أن نصف قطر تدويرها أعظم بكثير في هذين المبدئين فلا عبرة بهذا التقدير من البعد

(قوله وان بعدها الخ) يعني بعد أنفسهما عن الشمس إنما يكون بحركة تدويرها لا بحركة مركز تدويرها

الكلوية (ليست كذلك فإن رجوعها) إلى أواسطه (أما يكون وهي في مقابلة الشمس فهي في الحضيض حينئذ) كما أن أواسطه اسقامتها إنما تكون في مقابلة الشمس أيها وهي حينئذ في الدودة (و) الكواكب (الحسة يختلف بعدها الصباي والمساوي) كأنه أراد به نصف قطر تدويرها وحينئذ يلقو قوله (عن الشمس) إلا في الزهرة وعطارد فإن غاية بدمها عنها صباها ومساها إنما هي بحسب نصف قطريهما والمسطور في كتب الفن أن التقى التدويرية البطائية كانت أو اسراعية وجوعية أو استقامية لم توجد متشابهة بل وجدت في بعض أجزاء البروج أكثر قدراً وزماناً وفي بعضها أقل قدراً وزماناً (ولا يتصور ذلك إلا بقرب تدويرها من الأرض تارة) فتكون قسية ونصف قطره حينئذ أعظم في الرؤية (وبدمه) عنها (أخرى) فاذن حامل تدويرها فلك خارج للركز) ثم أنه أراد أن يبين أن لعطارد خارجاً آخر يكون حامله

(أقول) بعدها الصباي والمساوي (النصف المشرق من مركز الشمس من قطر التدوير يسمى بعدها صبايا والظهور الكواكب) إذا كان عليه ماء والبد المترى منه بعد يسمى بعدها صبايا والظهور الكواكب إذا كان عليه صبايا (أقول) كأنه أراد به الخ) لأن المصنف في صدقاتين الحوامل وهي اعتماداً باختلاف انصاف تدويرها بحسب الرؤية فلا بد أن تكون التدوير في حوامل خارج المركز ولا تدخل في هذا المطلوب لاختلاف البعد الصباي والمساوي من الشمس فاعتبار اختلاف البعد الصباي والمساوي بالقياس إلى الشمس لقوله (أقول) بحسب نصف قطريهما) لكون مركز تدويرهما متساوياً للشمس دائماً فلا يبعدان عن الشمس قدامها وخلفها الابتعاد ما يقتضيه نصف قطر تدويرهما هذا بحسب الجلي من النظر والموجب الدقيق فيجب أن لا يكون متساوياً للشمس بحسب الحقيقة بل متساوية قد تكون بالتعريب ولذا يختلف غاية البعد الصباي والمساوي مع كونه مركز التدوير في موضع معين كذا في شرح التذكرة المحضرى فحينئذ عبارة المتن صحيحة بلا استثناء

أذا بعدل مركز تدويرهما عن الشمس بحيث يكون معتدبه كما ذكرنا (أقول) فهي في الحضيض حينئذ) أي تلك البواقي من المعبرة تكون في حضيض التدوير حينئذ أي حين كونها في أواسط رجوعها وإنما كانت في الحضيض حينئذ لأنها حينئذ كانت في غاية سمن السرعة على الخلاف فيظهر فضل حركة النصف الأسفل من التدوير إلى خلاف التوالي على حركة حامله فيص رجوعها (أقول) كأنه أراد به) أي البعد الصباي والمساوي إلى قوله والمسطور في كتب القوم هذا الإشارة إلى الرد على المصنف رحمه الله حيث جعل البعد الصباي والمساوي متساوياً للنصف المعبرة مع أنه لا يكون إلا في السقلين أعني الزهرة والعطارد على ما سنذكره من شأن الله تعالى وقوله أعلمه بحسب نصف قطر تدويرها أي لا بحسب مركز تدويرها حتى يلقو قوله عن الشمس ما فيها أيضاً وذلك لأن مركز تدويرها ملازم للشمس فلا تقوم أذكرة فيها وقوله والمسطور في كتب القوم إشارة إلى وجه التعريف غيرهما وإلى أنه لا وجه لادعاء نصف تدويرها كما ذكره المصنف بل الكلام مبني على اعتبار التقى كما ذكره الشارح وقوله أكثر قدراً وزماناً كذا قوله أقل قدراً وزماناً إنما يكون على تقدير كون التقى الوقوفية أكثر قدراً وزماناً فتأمل

في نخته قال (والبعد للذكور) أي البعد المباحي والساني عن الشمس الذي غايته نصف قطر التدوير كما عرفت (يكون لمطارد في) آخر (الجوزاء و) أول (الجدى أعظم مما له في سواهما) أي نصف قطر تدويره فيها أعظم منه في سائر أجزاء البروج (فهو) أي تدويره حينئذ (أقرب إلى الأرض فهو) في هذين الموضعين (في الحضيض) من حامله قد وصل في دورة واحدة إلى حضيض جليلي مرتين (والأوج) لا محالة (مقابلة فهو) أي الأوج (إذا متحرك إلى الغرب) أي إلى خلاف التوالي (إذا لو كان) الأوج (ثابتا) غير متحرك (لم يصل) مركز تدوير عطارد (إلى الحضيض في الدورة) الواحدة (الأمرة) واحدة وقد بان بطلانه (ولو تحرك) الأوج (إلى المشرق أي إلى التوالي كما أن مركز التدوير كذلك) (ثم أن يتحرك) الأوج (في نصف الدورة ثلاثة بروج وفي نصفها تسعة) وذلك لانا إذا فرضنا أن مركز التدوير تحرك من أول الحمل إلى آخر الجوزاء قد حصل في الحضيض فلو كان الأوج الذي هو مجتمع معه في أول الحمل متحركا إلى التوالي أيضا لم أن يكون الأوج قد تحرك من أول الحمل إلى أول الجدى بل إلى آخر القوس قد تحرك حينئذ المركز ثلاثة بروج والأوج تسعة ثم انهما يجتمعان في الحمل ثانيا فيتحرك المركز من آخر الجوزاء إلى الحمل والأوج من أول الجدى إلى الحمل فأنعكس الأمر بينهما فلا تكون حركة شيء منهما بل متشابهة أحدهما أسرع من الأخرى فارة وأبطأ فارة وهو باطل فثبت أن الأوج يتحرك

(حسن جلبي)

(**قوله** والأوج لا محالة متقابل) فإذا كان تدوير عطارد في آخر الجوزاء في الحضيض يكون الأوج حينئذ في أول الجدى وإذا كان ذلك التدوير في أول الجدى في الحضيض أيضا يكون الأوج في آخر الجوزاء ولا بد مع ذلك أن يجتمع التدوير بالذكور مع الأوج في رأس الحمل وأول الميزان فظهر أن عطارد قد اجتمع في ذروة واحدة مع الحضيض مرتين ومع الأوج مرتين (**قوله** إلى أول الجدى بل إلى آخر القوس) ولعل وجه الاضراب ههنا هو أن القوس هو برج التاسع من أول الحمل لكن ليس لهذا الاضراب زيادة تقع بعده

(**قوله** فلا تكون حركة تسمى منهما متشابهة) فان قيل لم لا يجوز أن يتحرك المركز إلى ثلاثة بروج والأوج إلى تسعة ثم المركز إلى ثلاثة والأوج إلى تسعة فيثبت يكون دورة المركز واحدة ودورة الأوج ثلاثا ولا يكون التدوير في الحضيض مرتين مع تشابه حركتي المركز والأوج على التوالي قلنا لو صح ما ذكرتم يلزم أن يتم الحامل أربع دورات أحدهما بحركته الثانية والثالثة بحركته العرضية التابعة بحركة الأوج جنبه على أن حركة الفلك المحيط يستتبع حركة الحائط فأمثل

الى خلاف التوالى حتى اذا وصل المركز تربع الحمل على التوالى وهو آخر الجوزاء وصل
 الاوج الى تربيته على خلاف التوالى وهو أول الجدي فيكون للركز خينثذ في الحضيض
 واذا وصل المركز الى تربيته الثانى وهو أول العبدى وصل الاوج أيضاً الى تربيته الثانى
 وهو آخر الجوزاء فيكون للمركز أيضاً في الحضيض ولا شك انهما يتلاقان فيما بين
 التربينين وقوله (فيقاله) سهومن القم والصواب فيقارنه أى يقاوم الاوج مركز التدوير
 (في الميزان وفي الحمل) وقوله (فمركز التدوير) أيضاً سهو والصحيح فاج الحمل
 أو مركز الحمل (له محرك) بحركة الى خلاف التوالى (ويسمى) ذلك المحرك (المدير)
 لادارته مركز الحمل حول مركزه (ثم هذا البعد) الصباحى والمساوى (في الميزان أعظم
 منه) والصواب أصغر منه (في الحمل فهو) أى تدوير عطارد في الحمل (أقرب الى الارض)
 منه في الميزان (فنسلم ان المدير خارج مركز) وان أوجه في الميزان فهناك يجتمع الاوجان
 ويكون نصف قطر التدوير أصغر ما يكون وأما في الحمل فيجتمع مركز التدوير وأوج
 الحمل مع حضيض المدير فلا يكون نصف قطره في ذلك الصغر (ثم يختلف بعد الشمس
 عن الثوابت وهى) أى الشمس (في اعتدالين) ويلم هذا الاختلاف (اذا رصدنا كسوفين
 وهى فيهما يظهر ذلك في الدهور الطويلة فهى) أى الثوابت (متحركة) حركة بطيئة جداً
 كاسلف (والواجبات) سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد (أى توافق الثوابت

(حسن جلبي)

(قوله سهومن القم) ذلك أن تقول ان الضعيف المسترق يقابله راجع الى التدوير والبارز الى الحضيض
 لولم العكس أى اذا كان التدوير في الميزان كان الحضيض يقابله في الحمل واذا كان في الحمل كان الحضيض
 يقابله في الميزان فيلزم أن يقرن الأوج مع التدوير في الميزان والحمل اذا تقابل مع الحضيض تقتضى المقارنة مع
 الأوج لعلامة (قوله أيضاً سهو) لايحتمل ان الفلك المحرك لمركز الحمل وأوجه على خلاف التوالى محرك لمركز
 نفس التدوير أيضاً كذلك ولو بواسطة محرك الحمل وباب التسامع مقروح في كلمات المنعفين
 (قوله اذا رصدنا كسوفين) انما اعتبر هنا الكسوفان مما لا نه اذا رصدنا كسوفاً أول كانت الثوابت
 مرتبة حول الشمس ثم اذا رصدنا كسوفاً ثانياً يظهر اختلاف بعد الشمس عن تلك الثوابت وقوله وهى
 فيها أى المال ان الشمس في الاعتدالين وأما وقوع الكسوف في القديتين فهى كثيرة لكن الاختلاف
 المذكور انما يظهر عند كونهما في الاعتدالين (قوله سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد) وقد عرفت
 أن محرك أوج القمر هو المائل ومحرك أوج عطارد هو المدير وانهما لا يوافقان الثوابت في حركتهما ووجهة

في تلك الحركة قدراً ووجهة (فرو) أي ذلك للتوافق (أما لاتحاد المحرك) وهو كرة التواب
 .ثلاً (وأما لتوافقها) أي توافق الحركات المتعددة (في الحركة) بأن توافق الحركة الصادرة
 من بعضها الحركة الصادرة من بعض آخر (جهة وكما) كما إذا فرض أن حركات تلك
 الاوجات هي للمثلثات (ثم ان عرض الزهرة وعطارد ليس ثابتاً كما ثبت للقمير بل عرض
 مركز تدوير (زهرة شمالاً أبداً وعرض) مركز تدوير (عطارد جنوبي أبداً) وأما عرض
 مركز جرميهما فقد يكون في الزهرة جنوبياً وعطارد شمالياً ثم انه صور كيفية ما ذكره
 بقوله (كأن الحافين) من مداري مركزي تدويرهما (يقادلان) في جهتي الشمال والجنوب
 (فاذا كانت الزهرة) بل مركز تدويرها (على الرأس كان مداها منطبقاً على سطح
 منطقة البروج ثم اذا جاوزت) الرأس (وحصل) الكواكب بل مركز تدويره (في النصف)
 الذي يحرك عليه (صار ذلك النصف شمالياً) عن المنطقة والنصف الآخر جنوبياً عنها
 (وبقاعدة) للمدار (عنا) شيئاً فثبتاً الي أن يصل مركز تدويرها (الى غاية العرض)
 وهي منتصف ما بين المقدتين (ثم يقرب) مدارها (منها) شيئاً فثبتاً (حتى يطبق عليها
 وهي) أي الزهرة بل مركز تدويرها (في الذنب ثم تصير في النصف الآخر) الذي
 كان جنوبياً (وقد صار هو) الآن (شمالياً و) صار النصف (الآخر) الذي قد تحرك عليه
 في الشمال (جنوبياً وبقاعدة) للمدار عنها في الجانبين (الى غاية ما) هي منتصف هذا النصف
 (ثم يقارب) اليها حتى يطبق عليها ويتناول نصفها في الجهة وهكذا دائماً فيكون مركز
 تدوير الزهرة دائماً اما على المنطقة وأما في الشمال عنها (وأما عطارد فبالعكس من ذلك

(حسن جلي)

(قوله) كما ثبت للقمير (أي كما ثبت عرض القمر وهو خمسة أجزاء كما مر وثبت عرض القمر هو أن يكون
 ثابتاً في جانب الشمال والجنوب لا يتبدل حاله فيما يختلف عرض الزهرة وعطارد وعن منطقة البروج كما ذكره
 (قوله) وأما عرض مركز جرميهما) يعني ان المنتصف يفرق بين عرض مركزهما وبين عرض أنفسهما فليكن
 أن تفرق بين العرضين كيلا يشبه عليك الحال (قوله) وهو منتصف ما بين المقدتين) وهذا المنتصف يكون في
 جانب الشمال كان هذا النصف صار شمالاً عن المنطقة وقوله ثم تصير أي الزهرة بل مركز تدويرها وقوله
 وقد صار الخ أي ان النصف الذي كان جنوبياً قد صار هو الآن شمالياً (قوله) فيكون مركز تدوير الزهرة دائماً
 ولعل سبب هذه الحالة هو حركة الحمل منضعة الى اعتبار بعض مركز الحمل عن مركز ذلك البروج والاعتبار
 هنا ليس بالتدوير مركز نفس الكوكب اذ الكلام في حركة الكوكب لا في حركة مركز الكوكب حتى

فيكون عند الانطباق في القرب ويتجاوز به الى النصف الجنوبي متباعداً ثم ينطبق وهو يتجاوز به الى النصف الآخر (الذي كان شمالياً) (وقد صار) الآن (جنوبياً) فركز تدويره دائماً اما على المنطقة واما في الجنوب عنها (ثم لها) أي للزهرة وعطارد (عروضان آخران) منيران لموضهما بسبب مدار مركز تدويرهما على الوجه الذي هو وناه (فان القطر) من تدويرهما (المار بالدورة والحضيض ينطبق تارة على المنطقة ويتصل عنه أخرى) كما تارة ادا بالمنطقة مدار مركز تدويرهما فان انطباق ذلك القطر انما هو عليه في منتصف ما بين العقدتين دون منطقة البروج في العقدتين اذ هو هناك في غاية الميل عن المدار ومنطقة البروج المتطابقتين ولذلك أمكن لجرم الزهرة عرض جنوبي ولجرم عطارد عرض شمالي كما أشرنا اليه (وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين) من تدويرهما للمقاطع قطر المار بالدورة والحضيض منه له أيضاً ميل يقتضي

(حسن جلي)

يعتبر مركز التدوير أيضاً ولا اعتبار به هنا أيضاً لمرتكز المديمر مركز الحامل فان مثل هذه الحالة يكون في مركز تدوير عطارد وليس هناك محرك آخر مثل المديمر حتى يعتبر مركزه (قوله بسبب مدار مركز تدويرهما) متوافق بقوله لموضهما لا بقوله متعارف وقوله عليه أي على مدار مركز تدويرهما وقوله اذ هو أي ذلك القطر المار بالدورة والحضيض وقوله هناك أي في العقدتين وقوله في غاية الميل عن المدار الخ فالزهرة مادام مركزها باطن الأوج من احد المتصفين الشماليين مالت ذروتها الى الشمال وحضيضها الى الجنوب ومادام مركزها صاعداً من الحضيض من المتصف الآخر مالت ذروتها الى الجنوب وحضيضها الى الشمال على عكس النصف الاول وأما عطارد فادام مركزها باطن الأوج مالت ذروتها الى الجنوب وحضيضه الى الشمال ومادام صاعداً من الحضيض مالت ذروتها الى الشمال وحضيضه الى الجنوب (قوله وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين من تدويرهما) البعدان الاوسطان ههناهما النقطتان المقابلتان في محيط التدوير بحيث يكون كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز المار سواء وكذا يكون بعد كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز ذلك التدوير سواء كالقطر المار بالبعدين الاوسطين المقاطع لقطر المار بالدورة والحضيض على قوائم يكون له طرفان أحدهما هو الطرف المتأخر أعنى الطرف الشرقي ويقال له البعد المسامي والآخر هو الطرف المتقدم أعنى الطرف الغربي يقال له البعد المسامي اذا عرفت هذا فنقول اذا وصل مركز تدوير البعدين أعنى الزهرة وعطارد الى احد العقدتين يكون هذا القطر المار بالبعدين الاوسطين منطبقاً على مدار مركز التدوير ومنطقة البروج أي يكون ذو في سطح ما حال كونها متطابقتين ويصير حينئذ أحد طرفي القطر المار بالدورة والحضيض الى الشمال والطرف الآخر الى الجنوب وهذا غاية ميله عن مدار مركز التدوير وحينئذ يكون هذان القطران متقاطعين على زوايا قائمة ثم اذا فارق مركز التدوير عن احد العقدتين فاحد طرفي كل واحد من القطر ين مال الى الشمال والطرف الآخر مال الى الجنوب حتى اذا وصل مركز التدوير الى منتصف ما بين العقدتين صار أحد طرفي القطر المار بالبعدين الاوسطين في الشمال والآخر في الجنوب وهذا غاية ميله عن المنطقة وصار القطر المار بالدورة

مرضا (وكيفية مسطوية في كتبهم) ولقد أحسن في هذه الحوالة ولو عممها في أكثر
 المباحث السابقة وترك تفاصيلها لكان أحسن وأحسن لأن التعرض لها على الوجه الذي أوردته
 أوجب انتشار الكلام وصعوبة الفهم وتذيلها بمباحث أخرى بوجوب زيادة في الصعوبة فلذلك
 أعرضنا عن الاطناب واقتصرنّا على ما ذكر في الكتاب والله الموفق للصواب (واعلم أنهم
 لما اعتقدوا أن حركة الافلاك يجب أن تكون دورية) متشابهة (تحيروا في مبدأ هذه
 الاختلافات) للملومة بالمشاهدة أو الرصد في هذه الكواكب (ولم ينسوا) أي لم ينكحوا
 (فيه) أي في ذلك المبدأ (بذات شقة) أي بكلمة كافية شافية (والذي ينبغي بالمدم على
 قاعدتهم) في هيئة (أفلاك عطارد بعد ما قدمناه) من أن ما ذكره استدلال باللازم على
 وجود اللزوم مع عدم العلم بالمساواة (أنها) أي تلك القاعدة (تستلزم تشابه حركة مركز
 التدوير حول مركز الحامل) لما بينها عليه (والمدرّك بالرصد خلافه فأنها وجدت لنقطة)
 أي أن حركة مركز تدويره وجدت متشابهة حول نقطة أخرى (تسمى) تلك النقطة
 (مركز معدل المسير وهي بين مركز العالم ومركز الخارج) الذي هو المدير ومثلي هذا
 الاشكال وارد على أفلاك العلوية والزهرة أيضاً (و) الذي ينبغي بالمدم على قاعدتهم (في
 الكل أن حركات الافلاك ارادية) على رأيهم (فإذا يمنع أن تختلف) تلك الحركات
 (بحسب) اختلاف (ما يتأهب عليها) أي على الافلاك (من ارادات جزئية) لا بد منها
 في تلك الحركات (إذا قدمت) فيها سبق (أنها) أي أن القصة (لا تنكفي في الحركة
 الجزئية لتنفصل الكلي والحق حالة ذلك كله إلى القادر المختار) فأنها متباعدة عن هذه
 الاشكالات وأمثالها كما نبت عليه

﴿انقسم الثاني﴾

من الانقسام الخمسة (في الكواكب كلها شفافة) لالون لها (مضيئة) بذواتها (الا تعبر فاته
 كد) في نفسه تظهر كدوده أعنى قمته القريبة من السواد عند الخسوف وليس منيراً بذاته

(قولهم مضيئة بذواتها) خلافاً للبعض حيث قالوا باستفادة انوارها عن الشمس على ما في الشفاء

والخفيض متعباً على ذلك القطر ومتعاطلاً على زاوي اقوائهم ومع ذلك صار منطبقاً على مدار مركز التدوير كما
 ذكر (قولهم لم يشكوا) عليهم كانوا يتكلمون أن ذلك المبدأ هو اجتماع الافلاك الخالفة مع انفعال اعتبار
 خروج مركزها عن مركز العالم وقوله ينبغي بالتعلم أي يقبل بالعلم

(بل نوره من الشمس لاختلاف أشكاله) النورية (بحسب قربه وبمده عنها) فيحدث من ذلك أن نوره مستفاد من ضوئها قليل هو على سبيل الانعكاس من غير أن يصير جوهر القمر مستنيراً كما في المرآة وقليل يستنير جوهره قال الامام الرازي والاشبه هو الاخير اذ على الوجه الاول لا يكون جميع اجزائه مستنيراً لكنه كذلك كما يظهر من اعتبار حاله عند الطلوع والغروب ومنهم من قال كسف بعض الكواكب لبعضها يدل على أن لها لونا وان كان ضميماً فله طارد صفرة والزهرة درية أى باض صاف والمرجح حرة والمشتري باض غير خالص ولحل قسمة مع كدورة (وفيه) أي في هذا القسم (مقاصد) * خمسة * (الاول في الهلال والبدر القمر لما كان يستضي من الشمس فنصفه المقابل لها أبداً مضى ونصفه الآخر مظلم ولما كان تحت الشمس فاذا كان القمر مقارناً لها كان وجهه المضى اليها دونها فلا نرى له ضوءاً) أملاً (وكانت) - حينئذ (دائرة الرؤية) وهي الدائرة الفاصلة بين المرئي وغير المرئي منه (منطبقة على دائرة الضوء وهي) الدائرة (الفاصلة بين المضى والمظلم منه وغرض دائرة الرؤية ثابتة) و قول (دائرة الضوء نزول) لاحالة (بزواله) أى بزوال القمر (عن المسامطة) أى المقارنة للشمس (فبعد الانحراج بينهما) أى بعد زوال الانطباق وحصول الانكشاف والتقاطع بين الدائرتين يقع شيء من الوجه المضى مستند بين نصفيهما وحينئذ (نرى قوساً من الوجه المضى البتة) فهذا المرئي هو الهلال (ولا يزال ذلك يكبر) بالبعد عن

(قوله على سبيل الانعكاس أى بانعكاس ضوء الشمس على سطحه الظاهر لكونه كمناسق قلاباً كما رأينا إذا حوذى بالشمس) (قوله لا يكون جميع اجزائه مستنيراً) لعدم الانعكاس على جميع الاجزاء لاختلافها في الوضع بالنسبة الى الشمس كما في المرآة ونصفها الماء الذي ينعكس عليه ضوء الشمس (قوله لكنه كذلك) أى كل واحد من اجزاء القمر من غير بدل عليه اعتبار حاله عند الطلوع والغروب والمجسفات ومقادير نوره من أول هلاله الى صيرورته بداراً ونصفه لا ينجح كفاً في نهاية الادراك ووجهه منع الملازمة لجواز ان يكون لكل جزء من اجزاء القمر نسبة الى كل جزء من الشمس فوجب الانعكاس على جميع اجزائه ومنع لبطان التالي بموازان يكون بعض اجزائه مستنيراً ويرى الشكل من البعد (قوله نصفه المقابل الخ) أى نصفه القريب لما بين ان الكرة المضيئة اذا قبل النور من كرة كبرى كان المضى أكثر من النصف (قوله منطبقة) أى تقريباً لان المرئي منه اقل من النصف والمضى أكثر منه

(قوله اذ على الوجه الاول لا يكون جميع اجزائه مستنيراً) بل يكون حينئذ كالمرآة اذا قوبلت بالشمس فان شعاع الشمس انما يرى في وسط المرآة دون سائر جوانبها ولو قيل اذا كان جوهره مستنيراً حينئذ لم نرى مستنيراً أيضاً من الجوانب الغير المقابلة للشمس فلان زوم هذا ممنوع

الشمس وزداد المرتقى من الوجه المضي عظما (حتى يصير الوجه المضي) تمامه (البنا)
 وذلك عند المقابلة التي هي غاية البعد بينهما (و) حينئذ (ينطبق الدائرتان مرة أخرى فتراه
 بعبارة) كاملا كدائرة تامة (ثم) ان التبرين بعد غاية البعد بينهما (يقاربان) من الجانب
 الآخر (فتقاطع) حينئذ (الدائرتان) مرة أخرى (ويخرف عنا) شيء مستدق من الوجه
 (المضي) فينتقص كمال البدرية وهكذا يخرف للمضي شيئا فشيئا (حتى) نرى منه شكلا
 هلاليا في جانب المشرق ثم (يخفى بالكساية وهو الخاق وانما لا نرى) القمر (يوما وأكثر
 بعد المقارنة وقبلها انصاف ضوءه وبقته من الشمس مع ضوئها) للقالب السائر لما يقرب
 منها (فيمتنع) القمر لهذه الاسباب (من ابصاره) وأما اذا كان بعيدا عنها في أحد جانبيها
 بمقدار اثني عشرة درجة فانه يري عادة مسترة وربما يري بأقل منها فان ذلك مما يختلف
 بحسب عرض القمر وصفاء الافق وقوة الباصرة (المفسد الثاني في خسوف القمر وهو أنه
 قد يكون) القمر مقابلا للشمس (بقرب القمدين فتكون الارض) حينئذ واقعة (بينه
 وبين الشمس فتمنع) الارض ضوءها عنه فيري كدأ كما هو لونه الاصلي ولان جرم الارض
 أصغر) كثيرا من جرم الشمس فيقع الظل (الناشئ من الارض) مخروطا (قاعدته دائرة
 صغيرة على الارض ورأسه على محاذة جزء من أجزاء فلك البروج مقابل لجزء منه حل فيه
 الشمس) فان لم يكن للقمر (في حال المقابلة) عرض) بأن يكون في أحد القمدين (انخفض
 بالكساية لانه أصغر من الارض) بل من غلظ الظل حيث وصل اليه فيقع كله في داخله

(حسن جلبي)

(قوله وزداد المرتقى من الوجه المضي عظما) فمند تمام التبريع من الشمس كانت الدائرتان متقاطعتان على
 حادة ومنفردة الى أن يتطابقا عند مقارنته أحدهما للآخر أو عند مقابلته له (قوله قاعدته) أي قاعدة الظل
 الناشئ من الارض وقوله دائرة صغيرة وهذه الدائرة الصغيرة موازية للدائرة العظيمة منتدعة لكثرة الارض
 لكسائها أصغر منها وذلك لان جرم الشمس أكبر بكثير من جرم الارض فلم تكن تلك الدائرة العظيمة منشأ للظل
 لوقوع ضوء الشمس على محيط تلك الدائرة العظيمة أيضا فكيف تكون هي منشأ للظل مع احاطة الضوء عليها
 بل دائرة التي تكون أصغر من تلك الدائرة ولكن هذه الدائرة التي تكون منشأ للظل لابد أن تكون موازية
 لتلك الدائرة العظيمة فحينئذ ينزم أن تكون قاعدته المخروطية دائرة صغيرة أيضا كما ذكره وقوله على محاذة
 جزء الخ يعني انه يعتبر في فلك البروج جزآن متقابلان أحدهما محل فيه الشمس والاخر ما يكون محاذيا
 لرأس ذلك المخروط

ومكث فيه زمنا (وان كان له عرض فان كان ذلك المرض (بقدر نصف قطر) صفحة
 (القمر ونصف قطر) دائرة (الظل) وهي الدائرة الحادثة على مخروط الظل من نوم سطح
 جرم القمر الذي يرى كدائرة خارجة الى أن يتقطع المخروط (لم ينخسف) القمر حينئذ بل
 ماس الظل من خارج كحدتي دائرتين (وان كان ذلك المرض (أقل) من مجموع النصفين
 المذكورين (انخسف بعضه وذلك بقدر تقاطع القطرين) أي تلاقيهما وذا دخلما فان
 فرض أن هذا المرض الاقل يساوي فضل نصف قطر الظل على نصف قطر القمر انخسف
 كله وماس سطحه دائرة الظل من داخل ولم يكن له مكث وان كان أقل من ذلك الفضل
 انخسف بتمامه ومكث بحسب وقوعه في الظل (المقصد الثالث في كسوف الشمس)
 فنقول (عند اجتماع القمر بالشمس) في النهار اجتماعا مرئيا لا حقيقيا (ان لم يكن للقمر

(قول حيث وصل) أي اتصل اليه أي القمر فيقع كله أي كل التمر في داخله أي الظل ويكث فيه أي
 في داخله بقدر نصف قطر صفحة القمر إلى مركز دائرة الظل على منطقة البروج ومركز صفحة القمر
 على محيط منطقة فلكه المائل فيكون نصف كل واحد من قطري صفحة القمر ودائرة الظل واقابين تشكل
 المنطقتين في صورة مساواة عرض القمر لتضع القطرين المذكورين يكون صفحة القمر مماسة مع دائرة
 الظل من خارج على نقطة في جهة عرض كحدب الدائرتين فلا يقع شيء من الظل على صفحة القمر وكلما
 حال كون اعراض القسم أكثر من مجموع النصفين (قول وهي الدائرة الخ) يعني ان سطح جرم القمر وان
 كان لا يرى في الاستقبال في البعد من العادة كدائرة التمر ويصير صفة القمر فادا خرج ذلك السطح
 في الوهم أي أن يقع هناك مخروط الظل وحدث في المخروط دائرة موازية لقاعدته يسمى دائرة الظل يكون
 مركزها أيضا على المنطقة (قول يساوي فضل الخ) أو النصف قطر القمر على ما بين في عمله
 (قول انخسف كله) لو وقوعه بتمامه تحت الظل (قول لم يكن له مكث) بل تبدى في الحال بالانجلاء
 بغير زيادة الظل على جرم القمر

(قول بقدر نصف قطر صفحة القمر) واعلم يستتبعه كل واحد من القمر ودائرة المخروط لأن المعتبر هنا
 هو ميل مركز القمر عن مركز دائرة المخروط فإذا مال مركز القمر عن مركز دائرة المخروط بتقدير انصرفه
 ونصف قطر هلمنا يبين بين الشمس حائل من الارض أصلا وقوله خارجا الضمير المستتر فيه راجع الى
 سطح جرم القمر فهو ما أن يكون حاله وما أن يكون مفعولا ثانيا للتوهم المذكور رأى من تخيل سطح جرم
 القمر سطحاً مستديراً خارجاً الى أن يتقطع ذلك السطح المستدير ذلك المخروط وقوله كدائرة متعلق بقوله يرى
 وقوله بل ماس يتشبه بالعين من الماسة وقوله انخسف ببعضها انخسف بعضه هنا عام يتناول انخساف كله أيضا
 على ما ذكره الشارح وقوله على نصف متعلق بفضل (قول اجتماعا مرئيا لا حقيقيا) وذلك لأن الشمس والقمر
 ليسا في ذلك واحد حتى يصح أن اجتماعا حقيقيا وقوله يوترها الشمس أي يوترها قطر الشمس

عرض) مرئي (حجب يتناوب بين الشمس) لوقوعه على الخط الخارج من أبصارنا إليها
(فلن نرى ضوء الشمس بل نرى لون القمر الكد في وجه الشمس فنظن أن الشمس ذهب
ضوؤها وهو الكسوف) فبالقياس الكسوف بغير حال في ذات الشمس كالخسوف في ذات
القمر ولذلك أمكن أن يقع كسوف بالقياس إلى قوم دون قوم (ويكون ذلك بقدر صفحة
القمر فربما كسف للشمس كلها وإن كان أصغر منها) وذلك (لأنه أقرب إلينا فيوتر قطره
الزاوية التي نورها الشمس كذا) فتحجب به عنا تمامها (وربما تكون الشمس) وقت
انكشافها (في حضيضها فلقربها) منا (نرى أكبر و) يكون (القمر) حينئذ (في أوجه
فلبده) عنا (يرى أصغر فلا يكسف جميع صفحتها بل تبقى منها حلقة نور محیطة به وقد
دوى أنها) أي الحلقة النورانية (رؤيت) على وجهها في بعض الكسوفات مع ندرته (وإن
كان للقمر) في ذلك الاجتماع (عرض) مرئي (فإن كان) ذلك العرض (بقدر مجموع
نصف قطرها لم يكسفها) وإن كان أكثر منهما فبالطريق الأولي (وإن كان أقل منهما
كسفها بقدر ذلك) كما لا يخفى (واعلم أن ابن الهيثم قال في اختلاف تشكلات القمر أنه
يجوز أن يكون ذلك الاختلاف لأن القمر كرة مضيئة نصفها دون نصف وأنها) أي تلك
الكرة (تدور على) مركز (نفسها بحركة مساوية لحركة فلكها فإذا كان نصفه المضيء
الينا) كما في حال المقابلة (فبدر أو العظم) كما في حال المقارنة (فبعاق وفيما بينهما يختلف قدر
ما نراه من المضيء) هــ لا بل ونصف دائرة وإهليلجيا (وبطله) أي يبطل قول ابن الهيثم
(ما ذكرناه من أمر الخسوف) فإن هذا الاحتمال يقتضي أن لا يخسف القمر أصلا
(والكسوف) وقع هذا اللفظ في نسخة الأصل ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى
هذا الموضع لكنه ضرب عليه بالقلم آخرًا إذ لا وجه لصحته (والاعتراض) على ما ذكره
(بعد تسليم الأصول) التي بنوه عليها (أن في هذا الاحتمال) الذي أبداه ابن الهيثم في
تشكلات القمر بنافاته الخسوف (لا يبقى جميع الاحتمالات) العقلية في تلك التشكلات
(قليل ثمة سبب آخر) لاختلاف نور القمر مخالفًا لما ذكره وما ذكرتموه لكن لا نعلمه كأن

(حسن جلي)

قوله ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى هنا) يعني أن الموضع اللائق بكلامه هو المقصد الثاني في خسوف
تمر لئلا ذكره ههنا لأجل أنه ذكر الكسوف ههنا لكنه ضرب عليه القلم كما ذكره

يكون مثلا كوكب كد تحت تلك القمر فينخسف به في بعض استقبالاته (غير ما ذكرتم)
من الخسوف والكسوف ودوام نور باقي الكواكب (يجوز أن يكون خلق الفاعل المختار
النور في الشمس والقمر) في أكثر الاوقات وعدم خلقه النور فيها أحيانا (و خلقه اياه في
باقي الكواكب) دائما (أو استضاءتها) أي أولا استضاءة الشمس والقمر والكواكب
المحسوسة مطلقا (بكواكب أخر مستورة عنا) لا نشاهدها أصلا وإن كانت مضيئة جدا
اما لبعدها أو لكونها محجوبة ببعض الاجرام السماوية المظلمة ثم يتغير الحال فيهما دون
باقي الكواكب (كيف) لا يجوز هذا الاحتمال والحال أن هناك احتمالا آخر أبعد منه
(و هو أنه لا يلزم كون تلك الكواكب) للمستورة عنا (نيرة) في أنفسها (بل ربما تكون
مقابلتها) للكواكب المحسوسة (توجب ذلك) النور فيها كما في تقابل الاجسام الكبدية العسقية
جدا (و المقصد الرابع في محو القمر) المشاهد في صفتته وفيه آراء الأول قيل خيال (ل
لاحقيقة له) قلنا فيختلف الناظرون فيه) لاستحالة توافقهم كما هم في خيال واحد (الثاني قيل)
هو (شبح ما ينطبع فيه من السفليات من الجبال والبحار) وغيرها (قلنا فيختلف باختلاف
القمر في قربه وبعده وانحرافه عما ينطبع فيه) الثالث) هو (السواد الكائن في الوجه الآخر
قلنا فلا يرى متفرقا) الرابع) هو (تسخين النار) للقمر (قلنا لا هو مماس للنار) لانه سر كوز
في تدويره وفي نحن حامل فينته وين النار بعد بريد ولو فرض أنه في حضيض التدوير مع
كونه في حضيض الحامل لم يتصور هناك مماسة الانقطة واحدة (ولا) هو (قابل للتسخين
عندكم) فكيف يتسخن بها (الخامس) هو (جزء منه لا يقبل النور) كسائر أجزائه القابلة
له (قلنا فاذن لا يطرد القول ببساطة الفلكيات) اذ القمر حينئذ مركب من أجزاء متخالفة
الحقائق (وبطل) على هذا التقدير (جميع قواعدكم) المبنية على بساطتها (السادس)

(قوله خيال للاحقيقة) فهو كالسراب من اغلاط الحس وان لم يعلم سببه (قوله شبح ما ينطبع الخ) لان
القمر كد مقبل كالمرآة فينطبع فيه اشياء الجبال والبحار كما ينطبع في المرآة صور الاشياء المحاذية فلا يرى
موضع الانطباق منها براهقة (قوله بعد بريد) على قدر المقم المحوري من حامله

(قوله بل ربما يكون مقابلتها للكواكب المحسوسة توجب ذلك النور) أي يجوز أن لا يكون الكواكب
المستورة عنا ولا الكواكب المحسوسة أي نيرة في أنفسها لكن المقابلة بينهما توجب ذلك النور في الكواكب
المحسوسة بشرط كونها من الاجسام المعقولة كالمرآة وان لم تكن نيرة بنفسها

هو (وجه القمر فانه موصور بصورة انسان) أى بصورة وجه الانسان فله عيتان وحاجبان وأنف وفم (فلنا فينتطل فعل الطبيعة عندكم لان لكل عضو طلب تقع أو دفع ضر) فان الفم لدخول الغذاء والانف لفائدة الشم والحاجبين لدفع العرق عن العينين ونيس القمر قابلا لشي من ذلك فيلزم لتعطيل الدائم فيما زعمتم انه أحسن النظام وأبلغه (السابع) هو (أجسام سماوية) مختلفة ممة في تدويره غير قابلة للأناوة بالتساوى (حافضة لوضعها ممة) دائما (وهذا أقرب) ما قيل لكن لا يصح للتدويل (المقصود الخالص في الهجرة) وهي الدائرة التبتية المسماة عند الروم بسبيل التبانين (قيل احتراق حدث من الشمس في تلك الدائرة في بعض الازمان) السائلة وانما يصح اذا كانت الشمس موصوفة بالحرارة والاحتراق وكان الفلك قابلا للتأثر والاحتراق (وقيل بخار خالي) واقع في الهواء ويرد عليه أنه يلزم منه اختلافها في الصيف والشتاء لقلة المدد في أحدهما وكثرته في الآخر (وقيل كواكب صناع) مقارنة بتشابكة (لا تمايز حسا) بل هي لشدة تكافؤها وصغر ما صارت كأنها لطخات سحابة قال الأمدى (والفرض من نقل هذه الاختلافات ابداء ما ذكره من الخرافات ليتحقق) ويقتين (للماقل الفطن انه لا ثبت) أي لاحجة (لهم فيما قولونه) ويمتدونه (ولا ممول على ما ينقلونه) من أوائلهم ويمتدونه (وانما هي خيالات فاسدة وتوهمات باردة يظهر ضعفها بأوائل النظر ثم البعض البعض يعتبر

(قوله وجه القمر الخ) لاختفاء ان الكلام في امتناع قبول بعض القمر للنور والتمام فالصواب ان وجه القمر لا يكتفي في ذلك (قوله غير قابلة للأناوة) انما لا يقل الأناوة بالتساوى اما لاختلافها بالنوع واما لاختلاف وضعها في المواضع الرصدية من التدوير فيكون أقل تكاثفا في المواضع النيطفة فيكون أكثر تكاثفا (قوله حافضة الخ) دفع لما قيل من المستبعد ان يكون وقوع تلك الاجسام على وجهه يؤثر دائما في القمر اثرا واحدا (قوله لطخات) اللطخة بالهاء المعجمة من مصاب ونحوه قليل منه

(قوله فلنا فينتطل فعل الطبيعة الخ) يمكن دفع هذه الأجوبة بناء على احوالات عقلية فتأمل (قوله مختلفة) بالهاء المعجمة والقاف يقال رجل خفي وعختا بفتح اللام أى تأمل الخلق بمثل وقوله معبأ أى مع القمر في تدويره هو أن يكون مركزه في تدويره بحيث يكون بعضها في المواضع الرقيقة بالنسبة للنبات وبعضها في المواضع النيطفة كذلك ترى ضيقة الأنوار وصغيرة الاجرام ويجوز أن تكون مركزه في جرم نفس القمر لكنهم لم يقرؤوا به (قوله في الهجرة) ذكر في الصحاح أن الهجرة هي التي في المعاء لأنها كثر الجبرأى كثر جرائعها ونحوه وقوله لطخات معبأة يقال في السماء لطخ من المصطب أى قليل منه

﴿ انقسم الثالث في الناصر وفيه مقاصد ﴾

ثلاثة عشر ﴿ التعمد الاول التأخرون من الحكماء (على أنها أربعة أقسام) خفيف مطلق يطلب المحيط في جميع الاحياز) أي اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المتأخرة له كان طالبا للمحيط (وهي النار وهي حارة بالحس) حرارة شديدة في الثانية ولذلك كانت طالبة للمعمرات (وبإسبة لأنها تنفي الرطوبات) عن الاجسام الملاقية لها (فان قيل ليست فسرنا البيوسمة بمر قبول الاشكال وتركها والنار بخلافه) لأنها (سهلة لتشكيل والتترك فلنا ذلك) التي ذكرنا انها هو (فيا عندنا من الثبران وهي مغلوقة بالهواء) فلذلك كانت سهلة القبول والتترك (فلم قلت ان النار البسيطة) التي عند المحيط (كذلك) وخفيف مضاف يقتضي أن يكون تحت النار وفوق الآخرين وهذا (الانتضاء) هو خفة المضافة (الي المنصهرين الآخرين وان كان ثقيل بالنسبة الى النار وحدها (وهو الهواء) وانه حار وطبعه بالطبع أي لو خلى وطبعه لاحس منه بالكيفيتين وكذلك الحال (في) الكيفيات المنسوبة الى (سائر العناصر وما يمرض له) أي للهواء (من البرد) انما هو (لجودة الارض) والماء (وثقل مطلق يطلب المركز) على معنى انه يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم فهو اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المتأخرة له طلبه (وهي الارض باردة بإسبة) ويحققها الحس وثقل مضاف يقتضي أن يكون فوق الارض ونمت الآخرين وهذا الذي ذكرناه هو (ثقله المضافة) الى المنصهرين الآخرين وان كان خفيفا بالنسبة الى الارض وحدها (وهو الماء بارد رطب بالطبع) (على ما مر من التفسير) وطبيعته الجلود لان طبيعته البرد وانه يوجب جموده لكن الشمس تذيبها قالوا وعلى الترتيب المذكور تكون العناصر

﴿ قلتم فان قليل الخ ﴾ ان قرر هذا الاعتراض معارضة كان الجواب المذكور بطريق المناقضة موجها وان قرر بطريق المناقضة بان يكون شمال الكبرى المطوية اعني قوله كل ما تنفي الرطوبات فهو يابس فلا توجه للجواب فلا بد من اثبات المقدمة ولا يصح القول بانها قلتم ان النار البسيطة كذلك

﴿ قلتم يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم لا على مركز حجه ﴾ فانه لا يقتضي ذلك الانطباق وهو ظاهر مركز الجسم هو أن يكون من جميع الجوانب بالنسبة اليه على السوية كما مر في بيان مركز الدوائر والكرات ويقتضي كون ذلك المنصهرة في وسط الكل كما يذهب كره في المقدار اربع ومركز الثقل هو أن يكون الثقل من جميع الجوانب على السوية بالنسبة اليه ويقتضي كونه ثقيلًا مطلقًا عما قد يتعدان كما اذا كانت الكرة متشابهة الاجزاء فلا يتعدان كما في الكرة التي نصفها من خشب ونصفها من حديد

عن التفرق فلا حاجة الى جامع آخر وقد يقال الهواء سار خزان يكون متصفا (ووجود الاجزاء
 الهوائية) في المركب (عالم يتحقق) اذ يجوز أن يكون تخلخل اجزاء المركب بوقوع الخلاء فيما
 بينها (وكون تلك الاجزاء) الباقية بعد التحليل (ماء أو ترابا بالحقيقة غير معلوم) لجواز أن يكون
 التشابه في الصورة المحسوسة دون الحقيقة والثاني (وهو التركيب) انه يتكون من اجتماع
 الماء والارض النبات) وذلك ظاهر (ولابد) في النبات (من هواء يتخلل) بين أجزائه (و) من
 (حرارة طابخة اذ لو قد أحدهما أو لم يكن على ما ينبغي فسد الزرع) كما اذا ألقينا البذر في
 موضع لا يصل اليه الهواء وحر الشمس أولا يكونان على ما ينبغي فانه يفسد ولا يثبت فدل
 ذلك على ان النبات مركب من الأرومة (ومن النبات يحصل بعض الحيوان لانه غذاؤه
 ومنها يحصل الانسان) لانه متولد من المني المتكون من الدم المتكون من الغذاء الذي
 هو نبات أو حيوان (و) كذا يحصل منهما (بعض الحيوان) الذي غذاؤه منها كالجوارح
 (فالكل) أي جميع المركبات حتى المعادن فانها في حكم النبات (آيل) أي راجع (الى حصولها
 من العناصر) الأرومة (وأنت تعلم ان ذلك) الذي استدلوأ به على تكون النبات ان اجتماع
 هذه الأرومة (استدلال بالدوران) وانه لا يفيد الملية) حتى يعلم ان اجتماعها سبب لتكونه
 منها (فلم لا يجوز أن يكون) تكونه في حال اجتماعها لانها بل يخلق الله اياه من الدم في
 في تلك الحال (بأجزاء المادة) المقصد الثالث عشر (طبقات العناصر سبع أعلاما) الطبقة
 (النارية الصرفة) وعندها محاسن لمقر فلك القمر وتحتها (أي تحت الاعلى المذكور طبقة نارية
 مخلوطة من) ثلث (الصرفة) الاجزاء (الهوائية) الحارة تلتها في هذه الطبقة الاذخنة
 المرشعة وتتكون فيها الكواكب ذوات الاذئاب والنيازك وما يشبهها (ثم) الطبقة (الزهرية

(قوله وحر الشمس) فيه أن حر الشمس لا يوجب وجود النار والكلام فيه وقوله أولا يكونان عطف على
 قوله لا يصل وقوله أي ذلك البذر يفسد جوابا إذا وقوله كالجوارح الجوارح من السباع والطيرو ذوات الصيد
 كذا في المحاص (قوله والنيازك) النيازك بقع النون حوريج قصيرة والجمع النيازك وقوله فلا يكون هواء
 مرفا ولعل المستفهم ان الله تعالى أراد به الهواء الصرفة الخالي عن النار بقرينة ما سبق ولم يرد به الهواء الخالي
 من جميع ما هو حتى يتوجه عليه ما ذكره الشارح (قوله ثم الطبقة الترية) تنقل عن الشارح أنه قال
 نزلاتهم والكسر ما يهب في الارض من الماء والطبقة الترية بعضها تنكشف من الماء للشماع المضر
 رطوبات وجفف وجبها الشمس وهو البر والجبل فيه ارضية وهوائية وبهضا قد استولى عليه البصر
 فديتوهم ان الترية ليست بالنون والراي المعجدة بل هي بالياء الموحدة تحت والراء المهملة انتهى كلامه يقال
 لب الضرق وانحطب أي سال

الارض والماء والهواء لما مر) من افتقار الكائنات الى رطب ويابس (والنار للحرارة المدبرة)
وقد وقع في كلام الآمدى الهواء بدل الماء ولذلك قال فالما هو متكاثف وفي كلام بعضهم
أن الثلاثة هي ماعد النار (وقيل) أصول للركبات ليست أرومة ومادونها على ما مر بل هي
(أجسام) وفي كلام الآمدى جواهر (صلبة غير متجزئة لا نهاية لها) وقيل أصول
الركبات هي (السطوح) لان التركيب انما يكون بالتلاقق والتماس وأول ما يكون ذلك
بين السطوح للاستقامة (ولا يكنى) في أبيات كون العناصر أرومة (إبطال بعضها) أى
بعض هذه الاولات الخمسة المتنافية له (بالجعة بل لا بد) في إثباته (من إبطال الجميع وهو ما
لا سبيل اليه سندا) بطلان هذه الاقوال بأسرها (لكن) ليس يلزم من ذلك كونها أرومة
اذ قلنا أن يقول (لم قلتم ان الاجسام ليست متجانسة فيكون الاختلاف) حينئذ فيما بينها
لا في الصور المقومة والطبايع الجوهرية بل (في الصفات للفاعل المختار سندا انها أرومة)
لكن لا نسلم ما ذكر من أحوالها بل نقول (فلم لا يجوز أن تكون) كلها (خفيفة طالبة للمعيط
أو) تكون كلها (ثقلة طالبة للمركز ويكون ما فيها من التفاوت) في الاحياز (لتفاوتها في
التمثل والخفة) فلا نزل أسبق الى المركز من الثقل الطالب له أيضا والاخف أسبق الى
المحيط من الخفيف الذى يطلبه ألا ترى أن الاجسام الارضية المشاركة في أصل الثقل تتفاوت
أحوالها بتفاوتها في مراتبه فبعضها يرسب في الماء الى تحت وبعضها ينعص فيه ولا يرسب
وبعضها يطفو عليه (ثم) نقول بعد تسليم وجود النار في الجنة (لم يرق دليل على وجود كرة
النار عند المحيط) كما زعمتم (وانما المشاهد استحالات تحدث لبعض الاجسام) الى النار (كما
عند البراد والاحراق) لا يقال الشبه دالة على وجودها لانا نقول جاز أن يكون هناك
هواء حار يقتضى استعالة الادخنة المرتفعة الى النار فلا يثبت وجود كرتها (وان سلم) وجود

(قوله فلم لا يجوز ان تكون) اختلافها في الميل الماعد والمابط يدل على ان كلها ليست خفيفة ولا ثقيلة أى
يوجد به ظاهر سطحه على سطحه بنسبة واحدة وذلك لانها لو كانت فيا بينها السكك الطلوع على الجميع
والنروب عنه دفعة ولو كانت مقمرة لانعكس الامر في الارتفاع والانحطاط

(قوله لم قلتم ان الاجسام ليست متجانسة) مع تركهم من أبرز فردة متجانسة ويكون الاختلاف فيما بينها الا في
الصفة المقومة والطبايع الجوهرية حتى تكون متعاقبة بلا هيبة بل في الصفات اذ للفاعل المختار ان يخضع البعض
بصفة والبعض الآخر بصفة أخرى (قوله لتفاوتها في الثقل والخفة) يعنى أن التفاوت في احيازها انما هو لتفاوتها
في الثقل والخفة لا لاختلافها في الصور النوعية وان كان لها صور نوعية كما زعموا

كرة النار (فالدليل على ان البسيط منها يصعب تشككه) حتى ثبت يوسة النار (وهل
 الى ذلك طريق التجربة وكيف) تصور (التجربة فيها و) أما (افتاؤها الرطوبات) عن
 الاجسام فلا يدل على كونها يابسة في جوهرها لانه (افتاء للاجزاء المائية) التي هي رطوبة
 بمعنى البلة (ولادليل فيه على اليوسة) الطبيعية (فان الهواء أيضاً يعمل ذلك) (الافتاء مع انه
 رطب الجوهر) (فان قلت ذلك) أي افتاء الهواء للرطوبات عن الاجسام انما هو (لما فيه من
 أجزاء نارية فلناتجب أن لا يكون الهواء البارد فاعلا لذلك) اذ لا تصور فيه الاجزاء النارية
 مع انه يقبى الرطوبة ويجفف الثوب المبلول (وبالجلة فلا يمكن القطع به) أي بان افتاء الرطوبة
 بمعنى البلة يدل على يوسة للمنى في ذاته لانه موجود بدونها كما في الهواء (وعليكم الدليل
 الموجب لقطع به (وكيف) يقطع به (وشعاع الشمس يعمل ذلك مع أنه لا يوصف)
 في نفسه (بحر ولا يوسة ولا غيرهما من الكيفيات ثم لا نسلم أن الهواء حار) بل هو بارد
 بطبيعته (واما يستفاد الحر من أشعة الشمس) (للمتمكة اليه من الارض) (فلذلك كلما كان
 الهواء (أرفع) وأبعد عن الارض (كان أقل حرّاً) نصف الانعكاس اليه وهكذا كلما
 زاد ارتفاعه قل حره وظهر برده (حتى يصير زهريراً) في غايه البرودة (فلم قلّم أن ذلك)
 البرد الشديد في الهواء (ليس له بالطبع) بل لخاطلة الاجزاء الرشيّة المائية التي عادت الى
 برودتها الطبيعية ولم يصل اليها أثر الانعكاس (ولا نسلم) أيضاً (أنه رطب فانكم افقتم على
 أن غاطلة الرطب باليابس فيجده استمساكاً) عن التشتت (والهواء ليس كذلك) (فان
 الاجزاء الترابية لا تستمسك بمخاططته) (ثم لا نسلم أن طبيعة الماء الجمود ولو كان كذلك
 كان باطن الماء بالانجذاب أخرى من ظاهره فظاهره) عند العاقل (أن جموده يبرد الهواء)

(حسن جلي)

(قوله التي هي الرطوبة بمعنى البلة) قد مر قبيل مباحث الاعقاد أن الرطب هو الذي يكون صورته التوعية
 مقتضية لكيفية الرطوبة وهي سهولة الالتصاق والاتصال والمبتل هو الذي التصق بظاهره ذلك الجسم الرطب
 فالهواء يعني رطوبة الثوب التي هي البلة لا رطوبة الماء تدبر (قوله لا يوصف في نفسه بصريح) (واما اتدبر قوله
 في نفسه لان الكلام في الرطوبة واليوسة الطبيعيين كما لا يخفى) (قوله لو كان كذلك كان باطن الماء
 بالانجذاب أخرى) فانه لو كان طبيعة الماء بالانجذاب أعماق القدران العظيمة لاجبا في الشتاء يكون
 مضمدا في كثير من المواضع فيسزم أن يكون باطنها مضمدا بالطريق الأولى اللهم الا أن يقال عدم انجذابها
 انما هو لعارض لكن نحن في صدد التمعن وما ذكرناه من انفسنا للتعن

المجاورة (فالبارد الطبع) هو (المواء و) اما (الماء) فانه بطبعه (لابارد ولا حار) وكيف تجمعون
 بين قولكم بطبعه الجود مع القول برطوبته فان قلتم لا منافاة بين القولين (لانه سهل
 التشكل) في نفسه (اذ يمكن في ذواته) الذي تظهر معه السهولة (أدنى سبب) من الحرارة
 فقل هذا الجود لا ينافي الرطوبة الجوهرية (قلنا) هذا باطل قطعا اذ مع الجود الذي هو
 مقتضي بطبعه لاسهولة وذواته المستلزم لها مستنداً الى أمر خارج ولئن قلنا ان هذا
 اللطام قلنا (قلتم ان سائر العناصر) كالارض (ليس كذلك) أي قابلاً للذوبان بأدنى
 سبب من الاسباب (غاية ما في الباب أن تلك الاسباب لما قل وقوعها أو لم تقع) أصلاً
 (لم تقف عليها وعدم الوجدان لا يدل على عدم) (وحينئذ جاز أن تكون الارض رطبة
 المقصود الثاني) وضموا أن الارض كرية اما في الطول (أي فيما بين المشرق والمغرب
 فلا أن البلاد) المتوافقة في العرض أو التي لا عرض لها (كما كانت أقرب الى الغرب
 كان طلوع الشمس) وسائر الكواكب (عليها متأخراً بنسبة واحدة) وكذا الحال في
 الغروب (ولا يقل ذلك) التأخر في الطلوع والغروب بتلك النسبة (الا في الكرة) وانما
 قلنا بذلك (التأخر) لانا لما رصدنا خسوفاً بعينه في وقت من الليل وجدناه في بلاد شرية
 مثلاً آخر الليل (و) وجدناه (في بلاد غربية عنها) أي عن البلاد الأولى بمسافة معينة
 هي ألف ميل (قبله) أي قبل آخر الليل (بساعة و) وجدناه (في بلاد) أخرى (غربية
 عنها) أي عن البلاد الثانية (بتلك المسافة بينها قبل الأول بساعتين وقبل الثاني بساعة)
 والحاصل أنه يوجد في هذه البلاد الاخرى قبل آخر الليل بساعتين (وعلى هذا) القياس
 (قلنا ان طلوعها) أي طلوع الشمس (على الغربية متأخر) بنسبة واحدة لان الخسوف

(حسن جلبي)

(قوله فان البلاد المتوافقة في العرض) أي عرض تلك البلاد من خط الاستواء الى الدائرة
 المنظمة على السطح المحيط للارض وهي الدائرة الكائنة في سطح معدل النهار على ما سبق ان شاء الله تعالى
 (قوله) فقلنا ان طلوعها على الغربية متأخر (لقائل أن يقول ان وجود الخسوف في البلاد الشرقية في آخر الليل
 ووجودها في البلاد الغربية قبل آخر الليل بساعة أو ساعتين لا يدل على تأخر طلوع الشمس على البلاد الغربية
 لا ليموزان يكون حيولة الارض في البلاد الغربية مستندة الى حركة القمر لكونها أسرع من حركة الشمس
 فتظهر الحيولة في الغربية قبل الحيولة في الشرقية بساعة أو ساعتين ولا شك ان الظل الناشئ من الارض
 يتبدل بنسبة بحركة القمر فأولى بيان كرية الأرض أن يستدل بوجود الخسوف في البلاد الغربية قبل

المين كان في البلاد الاولى عند طلوع الشمس وفي الثانية قبله بساعة وفي الثالثة قبله
 بساعتين (وأما في المرض) أى فيما بين الشمال والجنوب (فلان السالك في الشمال كلما
 أوغل فيه ازداد القطب ارتفاعا عليه) بحسب ايناله فيه على نسبة واحدة (حتى يصير بحيث
 يراه قريبا من سمت رأسه ولذلك تظهر له الكواكب الشمالية) التي كانت مخفية عنه
 (وتختفي عنه) الكواكب (الجنوبية) التي كانت ظاهرة عليه (والسالك) الواغل (في
 الجنوب بالمكس من ذلك وأما فيما بينهما) أى بين الطول والمرض (فلتركب
 الامرين) فان السالك فيما بين المشرق والشمال يتقدم عليه الطلوع بمقدار قربه من المشرق
 ويزداد ارتفاع القطب عليه بمقدار وغوله في الشمال وقس على هذا حال السالك فيما بين
 المغرب والشمال وحال السالك في سمتين المقابلين لهما (وأورد عليهم الاختلاف الذى
 في سطحها فاجابوا) عنه (بأنه كتضاريس صغيرة على كرة كبيرة فلا يتدح في أصل
 الكرة) الحية المألوفة بما ذكر (فان أعظم جبل على وجه الأرض نسبته اليها الخمس سبع
 عرض شصيرة على كرة قطرها ذراع) والصحيح كما مر أن يقال فان جبلا يرتفع نصف
 فرسخ الى آخره أو يحذف لفظ الخمس (والاعتراض) على هذا الجواب أن يقال (هب
 ان ما ذكرتم كذلك فما قولكم فيما هو منهور بالماء) اذ لا يتأتى فيه ذلك (فان قيل اذا
 كان الظاهر كريا فالباقي كذلك لانها طبيعة واحدة لنا فالرجع) حينئذ (الى البساطة
 وانقضائها الكرة) الحقيقية (ولا شك أنه) بمنعها التضاريس وان لم تظهر) تلك التضاريس

(قوله أو يحذف الخ) فان اعظم جبل نسبته الى الأرض نسبة سبع عرض شصيرة الى كرة قطرها ذراع كما
 بين ذلك في محله

وجوده في البلاد الشرقية بنسبة واحدة فانه لو لم تكن الأرض كرية لم تكن النسبة هناك مطردة فتأمل
 (قوله وقس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال) لكن المناسب هنا أن يتأخر عليه الطلوع بمقدار قربه
 من المغرب (قوله وحال السالك في سمتين المقابلين لهما) أى وقس على هذا حال السالك في سمتين المشرق
 والمغرب وحال السالك فيما بين المغرب والجنوب (قوله والصحيح كما مر أن يقال) أى الصحيح أن يقال فان جبلا
 يرتفع نصف فرسخ نسبته الى قطر الأرض خمس سبع عرض شصيرة الخ وقوله النصف بالنصف على أنه مضمحل
 مطلق أى يرتفع ارتفاعا نصف فرسخ وقد مر تمام الكلام في مقدمة الفصل الثانى الذى نحن بصدده
 (قوله بينهما) أى بمنع البساطة التضاريس بمعنى أنا لا نسلم ببساطة وان لم تكن فيها تضاريس وان لم تكن تلك
 التضاريس ظاهرة للحس بسبب كونها في غاية الصغر

(الحس) بسبب كونها في غاية الصغر واعلم أن أبواب التسليم يكتفون بالكربة الحسية في السطح الظاهر من الأرض والماء فلا ينجيه عليهم السؤال عن المنور ولا يليق بهم الجواب بالرجوع الى البساطة (المقصد الثالث) قالوا (والماء) أيضاً (كروي لوجوه) ثلاثة (الاول أن السائر في البحر يرى رأس الجبل قبل أسفله) يعني أنه يظهر عليه رأس الجبل أولاً ثم ما يليه شيئاً فشيئاً الى أسفله كأنه يطلع من الماء متدرجاً على نسبة واحدة (وما هو الا لستر تقيب الماء) على هيئة حدة الاستدادة (له) عن الرؤية (لا يقال الماء شفاف) لا لون له (فلا يستره) كالهواء (لأننا نقول ذلك) الذي ذكرتموه انما هو (في الماء البسيط) (الصرف وهذا) الماء السائر (مخالطة) أجزاء من الأرضية ولذلك ملوحتة (فله لون ماء كسائر المياه الرئية لنا * الوجه (الثاني) الماء المرى الى فوق يعود كريا) وكذلك الماء المصبوب على تراب لطيف جداً فإن قطراته تتشكل بشكل الكرة فدل على أن طبيعته تقتضي الكرية وانما يتم ذلك اذا بين كونه كرة حقيقة والحس لا يعتمد عليه في مثله (وبين أيضاً) أن ذلك لطبعه لا لمصادمة الهواء (ايه من جوانبه) (أو بدحرجة في الطريق أو بسبب آخر) لا فعله (ثم انهم) أي المتمسكين بالوجه الثاني وهم الطيبيون (يزعمون أن الماء إنما كان فهو قطعة من كرة الماء مركزها مركز العالم الذي هو المركز الطبيعي للماء وعليه بنا حكاية الطالع في قلة الجبل وقعر البئر كما سبق وهذا) المبني عليه (لا يقطعه) أي لا يفيد الفرع الذي بنوه عليه لجواز أن يكون هناك مانع يمنع الماء في الطالع عن مقتضي طبعه الذي هو الاستدادة * الوجه (الثالث) مثل ما تقدم في الأرض من تقدم (طلوع الكواكب وظهور القطب) وارتفاعه (و) ظهور (الكواكب) واختفائه (المقصد الرابع) الأرض في وسط الكل

(قوله في السطح الظاهر من الأرض والماء) انما يتم ذلك لو كان السطح واقفاً في كل الأرض والماء في نرح السد ككرة المحضرى اذا الأدلة المذكورة ملادت على استدادة القدر المكشوف من الأرض حدس ان الباقي كذلك (قوله على نسبة واحدة) ثبت تجدد ظاهره بنسبة واحدة (قوله ولذلك يختلف الخ) وذلك لان دائرة الارتفاع تمر بطرفي هذين الخطين لانهما تارة برأس الشخص وعدم المحاذين تغطي الأنف ويمر كرى العالم والكواكب فمركز الناظر والمركزان معاً في سطح هذه الدائرة فيكون ذلك الخطان أيضاً في سطحها فاذا أخر جالي سطح الفلك الاعلى قطعاً محيط دائرة الارتفاع فينصهر بينهما قوس منها

(قوله تقيب) يقال تقيب أي جعل فوقه قبة

أي مركزها منطبق على مركز العالم (لأن الكواكب في جميع الجهات) والجواب
من الأرض (تري بقدر واحد لا تفاوت فيه ولولا أنه) أي التثليل المطلق الذي
هو الأرض (في الوسط لكان في بعض الجوانب أقرب) إلى السماء (تري) الكواكب
هناك (أكبر وفي بعض الجوانب أبعد) منها (تري) الكواكب فيه (أصغر وتقول)
نحن في رد ما ذكره (لم لا يجوز أن يكون خروجها عن الوسط بقدر لا يكون التفاوت
الموجب) بفتح الجيم (له) أي لذلك القدر (محسوسا) وهو أي قدر الخروج مع كونه
موجبا لتفاوت غير محسوس في الكواكب (مقدار غير قليل في نسبة) بل هو كثير
(والقصد الخالص) ليس للأرض عند الافلاك قدر محسوس (فالخط الخارج من
مركزها إلى نقطة ما على تلك كركز كوكب من الكواكب (و الخط الخارج من
البصرة) التي هي في حكم سطح الأرض) وإن كانا يتقاطعان على تلك النقطة (ضرورة
بزوايا حادة) من جانب الأرض ثم يتأرقان على زاوية أخرى مساوية للأولى ذاهبين إلى
سطح تلك الأملي فلا شك أنهما يمتان منه على موضعين بينهما بعد محسب نفس الأمر
(لكنهما موقعا لا يتفاوت في المس) كأن أحدهما انطبق على الآخر وصار موقعا
واحدا (ولذلك) أي ولأن الأرض ليس لها قدر محسوس بالنسبة إلى الافلاك (كان الظاهر
والحق من تلك متساويين) وكان الأفق الحقيقي المار بمركز العالم والحسي المار بظاهر
الأرض في حكم دائرتين متطابقتين مع أن مقداره نصف قطر الأرض واقع بينهما (يدل
على ذلك) التساوي (طلوع كل جزء مع غروب نظيره لأقل) حتي يكون الظاهر أكبر

(حسن جلي)

(قول) أي مركزها منطبق على مركز العالم (قيل أنه مخالف لما ذكره في المقصد الأول من أن الأرض تقتضي
أن تكون مركزها منطبقا على مركز العالم والحق هو هذا المذكور في المقصد الأول لا يخفى عليك أن نقل
الأرض كيفية سارية في جميع الأرض كلها فإذا فرضنا أن نقطة كانت مركزا لجزء الأرض كانت تلك النقطة
أيضا مركزا لتلك الأرض وأما إذا فرضنا أمر أعراضا يكون بحيث قد أخرج الأرض عن مركزها الأصلي فذلك
الأرض أيضا يكون بحيث قد أخرج قلبها عن مركزها الأصلي ثم يمكن أن يكون بعض أطراف الأرض أسفل
من البعض الآخر مع تساوي هاتين المقدارين والحق ولكن الكلام في الأرض البسيطة تتأدل (قول) يدل على ذلك
التساوي طلوع كل جزء مع غروب نظيره الخ) مثلا إذا كان كوكب في سمت الأفق وكان كوكب آخر
مقابله في سمت الخفيض كان طلوع الكوكب الأول مع غروب الكوكب الثاني وكان أيضا غروب

(ولا يبعد) حتى يكون الثاني أكبر (وهذا) الذي ذكرناه انما هو (بالنسبة الى غير فلك القمر
واما فلك القمر فللارض) بل لنصف قطرها (عنده قدر محسوس وقلنا يختلف) في
الحس (موضع الحطيين المذكورين) في دائرة الارتفاع على سطح الفلك الاعلى (فيكون
الموضع الحقيقي للقمر) في تلك المائرة (وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من مركز الارض
مارا بمركز القمر (غير الموضع المرئي) له فيها) (وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من الباصرة
مارا بمركزه) وانما اختلف الموضعان في الحس (لاجل التقاطع المذكور) وهو تقاطعها على
مركز القمر بزاوية حادة من الجانبين على ما مر لكنها معتبرة في الحس ههنا اقرب القمر
للموجب لكبر الزاوية (وذلك الاختلاف) في دائرة الارتفاع (بحسب زاوية التقاطع) فكلما
كانت الزاوية أكبر كان الاختلاف بين الموضعين أكثر وكلما كانت أصغر كان أقل (وهذا
التفاوت يسمى اختلاف المظهر ولا شك أن الخطيين المتقاطعين ما كان مبدؤه فوق يقع
منتهاه تحت فالخط الخارج من الباصرة) منتهاه (أقرب الى الافق دائما فموضعه الحقيقي فوق
المرئي أبداً) فلو فرض أن القمر على سمت الرأس لم يكن له اختلاف منظر لاتحاد الخطيين
حينئذ واذا لم يكن عليه كان له ذلك ويكون موضعه الحقيقي أبعد عن الافق وأقرب الى سمت

(حسن جلبي)

الكوكب الاول مع طلوع الكوكب الثاني لاقبل ولا يبعد وكذا طلوع الجزء الاول من الخيل مثلا يكون مع
غروب الجزء الاول مع الميزان لاقبل ولا يبعد هذا الحكم بالنسبة الى الافق الحسي ظاهر معاملا بالمشاهدة وأما
بالنسبة الى الافق الحقيقي فبالطريق الاول فان قيل لو كان الظاهر والحق من الفلك متساويين وذلك التساوي
يلزم تساوي الليل والنهار في الصيف والشتاء وليس كذلك فتنابض بل اللازم من ذلك هو أن يكون طلوع
الشمس مع غروب الجزء الذي يباله وأن يكون غروبها مع طلوعه لاقبل ولا يبعد وأما كون النهار أطول
من الليل أو بالعكس فمرجعه الى صعود الشمس على الأوج والى هبوطها الى المحض وأما تساوي الليل
والنهار في خط الاستواء في جميع السنة أو تساويهما في غير خط الاستواء حين ماحلت الشمس في إحدى
الاعتدالين فذلك أيضا لعدم القدر المحسوس للأرض بالنسبة الى سائر الافلاك العالية فذلك كان الاوفق الحقيقي
والاوفق الحس هنالك في حكم دائرتين متطابقتين ومحدتين (قوله) عند قدر محسوس (قوله) هذا يكون
التعريف الظاهر من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي منه فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره
من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره بل يكون طلوعه بعد
غروب نظيره (قوله) فالخط الخارج من الباصرة الخ) يعني أن الخط الخارج من الباصرة كان مبدؤه فوق
منبداً لخط الخارج من مركز العالم فيكون منتهى الخط الخارج عن الباصرة أقرب الى الافق دائما وقوله فوق
المرئي أي فوق الموضع المرئي

الرأس لما عرفت ثم ان هذا الاختلاف الواقع في دائرة الارتفاع قد يقتضى اختلافا في طول الكوكب وعرضه فانما اذا فرضنا دائرتي عرض تمران بطرفي الخططين المذكورين فهما اذا وقعا على قطبتين من فلك البروج كقوما بينهما اختلافا بين الطولين الحقيقي والمركبي واذا اختلفت القوسان الواقعة بينهما بين طرفي الخططين وبين فلك البروج كان مقدار التفاضل بينهما اختلاف العرضين الحقيقي والمركبي واذا كان الكوكب على وسط سماه الرؤبة لم يكن له باختلاف منظره اختلاف في الطول لان الدائرتين متحدتان حينئذ فتتحد النقطتان على فلك البروج ويكون حينئذ اختلاف منظره هو اختلاف العرض بعينه واذا لم يكن الكوكب عليها كان له اختلاف في الطول على ما اشار اليه بقوله (فاذا اعتبر) أى القمر

(قوله قد يقتضى الخ) أى يقتضى اقتضاء جزئيا ان يكون موضعا الكواكب في الطول والعرض الحقيقيان أى القيسان الى مركز العالم مخالفين لموضعهما المرئيين القيسان الى سطح الأرض الذى هو موضع الابعار (قوله واذا كان الكوكب الخ) أى على توسع المطالع كانت هذه الدائرة التى من دوائر العرض دائرة ارتفاع الكوكب حينئذ فلا يكون له اختلاف الطول لان القطبتين اللتين هما موضعا في الطول يتحدان على فلك البروج وذلك ان العرضين المذكورين من خطين متطابقين حينئذ على دائرة ارتفاع الكوكب التى هي دائرة الرؤبة تقطعان منطقة البروج على نقطة هي موضع الكوكب في الطول

(قوله فانما اذا فرضنا دائرتي عرض) قد عرفت أن دائرة العرض هي دائرة مارة بقطبي مركز القمر لا سم لا يلقى ان بيان الاختلاف في الطول لا يحتاج الى اعتبار دائرتي عرض وإنما الذى يحتاج الى اعتبارهما هما هويان الاختلاف في العرض وقوله فهما أى طرفي الخططين المذكورين وقوله اذا وقعا على قطبتين من فلك البروج حينئذ تكون دائرة الارتفاع متطابقة على منطقة البروج وقوله كان مليونهما أى بين النقطتين المذكورتين أو بين طرفي الخططين المذكورين أو بين الدائرتين المذكورتين والمالك واحد بمعنى انه حينئذ كان بينهما اختلاف في الطولين فقط ولم يوجد هناك عرض أصلا فلا عن أن يوجد هناك اختلاف في العرضين وقوله الواقعةين معنى ان ههنا اختلافين معهما اختلاف الطولين واختلاف العرضين لكن مقدار التفاضل بين الدائرتين هو اختلاف العرضين دون اختلاف الطولين وتوضع المقام ههنا ان الطول الحقيقي والطول المركبي هما قوسان من منطقة البروج مع الافق في المغرب ومنتهى الطول الحقيقي هو الموضع الحقيقي ومنتهى الطول المركبي هو الموضع المرئي وان العرض الحقيقي والمرئي هما قوسان من دائرتي العرض مبدؤهما أقرب جزء من أجزاء منطقة البروج ومنتهى العرض الحقيقي هو الموضع الحقيقي ومنتهى العرض المرئي هو الموضع المرئي وقوله على وسط سماه الرؤبة وهي الدائرة المارة بقطبي الافق وبقطبي المنطقة كما عرفت وقوله لأن الدائرتين متحدتان حينئذ معنى ان دائرتي العرض متحدتان وكذا دائرة ارتفاع القمر متحدة معهما فهما كلفت أربع دوائر متحدة بعضها مع بعض وهي الدوائر المذكورة آنفا وقوله تتحد النقطتان على فلك البروج أى لا يكون حينئذ على منطقة البروج تقطعان من دائرتي العرض أى بحيث يكون لكل واحد منهما

(نازلاً) والصواب أن يقال صاعداً بأن يكون في الربع الشرق من وسط سماء الرؤية (كان) الطول (المرئي) نازلاً على ما ينزل) والصحيح أن يقال على الحقيقي (بذلك القدر) من فلك البروج الذي يقتضيه اختلاف منظره من دائرة الارتفاع على ما صورناه (فيزداد) ذلك القدر (على) الطول (الحقيقي فيكون) الحاصل بالزيادة الطول (المرئي أو ينقص) ذلك القدر (من) الطول (المرئي فيكون) الباقي بمد التقصان الطول (الحقيقي وإذا اعتبر صاعداً) بل نازلاً بأن يكون القمر في الربع الغربي من وسط سماء الرؤية (كان الأمر بالعكس) مما ذكر أي يزداد ذلك القدر على المرئي ليحصل الحقيقي أو ينقص من الحقيقي ليحصل المرئي والسبب في الزيادة والتقصان على الوجه المذكور في كل واحد من الأصل والعكس هو أن الموضع المرئي أقرب إلى الأفق دائماً مع أن توالي البروج من المغرب إلى المشرق (وليس) شيء من الكواكب الباقية اختلاف منظر) فالتوابت والموبة ليس لها ذلك الاختلاف أصلاً (وبما يستخرج بالحساب شيء يسير غير) محسوس من اختلاف المنظر (لشمس) وأما السفلتيان فقد مر أنه لم يلمح لهما في اختلاف المنظر (القصد الثالث) الأرض ساكنة وقيل صاعدة وقيل هاوية) أي متحركة (إلى أسفل أبداً فلا تزال) الأرض (تنزل في خلاه) غير متناه لما في طبعها من الاعتدال) والثقل (المابط) وبطله بيان تنامي الأبعاد) التي يتصور

(قوله الأرض ساكنة) القائمون بسكونها منهم من جعلها غير متناهية من جهة العقل فليس لها محيط فينزل ومنهم من قال بتناهيهام فرقتان فرقتا عوا أن ليس شكلهما الكره فتم من قال إن حدة الأرض وسطحها أسفل وذلك السطح موضوع على الماء والهواء ومن شأن الثقل إذا انبط أن يتدعم على الماء والهواء مثل الرصاصة

وضع مخصوص فليس هو هناك طول أصلاً بخلاف ما إذا لم يكن الكوكب على وسط السماء كما ذكره (قوله) والصواب أن يقال صاعداً) ولعل المصنف نظر إلى الحركة الذاتية لحامل تدور القمر فإن هذه الحركة الذاتية لما كانت على التوالي لزم أن يكون القمر بهذه الحركة نازلاً في الطرف الشرق وصاعداً في الطرف الغربي وقوله فيكون الحاصل أي فيكون المجموع الحاصل من الطول الحقيقي من الزيادة الطول المرئي (قوله) وبطله بيان تنامي الأبعاد) وهو أنما يبطله على القول بقدم الأرض وأما على القول بحدوثها فبما زعم عدم تنامي الأبعاد وإن فرض أنها تنزل في خلاه غير متناهية أذ يكون حينئذ ما بين المبدأ والنهاية متساوياً بما رويته وأيضاً لو كانت هاوية الخ ولمهم كانوا يزعمون أن الأفلاك هادئة أيضاً بتدوير الأرض فبما زعم أن تصغر أجرام الكواكب في كل يوم حسناً أن هذه النوع أنما يرد إذا كان المدعى نظر أو الحق أن كون الأرض ساكنة ضروري معلوم بالمشاهدة فإذا كرهه تناليته أنما هو مجرد التنبية وكلام الخصم هنا كلام في مقابلة الضرورة فلا يتدبر وقوله فينزل إن شاء الله تعالى وأيضاً باطل بالمشاهدة كما لا يخفى على المصنف

حركة الجسم فيها (سيما عند من يطل الخلاء) وأيضا لو كانت هابطة لوجب أن تقصر
 أجرام الكواكب في كل يوم حسنا ولو فرضت صاعدة دائما لكان كل يوم أقرب الى الملك
 فكان يزداد عظم الكواكب في الرؤية (وقيل انها تدور) متحركة (على) مركز (نفسها)
 من المغرب الى المشرق خلاف الحركة اليومية (التي أعتقد الجهور) (والحركة اليومية لا توجد)
 على هذا التقدير (وانما تخيل بسبب حركة الارض اذ يتبدل الوضع من الفلك) بالقياس اليها
 (دون أجزاء الارض) اذ لا يتغير الوضع بيننا وبينها فانا على جزء معين منها فاذا تحركت
 من المغرب الى المشرق ظهر علينا من جانب المشرق كواكب كانت مخفية عنا بحدة الارض
 وخفي عنا مجدها من جانب المغرب كواكب كانت ظاهرة علينا (فيظن) لذلك (ان الارض
 ساكنة) في مكانها (والمنعك هو الفلك) فيكون حينئذ متحركا من المشرق الى المغرب
 (بل ليس فلك أطلس) حتى يحرك بالحركة اليومية على خلاف التوالي (وذلك كراكب
 السفينة) فانه (يرى السفينة ساكنة مع حركتها حيث لا يتبدل وضع أجزائها منه) يرى
 (الشط متحركا مع سكونه حيث يتبدل وضعه منه مع ظن انه ساكن) في مكانه أي ليس
 متحركا أصلا بالثبات ولا بالعرض (وكذلك يرى القمر سائرا الى النجم حين يسير النجم
 اليه) (وكذا يرى غيره) متحركا مع سكونه أو ساكنا مع حركته (من أمور قدمناها في
 غلط الحس وأبطلوا ذلك) أي تحركها على الاستدارة كما زعم هذا القائل (بوجوده) ثلاثة
 (الاول أن الارض لو كانت متحركة في اليوم بليته دورة واحدة لكان ينبغي ان السهم اذا دوى
 الى جهة حركة الارض) وهي المشرق (أن لا يسبق موضعه الذي رى منه بل تسبقه الارض)
 وذلك لان الارض على ذلك التقدير تقطع في ساعة واحدة ألف ميل وفي عشر ساعة مائة
 ميل ولا يتصور في السهم وغيره من المنعكات السفلية حركة بهذه السرعة فيجب تخلفها
 عن الارض (و) ينبغي للسهم (اذا دوى الى خلاف) جهة (حركتها أن يمز) عن الموضع الذي
 دوى منه ويتجاوز (بقدر حركته وحركة الارض جميعا) واللازم باطن لا استواء المسافة)

(حسن جلي)

اذا بسطت طفت على الماء وان جعلت رست ومنهم من قال ان حدة الارض اسفل ووسطها فوق وهو الذي يتنا
 وفرقة قال بكر وبنها فمنهم من جعل سكونها بسبب جذب الفلك لها من جميع الجوانب ومنهم من زعم ان وقع الفلك
 يتركه من كل الجوانب والثالثون يحرکها فمنهم من قال يحرکها المستديرة فهذه هي الوجوه الفاسدة في سكونها
 وسرورها الحق انها ساكنة لسكونها ماضية في حيزها الطبيعي

التي يقطعها السهم (من الجانبين بالتجربة) الوجه (الثاني الحجري يرمي الى فوق فيعود الى موضعه)
الذي يرمي منه (واجبا بخط مستقيم ولو كانت الارض متحركة الى المشرق لكان) الحجر
(ينزل من مكانه الى جانب المغرب بقدر حركة الارض في ذلك الزمان) الذي وقع فيه حركة
الحجر صاعدا وهابطا (والوجهان ضيقان لجواز أن يشايعها الهواء) المتصل بهامع ما يتصل به من
السهم والحجر وغيرهما (في الحركة كما يقولون بمشايمة النار للفلك فلا يلزم شيء من ذلك) فان
السهم حينئذ يتحرك بحركة الارض تبعا للهواء التابع لها فلا يتجاوز موضعه الذي رمي منه
في الجانبين الا بحركة نفسه فيتساوى المسافتان وكذلك الحجر يتحرك بحركتها فلا يتجاوز
موضعه الذي رمي منه بل ينزل واجما اليه (وعندهم في بيان ذلك) وهو الوجه الثالث (ان
الارض فيها مبدأ ميل مستقيم) بالطبع (فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير) فلا تكون متحركة
على الاستدارة حركة طبيعية (والاعتراض عليه منع وجود ذلك البداء فيها وهو) أي وجوده
فيها (مبنى على أن لا ميل له) أصلا (لا يتحرك قسراً) والا كانت الحركة مع العائق الطبيعي
كهي لا معه (وقد عرفت ضعفه في مباحث الاخلاء كما أشير اليه في مباحث الميل) ثم لا نسلم
تتابعهما) أي تنافي الميلين حتى يلزم للنافذين المبدأين (لما بينا من اجتماعهما في العجلة والدرجة
(المتعد الساليم) ما يوازي من الارض معدل النهار) أي الدائرة العظيمة على سطح الارض
الكائنة في سطح معدل النهار الموازية لمحيطه (يسمى خط الاستواء والافق يقطع المعدل
وجميع الدوائر اليومية فيه نصفين) على قوائم لمروره بقطبي المعدل وتلك الدوائر (فيكون
الليل والنهار) هناك في جميع السنة سواء (لتساوى قوسيهما الواقعة احدهما تحت الافق
والاخرى فوقه فلا يقع بينهما تفاوت الا باختلاف حركة الشمس في السرعة والبطء بواسطة
الاج والخصيب وذلك مما لا يحس به ولا يلفت اليه (وأما في غير ذلك الموضع) الذي هو

(قوله مبدأ ميل مستقيم) لما يشاهد من حركة اجزائها الى جهة السفلى والكل يشاهد الجزء في الحقيقة

(قوله) فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير لان مبدأ الميل المستقيم يقتضي الخروج عن الميزبداً ليل
المستدير يقتضي عدم الخروج (قوله) والاعتراض الخ) مدفوع بما ذكرناه وقد مر تحقيقه في بحث الميل
(الى هاتمت حاشية العالم السيلكوني والله الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب)

(قوله أي الدائرة) تفسير لقوله ما يوازي الخ وقوله الكائنة وقوله الموازية خاصة فان الدائرة العظيمة وقوله لمحيطه
أي للخط المستدير الذي هو محيط المعدل وقوله فيه أي في خط الاستواء وقوله لمروره أي لمرور الافق وقوله
هناك أي في خط الاستواء وقوله قوسيهما أي قوسى الليل والنهار وقوله احدهما أي احدى القوسين المذكورتين

تحت المعدل (فيقطع) الافق (المعدل بنصفين) لكن لا على قوائم لانها دائرتان عظيمتان
 لنمر احدهما بقطب الاخرى (فمتد كون الشمس على المعدل وهو حين ما يكون في أحد
 الاعتدالين في أول الليل والنهار يتساوى الليل والنهار ويقطع) الافق هناك (سائر المدارات
 اليومية بنصفين) أي تقسمين (مختلفين أعظمهما) أي أعظم القسمين هو الظاهر (الذي يكون
 في جهة القطب الظاهر) والخطي الذي يكون في جهة القطب الخفي (فالشمس في أي جانب
 كانت) من جانبي الشمال والجنوب (كان نهارهم) أي نهار الذين في ذلك الجانب الذي فيه
 الشمس (أطول من ليالهم وفي) الجانب (الآخر) يكون الامر (بالعكس) فاذا كانت في جانب
 الشمال كان ليل الجنوبيين أطول واذا كانت في الجنوب كان ليل الشماليين أطول (وفي خط
 الاستواء تكون الحركة اليومية دوائية) أي متعصبة غير مائلة فالكوكب المتحرك بها
 يرتفع عن الافق متعصبا لا يميل الى شمال أو جنوب ويسمى أفقه مستقيما (وتسامت الشمس
 رأس أهل البلاد التي هي عليه) أي على خط الاستواء (في السنة مرتين وهي) أي المساومة
 مرتين (عند كونها في الاعتدالين فلم يصفان) مبدأهما الاعتدالان (وتكون غاية بدمه) أي
 بفد رأسهم من الشمس (عند كونها على الاعتدالين فلم شيأ أن) مبدأهما الاعتدالان (وبين
 كل شتاء وصيف وبيع وبين كل صيف وشتاء خريف فلم ثمانية فصول كل فصل منها
 شهر ونصف وكذلك الحال (في المواضع الذي بين خط الاستواء ومدار الاعتدالين)
 من الجانبين فان الشمس تسامت رؤسهم مرتين وهي عند كونها في نقطتين من فلك
 البروج يساوي ميلها في جهة البلد انحطاط المعدل من سمت رأسه وكذا فصولهم ثمانية

(قوله هناك أي في غير الموضع الذي تحت المعدل وقوله أي بقسمين وانما قسرت النصفين بالقسمين تبعا على
 أن في البراءة تسامحان لفظة النصفين يدل على تساوي القسمين مع انه لا تساوى بين القسمين ههنا ولعل مراد
 الحنف ههنا أن الافق كان يقطع هناك بمجوع المدارات اليومية نصفين جزوا مع ذلك يكون كل من النصفين
 منقسم الى قسمين مختلفين أحدهما أعظم من الآخر وأعظم القسمين الظاهر في جهتي القطبين هو الظاهر
 الذي يكون في جهة القطب الظاهر وأعظم القسمين الخفيين في جهتي القطبين أيضا الخفي الذي يكون في جهة
 القطب الخفي ثم ان المراد بالقطب الظاهر والخفي ههنا هو قطب المعدل والنهار وقوله كان ليل الجنوبيين أطول
 لانه حينئذ يكون القسم الخفي هناك أعظم من القسم الظاهر وقوله كان ليل الشماليين أطول حينئذ لانه
 يكون القسم الخفي هناك أعظم من القسم الظاهر (قوله من الجانبين) أي جانبي المعدل وهما الشمال والجنوب
 وقوله وهي أي المساومة مرتين عند كونها أي كون الشمس في نقطتين احدهما في الجنوب والاخرى في الشمال
 وقوله ميلها أي ميل النقطتين عن المعدل وقوله انحطاط بالنصب على انه مغول يساوي وقوله عن سمت رأسه

(الا ان الفصول لا تكون متساوية) في المدة وربما كانت التقطعان قريبتين جدا من أحد
الانقلابين فتكونان في حكمه قيل هناك عدد الفصول وطول صيفهم (وفي المواضع
التي تحت الانقلابين تسامت رؤسهم) في السنة (مرة واحدة) وتكون فصولهم أربعة
متساوية (وفيما جاوز ذلك لاسامت رؤسهم بل تقرب منها) في أحد الانقلابين (وتبعد
عنها في الآخر وفصولهم تلك الأربعة) (وفي المواضع الذي المدار الصيفي أبدى الظهور فيها
لا تقرب الشمس) هناك (دورة يومية فيكون النهار اربعا وعشرين ساعة وهي) أي هذه
الدورة (حيث متكون الشمس في الانقلاب الصيفي) ولا يخفى عليك ان في هذه المواضع
أيضا يكون المدار الشتوي أبدى الخفاء فلا تطلع الشمس فيها دورة واحدة بل تكون
مدتها ليلا على عكس المدار الاول فلاحاجة في ذلك الى اعتبار مواضع أخرى كما ذكره بقوله
(وفي المواضع التي المدار الصيفي أبدى الخفاء فيها لا تطلع الشمس فيها دورة) (فيكون
الليل حينئذ) (أربعا وعشرين ساعة) على ان المدار الأبدى الخفاء في موضع لا يكون مدارا
صيفيا بالقياس اليه بل مدارا شتويا واعتبار كونه مدارا صيفيا في موضع آخر لا يخلو عن
دكاكة (وفي المواضع التي يمر قطب البروج على سمت رؤسهم فاذا كان) قطبها (على سمت
الرأس تنطبق المنطقة على الافق اذ يتخذ) حينئذ (قطبها وقطب الافق) وهما عظيمتان على
كرة واحدة فاذا مال القطب (أي قطب البروج بحركة الكل) (الى الانحطاط) نحو الغرب
(ارفع) عن الافق (نصف المنطقة الشرقي وانحط) عنه (النصف الغربي دفنة) واحدة اذ

مطلقا بالخط (قوله الا ان الفصول لا تكون متساوية) أي اذا كان المسكن الموضع الذي يكون بين خط
الاستواء وبين مدار أحد الانقلابين فاذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الاقرب الى سمت الرأس يكون
فصول ذلك الموضع أقل مدة كان يكون كل فصل شهرا مثلا واذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الأبعد
من سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أكثر مدة كان يكون كل فصل شهرين (قوله ويطول صيفهم)
وذلك لانه اذا كانت التقطعان قريبتين جدا من أحد الانقلابين كان الصيف هناك يمتد من النقطة التي هي
في سمت الرأس ويسفر حتى يصل الشمس الى ذلك الاحد من انقلابين ثم يرجع منه حتى ينتهي الى الاعتدال
الذي هو في ذلك الجانب أيضا ثم لا يذهب عليك ان هذا القدر الزائد في الصيف هو الذي كان مثله ناقصا من الربيع
السابق الذي كان استواءه متصلا ابتداء هذا الصيف فتأمل (قوله فلاحاجة في ذلك للاعتبار موضع آخر الى قوله
على أن المدار الخ) يعني انه لو غير المصفر حه الله عبارة ههنا قال وفي تلك المواضع التي تكون المدار الشتوي
أبدى الخفاء لا تطلع الشمس دون الخ لم يرد عليها هذا لان اعتراض اللذان ذكرناهما فتأمل

حال اقتراق قطبين تتقاطع المظلمات على التامصف واعلم ان المواضع التي يكون المدار الصفي
فيها أبدي الظهور والمدار الشتوي أبدي الخفاء هي بمنها المواضع التي يمر فيها قطب التبرج
على سمت رؤسها (وفي المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة ولم تصل (الي قطب
العالم يكون قوس من المنطقة) يتوسطها الانقلاب الصفي (أبدي الظهور) لا يئرب (وقوس)
أخرى منها يتوسطها الانقلاب الشتوي (أبدي الخفاء) لا يطمع (وبينهما) من الجانبين (قوسان)
أخريان يتوسطهما الاعتدالان أحدهما (وهي التي يتوسطها أول الميزان ان كان القطب الظاهر
شاليا والتي يتوسطها أول الحمل ان كان القطب الظاهر جنوبيا) تطلع مستقيمة وتغرب معوجة
أي تطلع أوائل البروج قبل أو اخرها (على الاستقامة) وتغرب أو اخرها قبل أوائلها (على
الاهوجاج) (و القوس) (الأخرى بالمكس) أي تطلع معوجة وتغرب مستقيمة (وفي هذه
المواضع الثلاثة) لفظة الثلاثة أما زائدة أو أراد بها ما بين خط الاستواء ومدار الانقلابين
وما تحت الانقلابين وما جاوز ذلك ولم يبلغ القطب (تكون الحركة اليومية حاملة) وتسمى
آفاقها مائة (وحيث يكون قطب العالم على سمت الرأس) وذلك موضعان معينان على وجه
الأرض (ينطبق المعدل على الافق لاتحاد قطبيهما ولكون محوره) أي محور المعدل وهو
انحط المستقيم الواصل بين قطبيه مارا بمركزه (قائما على) سطح (الافق) هناك (تكون
الحركة اليومية فيه رحوية ويكون النصف من منطقة البروج) وهو الواقع من المعدل في

(قوله) تقاطع المظلمات على التامصف (أي تقاطع لاعلى زوايا قائمة اذ لا يتم ذلك هنا قوله واعلم الخ فيه
تعرض على المصنف فان عبارته مشعرة بالتأخر بينهما مع انه لا تغاير بينهما أصلا (قوله) الذي تجاوز) هذا بالراى
المحمية أو بالراء الملهمة المجاوزة أو المجاورة والمالك واحد لأن الموضعين الذين تكون تحت قطبي المعدل ومنطقة
البروج لم يكونا متباعدين غاية التباعد وقوله لم تصل أي ولم تصل تلك المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة
الى قطب العالم فكانت هي بين بين وحاصل الكلام عنهما ان منطقة البروج في المواضع التي تجاوز هذه المواضع
هي المذكور ولم تصل الى قطب العالم تنقسم هي على أربع قسى بحيث يكون كل قوس نقطة من النقط الأربع
التي هي الاعتدالان والانقلابان فالقوس التي يتوسطها الانقلاب الصفي لا تنسب أبدا بالنسبة الى تلك المواضع
والقوس التي يتوسطها الانقلاب الشتوي لا تطلع أبدا بالنسبة الى تلك المواضع أيضا والقوسان اللتان يتوسطهما
الاعتدالان تطلع احدهما مستقيمة وتغرب معوجة بالنسبة الى تلك المواضع أيضا وتكون القوس الأخرى
بالمكس على ما مضى وقوله يتوسطها الانقلاب هغه للقوس وقوله يتوسطها ماصفة للقوسين وقوله يتوسطها أول
الميزان أي يتوسطها الاعتدال الأخرى وقوله يتوسطها أول الحمل أي يتوسطها الاعتدال الربيعي (قوله) أما زائدة
ان المقصود منها هي المواضع المذكورة والتي هي غير خط الاستواء وهي أكثر من الثلاثة على ما ذكره المصنف

جهة القطب الظاهر (فوق الارض دلتا والنصف) الآخر منها (تحت دلتا) ولا تكون هناك
لكواكب ولا شيء من النقط المفروضة على تلك طلوع ولا غروب بحركة الكل بل
بحركتها الخاصة (فيكون السنة كلها وما ويلة) لان مدة قطع الشمس بحركتها النصف
الظاهر من البروج نهار ومدة قطعها النصف الخفي ليل وهاتان المدةان تتفاوتان بسبب الاوج
والخسوف فالتفاوت تحت القطب الشمالي أطول من الليل وتحت القطب الجنوبي اقصر (الا
ان الشمس تدور) بحركة الكل (في أربع وعشرين ساعة من موازاة نقطة معينة من الافق)
التي هو للمدل (الى أن تعود الى مثلها أي مثل تلك الموازاة لتلك النقطة) (وتزداد الشمس
(ارتفاعا) عن الافق (في ثلاثة أشهر) ويكون غاية ارتفاعها بمقدار الميل الكلي (و) تزداد
(انحطاطا) عن غاية الارتفاع نحو الافق (في ثلاثة أشهر) أخرى أيضا (حتى تقرب وتكون
تحت الارض ستة أشهر كذلك) أي يزداد انحطاطها عن الافق في ثلاثة أشهر الى غاية
الانحطاط التي هي الميل الكلي ثم ترتفع منها في ثلاثة أشهر أخرى حتى تصل الى الافق •
(المقصود الثامن) سبب الصبح كبره البخار تكثيف بالضوء لانها تقبل نور الشمس كما تقدم
في آخر مباحث المبصرات فاذا قربت الشمس من الافق في جانب الشرق ولم يبق من قوس
انحطاطها الا مقدار ثلثي عشرة درجة على ما عرف بالخبرة استثار بضوئها البخار الكثيف
الرائع في ذلك الجانب فيرسم ذلك النور المتزايد بزيادة قرب الشمس وهو الصبح
(والشفق مثله) لكنه عكسه في ان أوله كآخر الصبح وآخره كاوله هذا ما يابى بالكتاب
وأما تصويرها على ما ينبغي فليطلب من موضع آخر (والحرة التي توجد في أول الشفق

(قوله فليطلب من مواضع أخرى) اعلم أنه اذا كانت الشمس على نصف النهار من تحت كان غروب ظل الارض
حينئذ قائما على سطح الارض في نصف النهار من فوق ولم يكن ذلك الخروط مائلا الى جانب أصلا ثم اذا قربت
الشمس الى الافق الشرقي من تحت مال ذلك الخروط الى جهة المغرب من فوق فيكون المرى أولا من الشعاع
الحيط بذلك الخروط ما هو أقرب الى البصر ولا شك أن الأقرب الى البصر من جوانب الخروط وهو الجانب
الذي يلي الشمس وهو الجانب الشرقي في الصبح فان جانب الغرب في غاية البعد عن البصر حينئذ ثم ان الجانب
المرئي الى قرب الذي يلي الشمس لا تكون أولا مستديرا بالافق اذا لم يكن النور أولا منبسطا على وجه الارض ولم
تكن الخيطوط الشعاعية البصرية نافذة الى منتهى الافق فاذا كان يكون أول ما يرى من نور الشمس هو ما يرى
فوق الافق بخط مستقيم ناش من الشمس وحينئذ يكون ما يقرب من الافق مظلم بعد فذلك يسمى ذلك النور
بالصبح الاول وبالصبح الكاذب أيضا ثم اذا قربت الشمس جدا انبسط النور وفصار الافق مستويا وبصر الصبح
صادقا وقس على هذا حال الشفق لكنه يكون بعكس الصبح فتأمل • واعلم أنه قد علم بالبحر بان انحطاط الشمس

وأخر الصبح) أعماهي (تسكن في البحرة في الاق في زيادة سمكها بالنسبة الى الباصرة لانها) أي تلك الزيادة في غلظ الابخرة (بقدر ربع دور الارض) كما يظهر بالتخيل الصادق (وتخص تلك الزيادة (في غيرها) أي غير دائرة الاق شيئا فشيئا (حتى يكون) تسكن الابخرة (بقدر غلظ البخار) كما بالنسبة الى سمت الرأس (وقد ذكر انه اعتبرها) أي كرة البخار (المهندسون فوجدوها) أي غلظها (ستة عشر فرسغا) أو سبعة عشر فرسغا (المقصود التاسع) في الارض تلال وواد لاسباب خارجية ومعدات متلاحقة لابتداء لها) مستندة الى الاتصالات القلعية التي لا تنفهي (فقال الماء بالطبع الى الوهاد) والمواضع النائرة (فانكشفت) عن الماء (التلال) والمواضع العالية كجزيرة بارزة من وسط البحر (معاشا للنبات والحیوان) الذي لا يمكن أن يعيش الا باستنشاق الهواء وهذا المنكشف هو الممدود من الارض الذي كان حقه بمقتضى طبيعة الارض والماء أن يكون مغمورا فيه كسائر أجزائها (ولم يذكر له سبب العناية الله تعالى بالحيوانات والنباتات اذ كان لا يمكن تكونها بقاءها الا بذلك) الانكشاف والخروج من الماء الى الهواء (وهذا) الذي ذكره (رجوع الى القادو المختار) واسناد الفعل الى مجرد مشيئته (فان اختصاص جزء من البسيط) الذي هو الارض (باستداد دون جزء) آخر منه (مع استواء نسبة المعدات اليها) أي الى أجزائه (مما لا سبيل للمقل اليه) في معرفة سببه (واذ كان) الشأن (كذلك) وهو انه لا بد في الآخرة من الرجوع الى استناد الاشياء اليه (فمن طرح هذه الموان) التي تكافوها

من الارض عند أول طلوع الصبح وأغرغ وب الشفق يكون ثمانية عشر جزءا من أجزاء البروج كما ذكر في موضعه وقوله بقدر ربع دور الارض وهومن الناظر الى الاق الشرقي في الصبح ومن الناظر الى الاق الغربي في الشفق فيكون مجموعهما بقدر نصف دور الارض ولا شك أن الابخرة التي كانت في جانب المشرق أو في جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الابخرة التي كانت في سمت الرأس أو قريبة منه كما يشهد به الاحساس والتخيل الصادق

(قوله) (الاستنشاق الهواء) يقال استنشق الماء وغيره اذا أدخلته في الانف (قوله) (من طرح هذه الموان التي تكلفوها الخ) اشارة الى أنه يمكن أن يحموا فيقولوا مشلان معنى عناية الله تعالى هو عليه بما يجب أن يكون عليه كل العالم من حيث هو كل حتى يكون على أبلغ النظام وأحسنه وكون هذا المعنى سيما وجبا لاسباب المذكورة في حصول الوهاد والتلال أو في تكون الجبال لا يقتضي أن يكون الباري تعالى فاعلا مختارا بمعنى انه يصح أن يفعل وانه لا يفعل ثم ذلك يقتضي أن يكون هو تعالى فاعلا مختارا بمعنى انه ان شاء فعل وان شام يفعل ويحيى الفرق بين المنيعي باذن الله تعالى لكن جواهم هذا يكون سببا على تسكفات باردة فانا نعمل

(ووفق للاستدراج اليه واستناد الجميع الى قدرته واختياره فذلكم هم المفلحون) عن الحيرة التي ربما تؤدي الى الضلالة في المقصد المأثر في قالوا في سبب تكون الجبال ان الحر الشديد يمدد الطين المزج حجارة وتجعله التجربة وما يرى له من غودج) أي غودج (له في كبر الخرافين ثم تتواتر السيول الحادثة من الامطار و) تواتر (الرياح الدواصف تنحرف الاجزاء الرخوة فيظهر الحجر قليلا قليلا) يتزايد الانحمار من جوانبه شيئا فشيئا (حتى يصير جبلا شامخا) قال الامام الرازي الاشبه ان هذه المعمورة كانت في سالف الزمان مغمورة في البحار فحصل فيها طين لزج كثير فتجبر بعد الانكشاف وحصل الشقوق بحفر السيول والرياح ولذلك كثرت فيها الجبال ومما يؤكد هذا الطن اننا نجد في كثير من الاحجار اذا كسرها انا اجزاء الحيوانات المائية كالاصدف والحيتان (ولا يخفى ان اختصاص بعض من اجزاء الارض بالصلبة وبعض) آخر منها (بالرخوة مع استواء النسبة) أي نسبة تلك الاجزاء كلها (الى القلبيات) التي زعموا انها الممدات لها (قطعا) أي جزما لا يشوبه شبهة (للمجاورة) والملاصقة (الحاصلة بين الاجزاء الصلبة والرخوة) يستدعي سببا (مخصصا) (وعنده) أي عند هذا الاستدعاء (يقف العقل ويحمله) أي يحيل ذلك الاختصاص (على سبب من خارج) هو الفاعل المختار (فليت شمرى لم لا تفعل ذلك أولا) حذفاً للمؤنة (ثم لا يبعد أن يكون ذلك) أي تكون الجبال ونظائرها من أسباب تكونها (بارادة الله تعالى عندهم يقول) من للبين وغيرهم (بالوسائل لا عندنا) اذ الكل مستند اليه ابتداء فلا يتصور واسطة حقيقة على رأينا في المقصد الحادى عشر في العناصر الاربعة تقبل الكون والفساد أى تخلع صورة ذلك العنصر (وهو معنى الفساد) وتلبس بصورة عنصر آخر (وهو معنى الكون) فينقلب كل من الاربعة (الى الآخر) الذى هو أحد الثلاثة الباقية فتكون الانقلابات اثنتى عشرة لكن (بعضها) ينقلب الى بعض آخر (بالوسط وهو كل عنصر يشارك) عنصر (آخر في

الكلام الى الأوضاع والاستعدادات التي اعتبرها متعلقة الى غير النهاية مع كون الأفلاك بسيطة ومع تساوى نسبة اجزائها وتساوى نسبة الفاعل الموجب أيضا الى تلك الأوضاع والاستعدادات ومع كون الأرض بسيطة أيضا عندهم فتأمل وقوله للاستدراج اليه يقال استروح اليه أى استقم وقوله أى غودج من المعلومات شئ قليل يعنى به طعم الشئ هل هو مناسب للعرض أم لا وقوله أى لمد الحرارة الطين وقوله الخرافين بالخاء والراءى المجمعين من الخرف بالفتحين بمعنى المجرى جرة (قوله تكونها) مبتدأ خبره بارادة الله تعالى والجملة مفعلة بأسباب وقوله باعرض لها فاعل قوله يمد

بية) واحدة من كيفيتيه اللتين هما من الكيفيات الاربع (ويختلفه في كيفية) أخرى
 هما (ينقلب الارض والماء كل) منهما الى الآخر ابتداء لا اشتراكهما في البزء) وان اختلفا
 اليوسه (وذلك كما يجمل بعض أهل الحيل) من طلاب الاكبير (الاحبار ومياها سيالة)
 هم يتخذون مياها حارة ويحملون فيها أجسادا صلبة حجرية حتى تصير مياها باردة (وينقلب
 في بعض المواضع حجرا صلبا كين سيهكوه) وهي قرية من بلدة مراغة وماؤها ينقلب
 جرا من مراوعين غيره من المواضع (وكذلك الماء والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر
 :وسط (لاشتراكهما في الرطوبة) وان كانا متخالفين في الحرارة (كما يصير الماء هواء
 سخين وهو معنى النشف) في الثياب البلولة المطروحة في الشمس (و) كما يصير الهواء ماء
 برىد كما في ظاهر كوز لا مسام له يوضع في الجمد) فانه يحدث على ظاهره (حيث
 لا يسه الجمد قطرات من الماء وكظاهر الطاس يكب على الجمد مع عدم اللقاة) بينهما
 تركب قطرات منه (وليس ذلك لان الماء ينتقل اليه) بالرشح (لانه لا يصعد بالطبع
 لو كان كذلك كان باطن الطاس أولى به من ظاهره) وأيضا الترشح على سبيل التصاعد
 ب الماء الحار (وكذلك النار والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر بلا وسط (لاشتراكهما
 الحرارة) وان اختلفا في اليوسه (كما يضير الهواء نارا في كبر الحدادين) بالالحاح في النفخ
 سد المنافذ (ثم تعاني) النار (فتصير هواء) فهذه ست انقلابات بلا وسط بين المتشاركين
 كيفة واحدة من كيفيتيهما (وبعضها) ينقلب الى بعض آخر (بواسطة) وهو حيث يختلفان
 لكيفيتين) مما (كالهواء والنار والهواء والارض فانه لا ينقلب الماء نارا ابتداء) لشدة تخالفهما
 قد ينقلب هواء ثم نارا) بان ينقلب ذلك الهواء الى النار (وعليه فقس) انقلاب النار ماء
 لابل الهواء ارضا وعكسه وأنت خير بان ما ذكره يقتضي ان ينقلب كل واحدة من
 ض والنار الى الاخرى بلا واسطة لا اشتراكهما في اليوسه والشهور انه بواسطتين فلا دلى
 نال ان كان المنصران متجاورين كان الانقلاب بغير وسط وان كان بينهما منصر ثالث
 بواسطة واحدة وان توسط بينهما اثنان فلا بد من واسطتين (وهذا كله يدل على ان
 ال المناصر) الاربعة واحدة (مشتركة) بينهما (وقابلة لجميع الصور) المنصرية (وانما يمدداها
 (والخففة التي هي النار والهوائية والمائية والارضية) والكيفيات الاربع المتتالية ما عرض
 ن القرب والبعد بالنسبة الى الفلك وكل ما كان اقرب اليه كان اسخن والطف وكل ما كان

أبعد كان ابرد أو أكثر وقد تكلمنا على مثله مراراً (فلا نفيه) أي يمكن أن يقال إن اختلاص
بعض من الحيوي المشترك بالقرب وبعضها بالبعد يحتاج إلى سبب من خارج فلا بد من
الرجوع إلى المختار على أننا لنسلم تركيب الاجسام من الحيوي والمصورة ولا نسلم إلا ثلاث
بين العناصر وما ذكرناه من الأمثلة الدالة عليه يتطرق إليها احتمالات كثيرة فوالله سدد
الثاني عشر (و زعموا أن هذه) العناصر الأربعة (هي الأركان التي تتركب منها المركبات
ويثبتون بطريق الحليل نارة والتركيب أخرى فالأول أنا إذا جمعا سائر كباقي الفرع ولا يتيق
انفصال عنه أجزاء مائة (و) أجزاء (أرضية) فدل ذلك على أن هذين العنصرين كانا
موجودين فيه مختلطين فقرنهما بالحرارة (ولاشك أن ثمة) أي في ذلك المركب (أجزاء
هوائية بها تختلج الأجزاء) الأرضية والمائية التي فيه (والا لكان) ذلك المركب (في غاية
الاندماج والرصانة وكان ما يحصل بالتفريق) من العنصرين (حججه) إذا ضم بعضه إلى
بعض (كالكلى) كان للمركب (عند التركيب) فيثبت وجود الهواء فيه (ولاشك أنها) أي
الأركان المذكورة الموجودة في المركب (مختلفة بالطبع يطلب كل) منها (حيرة) الديمي
(وذلك يوجب التفرق) في المركب وعدم بقاءه (فلا بد) فيه (من جامع يفيد طبخاً وانشجا
يوجب حصول مزاج يستتبع له صورة معينة مائة من التفرق وما هو) أي ذلك الجامع
الذي يطبخ وينضج (الحرارة) الشديدة القائمة بالار فلا بد من وجودها فيه (فلنا الحرارة
لا تجميع الخفائف بل تفرقها) ونجميع الثمائنات (كما مر) ثم الحرارة القائمة بجزء لا تؤثر في الجزء
الآخر إلا بمجاورة (له) أي وللجوارتين (دوام) وذلك (الجوارتين) لا بد له من سبب
فلم لا يجوز أن يكون ذلك السبب سبباً للاجتماع (في حال بقاء المركب) وما لنا من التفرق
ابتداءً (أي بلا توسط شيء) فلا يحتاج حينئذ إلى الجزء الناري وحرارته الطابخة المؤدية إلى
المزاج المستتبع للصورة النوعية الحافظة للتركيب على أن اختلاط الرطب باليابس يفيد استساكا

(قوله بل تفرقها) قيل هم يقولون المفرقة هي الحرارة الشديدة دون المتوسطة فقلنا نعم لكن القائمة بالنار هي
الحرارة الشديدة دون المتوسطة والقول بأن هذه الحرارة كانت شديدة في الأصل ثم انكسرت سورتها نوع
أفهم محل النزاع وقوله فلم لا يجوز أن يكون ذلك السبب سبباً للاجتماع الخ أي لم لا يجوز أن يكون ذلك السبب
سبباً لحدوث المزاج وبقائه مما كما كان سبباً لبقاء الاجتماع قبل الحدوث كما زعمتم (قوله بل تفرقها) جمع
المائات (كما مر) أي في بحث الحرارة حيث عرفها ابن سينا وقال أن غافداً ذلك على أن هذين العنصرين
كانا موجودين فيه مختلطين فقرنهما بالحرارة

المتناسبة متجاورة والمتضادة كالنار والماء والالهواء والارض متباعدة وما كان منها اللطيف فهو الى الفلك اقرب وما كان اكثف فهو ابعد فهذا هو النصف المحكم الذي عليه الوجود قال المصنف (المتنافضة) لما ذكره أن يقال (لم لا يجوز أن لا تكون أربعة بل الحق أحد الاقوال التي نذكرها) الآن (اذ قيل) هي (واحدة) واختلوا في تلك الواحدة (علي خمسة أقوال الاول انما هي النار لشدة بساطتها) اذ لا جسم أصرف في طبيعته من النار (اذ الحرارة) للفرطة التي فيها (مدبرة للكائنات ولانها تحيل الغير الى طبعها وحصلت البواقي من النار (بالتكاثف) فهي نار متكاثفة على وجوه متفاوتة (الثاني) هي (الهواء لطوبته ومطابقتها للانفعالات) ولا شك أن الاصل يجب أن يكون مطاوعا للتغيرات (وبمحصل) من الهواء (النار بالحرارة للطبقة) فهي هواء لطفته الحرارة (والباقيان بالبرودة المتكثفة) فهما هواء متكاثف تكاثفا متفاوتا (الثالث) هي (الماء اذ قبوله للتخلخل) بالحرارة (والتكاثف) بالبرودة (محسوس) فصل من تخلخله الهواء والنار ومن تكاثفه الارض (الرابع) هي (الارض وحصلت البواقي بالتلطيف) الواقع على مراتب مختلفة (الخامس) هي (البهار لتوسطه بين الارضية) في اللطافة والكثافة فيازيد لطافته بصير هواء ونارا ويازيد كثافته ماء وأرضا (وقيل) ليست واحدة بل (لا بد من التعدد) فيها لان التركيب في الكائنات يستدعي تبد ما منه تركيبها (فاثان على ثلاثة أقوال الاول) هما (النار لانها في غاية الخفة والحرارة والارض لانها في غاية الثقل والبرودة والهواء نار مفتردة والماء ارض متخلخله بالمزج) مع أجزاء نارية (الثاني) هما (الماء والارض لافتقار الكائنات الى الرطب للانفعال) وحصول الاشكال (و الى) اليابس للحفظ (علي الاشكال الحاصلة) (الثالث) هما (الارض والهواء لمثل ذلك) فان الهواء رطب قابل للاشكال بسهولة والارض يابسة خائفة لما فلاله هواء اشتد تكاثفه والنار هواء اشتد حرارته (وقيل) العناصر (ثلاثة هي

(حسن جلي)

(قوله المتنافضة لما ذكره هذا الكلام بظاهر منع لنفس المسمى وهي أنها أربعة وفي المثال الرجوع الى الدليل وهو الانتقار اذا التمويل في بيان هذا الحصر عندهم عليه كما يقال المنصر اما خفيف أو ثقيل وكل منهما اما على الابلاق أو على الاضافة أو يقال لا بد في تركيب المستترجات من اللطيف واللاطيف اما بحيث يحرق ما يلائقه وهو النار أو لا وهو الهواء الكثيف اما سبيل وهو الماء أو لا وهو الارض

وهي الهواء الصرف) الذي يرد بمجاورة الارض والماء ولم يعمل اليه أثر انعكاس الاشعة والمشهور ان هذه الطبقة تنشأ السحب والرعد والبرق والصواعق فلا تكون هواء حارفا (ثم) الطبقة (البخارية وهي الموائمة المخلوطة مع المائية ثم) الطبقة (الزيتية وهي ما فيه ارضية وهوائية ثم) الطبقة (الطينية وهي ارضية مع مائية ثم) الطبقة الارضية الصرفة التي هي قريبة من المركز ولم يمد الماء طبقة على حدة لانه مع الارض ككرة واحدة وفي طبقات العناصر اقوال مختلفة لا فائدة في الاستقصاء عنها

﴿ القسم الرابع في المركبات التي لها مزاج وهي الاكثر ﴾

من المركبات لأن مالا مزاج له منها قليل بالنسبة الى ماله مزاج (وهو) أى هذا الاكثر (يقسم الى ماله نفس) اما نباتية أو حيوانية (والى ماله نفس له) وهو المعدنيات (وفيه ثلاثة فصول) الفصل الاول ﴿ في الزاج وفيه مقاصد ﴾ أى مقصدان ﴿ الاول ﴾ قالوا الصورة الجسمية (أى الصورة الحادثة في الجسم التي هي مبدأ الآثار وهي الصورة النوعية) (فعل أولاً في مادتها) التي حلت هي فيها (ثم في مادة ما يجاورها) فالصورة الثابتة تسخن مادتها ثم مادة ما يجاورها وكذا الحال في سائر الكيفيات وباقي العناصر (فالمجاورة شرط للفاعل) الواقع بين الاجسام ألا ترى ان النار لانه تسخن الاماله وضع مخصوص ولرب معين بالنسبة اليها فاذا حصلت الجاورة بلا ماسة أمكن التفاعل بين الجسمين (وأبلغ من ذلك) التفاعل الحاصل بمجرد الجاورة (ما كان) أى التفاعل الذي كان (بالماسة) التي هي الغاية في الجاورة (والماسة انما تكون بالسطوح) لاشك في انه (كلا كان السطوح أكثر كانت الماسة) بها (أتم وذلك) أي تكثر السطوح (انما هو بحسب تصغر الاجزاء) و اذا تحققت ما صورناه فكقول (العناصر المختلفة الكيفية) التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة (اذا تصغرت اجزائها جداً واختلطت اختلاطاً تاماً حتى حصل التماس) الكامل (بين اجزائها فعل صورة كل) منها (في مادة الآخر فكسرت منه سورة كيفية) المضادة

(قوله فكسرت منه سورة كيفية) هنا احق لان أحدهما هو الأنسب بظاهر العبارة ان يبقى كيفية كل من العناصر المتترجة وانما تنكسر سورة تلك الكيفية قط بحيث تنقسم من الكيفيات المنكسرة كيفية متشابهة في جميع الاجزاء وانما هما أن ينفصل كيفية كل واحد منها ويفيض على مجموعها من المبدأ الفياض كيفية واحدة متشابهة في جميع أجزاء ذلك المتخرج ومع كل واحد من الاحقالت كانت صورها النوعية باقية في أنفسها هذا ثم ان الاحقالات الاول ينسب الى الأطباء والاحقالات الثاني ينسب الى الحكماء

يفتيها (حتى تقص) النصر البارد قبل صوره (من حر) النصر الحار فتزول تلك الكيفية
هي الحرارة الشديدة عن ذلك الحار (ويحصل) له كيفة (حراقة تبرد) هذه الكيفة
أصله بل علما (بالنسبة الى العار وتسخن بالنسبة الى البارد فانها كيفة متوسطة بينهما)
بين الحرارة الصرفة والبرودة الصرفة فاذا قيس الى أحدهما عدت من الاخرى
كذلك لا ينقض) النصر الحار قبل صوره (من برد) لنصر (البارد فيحصل) له (برد
مما كان) كما قرروا فاذا اشتد التأثير (من الجائين) حتى حصل في جميع الاجزاء (من النصر
والبارد) كيفة متشابهة متوسطة هي في درجة واحدة من الدرجات النيرة المتناهية
ة) لا يقلل أعمى الدرجات (التي هي بين غاية الحرارة وغاية البرد) أي هي وائمة بين هاتين
تين (وحصل التشابه بينهما) أي بين الاجزاء المذكورة (في نفس الامر) بان تكون
اه النصر البارد واقعة في الكيفة لاجزاء النصر الحار بلا تفاوت في الواقع فلا يكون
ابحينا نجد بحسب ادراك الحس فقط كما أشار اليه بقوله (لأنها للمجاورة يحس منها بكيفة
مطوعة وان كان كل واحد منها باقيا على صراته) في كيفيته كما يقول به أصحاب الغليظ ونس
ذلك حال الاجزاء الرطبة واليابسة فاذا استمر الكل على كيفة واحدة متوسطة توسطا
ن الكيفيات الاربعة (فهذه الكيفية المتشابهة تسمى مزاجا وما قبل ذلك الاجتماع)
ي الى الكيفة المذكورة (يسمى امتزاجا) واختلاطا لمزاجا (فقد المزاج) بناء
ما تقرر (بانه كيفة متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متضمنة الاجزاء) المتماثلة
بث تكسر سورة كل منها (سورة كيفة الآخر) قال الامام الرازي لاشبهة في ان
لا يوصف بكونه مشابها لنفسه وانما قلنا للكيفة للزاجية انها متشابهة لان كل جزء
جزء المركب ممتاز بحقيقته عن الآخر فتكون الكيفة القائمة به غير الكيفة القائمة
نر الا ان تلك الكيفيات القائمة بتلك الاجزاء متساوية في النوع وهذا معنى تشابهها

فقد المزاج بأنه كيفة متشابهة (يمكن تطبيق هذا الحاصل على كل واحد من الاحتمالين المذكورين
كن على الاحتمال الاول يتوجه على هذا الحد النقص بالمجموع المركب من البسوة والرطوبة المتوسطتين
لحرارة البرودة المتوسطتين أو من الثلاثة المتوسطة منها اذ يصدق على كل واحد من هذه المجموعات
ية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متضمنة الاجزاء مع أن المزاج عندهم هو الحقيقة الملتزمة من
بات الاربعة المتوسطة دون الملتزمة من الاثنين أو الثلاث

وقال أيضاً الكاسر ليس هو الكيفية لان انكسار الكيفيتين المتضادتين اماماً أو على التماثل فان حصل الانكسار ان مبالغة والملة واجبة الحصول مع الملول ثم ان تكون الكيفيتان الكاسرتان موجودتين على صرافتهما عند حصول انكسارهما وهو محال وان كان انكسار أحدهما متقدماً على انكسار الاخرى ثم أن يدور الكسور للثوب ككسار غالباً وهو أيضاً باطل فوجب أن يكون الكاسر هو الصورة التي هي مبادئ الكيفيات وأما المنكسر فليس أيضاً الكيفية لان الكيفية الواحدة لا يمرض لها الاشتداد والتقص بل هما يمرضان لهما فلا انكسار عبارة عن زوال الكيفيات الصرفة عن تلك البسائط (والاشكال عليه) أي على ما قالوه (من وجوه) أربعة (الأول لان لم أن التفاعل) بين الاجسام (لا يكون الا بالماس) بل قد يكون بلا تماس (كما تؤثر الشمس فيما يقابلها) من الارض بالتسخين والامانة (ولاً تماس) بينهما مع انها لا تؤثر بذلك في الاجسام القريبة منها المتوسطة بينهما (والبصر ليس في الباصرة قطعاً) مع انه يؤثر فيها ولا يؤثر فيها فكيف يجزم بان الفعل والافعال بين الاجسام لا يوجد ان الا بالتلاق) والتماس (لا يقال المدعى في التفاعل) بل بتأثير التماس (وما ذكرتم من صورة التقص) لا تفاعل اذ (الفعل من جانب واحد) فقط لان الشمس وان افادت الارض سخونة وضوء لكنها لم تؤثر في الشمس شيئاً أصلاً وكذا المرقى أثر في العين ولم تؤثر هي فيه قطعاً (لانا نقول القرض) بما ذكرناه (انه لا مانع في العقل من تفاعل من غير ملاقة كما تراه من جانب واحد) انه أي ما ذكرناه (بقيد هذا القول وهو بكفينا) وفي المباحث الشرقية الصواب ان يترك ههنا الاحتجاج ويدل على المشاهدة فيقال الكلام انما وقع في اجزاء المنتزح وهي لا عمالة متلاقية ويشاهد أيضاً ان بعضها لا يؤثر في بعض ولا يتأثر عنه الا بالتلاق والتماس فلا يجزى ان يقال لم لا يجوز في العقل تأثير عنصر في آخر من غير ملاقة ومما فانه ذلك غير محتاج اليه فيما نحن بصدد

(قولم لا يمرض لها الاشتداد والتقص) وذلك لان الاشتداد هو الحركة من الكيف الأدنى الى الكيف الاقوى والتقص بالمعكس فيكون كل منهما من قبيل الحركة في الكيف ولا شك أن الحركة في الكيف انما تكون عارضة لمحل الكيف لا لنفس الكيف فان مرض الحركة لا بد أن يكون باقياً بخصه من البسائط الى المنتهى (قولم وهو بكفينا) اذ نحن بصدد المنع وليس غرضنا ان ادا التقص الاجالي فما ذكر من الاحتمال العقلي بكفينا وقوله ان التأثير بينهما أي بين العنصرين بل بالتلاق بمحل أي محقق في غير ما نحن فيه بصدده لاننا نحن فيه بصدد اذ قد كان حاله مكتسباً كما ذكره.

الحق ان التأثير بينهما بلا تلاق محتمل وان كان نادراً ه الوجه (الثاني لم قلتم ان ثمة
وراء غير الكيفيات هي الفاعلة ولم لا يجوز ان تكون الاجسام متجانسة) أي متماثلة في
نقيضة (و) يكون (الاختلاف) بينها (بالاعراض) الخارجة عن حقيقتها (دون الصور)
نومة لها فلا تكون لها صور سوى هذه الكيفيات للتضادة فتكون هي الفاعلة لا أمراً
ابر لها) فان قلت الكيفيات كالحرارة والبرودة تشدد وتضعف دون الصور فان كون
هي ماء أو ناراً لا قيل ذلك) أي الاشتداد والضعف فلا يجوز ان تكون كيفيات الاجسام
ورما) قلنا مراتب الحرارة والبرودة متخالفة بالنوع فلم لا يجوز ان يقال ثمة مرتبة معينة
تلك المراتب (هي النارية وما دون ذلك) أي مرتبة أخرى معينة دون الاولى (هوائية)
الوجه (الثالث) ان يقال المحذور الذي يلزم من جعل الكيفية فاعلة لازم أيضاً من نسبة
كل الى الصور اذ (الصورة انما تفعل) أي تكسر كيفية غير مادتها (بواسطة الكيفية)
ثمة بها فان الصورة النارية لا تؤثر بذاتها في كسر البرودة بل بواسطة حرارتها (فتكون
كيفية شرط في التأثير فيلزم اجتماع الكيفية الكاسرة مع الحادثة المنكسرة) وذلك لان
تلك السبب لا يجوز ان يكونا متعاقبين والا انقلب للمغلوب غالباً كما مر بل يكونان معا
شرط يجب ان يكون مع الشروط فتوجد الكيفيتان العكسيتان مع الانكسارين فيلزم
وجود العكس مع الانكسار (وانه محال) لا يقال المنكسر هو المادة لا الكيفية فلا محذور
أقول انكسار للمادة ليس في ذاتها بل في كيفية ه الوجه (الرابع الماء الحار اذا خاطب بالماء
زديكسر) الحار من برده ومن المحال ان يقال للماء صورة توجب الحرارة وتكسر البرودة

(قوله فان قلنا الخ) الاظهر ان هذا اثبات المقدمة المنوعة وقوله هي النارية الخ) أي تختص لا يكون لها
برسوى هذه الكيفيات ومن قال بتفاوت الكيفيات مع بقاء الصور لا بد من دليل وقوله الوجه الثالث
نقض اجابى وقوله الوجه الرابع معارضة وكل واحد من هذين الوجهين على تقدير تسليم وجود الصورة
إلا الكيفية وقوله ومن المحال أن يقال الخ فيه أن يقال لم لا يجوز أن يكون الفاعل الحقيقي لكسر برودة الماء
الصورة لكن بواسطة أعداد الحرارة العكسية العارضة لله ولا حاجة الى أن يقال الفاعل الحقيقي لكسر
وده هو المبداء الفياض وقوله فان قيل نحن الخ هذا إشارة الى منع (قوله ومن المحال أن يقال لله صورة توجب
إرتاح) فان قيل اذا جاز اطلاق الفاعل على الصورة مجازاً بسبب الاعداد المذكوكة كان جواز اطلاق
عل على الكيفية المدة مجازاً بسبب ذلك الاعداد بالطريق الأولى فاجبه اختيار الاطلاق الاول وترك
للاثنى قلنا كل الوجه في ذلك هو بقاء الصورة عند وجود الكيفية المنكسرة وعدم بقاء الكيفية
عند ذلك وقوله فان هذا أهون من المناقاة ولعل (المحس) اعما ذكر المناقاة ههنا لانها الصورة الماثية

بل ليس للمائتين الا صورة واحدة (فلم ان الفاعل) لكسر البرودة (هى الكيفية دون
الصورة (فان قيل نحن نطلق عليها) أى على الصورة (الفاعل مجازاً) لا حقيقة فانها ليست
موجودة للكيفية للكسرة (وانما ذلك) أى الحاصل من الصورة (اعداد) لمادة المجاور
لقبول الكيفية للكسرة (و) اما (الكيفية) للكسرة (المتوسطة) فانها (تفيض) على المركب
(عن مفيض هو للبدن القياض) المسمى عندم بالقل القمال (والممد بقدر يتاثر الاثر) الصادر
من الفاعل بتوسط اعداده (كالحركة والحصول في الطرف) من المسافة فان الحركة ممددة
لتلك الحصول مع امتناع اجتماعهما وحينئذ نقول الصورة المائنة بتوسط الحرارة العارضة
تد مادة الماء البارد لقبول الحرارة وان لم تكن تتضمنها بالذات فان هذا أهون من المناقاة بل
ان جعل الكيفيات أقساماً لمادة لموادها يضافها لم يلزم منه محال) مما ذكرنا الممدد لا يجمع
الأثر (فلنا النزاع) على هذا التقدير مائة الى أن المبدأ فاعل (مختار) فلا حاجة الى اعداد
(أو موجب بالذات) فيتوقف تأثيره على الاعداد (وستقيم الدلالة على انه فاعل مختار) فيسطل
القول بأن الصورة أو الكيفية ممددة لصدور الزواج عن المبدأ (فتبينه على مذاهب في المزاج
في مخالفة للمصر) الاول انه يخلع صورة وليس صورة متوسطة (بني ان الناصر اذا امتزجت
واضبل بعضها عن بعض أدى ذلك بها الى أن يخلع صورها فلا يبقى لشي منها صورته المخصوصة
به وليس الشكل حينئذ صورة واحدة هي حالة في مادة واحدة وتلك الصورة متوسطة بين
الصورتين المتضادة التي للبساط * المذهب الثاني (بل ليس صورة نوعية للمركب) أى ليست الصورة
للبوسة صورة متوسطة بل هي صورة أخرى نوعية فالقائل باحد هذين القولين يوافق الجمهور
بحسب الظاهر في الزواج بالمعنى المذكور سابقاً لكنه يخالفهم في بقاء صور البساط في المركبات
ذوات الامتزجة ويرد عليه ان ما ذكره فساد ما وكون لا مزاج لانه انما يكون عند بقاء
المتزجات باعيانها (ويطلل) أيضاً (ما حكيناه من حكايات القوم والانيق لان اختلافها ما يظهر
فيه) أى في المركب (من الاجزاء يدل على اختلاف الاستعداد فيها) أى في تلك الاجزاء
منافية الحرارة بناء على أن مقتضاها انما هي البرودة المناقاة للحرارة مطلقاً وقوله بل ان جعل الكيفيات
أنفسها الخ يبنى ان قوله والممد بقدر يتاثر انما ينبغي أن يكون الممد نفس الكيفية لأن يكون نفس الصورة
كأذكر المصنف بل المناسب لكون الممد نفس الصورة هو ما ذكره الشارح بقوله وحينئذ نقول
(قوله بأحد هذين القولين) أى الذين تأييدهما هو الأول كما أشار اليه بكلمة بل وقوله في الزواج بالمعنى
المذكور وهو الكيفية المتوسطة المتشابهة الحاصلة من تفاعل العناصر وقوله ان ما ذكره أى ذكره ذلك

بني انا اذا وضناه فيها المركب كقطعة لحم مثلاً يميز الى جسم مائي متقاطر والى كلس ارضي لا يتقاطر فدل ذلك على ان الاجزاء التي في المركب مختلفة في استمداد التطهير وعدمه اذ لو كانت متفقة فيه لكان الكل قاطراً أو غير قاطر (وهو) أى اختلاف الاستمداد (دليل اختلاف الماهية) لان القابلية من لوازمها واختلاف الاوازن يدل على اختلاف الملزومات وانما لم نقل ان تلك الحكاية تدل على وجود صور البسائط في المركبات والا لم نحمل اليها احترازاً عن أن يقال انها تكون بتأثير الحرارة الا انها كانت فيه (فان قيل) اذا كان جوهر البسائط باقياً في المركب كانت التباينة موجودة فيه لكنها مقفلة في حرارتها والصورة النوعية للمركب كاللحمية مثلاً حاصلة في جميع أجزائه فتكون التباينة التي عرض لها فتور في المركب قد صارت لحماً واذا جاز ذلك (فليميز في النار الصرفة) المنفردة عن أخواتها (ان نحدث لها الكيفية المتوسطة) أى الحرارة المقفلة (فتصير لحماً) فلا يكون الى التركيب والمزاج حاجة في حدوث الصور النوعية التي للمركبات (قلنا المزاج) أى التركيب (شرط فيه) أى ليس مجرد الاستحالة الى الحرارة المقفلة كفاية في حصول تلك الصورة النوعية بل لا بد مع الاستحالة من التركيب على ان هذه الشبهة واردة عليكم ايضاً لان خلط البسائط صورها وليسها صوراً أخرى انما يكون عند انتهاء كيفياتها الى حد معين فن الباطن ان قسوى كيفية كل واحدة منها حال افرادها الى ذلك الحد حتى يفسد عنها صورتها وتحدث فيها الصورة المزاجية ولا مفر لكم ايضاً سوى ما ذكرناه من اشتراط التركيب المذهب (الثالث) وقد يحمل هذا مذاهباً ثالثاً نظراً الى تفضيل المذهب الاول كما أشرنا اليه (القول بالخلط) وهو ان المركبات موجودة بالفعل وقد يجتمع أجزاؤها في نفس لما قدر والا فلا يحس (فان القائل بالخلط يزعم ان في الاجسام أجزاها على طبيعة الاحم وأجزاء على طبيعة الخطة وأجزاء على طبيعة القدرة وهكذا وهي متضمنة مخلفة جداً اذا اجتمع بجزء كثيرة متجانسة أحس بها على تلك الطبيعة فليس هناك تثير في الطبيعة وكذا لا تثير في الكيفيات فاما اذا تسخن لم يستحل في كيفيته بل كان فيه أجزاء نارية

القائل بأحد القولين (قول دليل اختلاف الماهية) هذا ممنوع وقوله لأن القابلية من لوازم الماهية المحسرة المستند منه ممنوع ايضاً فانه لا يجوز أن يكون نفس القابليات من لوازم الماهية دون الماهية وأن يكون اختلاف الاستمداد باعتبار العوارض دون الماهيات (قول فان قيل) اشارة الى المعارضة وقوله قد صارت غير يكون

كامنة فيزوت بملافة النار وذهب جماعة الى ان الاجزاء النارية لم تكن كامنة بل خذت في الماء من خارج فيؤلا أصحاب التنشؤ والنشؤ والاولون أصحاب الكمون والبرود وكلاهما يشكران الاستعلة والكون والقول بالمزاج مبني على القول بهما أما على الاول فلان حصول المزاج باستعلة الاركان كما عرفت وأما على الثاني فلان النار لا تنهبط عن الاثير بل تتكون ههنا **في المقصد الثاني** في انقسام المزاج قد علمت ان الكيفيات التي يمكن بينها الفعل والانفعال اربع الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) وهذه الاربعة تسمى بالكيفيات الاول لان كل واحد من البسائط المتضاربة لا يتخلو عن اثنين منها كالمزاج وهي متضادة فيقع بين كل متضادتين منها كسر وانكسار عند الامتزاج (فالقادر منها) أي من الكيفيات الاربعة (العاصلة في المركب ان كانت متساوية بحسب احجام معاملها متقاومة) في نفسها بحسب الشدة والضعف (حتي يحصل منها كيفية عديمة الميل الى الطرفين) المتضادتين (فتكون) حينئذ (على حاق الوسط بينهما) والمتدل العقيق) قد اعتبر فيه تساوي البسائط كما وكما وذلك لان امتناع وجوده كما ذهبوا اليه مبني على تساوي ميول بسائطه ولا بد فيه من تساوي كميته لان الغالب في الكل الكم يشبه ان يكون غالباً في الميل وليس هذا وجده كافياً في ذلك التساوي لان الميول قد تختلف باختلاف الكيفيات مع الاتحاد في الحجم كما في الماء المثل بالنار والمبرد بالتاج فان ميل الثاني بسبب الكثافة والتمل اللازمين من البريد أشد وأقوى من ميل الاول وربما يكتفي فيه باعتبار تساوي الكيفيات وحدها في قوتها وضمنها لان ذلك هو الموجب لوسط الكيفية الحادثة من تفاعلها في حاق الوسط بينها (قالوا وانه لا يوجد)

(قوله اما على الاول) أي الاستعلة فقد ظهر لنا بما ذكر في هذا المقصد أن في المزاج ثلاث مذاهب وان في كل مذهب قولين (قوله تساوي البسائط كما وكما) فان قيل لاشك أن حرارة النار في الشدة تكون أضناف برودة الماء في الشدة كما تشهد به الماشاهدة قلنا لو سلم ذلك فطرطبة الماء في الشدة تكون أضناف يبوسة النار في الشدة حتى يطفى الماء القليل أضناف من النار كما تشهد به التجربة فعلى هذا يجب أن يعتبر التساوي بين الماء والنار كما وكما فان قيل لابد أن يعتبر التساوي في الخفة والتمل ههنا أيضا وهو غير تابع لتساوي الكيفيات الاول ولا لتساوي الحجم أضنافا الذي يلوح من كلامهم هو ان الخفة الطبيعية تابعة للحرارة الطبيعية والتملة الطبيعية تابعة للبرودة الطبيعية فتأمل (قوله) وربما يكتفي فيه تساوي الكيفيات فان قيل قد مر أن في حرارة الماء المثل بالنار تتكون في الشدة مساوية لبرودة الماء المبرد بالتاج مع أن ميل الثاني أشد وأقوى من ميل الاول قلنا المتبرهن هو التساوي في الكيفيات الطبيعية كما اثرنا اليه وحرارة الماء ليست بطبيعة فلا عبرة بها ههنا

في الخارج (اذ اجزاءه متساوية) في الليل الى احيازها متفاوتة (فلا يقصر بعضها بمضاعى الاجتماع) لامتناع ان ينقلب بعض من الامور للتساوية المتفاوتة بعضها آخر منها (وملباثها داعية الى الاقتراق) بالتوجه الى احيازها الطبيعية المختلفة (فيحصل الاقتراق قبل حصول الفعل والانفعال فانه حادث يستدعى مدة) مستداهها لانه حركة من كيفية الى أخرى بعيدة عنها بخلاف الاقتراق الذي يكفيه احدى حركة مع كونه موجوداً في كل آن من زمانها (فلا يحصل بينها مزاج) لتوقفه على حصول تلك الحركة وحدوده عند انقطاعها (والجواب انه ربما تقع الاجزاء) لاسباب خارجية (بحيث تكون المائلة الى السفل كالنار والهواء (في جهة السفل وبالعكس) أى تقع الاجزاء المائلة الى السفل كالارض والماء في جهة العلو (فتتألف) الاجزاء وتتقارم لتساوى قواها في اللبول وتبقى مجتمعة (فيحصل المزاج) بتفاعلها (فم يندور) وجود (ذلك) للمتدل ولا يكون باقياً مستمراً إما لسرعة التحلل أو لسرعة غلبة بعض اجزائه على بعض (وأما الامتناع فلا كيف وبقاء الاجتماع قد يكون لمنفصل كاصل الاجتماع) الذي لا بد له من مقتضى سوي الاجزاء (اذا لسبب) لبقاء الاجتماع (غير منحصر في غلبة عنصر) وهو ظاهر (ثم قالوا وما ليس امتداداً حقيقياً ان غلب عليه من الاجزاء) في الكمية (و) من (البيكيات) في الشدة (ما ينبغي له) ويليق به في خواصه وآثاره كالحرارة الثابتة في الاسند لشجاعته والبرودة الثابتة في الارنب لجبنه (فهو المتدل بحسب الطب) وهو موجود وليس مشتقاً من التمدل الذي هو التساوي بل من التمدل في القسمة على معنى انه قد توفى على المتزج من العناصر القسط اللائق به في زواجه (والا) أي وان لم ينقلب عليه ذلك بل غلب ما لا ينبغي فتغير المتدل وكل من القسمين) أي المتدل الطبي وقسيمه (ينقسم الى ثمانية اقسام فالمتدل لانه قد يعتبر بالنسبة الى (أمور أربعة) التنوع والصفة والشخص والمفرد ويعتبر (كل) من هذه الاربعة (بالنسبة الى الداخل) قارة (و) الى الخارج أخرى فكل نوع

(قوله ما ينبغي له) فاعل غلب وقوله ذلك اشارة الى ما ينبغي وقوله فالمتدل لانه أي فالمتدل ينقسم الى ثمانية اقسام لانه الخ (قوله فكل نوع الخ) الغامضة للتفصيل وقوله بل له عرض أي تلك المزاج عرض وقوله اذا خرج عنه أي اذا خرج ذلك المزاج لاعت ذلك العرض وقوله لم يكن ذلك النوع فذلك النوع بالنسبة على انه خبر لم يكن أي لم يكن ذلك النوع ذلك النوع وهو أي ذلك المزاج بشرية وقوله واليق امرجه وهو أعني قوله واليق امرجه عطف على قوله اعتداله النوعي وقوله ما يدخل فيه أي في ذلك النوع

من المركبات المزاجية (مزاج لا يمكن ان توجد فيه الصورة النوعية الامة) وليس ذلك المزاج على حد واحد لا يتعداه والا كان جميع افراد النوع الواحد كالانسان مثلا متوائمة في المزاج وما يتبعه من الخلق والخلق (بل له عرض) فنيا بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة ذو (طرفين) افراط وقريط (اذا خرج عنه لم يكن ذلك النوع فهو اعتداله) النوعي (والتي أمزجته بالنسبة الى الانواع الخارجة عنه) فالزاج الحاصل لبدن من ابدان الناس هو اللائق به من حيث انه انسان دون مزاج القرس والحمار وغيرهما وذلك لانه المناسب لا تارة للطبوبة منه حتى اذا خرج الشئ من هذه الامزجة مات (وله) أي ولكل نوع (أيضا مزاج واقع فنيا بين ذلك المرض) أي يكون في حاق الوسط فنيا بين طرفي المزاج المرضي النوعي (هو أليق الامزجة الواقعة) في ذلك المرض (به وبه يكون حاله فنيا خلق له) من صفاته وآثاره المختصة به (أجود) ما يتصور منه (وذلك اعتداله) النوعي (بالنسبة الى ما يدخل فيه من صنف أو شخص) فالاعتدال النوعي المقيس الى الخارج يحتاج الى النوع في وجوده ويكون حاصله لكل فرد من أفرادها على تفاوت مراتبه والمقيس الى الداخل يحتاج الى النوع في أجودته كماله ولا يكون حاصله الا لأعدل شخص من أعدل صنف من ذلك النوع ولا يكون أيضا حاصله الا في أعدل حالاته (وعليه) أي على ما ذكرنا من حال الاعتدال النوعي (ليس الثلاثة الباقية) فالاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج هو الذي يكون لا تقابل صنف من نوع مقيسا الى امزجة سائر أصنافه وله عرض ذو طرفين هو أقل من المرض النوعي اذ هو بعض منه واذا خرج عنه لم يكن ذلك الصنف وبالقيااس الى الداخل هو المزاج الواقع في حاق وسط هذا المرض وهو أليق الامزجة الواقعة فنيا بين طرفيه بالصنف اذ به يكون حاله أجود فنيا خلق لأجله ولا يكون حاصله الا لأعدل شخص منه في أعدل حالته سواء كان هذا الصنف أعدل الاصناف أو لا والاعتدال الشخصي بالنسبة الى الخارج هو الذي يحتاج الى الشخص في بقائه ووجوده سليما وهو اللائق به مقيسا الى امزجة الاشخاص الاخر من صنفه وله أيضا عرض هو بعض من المرض الصنفي وبالنسبة الى الداخل هو الذي يكون به الشخص على أفضل حالته والاعتدال المعنوي مقيسا الى الخارج ما يتعلق به وجود المعضو سالما وهو اللائق به دون أمزجة سائر الاعضاء وله أيضا عرض الا أنه ليس بعضا من المرض الشخصي ومقيسا الى

الداخل وهو الذي ينبغي للمعزو حتى يكون على أحسن أحواله وأكل زمانه (وأما غير
 للتدل فلانه اما ان يكون خارجا) عما ينبغي (في كيفية) واحدة (ويسمى البسيط وهو أربعة
 حار وبارد ورطب ويابس أو) يكون خارجا عنه (في كيفيتين غير متضادتين ويسمى المركب
 وهو) أيضا (أربعة حار ورطب وحار يابس وبارد ورطب وبارد يابس وأما الحار البارد مثلا
 أو الرطب اليابس) أي خروج المركب عما هو حقه في كيفيتين متضادتين (أو اجتماع ثلاث)
 أو أربع من تلك الكيفيات (فلا يتصور) اذ يلزم اجتماع المتضادين (لا يقال اذا كان يجب
 ان للمركب عشرة أجزاء حارة وخمسة باردة فوجد اثنا عشر حارة وستة باردة فهو أحر مما ينبغي
 وأبرد منه) وقس على ذلك الاجزاء الرطبة واليابسة والازدواجات العقلية (لانا نقول الاعتبار)
 فيما ليس مقادلا طيبا انما هو (بالكيفية المتوسطة وميلها الى أحد الطرفين) للمتضادين وذلك
 أي ميلها (لا يكون الا الى طرف واحد) منها (ضرورة) أي اذا مالت الكيفية للتوسطة عما
 ينبغي فاما ان تميل الى جانب الحرارة فقط أو الى جانب البرودة فقط اذ ميلها اليها مما محال
 بديهية وكذا الحال في الرطوبة واليوسة (وأما الاجزاء فلا عبرة) فيما نحن فيه (بمدد ما
 ومتدارها) بل مداره على النسبة بينهما (واذا كانت) الاجزاء (الحارة ضعف الباردة أي
 مدد كانه فالزوج واحد) فاذا فرض ان الاعتدال العلوي مبنى على هذه النسبة فالاجزاء
 الحارة اذا كانت عشرة والباردة خمسة كان المركب معتدلا وكذا اذا كانت الحارة عشرين
 والباردة عشرة الى غير ذلك من الاعداد التي توجد فيها هذه النسبة وما قيل من ان للتدل
 هو الذي وفر عليه قسطه الذي ينبغي له من العناصر بكميلتها وكيفياتها معناه رعاية النسبة بين
 كلياتها في المدد وكيفياتها في القوة والضعف وحيث بلغ ما توجهه الكاتب من ان الخارج عن

(قول) وأما غير المتدل فلانه الخ) أي وأما التقسام غير المتدل الطبي الى ثمانية أقسام فلانه الخ وقوله لا يقال
 اما لم أره تقوله فلا يتصور وامتنع له مع السند وقوله اذا كان يجب الخ أي اذا كان الشأن ان يجب للمركب
 في اعتداله الطبي عشرة أجزاء حارة وخمسة أجزاء باردة الخ وقوله فوجد أي فاذا خرج من الاعتدال الطبي حتى
 وجد اثني عشر جزءا حارة وستة باردة الخ فيثبت ان يكون الاثنان من اثني عشر خلوا عما ينبغي من الحرارة وكذا
 لو احدث الستة يكون خارجا عما ينبغي من البرودة وقوله فهو أي ذلك للمركب قوله والازدواجات العقلية فاما
 اجتماع ثلاثة منها فيكون المركب أحر وأبرد وأرطب وما ينبغي مثلا واما ما جفأه أن يسميها فيكون أحر وأبرد
 وأرطب ويابس عما ينبغي وقوله بل مداره أي مدار ما نحن فيه وقوله مبنى على هذه النسبة أي النسبة الضمنية
 اذ كرا فان قيل قوله فهو أحر مما ينبغي وأبرد منه باطل قطعا بل ذلك واقع على ما ينبغي بالإلحاق

للمتدل بحسب العلب لا يتحصّر في ثمانية ثم انه ادعى ان الخروج اذا قيس الى الاعتدال الحقيقي
انحصر أقسامه في الثمانية وفيه ايضا بحث لان الحقيقي اعتبر فيه نوازي الكليات والكيفيات
معا على ما عرفت فالتأرجح عنه في الكيفية وحدها ثمانية وتبقى هنالك أقسام أخر بحسب الكية
وحدها أو بحسب ما ما تم اذا اكتفى في للمتدل الحقيقي باعتبار التساوي في الكيفيات فقط
انحصر ما يقابل في ثمانية أيضا فبقية ما افقوا على ان أعدل أنواع المركبات أي أقربها
بحسب الزاج (الى الاعتدال الحقيقي نوع الانسان لان النفس الانسانية أشرف وأكبر ولا
يخل في افاتة البدأ بل هي بحسب استمدادات القوايل فاستمداد الانسان بحسب مزاجه
أشد وأقوى فيكون الى الاعتدال الحقيقي أقرب (واختلفوا في أعدل الاصناف) من نوع
الانسان (فقال ابن سينا) أعدل أصنافه (سكان خط الاستواء لتشابه أحوالهم (في الحر
والبرد) وذلك لتساوي ليالهم ونهارهم أبداً فتكرر كل واحدة من هاتين الكيفيتين
الحادثتين منهما بالآخرى ولان الشمس تلبث على سمت رؤسهم كثيراً بل تمر به حال
اجتيازها عن إحدى الجهتين الى الأخرى وهناك حركتها في الليل عن المعدل أسرع
ما يكون فلا تشتد حرارة صيفهم ولا يبرد الشمس عن سمت رؤسهم إلا بمقدار الليل الكلي
فلا يكون بردهم أيضا شديداً فيكون مزاجهم أقرب الى الاعتدال الحقيقي اذا لم تعرض
هنالك أسباب أوسية مضادة كالجبال والبحار (وقال الامام الرازي م سكان الاقليم الرابع
لأنهم أهل أحسن أوثان وأطول قدودا وأجود أذهانا وأكرم أخلاقا وكل ذلك) المذكور
من الكمالات البدنية والنفسية (يقع للزاج) واعتداله فيكون مزاجهم أعدل (فلنا)
ما ذكره (تابع للاعتدال بمعنى آخر) هو الاعتدال العلي لا الاعتدال الحقيقي الذي كلامنا

(قولها) أي في ليالهم ونهارهم وقوله يمر به أي سمت رؤسهم وقوله حال اجتيازها بالجميع لا بالخاصة المسهلة أي
حال سلك الشمس وقوله الابتعاد الميل السكلى وهو قوس من دائرة العرض بين معدل النهار ومنطقة البروج
بحيث يكون بينهما غاية الميل وقاله الميل الثاني على مسمى (قولهم سكان الاقليم الرابع) يعني بلاد خراسان
وينسب هذا الاقليم الى الشمس من الكواكب السيارة وقوله هو الاعتدال العلي فان الامام قد نظر هنا الى
توفر ما ينبغي من الأحوال والاطوار فلم لا يجوز في بعض الاصناف أن يوافر ما ينبغي فيكون هو أعدل صنف
بحسب العلب ومع ذلك يكون أبعد من سائر الاصناف عن الاعتدال الحقيقي يعني أن (المعص) قد غفل عن هذه
المقدمة فلذا قال ما قاله والامام قد لاحظ هذه المقدمة فلم يتوجه عليه ما ذكره المعنف أصلا وقوله لما ينبغي متعلق
بقوله توافر وقوله للزاج متعلق بما ينبغي

فيه وليس هذا الجواب بشئ لأن مزاج الانسان كما مر أقرب الى الاعتدال الحقيقي فاذا كان مزاج هؤلاء أكبر توفرا لما يذني للمزاج الانساني كان أقرب اليه وأعدل لاعماله (ثم قال) الامام (نازي) بلاد امرتها بقدر الميل الكلي مرتين يكون صيفهم كشتاء خط الاستواء) في بعد الشمس عن سمت الرأس (ثم صيفهم في غاية الحر فكذا شتاء خط الاستواء) يكون في غاية الحر (فما عليك بصيفهم وشدة حره فيكون مزاجهم ماثلا الى الحرارة ويدل عليه شدة سواد سكانها من أهل الرنج والحبشة وشدة جمودة شعورهم) والجواب ان ذلك (الحر في صيف تلك البلاد قد يكون بسبب طول نهارهم ومكث الشمس فوق أفقهم كثيرا) (قد يكون بواسطة أوضاع) وأحوال (أرضية فانها تؤثر) في التسخين والتبريد (بأنواع) (لاول المنخفض) من الأرض (أحر) من المرتفع (لانعكاس الاشعة وقلة هبوب الرياح) (فيه) بخلاف للرتفع (الثاني الجبل) المجاور للبلد (قد يمين الشعاع بمكة) كما اذا كان في الغرب أو في احد جانبي الشمال والجنوب (وقد يمينه) كما اذا كان في جانب المشرق (وقد يمينه) الجبل (المرتفع قد يمينه) فيختلف بذلك حال الحر والبرده الثالث البحر فان مجاورته ترطب (قلما) (ثم قد يسخن البحر) بصقلته وانعكاس الاشعة منه (وقد يبرد اذا كان شماليا اذ قد يكتسب الشمال منه برده الرابع التربة والسبخة والكبريتية والزاجية تسخن والصخرية والرملية تحفظ الحر والبرده الخامس الرياح فالشمال تبرد (لمروها على بلاد باردة فيها تلوج ومياه منجمدة وتجمد أيضا ليوستها اذ لا غمر بالمياه لان أكثر البحور في جانب الجنوب لا تتخلطها الأمجرة الكثيرة) (والجنوب تسخن) وترطب بمكس ما مر (والقبول والديورين بين) السادس مجاورة الآجام والأشجار والمباقل وغيرها) من المبادن (تؤثر) في الهواء تأثيرا يساهمها) (السابع الاوضاع الواقعة في طالع البقعة) من اجتماع كواكب فيه تنفض سخونتها وبرودتها (و) الاوضاع (العادية في كل وقت) بالنسبة الى تلك البقعة كمرور بعض الكواكب بسمت وأسمها وذكر في كليات القانون ان من التغيرات الناجمة للأمور السماوية مثل أن يجتمع كثير من الدراري في جزء واحد من الفلك اما وحدها أو مع الشمس

(قول) قال الامام الرازي (أي قال معارض لابن سينا فمأذكرة) تغار قوله بمكة أي بعكس الجبل الشعاع فالمدبر منافع الى الفاعل والمفعول متروك ويحتمل أن يكون الضمير المجرور راجعا الى الشعاع فالمدبر منافع الى المفعول والفاعل متروك وقوله البراري البر هو الثاقب المضي وقوله ما هو مفعول بوجب

فيوجب ذلك افراط التدخين فيما تسامته من الرأس أو قرب منه (واذا كان ذلك) الذي ذكرناه (عتملاً بطل الاستدلال) لجواز أن يكون الحرق في صيف تلك البلاد لبعض هذه الأسباب لا ليجرد قرب الشمس من سمت رؤسها فلا يلزم أن يكون شتاء خط الاستواء مثله في الحرارة إذا كان خالياً عن الأسباب المذكورة (ثم لا مانع) من جهة العقل (أن يوجب) في بعض المواضع التي ليس من خط الاستواء ولا من الأقاليم الأربع (بعض هذه الأمور) أي في بعض الأوضاع الأرضية (أما مفردة أو مركبة ماهر) أي مزايها متفيا هو (أعدل من الاثنين) أي زاجي سكان الاستواء والأقاليم الأربع ولما ذكرنا عدل الأنواع وأعدل الاصناف أشار إلى أعدل الأشخاص وأعدل الاعضاء بقوله (وتعرف) أنت على قياس أعدل الاصناف (أن أعدل الأشخاص) النوعية (أعدل شخص من أعدل صنف) أما (أعدل الاعضاء) فهو (عندم البدن) الجلد الذي (للأغلة سينا) الذي للسياة ولذلك حكم (جلد أغلة السياة) أو جلد الأنامل (طبياً في الفرق بين اللدوسات والحلأكم ينبغي أن يكون متساوي الليل إلى الطرفين) ليحكم بالعدل (ولا ينبغي) على النطن (أن شيئاً من ذلك) الذي ذكره من حال الجلد (غير يقين) إذ لا دلالة قاطعة عليه وحديث التحكيم اتقاه (واعلم أن كلامنا) (الأمزجة) (الثمانية) الخارجة عن الاعتدال (لقد يكون مادياً) بأن يلب على البدن خلط يلب عليه كيفية يخرج من الاعتدال الذي هو حقه إلى تلك الكيفية كأن يلب مثلاً عليه البلم فيخرج به إلى البرودة أو الصفاء فتخرج به إلى الحرارة وقد يكون ساذجاً (بأن يخرج من الاعتدال لا بمجاورة خلط نافذ فيه بل بأسباب خارجية أوجبت ذلك كالبرد بالثلج والمسخن بالشمس وقد يكون) كل واحد منها (جلباً) خلق البدن عليه (وعرضياً) عرض له بعد اعتداله في جبلته

في الفصل الثاني فيما لا نفس له من المركبات

اللازمية (وتسمى للمعادن وتنقسم إلى قسمين منطرفة) أي قابلة لضرب المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تنفرد بل تلتين وتنفع إلى عمقها فتنبسط (وغير منطرفة) أي لا تقبل ذلك في القسم الأول المنطرفة وهي الأجساد السبعة (الذهب والفضة والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والمارصني) المتكونة من اختلاط الزئبق والكبريت المتكوتين من الانحجرة والادخنة) فان الزئبق بخارية أي مائية صافية جداً خالطها دخانية كبريتية لطيفة مخالطة شديدة بحيث لا يفصل منه سلع الا وينشأ من تلك اليوسة شيء فلذلك لا ينفصل

باليد ولا يحضر انحصاراً يشكل ما يحويه ومثله قطرات الماء الواقعة على تراب في غاية الطائفة فانه يحيط بالقطرة سطح ترابي حاصر للماء كالشلاف له بحيث يبقى للقطرة على شكلها في وجه التراب واذا تلاقى قطرتان منها فربما ينزق الثلاثان ويصير الماء اذ في غلاف واحد ويأبى الزئبق لصفاء اللينة وبياض الارضية وعمازجة الهوائية والكبريت ودوائية تخمر بها بخارية تخمر آتيداً بالحر حتى حصل فيها دعنية ثم انعدت بالبرد (وتختلف) هذه السبعة باختلافها على مزاج ومدل ذلك الاختلاف فانهما ان كانا صافين وتم الطبخ (أي تطبخ) الزئبق بالكبريت (فان كان الكبريت) مع صفائه وقائه (أبيض) فالحاصل النضجة وان كان أحمراً وفيه قوة صباغة (لطيفة غير محرقة) فهو أي الحاصل (الذهب وان) كانا قيتين وفي الكبريت الأحمر قوة صباغة لكن (عقده البرد قبل تمام الطبخ فهو الخارصيني وكانه ذهب فنج) أي في لم يباغ تمام النضج (وان كان الزئبق) صافياً والكبريت ردياً محرقة فهو الخارصين وان كانا (أي الزئبق النقي والكبريت الردي) غير جيدي الخاطلة فالرصاص وان كانا (مما) رديين فان قوي التركيب بينهما والالتئام فهو الحديد وال (أي وان لم يتوالتر كيب بينهما مع ودائهما (فهو الاسرب) ويسمى الرصاص الاسود) وانت خير بأن التسمية غير حاضرة (بلواز ان يكونا صافين مع بياض الكبريت ويقدمه البرد قبل تمام النضج وأن يكون الكبريت صافياً والزئبق ردياً أو بالعكس ولا يكون الكبريت محرقة الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية) (وان التكون) أي تكون الاجساد منهما على هذا الوجه لا يسيل فيه اليقين ولا يرجح فيه الا الحدوث والنضج (بماوات ضيقة مثل قولهم يدل على ان الزئبق عنصر المنطوقات انها عند التدوير تكون مثل الزئبق أما الرصاص فظاهر وأما غيره فلاه عند التدوير زئبق أحمراً يدل عليه أيضا ان الزئبق يعلق بهذه الاجساد وانه يمكن أن يقد برائحة الكبريت حتى يكون مثل الرصاص فان انحلب الا كبير يقدون الزئبق بالكباريت انعقادات محسوسة فيحصل لهم ظن بان الآد والطبيعة مقارنة لالحوال الصناعية (وان سلم) تكونها منها وانه على هذا الوجه (تكونها)

(قولم وكانه ذهب فنج) قيل هو جوهر شبه الخالص يتلفنه المرأيا هو المسمى بالحديد المني وقوله يقدمه البرد قبل تمام النضج فينتج يكون فضة فخاً صاهراً ردياً وقوله المهوسون بالكيمياء المهوسون بالعمريك ضرب من الجنون والمهوس بالسكون النقي كذا في الصحاح وقوله الارواح هي كالزئبق وهذا من مصطلحات أهل الكبر وقوله وفيه أي في المباحث الشرعية وقوله والرائحة أي النفل

من غيرهما أو منهما (على غير هذا الوجه مما لم يتم على امتناعه دليل كيف والمهوسون
بالكيمياء لهم في الاجساد) السبعة (والادواح) التي قيد الصورة الذهبية والفضية (فنن)
لانهم لا يقتصرون على اخلاط الكبريت والزئبق (والكل عندما للفاعل المختار) بلا احالة
على شيء مما ذكره كالمسرراوا (القسم الثاني غير المنطرفة) من المادان (وعدم انطرافها
اما الابن) وقرط الرطوبة (كالزئبق أولا وحيث ان نحل بالطلويات كالاملاح والزاجات
أولا) نحل (كالطلق والزئبق) وفي المباحث المشرقية الان اجسام المعدنية اما قوية
التركيب وحيث ان يكون منطرقا وهو الاجساد السبعة أو غير منطرق اما الغاية وطلوبه
كالزئبق أو لناية يوسه كالياقوت ونظاره واما ضميعة التركيب فاما ان نحل بالطلوبه وهو
الذي يكون لمحي الجوهر كالزجاج والنوشادر والشب أولا نحل وهو الذي يكون ذهني التركيب
كالكبريت والزئبق وفيه أيضا ان الاجساد السبعة متشركة في انها اجسام ذاتة صابرة منطرفة
فالذائب يميزها عن الاكلاس والاحجار التي لا تذوب والصابر مما يذوب ويتجز كالشمع
والقير وللنطرق مما ليس بمنطرق كالزجاج والبناء فان قيل الحديدي لا يذوب وان كان يلين قلنا
يمكن اذابته بالحيلة ويمتاز الذهب عن اخواته بالصفرة والزرانة والفضة بالياض والزرانة
بالتياض الى ما سوى الذهب

﴿ الفصل الثالث في المركبات التي لها نفس وفيه مقدمة وثلاثة اقسام ﴾

﴿ المقدمة ﴾ في تعريف النفس وهي ثلاث * الاولى) النفس (النبابة وهي كمال أول الجسم
طبيعي آلي من حيث يتخذى وبغيره فالكمال جنس) يتناول المحدود وغيره لانه عبارة عما
يتم به النوع اما في ذاته ويسمى كمالا أول ومنوما كمسورة السرير مثلا فانها كمال الخشب
السريري لا يتم السرير في حد ذاته الا بها وأما في صفاته كالياس فانه كمال الجسم الابيض
لا يكمل في صفته الا به ويسمى كمالا ثانيا (وبأول يخرج) عن الحد (الكلمات الثانية)
المتأخرة عن تعميل النوع في نفسه (كتوابع) الكمال (الاول) المحصل للنوع (من العلم

(قوله المتأخرة عن تعميل النوع) فان قيل فعلى هذا يلزم أن تكون الامزجة النباتية والحيوانية والانسانية
كالات أول لعدم تأخرها عن تعميل تلك الانواع مع أن المزاج لا يسمى نساقلنا المراد بالكمال الاول للشيء هو
ما كان محصلا في نفسه ودخل في قوامه كأشياء المقوله ما يتم به النوع في ذاته وظاهر أن الامزجة المذكورة
ليست بدخلة في قوام تلك الانواع وانما هي شروط لتصلها في أنفسها قوله أي منوعها المشهور بينهم أن

والقدرة) وغيرهما من الصفات المفردة على تحصيل الارباع في ذواتها (وبالجسم يخرج عنه)
(كالمجردات) أى أنواعها (وبالطبيعى يخرج) الجسم (الصناعى) أى يخرج صور الاجسام
الصناعية (كالسرى والكبرى) فان صورتهما لا تنسى نفسا (وهلآلى) يخرج (المناسر)
أى صورها (اذلا يصدر عنها أفعالها بواسطة الآلات) وكذلك الصور المعدنية فلفظ
آلى يجوز رفعه على انه صفة للكمال أول أى كمال ذو آلة ويجوز جره على انه صفة لجسم
أى جسم مشتمل على الآلة وهذا أظهر وعلى التقديرين فليس المراد بالآلى ان يكون الجسم
ذات أجزاء متخالفة فقط بل وان يكون أيضا ذا قوى مختلفة كالنفاذ والتمية وغيرها فان
آلات النفس بالذات هى القوى وتوسطها الاعضاء (ومنهم من رفع طبيعى صفة للكمال
احترازاً من الكمال الصناعى) فان الكمال الاول قد يكون صناعياً يحصل بصنع الانسان
كما فى السرى والصندوق وقد يكون طبيعياً لا مدخل لصنعه فيه قال الامام الرازى وقد جعل
بعض التأخرين الطبيعى صفة للكمال الاول هكذا النفس كمال أول طبيعى لجسم آلى وزعم
أن الكمال الاول قد يكون طبيعياً كالقوى التى هى مبادئ الآتار وقد لا يكون كالتشكيلات
الصناعية وهذا أقرب (وبالحقيقة) يخرج (كل كمال لا يلحق من هاتين الحقيقتين) يعنى
ان قوله من حيث يتنذى ويغوبدل على ان النفس الثابتة ليست كالأول للجسم المذكور
مطلقاً بل من الحيثية المذكورة فيخرج من الحد كل كمال لا يلحقه من هذه الحيثية كالنفس
الحيوانية والانسانية (الثانية) لنفس (الحيوانية) وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من جهة
ما يحس ويحرك بالارادة (الثالثة) النفس (الانسانية) وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من
حيث يمثل الكليات (ويستنبط بالرأى) وفوائد القبول في هذين المدين قد ظهرت مما مر
هذا اذا مرنا كل واحدة من النفوس الثلاث على حدة (وان اردنا تعريف النفس مطلقاً)
فى بحث يتناول جميع ما ذكرناه (قلنا) النفس (كمال أول لجسم طبيعى آلى ما يتنذى ويغوبا
ويحس ويحرك بالارادة أو يمثل الكليات ويستنبط بالرأى) فان هذا التعريف راجع الى اناس
المجردات أمور بسيطة فى الخارج وان كان بها فصول متنوعة لها فى الذهن لكن المتبادر من الكمال الاول
هنا ما هو النوع الخارجى (قولنا وهذا أظهر) لان كون الجسم ذا آلة ولان الموصوف حيثن يكون أقرب
فى اللفظ لكنه لا يناسب ان يكون طبيعى مرفوعاً كما هو الأقرب لانه حيثن يبع الفصل بالأجنه بين الموصوف
والصفة وقوله ذات أجزاء متخالفة فقط والأليزم أن تكون المعادن البتة فان لها أجزاء متخالفة مع أنها ليست بألية
اذ ليس لها القوة حافظة

المعرف ومتناول إياها والتحقيق أنه بحسب المتي ترميزات ثلاثة تلك الأقسام مع وجازة في
 البارة (وقد يبرعها) أي من الحيات للذ كورة على سبيل التردد (بلازم واحد) شامل
 لها (وهو من حيث أنه ذو حياة بالقوة) فيقال النفس كالأول لجسم طبيعي آلى ذي حياة
 بالقوة فبعد الآلى احتراز عن صور الناصر والمادون فاتها وان كانت كالات أولية اجسام
 طبيعية الا انها غير آلية كما مر ويخرج به أيضا النفوس الفلكية على رأى من ذهب الى ان
 لكل فلك من الافلاك نفسا وأما على رأى من ذهب الى ان النفوس للافلاك الكلية فقط
 والافلاك الجزئية كالخارج والتدوير بمنزلة آلات لها فلا يخرج به حاجتج الى التيقن الاخير
 لتخرج عن التعريف على المذهبين وذلك لان النفوس الفلكية وان كانت كالات أولية اجسام
 طبيعية آلية لكنها ليس يصدر عنها أفعال الحياة بالقوة بل يصدر عنها ما يصدر من أفعال
 الحياة كالحركة الارادية مثلا دائما بخلاف النفوس العوانية فان أفعالها قد تكون بالقوة اذ
 ليس لحيوان في التنفيذ والتمية وتوليد المثل والادراك والحركة دائما بل قد يكون كل واحد
 من هذه الافعال فيه بالتمية وكذا حال النفس الانسانية بالقياس الى ثقل الكليات والاستنباط
 بلا راء وحال النفس النباتية بالنسبة الى ما يصدر عنها فبني قوله ذى حياة انه يصدر عنه
 بعض أفعال الحياة وسنفي قوله بالقوة أن ذلك الصدور لا يكون بالفعل دائما وفسرها الامام
 الرازي بقوله اى من شأنه ان يحيا بالتشويق وبقي بالفناء وربما يحيا بالاحساس والتعجبك
 في فقيها على فوائده تحقيق بها الرام في هذا المقام (الاول انا نشاهد أجساما يصدر عنها

(قوله على سبيل التردد) متعلق بالمذكورة وقوله الى أن لكل فلك من الافلاك اى من الافلاك الكلية
 والجزئية وقوله بمنزلة آلات يعني أن كل واحد من الافلاك الجزئية ليس له نفس على حدة بل النفس الناطقة
 انما تكون للافلاك الكلية اذ الحركة الارادية تكون بعض أفعال الحياة وانما يخرج الفلك بقوله بالقوة
 بخلاف تفسير الامام رحمه الله فان الفلك على تفسيره يخرج أولا بقوله ذى حياة اذ لا يتصور في الفلك التشويق
 والتنفيذ وقوله فسرهما الامام اى المصنفين المذكورين أو فسر القولين المذكورين والمال واحد

(قوله يصدر عنها آثار) الظاهر ان هذا الكلام يشيران جميع تلك الآثار صادرة عن تلك الاجسام وكذا
 قوله في بيان ذلك الاجسام مشعر بظاهرة ان جميع تلك الآثار لها بادق الاجسام المذكورة مع أن بعض
 الآثار كالادراك العقلية انما تصدر عنهم من المبدأ الفياض فيكون هو مبدأ لها ويمكن أن يقال لكل المراد
 بمصدره الشيء ومبدأه لها ما هو أهم من كونه فاعلا لها ومحلا لها وظاهر ان النفس الانسانية محل لادراكها
 وان لم تكن فاعلة لها أو يقال ان النفس الانسانية بغير كمالها الاختيارية في المقولات تكون منتزعة لا مستندة
 موجبة لتلك الادراكات فهذا الاعتبار يجعل هي مبدأ لها

أما لا على نهج واحد كما ذكرنا من الجنس والحركة والتغذية والنمو وتولد المثل (وليس ذلك)
 الصدور عنها (للجسمية المشتركة) بين الاجسام كلها (فتختلف) أي تختلف تلك الآثار من
 الاجسام الاخرى المشتركة ايها في الجسمية (فهي) أي تلك الآثار (لمباد) في تلك الاجسام
 (فغير جسميتها) وليست هذه للبادي اجساما والاعاد الكلام فيها بل هي قوي متعلقة بالاجسام
 (وتسمى نفسا فالنفس) لها اعتبارات ثلاثة وأسماء بحسبها فانها (من حيث هي مبدأ الآثار)
 للذكورة (قوة والقياس الى المادة التي تحملها صورة و) بالقياس (الى طبيعة الجنس التي بها
 يحصل) ويتكامل (كمال وتعرفها) أي تعرف النفس (بالكمال أولى من الصورة اذ هي) أي
 الصورة هي (المنظمة) الحالة (في المادة و) النفس (الناطقة ليست كذلك) لانها مجردة فلا
 يتناولها اسم الصورة الا مجازا من حيث انها متعلقة بالبدن ويقوم به إمكانها قبل وجودها
 (لكنها) مع مجردة في ذاتها (كمال البدن كما ان الملاك كمال للمدينة) باعتبار التدبير والنصرف
 وان لم يكن فيها (ولاه) أي الكمال (مقيس الى النوع وهو) أي النوع (اقرب الى طبيعة
 الجنس) لصحة الحمل بينهما (من المادة التي تناسل اليها الصورة) اذ لاجل بينهما ولا شك ان
 وضع للنسب الى ما هو اقرب الى الجنس مكانه أولى من وضع النسب الى ما ليس اقرب
 (كيف) أي كيف لا يكون تعريفها بالكمال أولى (والمادة يتضمنها النوع من غير عكس)
 فاذا دل بالكمال على النوع فقد دل ضمنا على المادة بخلاف ما اذا دل بالصورة على المادة
 اذ لا دلالة حينئذ على النوع فالدلالة الاولى اكمل من الثانية (وكذا) تعريف النفس
 بالكمال أولى (من القوة لانها للافعال والقوة الفعل ليست بمعنى واحد) يعني ان لفظة
 القوة تطلق بالاشتراك الانطى على معنيين قوة الفعل وقوة الافعال والنفس قوة الادراك
 وهي افعالية وقوة التحريك وهي فعلية وليس اعتبار أحدهما أولى من اعتبار الاخرى

(قول) ولشك أن وضع النسب (أي وضع الكمال مثلا للنسب الى ما هو اقرب أي الى النوع الذي هو اقرب
 الى الجنس مكانه أي مكان الجنس أولى من وضع النسب الى ما من وضع الصورة مثلا للنسب الى ما ليس اقرب
 أي الى المادة التي ليست اقرب الى الجنس كالايتي) (قول) اذ لا دلالة حينئذ على النوع (وذلك لانه المتبادر من
 اطلاق الصورة هو الصورة الجسمية على ما هو الكثير الشائع أو مطلق الصورة المتناولة للصورتين أي النوعية
 والجسمية وايضا كان فلا دلالة حينئذ للنوع ولا يتبادر الصورة النوعية من اطلاق اللفظ حتى يتصور هناك
 دلالة على النوع وقوله وللنفس قوة الادراك وهو مثل القوة النظرية للنفس الانسانية وقوله تعرفه أي
 تعرف القوة هذه المرف وقوله اسم لما للنفس وقوله فيعرفه أي يعرف الكمال هذا المرف

ولا يجوز اعتبارهما مما يفسد الحد بخلاف لفظ الكمال فإنه يتناولهما بمعنى واحد فلا عذر
فيه (ولأن القوة اسم لها) أي للنفس (من حيث هي مبدأ الأثر وهو بعض جهاته) أي
جهات هذا المرف قدره من هذه الجهة فقط (والكمال اسم لها من حيث يتم بها الحقيقة)
النوعية المستتبة لا تارها (قدرها من جميع جهاته) ولا ريب في أن تعريف الشيء بجميع
جهاته أولى من تعريفه ببعضها (الثاني النفس في بعض الاشياء) كالإنسان (قد
تبرأ عن البدن) بأن تكون مجردة غير حالة فيه (لكن لا يتناول اسم النفس الا باعتبار
تعلقها به) حتى إذا انقطع ذلك التعلق أو قطع النظر عنه لم يتناول اسم النفس الا باشتراك
اللفظ بل الاسم الخاص بها حينئذ هو العقل (وقد يكون لشيء باعتبار ذاته) وجوهره (اسم
وباعتبار تعلقه) وإضافته الى غيره (اسم آخر فإذا أردنا تعريفه من الجهة الثانية فلا بد أن يأخذ
فيه المضاف اليه وهي) أي الامور المضاف اليها (وان لم تكن ذاتية لها) أي للاشياء التي أريد
تعريفها (في جوهرها فهي ذاتية) لها (من جهة التسمية) وتوضيحه مافي المباحث المشرقة
من أن الشيء قد يكون له في ذاته وجوهره اسم يخصه وباعتبار اضافته الى غيره اسم آخر
كالفاعل والمفعول والأب والابن وقد لا يكون له اسم الا باعتبار اضافته الى غيره كالرأس
واليد والجناح فتي أردنا أن نطبعها حدودها من جهة اسمائها بما هي مضافة لأخذنا الاشياء
الخارجة عن جوهرها في حدودها لانها ذاتيات لما بحسب الأسماء التي لها تلك الحدود
الثانية (الثالث هذا الحد) الذي ذكره للنفس على الاطلاق (لا يتناول النفوس العقلية)
لان أفعالها ان لم تكن بالآلات كما هو المشهور فقد خرجت عن التعريف بقيد الآلى وان
كانت بالآلات كما ذهب اليه جمع فقد خرجت عنه بقيد ذى حيات بالقوة على ما مر وكذا
لا يتناولها الحد المستفاد مما ذكرناه في الثانية الاول (لما عرفت أننا أعطيناها اسم النفس من
حيث يختلف أفعالها) النفوس (العقلية ليست كذلك) فان أفعالها غير مختلفة بل هي
على نهج واحد والاختلافات الشامدة فيها مستندة الى تركيب حركات كل واحدة منها على
وتيرة واحدة (ولا نلم رسماً يتناولها) أي ويتناول النفوس الثلاث معاً عن النباتية والحوائية
والعقلية (فانما نولتنا) النفس ما يكون (مبدأ للأفعال) أي ما يصدر عنه فعل (كان كل قوة

(قوله وكذا لا يتناولها) أي لا يتناول النفوس العقلية الحد المستفاد الخ وذلك الحد المستفاد هو ما ذكره بقوله
ما يصدر عنها آثاراً على نهج واحد

كالطبيعة) النضرية والصورة المعدية (نفسا ولو شرطنا) مع صدور الفعل (التصدخرجت) النفس (النباتية) والحاصل ان الاكتفاء بصدور الفعل يبطل طرد الحد واعتبار اختلاف الافعال يخرج النفوس الفلكية واعتبار التصدخرج يخرج النباتية فلم يتحقق عندنا رسم صحيح يتناول النفوس الثلاث فاطلاق النفس على النفوس الارضية والحيوانية ليس الا بحسب الاشتراك اللفظي هذا وقد صرح ابن سينا في الشفاء بان كل ما يكون مبدأ لصدور أفاعيل ليست على وتيرة واحدة عادية للارادة فانما نسميه نفسا وهذا المعنى مشترك بين النفوس كلها لان ما يكون مبدأ لأفاعيل موصوفة بما ذكر اما أن يكون مبدأ لأفاعيل مختلفة وهو النفس الارضية أعني النباتية والحيوانية أو يكون مبدأ لأفاعيل على وتيرة واحدة لكن لا تكون عادية للارادة بل واجدة لها وهو النفس الفلكية فقد علمنا رسماً يتناولها بأسرها **هو القسم الاول** في النفس النباتية **سلك** في ذكر النفوس أولا وبيان قواها ثانيا طريقة الترتي من الأدنى الى الأعلى فقدم النفوس النباتية (وقواها تسمى طبيعية) بناء على ان الطبيعة تطلق على ما يغفل بغير ارادة وهذه القوى تشترك فيها النباتات والحيوانات كلها (وهي أربع) بخدمة لأربع أخرى خادمة لها (منها) أي من الأربع المخدمة (اثنان يحتاج اليهما البقاء الشخص) وتكميله في ذاته (وهي) أي القوة المحتاج اليها لأجل الشخص (النافذية والنامية) والقياس

(**قول** عادية للارادة) الظاهر ان قوله عادية مجرور وان الضمير المستتر فيه راجع الى الوتيرة لا الى الأفاعيل كما يوجه بظاهر عبارته في حاشية شرح الصبر يد حيث قال أو يكون مبدأ الأفاعيل تكون على وتيرة واحدة لكن لا يكون عادية للارادة وانما قلنا لا الى الأفاعيل لانه حيث يلزم خروج النفوس الفلكية عن هذا الرسم وعلى تقدير رجوع الضمير الى الوتيرة كما هو الظاهر يكون اسناد عادية الى الضمير فيه اسنادا مجاز أو يكون المقصود في المجموع نعم ان في هذا المجموع ما ينبغي كونه على وتيرة واحدة أو ينبغي كونه عادية للارادة أو ينبغي هذين المذكورين معا فالاول في النباتات والثاني في الافلاك والثالث في الحيوانات وقد خرج عن هذا التعريف الطباع النضرية أو المعدنية فان الافعال المادرة عنها تكون على وتيرة واحدة عادية للارادة وقوله موصوفة بما ذكر أي موصوفة بأنها ليست على وتيرة عادية للارادة (**قول** طريقة الترتي) بمفعول سلك وقوله يشدوه الضمير المستتر فيه راجع الى الجسم الموصوف بالموصول المذكور والضمير البارز راجع الى الجسم الآخر وقوله الذي هو بالقوة الخ هو مبدأ وخبره قوله شيء وقوله يجعل هذا الفعل في المواضع الثلاثة كان على صيغة بناء المفعول وقوله متزحلا يقال رهل لجه بالكسر أي اضطرب واسترخى كذلك في المصاح وقوله وضرورة الموت بالرفع عطفا على وقوفه وقوله بان القوى الخ متعلق بقوله ثبت وقوله أيضا أي كأن القوى الجسمانية متناهية وقوله في تحليلها أي تحليل الرطوبة حتى تصل إلى نخل الرطوبة وقوله ويجعل عطفا على قوله فينب

للنمية الا انه روى الزاوجة فاسند الفعل الى السبب (فالناذية) التي لا بد منها في بقاء الشخص
 مدة حياته (تشبه النذاء بالمتغذي أي تحيل جسماً آخر الى مشاكلة الجسم الذي تنمو به بدلاً
 لما يتحلل عنه) فيتم فعلها بأمر ثلاثة الاول تحميل الخلط الذي هو بالقوة القريبة من الفعل
 شبه بالمعزوق وقد يتحلل به عند عدم النذاء في نفسه أو لغرض الجاذبة الثاني الاثرق وهو أن
 يلصق ذلك الحاصل بالمعزوق ويجمعه جزءاً منه بالفعل وقد يتحلل به كما في الاستسقاء للحصى فان
 النذاء فيه منبرى عن المعزوق ولذلك يصير البدن مترهلاً أي مسترخياً الثالث أن يجمعه بعد
 الالتصاق شيئاً به من كل جهة حتى في قوامه ولونه وقد يتحلل به كما في البرص والبهق (وقد
 ثبت وقوفها) أي وقوف الناذية عن فعلها (ضرورة للموت) وحينئذ لفساد المزاج (بأن القوى
 الجمالية متناهية) في آثارها (كما تقدم) وفي بعض النسخ وقد ثبت وقوفها بضرورة الموت
 وبأن القوى الجمالية يعني ان ضرورة الموت تدل على وقوفها أيضاً وانما كان ضرورياً لان الرطوبة
 التريزية تنتقص بعد بنفس الوقوف وذلك ان الحرارة التريزية والحرارة الخارجة والحركات
 النفسانية والبدنية تتعاضد في تحليلها حتى تحل بالكليّة فتتلب اليوسة والرطوبة القريبة وتعاين
 الحرارة التريزية كإطفاء المصباح عند انقضاء الدهن وغلبة الماء ويحل الموت (والنامية) التي
 لا بد منها في وصول الشخص الى كماله (تدخل النذاء بين الاجزاء فتضمه اليها فتزيد في
 الاقطار الثلاثة بنسبة طيبيية) أي تزيد في تلك الاقطار بنسبة تقتضيها طبيعة ذلك الشخص
 الذي له تلك القوة (الى غاية ما) أي غاية النشو في ذلك الشخص (ثم تقف) عن فعلها (لا كالورم)
 فانه ليس على النسبة الطيبيية بل خارج عن المجرى الطيبي (والسمن) فانه قد يكون بعد
 حال النشو أيضاً كالورم وقد مر ما قبل من ان السن لا يكون الا في فطرين ومن انه مخصوص
 بالحم وما في حكمه دون الاعضاء الاصلية كالعظم ونظائره (وذلك) أي بيان وقوف النامية انه
 لما كان البدن متولداً من الدم والماء فهو في الاول رطب في النابة فيتأني حينئذ نفوذ النذاء بين
 أجزائه بسهولة (ثم يحف يسيراً يسيراً) ويسر النفوذ قليلاً (ونفوذ النذاء لا يكون الا بتدد
 الاعضاء فاذا جفت) الاعضاء جفافاً كاملاً (لم تقبل ذلك) المتدد فتم تصور نفوذ النذاء فيها
 (فوقت) النامية عن فعلها (ضرورة) وهل تبطل حينئذ بالكليّة أو تبقى ذاتها فيه تردد
 والناذية عدم النامية بتحميل ما يتاق به فعلها وهو ما زاد من النذاء على بدل ما يتحلل فاذا
 ساواه النذاء أو تنقص عنه فالت عمل فعل النامية قالوا والناذية في الاعضاء متخالفة للماهية فان

غاذية العظم تحيل الغذاء الى ما يشبهه وكذا غاذية اللحم وسائر الأعضاء فلم اتحدث طبعتها
 لاتحدث أنفاسها (ومنها) أي من الاربع الخدومة (اثنتان يحتاج اليهما لبقاء النوع) فقطع مع
 كون بقائه محتاجا الى الاولين أيضا بتوسط الشخص (وهما المولدة والمصورة فالمولدة
 تفصل من الغذاء) بعد المضغ الاخير (ما يصلح أن يكون مادة للتل) أي لمل ذلك
 الشخص الذي فصلت منه البذر (وهي في كل البدن) كما ذهب اليه بقراط واتباعه فان المنى
 عديم يخرج من جميع الأعضاء فيخرج من العظم مثله ومن اللحم مثله وعلى هذا فالتى متخالف
 الحقيقة متشابه الامتزاج لان الحس لا يميز بين تلك الاجزاء وعند اوسطا أن تلك القوة
 لا تفرق الاثنين فيكون المنى المتولد هناك متشابه الحقيقة وفي كليات القانون ان المولدة
 نوع يولد المنى في الذكر والآتي ونوع يفصل القوى التي في المنى أي الكميات للزوجة
 لان أجزاء متخالفة الامزجة فيمزجها تمزيجات بحسب عضو عضو فيخص للمصعب مزاجا
 خاصا وكذا للعظم والشریان وغيرهما وذلك من منى متشابه الاجزاء أو متشابه الامتزاج
 (والمصورة وهي توجد) في المنى عند كونه (في الرحم خاصة فبعد تلك الاجزاء) أي الاجزاء
 المتخالفة الحقيقة أو الاستعداد التي في المنى (الصور والقوى والاشكال والمتاثير) التي بها تعبر
 مثلا بفعل بعد ما كانت مثلا بالقوة وهاتان القوتان أعني المولدة والمصورة تستخدمهما الناذية
 وهو ظاهر ولناية أيضا وذلك أن تعظم الأعضاء وتوسع مجاريها حتى تصير الى الهيئة الصالحة
 لتوليد ولذلك لا يتكون المنى الا بعد عظم الاعضاء (وهذه الاربع تستخدمها أربع أخرى)

(قوله لان الحس لا يميز) متعلق بقوله متشابه الامتزاج وقوله في كليات القانون الخ أي فيه إشارة الى المنهين
 المذكورين وقوله أي الكميات التراجعية تفسير للقوى التي كانت في المنى (قوله لان أجزاء متخالفة
 الامزجة) فكيف يصح ما ذكره من كون أجزاء متشابهة الحقيقة قلنا يجوز اختلاف أجزاء المنى في الامزجة
 مع كونها متشابهة في الحقيقة لما عرفت أن من اج كل نوع له عرض عرض فيتموه وهناك اختلاف في
 الامزجة مع عدم تروجها عن ذلك العرض فهذا الاعتبار يكون بعينه صالحا لان يكون عظاما وبهينه صالحا لان
 يكون لها إلى غير ذلك وقوله فيمزجها أي يمزج ذلك النوع من المولدة تلك الأجزاء تمزيجات بحسب عضو عضو
 الخ وقوله يتبدل فاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر راجع الى المصورة وبمعوله الأول هو قوله تلك الأجزاء
 بمعوله الثاني هو قوله المصور وقوله جعلها أي جعل هذه الاربع الأخرى وقوله لانها أي لان هذه الاربع
 أخرى وقوله كما رأى مرآة نفسان قوله وهاتان القوتان الخ وقوله فيصير أن يتكون أي حركة الغذاء وقوله
 في يخرج أي المدة وقوله عن قريب تفسير في المنى لقوله بعد وهو ضمير بعد وقوله بليق به أي بذلك العضو

جعلها غادة للاربع السابعة كلها لانها تحمى التاذية الجلادة للنامية مع كونها غادتين للباقيتين كما مر (الاولى الجاذبة وهى التى تجذب المحتاج اليه) من الغذاء (وتدل على وجودها وجوده) حبة * (الاول حركة الغذاء من النعم الى المعدة ليست طبيعية والا لامتنع) تحركه (الى جهة العلو) بل كان يجب ان يتحرك الى السفلى وحده لكونه ثقيل (والثانى باطل اذ قد يزدرد) أى يتلع (المتكسر) الغذاء ابتلاعاتاً وحينئذ تكون حركته الى علو ولا ارادية اما من الغذاء فاذا لا شعور له فلا شعور منه ارادة (واما من المتئذى فاذا قد يتقلب الغذاء من النعم الى المعدة عند شدة الحاجة اليه بلا ارادة) من المتئذى (بل قد يريد الانسان منه) ليمضغه (فيقلبه) للغذاء وينجذب الى داخل فوجب ان تكون قسرية فلا بد من قاسر وهو اما دفع من فوق بان يقال الحيوان يدفعه باختياره وقد ظهر بطلانه واما جذب من تحت وهو ان يجذبه المدة بقوة جاذبة فيها وهو المطلوب * الوجه (الثانى انه متى تغذى الانسان بنذاء ثم يتناول بعده شيئاً حلوا واستعمل القى وجد آخر ما يخرج بالىء الحلو وليس ذلك (الا لجذب المعدة له) أى للحلو (الى قعرها) بواسطة محبتها اياه طبعا (واذا تناول) الانسان دواء (مرا كرها) فالمرئى والمدة يرومان نفسه ونقطة ولا يزدرد انه الابسر فربما اندفع بالىء بلا اختياره الوجه (الثالث قد تصعد المدة لجذب الغذاء في بعض الحيوان) القصير المرئى كالتناسخ حتى تخرج (عند الاغتذاء بحيث تلاقى فيه لكونه اسما وما ذلك الا لشوقها الى اجتذاب الغذاء فذلك هذه الوجوه الثلاثة على ان في المدة قوة جاذبة * الوجه (الرابع الرحم بعد) انقطاع (الطمث) من قريب (اذا خلا عن الفضول يشتد شوقه الى اللين حتى يحس كأنه يجذب الاحليل الى داخله جذب المحجمة الدم) الى داخلها وقد سمي بعضهم الرحم حيوانا شتافا الذى ثبت بهذا الوجه وجود الجاذبة في الرحم * الوجه (الخامس الدم يكون في الكبد مخلوطاً بالعنات الثلاث) أعني البلم والصغراء والسوداء (ثم تتمايز) تلك الامور المختلطة (وينصب الى كل عضو نوع من الرطوبة يلىق به فالولا ان في كل عضو قوة جاذبة لتلك الرطوبة) الثلاثة به (لا امتنع ذلك) التمايز والنصب كل رطوبة الى عضو على حدة دائماً أو كثيراً وهذه حجة واضحة على وجود القوة الجاذبة في جملة الاعضاء * الثانية * من الاربع الغدسة (الهامئة وهى قبل الغذاء الى ان يصير جزءاً بالفعل) من المصنوع (فهي غير التاذية اعني صيرورتها) أى أعنى القوة التى تقتضى صيرورة الاغذية (جزأ بالفعل) من الاعضاء وفي كليات التمايز

وأما الماضية فهي التي تحيل ما جذبه الجاذبة وأمسكته للماسكة الى قوام ميثاق فعل القوة
 الخيرة فيه والى مزاج صالح للاستحالة الى النفاثة بالقول قال الأمام الرازي هذا الكلام نص
 في أن القوة الماضية غير القوة الناذية ويؤيده أنه جعل الناذية مخدومة للقوة الاربع التي
 منها الماضية فلتتكام في الفرق فنقول اذا جذبت جاذبة عضويتها من الدم وأمسكتها مسكتها
 فلادهم صورة نوعية واذا صار شيئا بالعضو فقد بطلت عنه هذه الصورة وحدثت صورة
 أخرى عضوية فهناك كون للصورة العضوية وفساد للصورة الدموية وانما يحصلان اذا كان
 هناك من المطبخ ما لاجله ينقص استمداد المادة للصورة الدموية ويشته استمدادها للصورة
 العضوية الى ان تزول عنها الاولى وتحدث فيها الاخرى فهنا حالتان أحدهما سابقة وهي
 تزيد استمداد قبول الصورة العضوية والاخرى لاحقة وهي حصول هذه الصورة في الحال
 الاولى فعل القوة الماضية والثانية فعل القوة الناذية وهذا معني قوله (وهي) أي المهيمن
 الذي هو فعل الماضية (استحالاتها) وانه (بين تمام فعل الجاذبة وابتداء حصول فعل
 الناذية التي هي كون ما) أعني حصول الصورة العضوية ثم اعترض الامام عليه أولا بما أشار
 اليه المصنف بقوله (ويمكن ان يقال المحرك الى مشابه العضو هو القوة الموصلة اليه) وتقريره
 على ما في المباحث المشرفية أن القوة الماضية محرك للغذاء في الكيف الى الصورة المشابهة
 لصورة العضو وكل ما حرك شيئا الى شيء آخر فهو الموصِل الى ذلك الآخر فيكون الفاعل
 لفعلين قوة واحدة أما الصغرى فظاهرة اذ لا معني للعضم الا التعريك عن الصورة النفاثة
 الى الصورة العضوية وأما الكبرى فظاهرة أيضا لان ما حرك شيئا الى شيء كان التوجه
 اليه غاية للمحرك والذي يكون غاية ان المقصود الاصل هو فعل ذلك الشيء وقد اعترف
 ابن سينا بذلك حيث احتج على ان يبين كل حركتين سكونا فقال محال أن يكون
 الواصل الى حد ما واصل الى بلاعة موجودة موصلة ومحال أن تكون هذه البلاعة غير التي
 أزلت عن الاستقرار الاول هذا كلامه وهو يقتضي أنه لما كان المزيل عن الصورة الدموية هو
 الماضية وجب أن يكون الموصِل الى العضوية أيضا الماضية فهي الناذية لا غير واعترض
 ثانيا بما ذكره المصنف بقوله (كيف والمراد بالقوة هنا المدة) للمادة لفيضان الصورة عليها

(قوله واعترض ثانيا) أي اعترض الامام ثانيا وقوله وقال ابن سينا عطف على قوله لم يذكر أي ولذلك قال ابن سينا
 وقوله والظاهر وانما قال والظاهر ولم يقل والظاهر أو الصواب لأن عدلا ربما من الناذية يتضمن عددا الماضية

(والفيض) لها وهو (واهب الصور) القوة (الحاضرة هي المفيدة) يطبخها ونضجها (للاستعدادات المختلفة بالقوة) أى الشدة (والغنى التى من جعلها ما يمد) للمادة (لفيضان الصورة المصنوية وتلك) القوة المفيدة لهذه الاستعدادات (مفنية عن قومي أخرى في الاعضاء) لانه اذا تم الاعداد وكن الاستعداد فامتت الصورة وتمت النفذية فاذا لافرق بين الهامضة والغاذية ولذلك لم يذكر جالينوس) فى شئ من كتبه (الغاذية) سوى هذه الاربع التى سميناها الخوازم (وقال ابن سينا) بل السيجى على ما في المباحث (الغاذية أربع) وعد هذه (الاربع منها) والإظهر أن قال وعد الهامضة منها حيث قال فى باب القوى والانمال والارواح من كتاب المائة الغاذية أربع الجاذبة والماسكة والهامضة وهي التى تغير الغذاء وتجعله شديدا بالمضو والمنفذى والراية الدافعة (واعلم) أن الغذاء مركب من جوهرين أحدهما صالح لان يشبه بالمتنذى والثانى غير صالح له و (ان الهامضة كما تعد الغذاء الصالح للجزئية) على ما سر (تعد الفضل) الذى لا يصلح للتشبيه (منه) أى عن الغذاء (للدفع بتريق النليظ) حتى يندفع (وتقليظ الرقيق) فانه قد يشربه جرم المضو لرقته فلا تندفع تلك الاجزاء المنشرة فيه فاذا غلظ لم يشربه المضو واندفع بالكلية (وتطبيع اللزج) فانه يلتزق بالمضو فلا يندفع الا اذا قطع والاعداد الصادر من الهامضة (اما بذاتها كما فى الجوارح) مثل البازى فان حرارتها تذيب الغذاء الوارد عليها بلا احتياج الى ماء وفي الحية فاتها وبعنا كل التراب وتجعله كيلوسا من غير استعانة بماء وفي الجمل فانه يأكل أيا ما نباتا يابس ولا يشرب ماء (أو بمخالطة رمولة) مائة (كما فى الأدمى) وأكثر الحيوانات ثم لهاضم) الذى هو فعل الهامضة (مراتب أربع) الأولى فى المدة بأن تجمل الغذاء كيلوسا وهو جوهر كما الكشك التخين فى ياضه وقرامه وهذه المرتبة يتبدى فى الفم لاتصال سطحه بسطح المعدة) حتى كأنهما سطح واحد على طريقة السطح الباطن من القرع الذى له عتق طويل ورأس مدود (ولذلك تعدل الحنطة

من الغاذية أيضا لكن مع انضمام زيادة لاحتياج الباهيتا وتلك الزيادة هى عدا الثلاثة للآخرى من الغاذية وقوله بتريق النليظ متعلق بقوله تعد الفضل أما بتريق النليظ فكما فى البول والقرق وأما تقليظ الرقيق فكما فى النياط والقي (قوله التخين) صفته ماء الكشك وليس صفته الكشك كما يروى وقوله فى ياضه متعلق بالتشبيه فى قوله كما أى هو شبيه فى ياضه بماء الكشك والدمامل جمع دمل بتشديد الميم وهو القرح وقوله كالمفاقر هى آلة التصفية وقوله طرفه الخارجى أى الخارج من الكبد ويتقابل بمقابل جل متضاد أى شئت دقيق وقوله بهذا القرق أى القرق الكبير

المضغوطة في الفئاج الدمايل مالا تغله الطبروخة منها) ولا المدقوقة المخلوطة بالريق فدل ذلك على استعماله كيفيتها بالمضغ * المرتبة (الثانية في الكبد فان التذاه) بعد ماصار كيلوسا (اذا اندفع كفيه الى الامعاء للدفع انجذب لطيفه من المعدة ومنها) أي ومن تلك الامعاء التي اندفع اليها الكثيف مختلطاً باللطيف (الى الكبد بطريق ماسار يتاوهي عروق) دقاق (صلبة ضيقة) تتجاوزها واصلة بين الكبد وآخر المعدة وجميع الامعاء (كالمغناة قالوا واذا اندفع الى ماسار يتا صار الى المرق المسمى باب الكبد وهو عرق كبير يشعب كل واحد من طرفيه الى شجيرة كثيرة دقيقة تشعب طرفيه الخارجى متصل فومها بقوهرات الماسار يتا وشعب طرفيه الآخر تنصفر وتتضال وتدق جداً في الانشعاب والانقسام وتنفذ في الكبد بحيث لا يتخلو شيء من أجزائه عن شعب هذا المرق فاذا نفذ لطيف الكيلوس فيها صار كل الكبد ملائماً لكاه (فينتطبخ فيها) أي في الكبد انطباخاً تاماً ويصير كيوساً (وتتميز الاخلاط الارضية) للتوالة هناك بعضها عن بعض (وذلك لان الاجزاء اللطيفة النارية منه) أي ما كان من أجزائه لطيفاً فيه نارية أي حرارة وليس (تتجاوز فضجه) وتعمل الى الاحتراق (وتختلف يملوها) أي وتختلف ما يجاوز فضجه يملوا سائر الاجزاء التذائية (كالرغوة وهي الصفراء فيها حرارة) لما سر من أن فاعل الحرارة المفرطة وحاملها الجسم اللطيف قالوا والطبيعي من الصفراء وغوة الدم وسببه التفاعل هو الحرارة المستدلة وأما المحترق منها فتأكل الحرارة النارية في التذائية (و الاجزاء) (الكثيفة الارضية) أي التي فيها برودة وليس (اما لطيفها واما لشدة احتراقها وتحويلها الى طيبة الرماد يرسب فيها) أي في الاجزاء التذائية (كالسكر وهي السوداء وفيها حموضة) قالوا والطبيعي من السوداء عكر الدم وطعمه بين الحلاوة والمفوصة وما ينسب منها الى فم المعدة ليدغدغها ويذهب على الجوع سامض

(قوله ويصير كيوساً) قيل هذا اللفظ سرى الى معنى الخلط سواء كان صالحاً لا يحصل منه ما يئبى البدن أو يئبى صالحة للابل كان فاسداً في نفسه وقوله منه أي من التذاه وكل من هتبع بحسنة وقوله وأما المحترق منها أي من الصفراء وقوله ترسب فيها أي تسفل فيها والمكر دوى الزيت وغيره ودوى الزيت ما يسبق في أسفله كذا في المصاح وقوله الى المرتين أي الى الصفراء والى السوداء وهو يروى بضم الم وتشديد الراء على أن يكون فيها حرارة في الجملة لان الحرارة والخصوصة لا يتخلو عن حرارة ما قد يروى بكسر الم وتشديد الراء أيضاً على تليب الصفراء على السوداء فالمراد هي الصفراء وقوله الواجب الضعيف في الرابع الى مزاجه أي مزاج كل واحد والضعيف يصلح راجع الى كل واحد أيضاً وقوله من جانبه المنحذب أي الجانب المنحذب للكبد

أعنى وسببه الفاعل حرارة معتدلة وأما المحترق فيها ففاعله حرارة مجاززة عن الاعتدال والسبب المادى للسوداء هو الشدائد النليظ القليل الرطوبه من الاغذية (وما بقى بينهما) أي بين الرغوة والمكر (منه ما قدم نضجه وهو الدم وهو حلو) أي مائل الى الحلاوة فيكون حلوًا بالتقاس الى الرقيق (ومنه ما هو فنج) أي في لطيف الطبايعا لما (بعد كانه دم غير تام النضج وهو البلم وفيه حلاوة ما) لكونه دما غير نضيج (وكما كان) البلم (أقرب الى النضج كان أحلى) لزيادة قربة حينئذ من الدم (وكل واحد من هذه الاربعة اما طبيعي واما غير طبيعي وذلك) أعنى كونه غير طبيعي (اما لتبر مزاجه في نفسه عن الاعتدال الواجب له الذي به يصلح لان يصير جزءا) من الاعضاء (واما لخالطه بخالط) اياه من اخلاط آخر غير طبيعية أو رطوبة غريبة تود عليه من خارج (ولها) أي للاخلاط التبر الطبيعية (اسماء يعرفها الأطباء لنا) هنا (ليانها) فان اشتهت أن تعرف خاصيلها فارجع الى الكتب الطبية * المرتبة (الثالثة في المروق فان الاخلاط الاربعة) بعد تولدها في الكبد تنسب الى المرق الثابت من جابه الحذب المسى بالاجوف المتقابل للمرق الثابت من مقعره المسمى بالياب ثم (تندفع) الاخلاط (في المروق) المتشعبة من الاجوف (مغلطة) بعضها ببعض (وفيها) تنضم الاخلاط لم ضابا تامافوق ما كان لها في الكبد وهناك (يتميز ما يصلح غذاء لكل عضو) عضو (فيصير مستندا لان يجذبه جاذبة العضو) * المرتبة (الرابعة في الاعضاء فان الغذاء اذا سلك في المروق الكبار الى الجداول ثم) منها (الى السواق ثم الى الرواضع ثم الى المروق اللينة ترشح) الغذاء (من فورهاها) أي فورهاها اللينة الشعرية (على الاعضاء وحصل لها في الاعضاء كل عضو) أي حصل غاذية كل عضو للاغذية

(قوله الى الجداول) هي في اللغة الانهار المصارو المراد هنا المروق المتوسطة بين الكبار والسواق أي هي متوسطة بينهما في النطق والذقة والسواق جمع ساق وهي المروق المتوسطة بين الجداول والرواضع وهي أعنى الرواضع من الرضاع جمع راضع وهي هنا المروق المتوسطة في النطق والذقة بين الجداول واللينة وقوله ترشح جواب ادوا الجملة الشرطية خبران في قوله فان الغذاء وقوله غاذية كل عضو اشار الى أن المتاع مقدرة في كلام (المص) رحمه الله وقوله للاغذية اشار الى أن الضعيف لما راسع الى الأغذية التي دل عليها استدل تراشع للذكور الى الغذاء للذكور وقوله عليها أي على الاعضاء وقوله التشبه منصوب على أنه مفعول حصل بتشبيهه الماد وقوله به أي بكل عضو وقوله كنى الذبول أي كافي الذبول وقوله في الاستسقاء صلة الاخلال وقوله في الاصايق خبران وكذا الكلام في الذبول في تحصيل بدل ما يصل وكذا في البرص والبهق وفي التشبيه الخ وقوله وهو الا كثر أي البول هو الا كثر من المرتين

الترشعة عليها (التشبهه التصانعا وقد يحل به كفى الذبول ولونا وقد يحل به كفى البرص والبهق وفي التوام وقد يحل به كفى الاستقاء اللحمي) والصواب الموافق للمباحث المشرقية ما قد سنناه من ان الاخلاخل في الاستقاء اللحمي بالاتصاق وفي الذبول في تحصيل بدل ما يحل وفي البرص والبهق في التشبه من حيث التوام والمماهة (هـ) قبيهان (و) الاول ان لكل سرية من مراتب المضم فضلا لا يصلح أن يصير جزءاً من المتندي فيحتاج الى دفعة (ف) لاوولى التي في معدة (الف) الذي يدفع من طريق الامعاء (و) الثانية التي في الكبد البول وهو الاكثر (و) الباقى (المران الدوداء والصفرام) المندفتان من الطحال والمرارة (و) الثالثة التي في العروق (الوطوة المائية المندفعة بالبول والبنجرة التي تصير عرقاً) وجعل البول فضلة للمربة الثالثة بخلاف لما في المباحث المشرقية والمشهور فيها بين الاطباء (و) الرابعة (المى) ولذلك أى ولكونه فضلاً لهمضم الاخير المبدل لصيرورة الغذاء جزءاً من المتندي بالفعل بل من أعضائه الاصلية المكونة من المي (يضم استفراغ القليل منه ما لا يضم مثله) أى مثل ذلك الاضفاف (استفراغ اضمافه من الدم) أو سائر الاخلاط وذلك لان استفراغه يورث وهنا في جواهر الاعضاء الاصلية المتولدة من المي دون غيره من الاخلاط (و) التنبيه (الثاني) الغذاء ما يقوم بدل ما يحل بمن الشئ بالاستعالة الى نوعه وقال لما هو غذاء بالفعل وبالقوة القريبة والبعيدة) هذه العبارة توم ان للغذاء معنى أوسع وعبارة الامام الرازي في كتابه هكذا الغذاء هو الذي يقوم بدل ما يحل عن الشئ بالاستعالة الى نوعه وقد قال له غذاء وهو يد بالقوة غذاء كالحلقة وقال لغذاء اذا لم يحجج الى غير الاتصاق في الانقاد

(قوله) بخلاف لما في المباحث المشرقية (أى) المناسب له ولما هو المشهور بينهم أيضاً هو أن يذكر البول فضلة للربة الثانية على ما ذكره الشارح آنفاً وقوله القليل منه أى من المي وقوله نصب على أنه مفعول مطلق وقوله استفراغ بالرغم على أنه فاعل لا يضيف (قوله) بدل ما يحل) بالنصب على أنه مفعول فيه أو مفعول له أى يقوم مقام ما يحل أو يقوم بدلاً مما يحل ولأن جعل قوله يقوم من الافعال الناقصة أى يصير بدل ما يحل (قوله) ولم يشبهه) عطف على قوله لكان أظهر وهنا بحث ظاهر وهو أنه كيف لا يكون أربعمع أن المراد من قوله الذى يقوم الخ هو الذى من شأنه أن يقوم الخ سواء قام بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة وهذا معنى اعم بحيث يتناول المعنى الثلاثة والنظر الى هذا المعنى لم يذكر الامام الغزالي قال وقد يقال له الخ وقد مر نظيره في قسم العلوم حيث قال هناك أى من شأنه أن يعلم فيتناول العلوم بالفعل والعلوم بالقوة وقوله بحيث يتعلق بقوله اجتوارها وقوله القواقرهى أصول البطن وقوله احساء الحسن غير مخلوط بلين أو دهن

وقال له غذاء عند ماصار جزءاً من اللبنة تشبهاه بالفعل قوله وقد قال له تفصيل لما
 قبله بلا شبهة فلو كان بالقاء لكان أظهر ولم يشبهه على أحد ان معانيه ثلاثة (وللمشهور) فيها
 بين الالطاء (ان البسيط لا يصير غذاء) للحيوان (ولا برهان عليه) بل فيه اشكال اذ لا
 شك ان النبات يجذب الماء الى نفسه ويصير ذلك الماء جزءاً منه فلم لا يجوز مثله في الحيوان
 * (الثالثة) من الاربع الخادمة (الماسكة وهي) القوة (التي تمسك الغذاء وربما تقبل فيه
 الماضنة فلها) فالانسب أن يقدم ذكرها على الماضنة كما فعله الامام الرازي وابن سينا
 وكأبه انما آخرها لإخذه الماضنة في تفسيرها (ويثبتها) أى ثبت وجود الماسكة (في المدة
 احتواءها على الغذاء من كل الجوانب) وليس ذلك لامتلاء المدة فانها تحتوي (وان قل
 الغذاء بحيث ليس بينهما قضاء) أصلاً (واذا ضعفت المدة لم يحصل) ذلك الاحتواء
 للذكور فلا يحسن المضم (وان كثر الغذاء) مع ضعف المدة (حصت القرائن) والنفع
 بظه الاستمرار (وبالتشريح نشأته) هذا موجود في بعض النسخ ومعناه ما ذكره الامام
 في المباحث الشرقية من ان اذا أعطينا حيواناً غذاء رطباً كالشربة والاحساء الرقيقة وشرحنا
 في ذلك الوقت بطنه وجدنا معدته محتوية عليه من كل جانب قال ووجدنا البواب منطبقاً
 بحيث لا يمكن أن يسيل منه شيء من ذلك للغذاء الرطب ولو ان حيواناً تناول عظاماً أعظم
 من سعة البواب فانه يدفع قداماً رأينا الرقيق الذي من شأنه النزول غير نازل والكثيف الذي
 ليس من شأنه النزول نازلاً علنا ان هناك قوة تمسك شيئاً غير شيء (و) يثبتها (في الرحم
 احتواءها على الزرع) الذي هو الولد وأطواره (بحيث لا ينزل) ولو شق الحيوان الحامل من
 أسفل البرة الى جانب الفرج وكشف عن الرحم برقى لوجد الرحم منضمة من جميع
 الجوانب منطبقة اللحم بحيث لا يمكن أن يدخل فيه اللبل فلم يكن في جواهر الرحم قوة
 تمسك لما كان الامر كذلك وأيضاً جرم اللبني يقتضي بطبه الحركة الى أسفل فلولا ان في
 لرحم قوة تمسك لما وقف (وكذلك) يثبت بهذا الطريق القوة الماسكة (في الاعضاء) كلها
 فانها تمسك الطويات التي هي أغذيتها (وبالحيلة قداماً رأينا الرقيق والتفيل) أى الجسم الجامع
 بين الرقة والثقل كالشروبات والاحساء الرقيقة في المدة على ماصر واللبي في الرحم والاخلاط
 في الاعضاء (الذي من شأنه النزول لا ينزل و) رأينا (خلاله) أى التليظ الخفيف (الذي
 ليس من شأنه النزول) كالعظم الكبير الحجم الخفيف الوزن على ما تقدم (ينزل علنا ان

(غنة ثى في كل واحد من المدة والرحم والاعضاء) قوة ماسكة • (الرابطة) من القوي الخادمة
 (الدافعة) اما للتذاء الملبأ المضو اليه) فتمين بدفعها جاذبة المضو في جذب التذاء (واما
 لافضل عنه) فان الدم الوارد على الاعضاء مخلوط بالاخلاط الثلاثة فيأخذ كل عضو مايلائه
 ويدفع ماينافيه ولولا دفعه اياه لم يخل شئ من الاعضاء عن الاخلاط التي تغسده (و) أيضا
 (يحمده) ترك هذه التكنية أولى أى يحمده (كل أحد من نفسه عند التبرز) اذا كان البراز
 مستقلا وكان في الامعاء افضل لدفع (كأن مسدته واماءه) وسائر احشائه (تتنزع) من
 موضعها وتحرك الى أسفل لدفع الفضل حتى انه ربما اختلج الماء المستقيم عن موضعه لقوة
 الحركة الدافعة بمنزلة مايرض له في الزحير (ويدل عليه) أيضا (التي من غير اختيار ومانراه)
 حينئذ (في المسددة من الانزعاع عن موضعها) الى فوق بحيث يحرك معها عامة الاحشاء
 (و) كذا يدل عليه (سائر الاستفرافات البحرية وغيرها) اذ لابد لها من دافع يدفعها
 (فبها اثبات تعدد القوي وتنايرها) بالقوات على زنى الحكاء (بناء) أي مبني (على أصلهم
 الى من ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد ولا جاز أن يستند الكل) أي جمع الافعال المذكورة
 (الى قوة واحدة) بالذات (وقد ثبت) فيما مر (ضمه) أي ضمف هذا الاصل وفساده فلا
 يصح مايجي عليه من تعدد القوي وتنايرها (ثم) ان قلنا صحته قلنا (شرطه عدم تعدد
 الآلات والتوايل) ذم تعددها يجوز أن يصدر عن الواحد أشياء متكررة اتفاقا (وانه)
 أي عدم تعدد الآلة والتقابل فيما نحن بصدده (غير معلوم) فجاز حينئذ أن لا يكون هناك
 الآلة واحدة تجذب الطعام يأكله وتعكره باخرى وتمضمه بثالثة وتدفع الفضل بألة رابعة
 وتورد التذاء بكارة أكثر من المتحلل وتارة أتص أو مساو أو فلا تعدد في هذه القوي
 الا بالاعتبار (وما يقال) في بيان تعدد القوي (انا نرى المضو قويا في أحدها) أي احدي
 القوي (وضميفا في الاخرى) منها (فها) أمران (متنايران) قطعا لا امتناع اجتماع المتنافيين
 في ذات واحدة (ضميف لجواز أن يكون ذلك) الاختلاف في المضو (لضمف الآلة

(قوله الدافعة) جعل الاتصوالا لزم ههنا بمعنى التي تدفع التذاء اليه أي الى العضو وقوله الفضل أي التي تدفع
 الفضل عنها أي عن العضو عند التبرز رأى عند التفتيط وقوله فضل لفاع أي فضل موجب وقوله وسائر احشائه أي
 الأمور التي هي في جوفه وهومن الحشو والماء بكسر الميم وهو مغز دوا الجع والامعاء والزحير بالزاي اللجمة والماء
 الهمة وهو استطلاق البطن والاستفرافات البحرية هي التي حملت بشدها

واختلاف فيها) لا يضعف وقوة في ذات القوة (ثم) تقول في ابطال القوى لاسباب القوة
 المصورة كما زعموه ان (من تأمل في عجائب الافعال الحادثة في علم الطبيعة) من النباتات
 لمختلفة الانواع والحيوانات المتباينة الخلق (البالغة) تلك الافعال العجيبة (من الاتقان)
 والاحكام (أقصى الناية وكان) ذلك التأمل (راجعا الى فطنة وانصاف باقيا على فطرة الله
 تعالى التي فطر الناس عليها) من ذلك كلاء واللبل الى الصواب (لهم بصيرته التقليد) من أهل
 الاهواء (ولم يكن أسيرا في مطبوعة الوهم) أي في سجنه بأن لا يثلب وهمه على عقله (علم)
 ذلك التأمل (بالضرورة انها) أي تلك الافعال العجيبة البالغة تلك الدرجة العالية (لا يمكن
 ان تمتد الى قوى بسيطة) أو مركبة (عديمة الشعور) بما يفرض صاذاعتها (سيما ما يحدث)
 في الحيوانات (من الصور) والاشكال والتخطيطات المقدرة والاصناف الثلاثة (في الرحم
 وما يفاض فيه) (من الصور) النوعية (والقوى) النابعة لها (على تلك المادة المتشابهة الاجزاء)
 على الرأي الاصول (وما برعى فيها) أي في تلك الامور الحادثة والمفاضة (من) حكم
 و (مصلح قد تحيرت فيها الارهام وعجزت عن ادراكها) القول و (الافهام قد بلغ المدون
 منها) أي من تلك الحكم والمصالح (مما علم) في الكتب التي دوت فيها منافع أعضاء
 الحيوانات وأشكالها ومقاديرها وأوضاعها (خسة آلاف وملاييم) منها (أكثر) مما علم
 كما لا يخفى على ذي حدس كامل. (وعلم) ذلك التأمل أيضا (ملا ضروريا لا يشوبه ريب ولا
 يحتمل التيقض بوجه) من الوجوه (انها) أي تلك الافعال المذكورة (لا تمسدر الا عن
 علم) كامل علمه (خير) بواطن الاشياء وما يخفى منها (حكيم) يتن أفعاله مطابقة للمنافع
 التي يتصور ترتيبها عليها (قد ير) على كل ما تعلق به مشبته بمد علمه المحيط (كما نطق به
 الكتاب) الكريم (في عدة مواضع في ممرض الاستدلال) على عظمة الصانع وكاله منها
 قوله تعالى هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء فدل ابراده في ممرضه على انه علم

(قوله ولهم) بكسر الهمزة من التسمية وبصيرته مفعوله والتقليد فاعله وقوله من أهل الاهواء حاله من الضعيف
 المستتر في قوله لم يتم فيكون الحال هنا قيد التي دون والمطورة الحفرة فلذا فسرهابالسن وقوله علم خيران
 والخطيطان بـ وى بالماء المهملة والطاء من المهملين من خط الرجل أي نزل قطيطة الشيء جعله في منزلة
 ومربته من جهة مقداره ووضعه وشكله وقدير بـ وى بالظاء من قضى تخليط الشيء أن يعطى حظوظها من
 المقدار والوضع والشكل وقوله على الرأي الاصول يعني أن المختار في التي كونه متشابهة الاجزاء الا كونه
 متضائف الأجزاء وعلى هذا فاستدلوا على ان الفاعل المختار العلم الحكيم يكون أظهر

ضروري يستدل به على غيره هذا هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
 (على ان في الاعتراف بالقاعل المختار) واستناد الاشياء اليه ابتداء كما مررت اليه الاشارة
 مرة ببدأ أخرى فائدة جلية هي ان فيه (لمتدوحة عن كثير من) أمثال (هذه التمدلات
 التي يكذبها العقل الصريح وبأبهاا الذهن الصحيح ولا يقبلها طبع سليم ولا يذعن لها ذهن
 مستقيم ربنا لا نزع قلوبنا بمد اذهد يتناوب لنا من لذلك رحمة انك أنت الوهاب) منك
 البداء واليك المآب ﴿تبيين﴾ آخران على أمرين متفرعين على ثبوت القوي وتمددوها
 (الاول قالوا وهذه) القوي (الاربع) الخادمة للاربع الاولى (تخدمها الكيفيات الاربع فاشد
 القوي حاجة الى الحرارة الحاضرة) لان المضمم عبارة عن احالة النفاذ في الكيف وهي لا تحصل
 الا بتفريق الاجزاء النليظة وجمع الاجزاء الرقيقة ولا يحصلان الا بحركة مكانية فعمل
 الحاضرة حركتان كيفية وايضية وكل واحد من الجذب والدفع حركة واحدة اينية والامساك
 وان لم يكن في نفسه حركة بل هو منع عن الحركة الا أنه لا يحصل الا بتحرك الكيف المورب
 الى هيئة الاشتمال فلا بد فيه أيضا من الحركة الاينية واذا ثبت ان افعال هذه القوي لا تتم
 الا بالحركة ولا شك ان البرودة محيطة بمجموعة فلا يمنع بالذات شيئا من القوي بل هي محتاجة
 في انفعالها وحركتها الى الحرارة التي تعاونها فما كانت الحركة فيها أكثر كالمضامة كانت
 حاجتها الى الحرارة أشد (ثم الجاذبة) لانها تحتاج الى حركات في الابن كثيرة قوية قالوا
 والاجتذاب اما بفعل القوة كما في المتناطيس واما باضطراب او اختلال كاجتذاب الماء في الزواقات

(قولهم تخدمها الكيفيات الأربع) هذه الكيفيات الأربع تخدم تلك القوي الأربع سواء كانت هي حاصلة
 في حال تلك القوي وهي الكيفيات التفرعية أو حاصلة في الأغذية أو في الهواء لكن لو كانت هي في غاية
 الافراط تكون مضرة كافي زودة الأفيون وسرارة الصيف في بعض المواضع الفائرة وقوله سرعان الخ كيفية
 اسخه وهي اسخالة النفاذ في الكيف على ما أشير اليها آنفا وقوله الكيف المورب هو من باب التفعيل يقال ورّب
 لفرق أي فسد والمراد منها هو الكيف المرخى المرسل وقوله المستمن امتد أي جعله متبذلا وقوله مخدرة بانها
 لهجمة أي مؤذية للسكان والفتور وفي بعض النسخ بل الماء المملى يقال حدر جلد الرجل أي ورم بكسر الزاء
 احدرته انا الحارة منقطة للأغذية ومختلة لها وقوله في الزواقات وقدمه تفسير الزواقات في آخر مباحث
 سكن في ممد الكيم من وقت الاعراض لانه حاجتها الى التعريك أس هذا وجه الترتيب الذي أشار اليه
 بتلك كلمة ترمي بان الحاجة الى اليوسة اعماها لأجل التمكن وظاهر ان التمكن في فاعلية الماسكة يكون
 ضروريا للذات وفي فاعلية الجاذبة يكون مقصودا لأجل التمكن من التعريك من بعض مساكن الأغذية
 ممكن آخر لها فتكون حاجتها للماسكة الى اليوسة أكثر من حاجتها للجاذبة الى التعريك كانت أس من

واما الحرارة كما في السراج وان كان هذا الاخير واجبا في الحقيقة الى ذلك الاضطراب فاذا كان مع الجاذبة مساوية حرارة كان الجذب أقوى (ثم الدافعة) لان فعلها تحريك محض (ثم الماسكة) لما من ان فعلها لا يحصل الا بتحريك اليك لكن لما كانت مدة تسكين الماسكة للنفاد أكثر من مدة تحريكها اليك كان احتياجها أقل (وأشد القوى حاجبة الى اليوسة الماسكة) لان فعلها بالذات هو الامساك والتسكين واليوسة نافعة في ذلك جداً (ثم الجاذبة) لان حاجتها الى التحريك أمس من حاجتها الى تسكين أجزاء ألتها وتضييقها باليوسة لتتمكن من التحريك (ثم الدافعة) وذلك لان فعلها أيضاً التحريك واليوسة تقيد زيادة تمكن للروح وألتها من الاعتماد الذي لا بد منه في الحركة ولو كان في جوهر الروح أو الألة استرخاء بسبب الرطوبة لتسر الحركة وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى كانت حاجتها الى اليوسة أشد (والمحافظة لاحاجة لها الى اليس بل الى الرطوبة) المعينة إياه في التفريق والجمع والطبخ والانفاج والبرودة مع كونها منافية بالذات لافعال هذه فتخدم بالمرض الماسكة بإعانتها على حبس اليك للورب على هيئة الاشتغال الصالح للامساك وتخدم كذلك الدافعة بأنها تمنع تحليل الرجع المعينة على الدفع وأيضاً تنظفها وكما كانت الرجع أغلظ كانت أعون وأيضاً تجمع اليك الماصر وتكثفه فتكون أقوى في الدفع فظهر مما ذكر ان الحرارة تخدم جميع هذه القوى والبرودة لا تخدم الا الماسكة والدافعة وان اليوسة تخدم ماسوى المحافظة والرطوبة تخدمها فقط . التنبية (الثاني قد تضاعف هذه القوى في بعض الاعضاء فالعدة فيها جاذبة اليها ما يصلح لها وجاذبة) أيضاً (لنفذ البدن من خارج وبالجملة فقد تعمل) المعدة (تارة للاعداد) وتهيئة الغذاء لسائر الاعضاء (وتارة للاغذاء) وكذا كثير من الاعضاء) كالكبد وسائر ادوات الغذاء وفي المباحث المشرقية قال بعض الحكماء ان هذه القوى الاربع توجد في المعدة مضاعفة احدهما التي تجذب غذاء البدن من خارج الى تجوف المعدة والتي تمسكه هناك والتي تنيره الى

حاجتها الى تسكين الأغذية (قولهم) وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى (هذا إشارة الى وجه الترتيب بين الجاذبة والدافعة كما دل عليه بكامة ثم وحاصله ان حاجة كل منهما الى اليوسة انما هو لأجل التسكين الممكن للصريك فا كان تحريكه أقوى كان حاجته الى اليوسة أكثر وقوله وتخدم أى تخدم البرودة وقوله كذلك أى بالمرض وقوله تنظفها من التغلظ أى تنظف البرودة الرجع المعينة وهذا من الأمانة (قولهم) احدهما أى إحدى الجلتين وهما وان لم تكونا مذكورين صريحاً لهما كما تسميهن من وقوع قوله مضاعفة حالاً مقيدة لما قبلها لكل واحدة من الجلتين أجزاء أربعة كما ذكره

ما يصلح ان يكون دما والتي تدفعه الى الكبد والثانية التي تجذب الى المدة غذاءها على الخصوص
ونعسك هناك وتغيرها وتدفع الفضلات عنها وكذا الحال في الكبد لان التغيير
الى الدم غير التغيير الى جوهر الكبد كما ان التغيير الى العصارة غير التغيير الى جوهر المدة
وهذه الثانية موجودة بأجزائها الارمية في جميع أعضاء البدن على اختلاف جواهرها واما
في المدة والكبد فيوجد معها ايضا الاولى بأجزائها الارمية ثم قال قال الامام الرازي ان كان
هذا حقا وجب ان يحكم به في الفم واللسان والمرئ والامعاء والروق المسماة بمساريقها وبالجملة
في جميع أعضاء النشاء-

﴿ لقمم الثاني في النفس الحيوانية وتسمي قواها ﴾

التي لا توجد في النبات (نفسانية وهي امامدركة واما محركة) لأن امتياز الحيوان عن
مشاركته في القوى الطبيعية بهاتين القوتين (وللدركة اما ظاهرة واما باطنة) فهذه أنواع
ثلاثة (النوع الاول القوى للدركة الظاهرة) قدم للدركة على الحركة لان تحريكها انما هو
بالارادة المتوقفة على الادراك وقدم الظاهرة على الباطنة لظهورها (وهي للشاعر) أي
الجوانس (الحس الاول البصر والحكماء فيه) أي في الابصار (قولان) بل أقول بثلاثة
مشهورة الا ان الثالث قريب من الثاني فذكره المصنف في قرنه وعدها قولاً واحداً
﴿ الاول ﴾ وهو مذهب أرسطو وأتباعه من الطبيعيين (انه انما يحصل) الابصار
(بالمكان صورة للرئي يتوسط الهواء للشئ) الذي لالون له فلا يستر ما وراءه (الى الرطوبة
الجليدية) التي في السنين (وانطباعها في جزء منها) أي من تلك الجليدية (وذلك الجزء)
الذي تنطبع فيه الصورة (زاوية) رأس (مخروط) متوهم لا وجود له أصلاً (قاعدته سطح
الرئي) ودأبه عند الباصرة (ولذلك) أي ولان الابصار بالانطباع على الوجه للذ كورق
خروج الشعاع (يرى القريب اعظم) من البعيد مع تساويهما في اللقدار بحسب نفس الامر
بل مع انحدار للرئي في حالتي القرب والبعد وذلك (لان الوتر الواحد الذي هو استداد سطح
الرئي (كقرب) من النقطة التي خرج منها اليه خطان مستقيمان محيطان بزواية (كأن

(قوله في القوى الطبيعية) وهي القوى التي كانت للنفس النباتية على ما مر في صدر القسم الأول وقد عرفت
أن سائر الحواس انما تشاركه للنباتات في القوى الطبيعية وقوله قريب من الثاني على ما بين في هذا ورقان
شأنه تعالى وقوله فذكره المصنف في آخره أي شدة في جبل واحد

أصغر ساقاً فأوتر (عند تلك النقطة) (زاوية أعظم وكلما بعد عنها) كان أطول ساقاً فأوتر
عندها (زاوية أصغر) كما تشهد به القطرة السليمة (والنفس إنما تدرك الصغر والكبر) في
الرئي (باعتبار تلك الزاوية) فلها إذا كانت صغيرة كان الجزء الواقع من الجبلية فيها صغيراً
فترسم صورة للرئي فيه فيري صغيراً وإذا كانت كبيرة كان الجزء الواقع فيها كبيراً فترسم
صورته فيه فيري كبيراً ومن المعلوم أن هذا إنما يستقيم إذا جعلت الزاوية موجهاً للإبصار كما
ذهبنا إليه وأما إذا جعل موضع الإبصار قاعدة المخروط كما يقتضيه القول بمخروج الشعاع
فيجب أن يرى الجسم كما هو سواء خرجت الخطوط الشعاعية من زاوية منبئة أو غير منبئة
هكذا قالوا وفيه بحث لأن الإبصار ليس حاصلًا بمجرد انقضاء بل لرأس المخروط فيه
مدخل أيضاً فجاز أن يتفاوت حال للرئي صغيراً وكبيراً بتفاوت رأسه دقة وظلماً الأتري أن
الإبصار أن كان بالانطباع كما زعموه كان الظاهر أن لا يتفاوت حال للرئي في الصغر والكبر
بالقرب والبعد لكن لما كان الانطباع على ما صوره من توم المخروط جاز أن يظهر التفاوت
فيه بحسبهما (و) يدل على صحة القول الأول أن (من نظر إلى الشمس) بتحديد وإيمان
(نظراً طويلاً ثم اعرض عنها) ونمض عينيه (فلها تبقى صورتها في العين مدة ما) حتى كأنه
بعد التميمض ينظر إليها وكذا من نظر إلى الروضة المخضرة جداً ساعة طويلة نظراً بتدقيق
فإن عينه يتكيفان بتلك المخضرة بحيث إذا نظر إلى لون آخر لا يصره شيئاً بل يخلو
بالمخضرة أو نمض عينيه فإنه يجد كأنه ناظر إليها فلولا أن الإبصار بالانطباع صورة للرئي لما
كان الأمر كذلك (و) مما يدل على صحته أيضاً أن يقال (له) أي للبصر في ادراكه أسوة
بأثر الحواس (الظاهرة) (اذ ليس ادراكها) لمدركاتها (بأن يخرج منها شيء ويتصل) ذلك
الشيء (بالحسوس بل) ادراكها إياها إنما هو لأن الحسوس يأتيها) فوجب أن لا يكون
الإحساس بالبصر مخروج شيء منه إلى البصر بل لأن صورته تأتيه فدل ذلك على صحة
الانطباع وفساد الشعاع (ويمكن أن يقال هل) الدليل (الأول لله) أي لعل ما ذكرتموه من
تفاوت الرئي الواحد في الكبر والصغر بالقرب والبعد (لسبب آخر) لالانطباعه في جزء
أكبر أو أصغر فإن عدم العلم به لا يوجب عدمه (و) أن يقال (على الثاني أن الصورة) أي

(قولاً بالإبصار ليس حاصلًا) لأنه الإبصار في صورة تخرج الشعاع في قوله فيما في الإبصار قوله فيه
بحسبها أي في حال الرئي بحيث يترب والبعد بناء على خروج الشعاع للتوهم وقوله أسوة أي مساواة

صورة الشمس أو الروضة (انما تبقى في الخيال) دون الجليدية الآتية انه لا يتفاوت الحال
 بالتبويض والابصار في هذه الحالة قطعا (و) ان يقال (على الثالث انه تمثيل) وقيل للبصر
 على الحواس الاخر (بلا جامع) معتبر اذ من الجائز ان يكون ادراك هذه الحاسة بخروج
 شيء منها الى مدر كما دون باقي الحواس الظاهرة (احتيج النفاة) للانطباع (بوجوه والعمدة)
 في الاحتجاج عليه (ما ذكره جالينوس وهو ان الجسم لا ينطبع فيه من الاشكال الا ما يساويه)
 في المقدار (فوجب) على تقدير كون الابعار نفس الانطباع أو مشروطا به (ان لا يبصر)
 من الاشياء (الا لندم نقطة الناظر منها) وهو السواد الاصفر الذي فيه انسان الفين (لكنا
 نبصر نصف كرة العالم والجواب انه لا يمتنع حصول شبح الكبير في الصغير انما الحال حصول
 ذلك الشكل) الكبير (بمينه) في الصغير (والحاصل) مما ذكرنا في الجواب (ان هذا)
 الذي أورده جالينوس (انما يرد على من يرى) ويقتد (ان المبصر نفس الشبح) المنطبع
 في الجليدية كما توهمه المتأخرون من كلام للعالم الاول وحكوه عنه (وأما من يزعم ان
 حصول الشبح شرط للابصار) وان البصر هو ذلك الامر الخارجي (فلا يرد عليه ذلك)
 الذي أورده فان شبح الشيء قد لا يساويه في المقدار وان كان موجبا لابعاره على ما هو
 عليه (وهذا) الاخير (هو الحق) على القول بالانطباع وفي الملخص ان المتأخرين لم يفهموا
 كلامه فحكوه على ما لا ينبغي فتارة قالوا ان هذه الصورة نفس الابصار فتخري قالوا انها
 الابصار والمبصر معا وأما الموجود الخارجي فغير مرتق أصلا ثم انهم تمسكوا بهذه الخرافات
 وعرضوا مطهر لطن الطاعنين فهم كالرواة السوء للشاعر الجيد (القول الثاني) انه
 يخرج من العين جسم شعاعى على هيئة (غروط متعق) وأسه إلى العين وقاعدته تلى
 للبصر والادراك التام انما يحصل من الموضع الذي هو موضع سهم الغروط) وهو مذهب
 جمهور الرياضين ثم انهم اختلفوا فيه على وجوه ثلاثة الأول ان ذلك الغروط مقسمت
 الثاني انه ملثم من خطوط مستقيمة شعاعية هي اجسام دقائق قد اجتمع اطرافها عند مركز
 البصر وامتدت متفرقة الى البصر فاقع عليه اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع
 بين اطرافها لم يدركه ولذلك يخفى على البصر الاجزاء التي في غاية الصغر الثالث انه يخرج
 من العين جسم شعاعى دفع كانه خط واحد مستقيم فتعني الى البصر ثم يتحرك على سطحه
 (قوله) كانه خط واحد مستقيم الخ) والبلق الغروط عليه انما يكون باعتبار ما يتبديل غروطا

حركة سريعة جداً في طول المرئي وعرضه فيحصل الإدراك به واحتجوا على مذهبه بأن
الإنسان إذا رأى وجهه في المرآة فليس ذلك لانطباع صورته فيها والا كانت منطبعة في
موضع معين منها ولم تختلف باختلاف امكنة الراي من الجوانب بل لان الشماع خرج من
العين الى المرآة ثم انعكس منها امثالها الى الوجه ألا يرى أنه اذا قرب الوجه منها تخيل
ان صورته مرتسمة في سطحها واذا بعد عنها فهم انها غائبة فيها مع فلما بأن المرآة ليس
لها غور بذلك القدر وهنأ مذهب ذلك هو أنه ليس يخرج من الدين شمع لكن الهواء
الذي بينها وبين المرئي يتكيف بكمية الشماع الذي فيها ويصير ذلك آلة في الابصار ولما كان
هذا أيضاً مبني على الشماع كان في حكم المذهب الثاني كما مر (ويطالع) أي المذهب الثاني
(انه اذا كان) هناك (دبح) حاصفة (أو اضطراب في الهواء وجب ان تشوش تلك
الشماعات) الخارجة من العين (وتصل بالاشياء النيز المتعاقبة للوجه فوجب ان يرى الإنسان
ما لا يقابله لاتصال شماعه به كما انه لما كان الصوت عبارة عن الكيفية التي يحملها الهواء
المتدوج لا جرم انه يضطرب عند هبوب الرياح ويميل من جهة الى جهة) وأشار الى ابطال
وابطال المذهب الثالث مما بوله وأيضاً فعمل ضرورة ان النور الذي يخرج من عين المصنوع
يستعمل ان يؤثر فيه ثمة وبين الكواكب الثابتة) أي يستعمل ان يتقوى ذلك النور على
خرق الهواء والافلاك بحيث يصل الى الثواب ويتعمل بنصف كرة العالم ويستعمل أيضاً

من حركة السريعة جداً وقوله على مذهبه وهو القول بخروج الشماع على الوجوه الثلاثة المذكورة وقوله والا
كانت الخ فيمنع وقوله ألا يرى أنه اذا قرب وفيه بحث أيضاً (قوله الذي بينها وقوله الذي فيها) الضمير في بينها
وقوله فيها راجع الى العين وقوله كان في حكم المذهب الثاني لا يمتنع عليه ان المذهب الثاني مبني على أن يكون
لشماع الخروطي جوهر اجساميا واستمالته ظاهرة كما ذكره بقوله وأيضا فيمنع الخ وان المذهب الثالث مبني
على أن يكون الشماع الخروطي عرضا ولا اتصال عقلية بما في أن يحدث من البدل الفاضل ذلك الشماع في
الهواء أو في الافلاك بواسطة استمدادات وشروط موجبة لذلك كتقلب المدد وسلامة العينين متلا ولا يلزم من
حدونه أوزواله تبدل سائر كميئات الهواء والافلاك بل هي اعني تلك الكميئات باقية على حالها كما كانت هي
عليه قبل ذلك فتأمل (قوله وجب أن تشوش) هذا جنوع والقياس على الصوت كما ذكره في ابطال المذهب
الثاني قياس مع الفارق فان الصوت كيفية قائمة بالهواء والشماع المذكور جوهر قائم بذاته وقوله ويستعمل أيضاً
الخ إشارة الى ابطال المذهب الثالث وقد عرفت أنهما دفع هذا الاعتراض عن المذهب الثالث وقوله بل تقول
ذلك المضطرب الخ بما ردد أيضاً على المذهب الثاني ويمكن دفعه عن المذهب الثالث كما ذكرنا وقس على هذا ما قاله
الامام هنا وقوله ولا حالة الشماع المصنوع متناف الى الفاعل ومفعوله هو قوله ما بينهما

ان يترى نور عينه على احالة ما ينحيا الي كيفية (بل تقول ذلك المعنور أو الانسان أو
 القبل ان كان كله نوراً لما امتد ولا أحال) الى كيفية (من الهواء عشرة فراعخ وان لم
 يكن هذا جليا في النمل فلا جلي عنده) واذا كان الامر كذلك لم يتصور امتداده الي
 الثوابت ولا احالة الشماع الذي في الدين ما بينهما الي جوهره فيقول بالشماع وتوسطه
 في الابصار مطلقاً قال الامام الرازي في المباحث الشرقية حاصيل الكلام في هذا المقام أن
 تقول انما نعلم علماً ضرورياً بأن العين على صفتها لا يمكن ان تحيل نصف كرة العالم الي
 كيفيةها ولا ان يخرج منها ما يتصل بنصف كرتها ولا ان يدخل فيها صورة نصفه فالمذاهب
 الثلاثة ظاهرة الفساد تأمل قليل في هذا الذي ذكرناه وانى لا تعجب من اشتباها فيما بين
 الناس واقبالهم علي قبولها قال ومن المحتمل ان يقال الابصار شعور مخصوص وذلك الشعور
 حالة اضافية فتى كانت الحساسة سليمة وسائر الشرائط جارية والموانع مرفوعة حصلت
 للبصر هذه الاضافة من غير ان يخرج من عينه جسم أو ينطبع فيها صورة فليس يلزم من
 ابطال الشماع أو الانطباع صحة الاخر اذ ليس على طرفي التقيض (تبيينه) سواء قلنا
 الابصار بالانطباع أو بخروج الشماع فانه ينفذ في الجسم الشفاف (التوسط فيما بين الرائي
 والمرئي كالماء مستقيماً وينفذ في الشفاف الذي شفيفه مخالف لشفيف الهواء كالماء والبخار
 منقطعاً) هذا انما يظهر على القول بخروج الشماع فان الخطوط الشعاعية التي على سطح
 المخروط كما مررت اليه اشارة في صدر الكتاب تنفذ الي المرئي على الاستقامة الي طرفه اذا
 كان الشفاف المتوسط متشابه النقط والرقعة فان فرض هناك تفاوت بأن يكون ما يلي الرائي
 هواء وما يلي المرئي ماء مثلاً فان تلك الخطوط اذا وصلت الي ذلك الماء انعطقت ومالت الي
 سهم المخروط ثم وصلت الي طرفي المرئي فتكون زاوية رأس المخروط هنا أكبر منها في
 الصورة الأولى فلذلك يرى للرقى أعظم ولو انعكس الفرض مالت الخطوط الي خلاف جانب
 السهم فتري أصغر وأما على القول بالانطباع فليس هناك مخروط ولا خطوط مستقيمة فانفذ

(قول مستحب) وكذا قوله منعطفاً حال من الضمير المستتر في ينفذ وهذا الضمير المستتر راجع الي الابصار
 اللد كور نظرنا الي اعتبار معنى الشماع فيه حقاً أو موهوماً على ما اشار اليه الشارح وقوله هناك أى في
 صورة التفاوت المذكور منها أى من زوايا رأس المخروط حال كونها في الصورة الأولى أى في صورة تشابه
 النقط والرقعة

في الشفاف على الاستقامة أو الانعطاف الاعلى سبيل التوهم الحضي والتخيل المعروف فيجب ان
حال زاوية رأس المخروط والجزء الواقع فيها من الجليدية فتفاوت أيضا المرتي الواحد صغرا
وكبرائهم ان الانعطاف الى جهة السهم أو خلافها انما يكون (بزاوية أصغر من زاوية الرؤية
بكثير ومن تصوراتها مثل زاوية الرؤية فقد أخطأ ووضع بيانه غير هذا الموضع) وقد
بينه بعض من عاصره للعصف من محقق صناعة الناظر انه ينعكس الشعاع البصري وغيره
من البطح الصقيل كالمرآة والماء الى ما يقابله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية يعني زاوية
الشعاع ولكن لتصوير انعكاس الحدقة وح كسطح الماء وح ب هو المرتي من سطحه
وه مقابل المرتي بحيث يكون وضعه منه كوضع من الحدقة ف ا ب هو الخط الشعاعي النافذ
الى المرتي و ه ب الشعاع المنعكس وزاوية ا ب ح زاوية الشعاع على سطح المرتي من جانب
ح وزاوية ه ب ك زاوية الانعكاس عليه وهي مساوية للزاوية الاولى ولما تابوا وجب أن
يتساوى أيضا زاويتا ا ب ك ه ب ج وأما زاوية ا ب ه فهي الزاوية بين خطي الشعاع
النافذ والمنعكس وقد تتق هذه الزاوية كما اذا كان الخط النافذ قائما على سطح المرتي فينطبق
عليه الخط المنعكس وأما تصوير الانعطاف فهو أن نقرض الحدقة ا ب المرتي فاذا كان

(قوله فتدأ خطأ) فان زاوية الانعطاف كانت مساوية لزاوية الرؤية فاذا فرضنا أن يكون الشعاع النافذ بما على
سطح المرتي مثلا لم أن يرى ذلك المرتي أضعا فاضعا فتنظره في صورة الانعطاف الى جهة السهم ولزم أن
لا يرى ذلك المرتي أصلا في صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وذلك لان زاوية الرؤية على الفرض
المذكور انما تكون هي الزاوية القائمة ثم انه لو فرضنا وقوع زاوية الانعطاف فلا بد أن تحدث في كل من جانبي
السهم المخروط زاوية انعطاف على تقدير مساواة زاوية الانعطاف لزاوية الرؤية فيلزم أن تحدث في جانبي السهم
زاويتان هما القائمة وتظهران ما بين ضلعي زاوية الانعطاف يكون مرئيا في صورة الانعطاف الى جهة السهم
ويكون غير مرئي في صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وتظهر ايضا ان القائمتين لو كانتا جمعيتين في
سطح الماء الذي تحته العينة فرضنا لم تتبق هناك زاوية أصلا فيلزم أن يرى المرتي في الماء بقدر عرض الماء بالغا
ما بلغ في الصورة الاولى فيكون ذلك المرتي مرئيا أضعا فاضعا بقدر مرارا كثيرا خافط وان لا يرى
ذلك المرتي أصلا في صورة الثانية فاذا افترضنا ان زاد في الانعطاف قد كانتا جمعيتين وان لم يكن ما بين ضلعي كل
من الزاويتين المذكورتين مرئيا أصلا في الصورة الثانية قائل والله الموفق (قوله انه ينعكس الخ) عطف
على قوله فانه يتخلل وقوته بزاوية مساوية لزاوية الرؤية وهي زاوية الانعكاس فلها مساوية لزاوية الرؤية التي
هي زاوية الشعاع كليته (قوله وجبان يتساوى أيضا) وبتاب د ه ب ج وذلك لان زاوية
(ا ب ه) قد مشتركة بين زاوية (ا ب د) وزاوية (ه ب ج) فلما كانت الزاويتان المذكورتان متساويتين
بدون اعتبار القدر المشترك يلزم أن تكونا متساويتين أيضا مع اعتبار اضعاف القدر المشترك الى كل واحدة منهما

الشفاف للتوسط على قوام واحد فالواصل الى طرفي للرقي الخيطان الاحمران المستقيان
واذا كان مختلفا بحيث يكون مايلي البصر أغلظ فالواصل اليهما الخيطان الاسودان المنطغان
عن الاستقامة الى سهم المخروط وزاوية الانعطاف هي الزاوية للتوهمه من الخط المنطيف
مفروضاً على الاستقامة والانعطاف كزاوية ح كا (ولهذا) الذي ذكرناه من الانعطاف
والانعكاس على زاوية مساوية لزاوية الشعاع (لوازم) كثيرة (من رؤية الشجر على الشط
متكسا و) رؤية النبة في الماء كالاجاصة ونحوها لسنا الآن بصدد بيانها فانه خروج عن
الصناعة) الكلامية بالكافية اما رؤية النبة كذلك فن لوازم الانعطاف لان زاوية الخطين
الاسودين عند الحدة أكبر من زاوية الاحمرين كما مر ذلك في الرصد الرابع من المرفق
الأول وأما رؤية الشجر متكسا فن لوازم تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس ولنشر اليه
ههنا إشارة خفية وهي أن نفرض خط اب عرض النهر وخط ح ب الشجر القائم على شطه
وه الحدة ونفرض على اب نقطتي ك و على ح ب نقطتي ح ط فاذا خرج من ه خط
شامخي الى و وآخر الى كوجب أن ينكس الاول الى نقطة ط مثلاً فتكون الزاوية الشعاعية
أعني زاوية ه و ا كالزاوية الانعكاسية أعني زاوية ط و ب وأن ينكس الآخر الى نقطة ح
فينساري أيضاً شعاعية ه و ا وانعكاسية ح ك ب حتي تكون الخطوط المنعكسة من سطح
الماء الى الشجر كاتار الآلة الحديده المسماة بـجـنك على ماسر في ذلك الرصد فيكون المنعكس
الى رأس الشجر أطول من المنعكس الي مائحتي ولا شعور للنفس بالانعكاس لاعتيادها الرؤية
بمخروج الاشعة على الاستقامة فيكون رأس الشجر عندها ادخل في عمق الماء وهكذا الى
أسفله فتراه متكسا رأسه أبعد من سطح الماء غائر فيه جداً ولا يجوز أن ينكس الخط من
ك الى ط ومن و الى ح والا كانت شعاعية ه و ا كانعكاسية ط و ب وهذه الانعكاسية أصغر
من زاوية ح و ب الخارجة عن ثلث و ك و شعاعية ه و ا أصغر أيضاً من هذه الخارجة

(قول هذه الانعكاسية اصغر من زاوية (ح د ب) الخارجة عن ثلث (زدو) وذلك لانه لو لم تكن هذه
الانعكاسية اصغر من زاوية (ح د ب) لم يوجد الثلث المذكور لأنه حينئذ لم يوجد اضلاع ذلك الثلث اذ لم يكن
خط (و ح) ضلعا بل يتم تقطع بين نقطتي (ط ب) فيكون الانعكاس صحيحا والمقدور خلافاً وقوله للعلمة
المذكورة أي لئلا يخلو الملة المذكورة يعني أي زاوية (ه د ا) يكون ح أ كبر من زاوية (ه و ا) لانها خارجة عن
ثلث (مود) فلو لم تكن أكبر منها لم تكن خط (دو) ضلعاً من اضلاع هذا الثلث كلابقى على من له تخيل صحيح

ثم نقول زاوية هـ كـ أ أكبر للعلة المذكورة من زاوية هـ وـ المساوية لزاوية حـ بـ وفنكون
 أكبر منها أيضاً فيلزم ان يكون كل من زاويتي هـ كـ آ و بـ أ أكبر من الاخرى وهذا خاف
 واما انه لا يجوز ان ينكس من نقطة واحدة كـ كـ مثلاً خطان الى نقطتين من الشجر
 كـ نقطتي حـ ط فلاستلزامه مساواة الكل والجزء لشيء واحد كما لا يحتج به المشر الثاني
 السمع هـ أى القوة السامعة (وانما يحصل) الادراك السمي كما سلف (بوصول الهواء
 للتمسك بين القارع والمقروع الى الصياح لقوة حاصلة في العصبية المفروشة في مؤخرة التي
 فيها هواء محتمل كالطبل) فاذا وصل الهواء الحامل للصوت الى تلك العصبية وقرعها ادركته
 القوة المودعة فيها (فاذا انحرفت تلك العصبية أو بطل حسها بطل السمع هـ) للمشر الثالث
 الشم هـ وهو قوة مستودعة في زائدين في مقدم الدماغ كجفني الندى وزعم بعضهم ان
 الرائحة تأدى اليه) أى الى هذا المشر (بحال اجزاء من الجسم ذى الرائحة وتجتره ومخالطته
 للتوسط) من الهواء بين القوة للشماء وذلك الجسم (وزعم آخرون ان الهواء) للتوسط
 (يتكيف بتلك الكيفية) الاقرب فالاقرب الى أن يصل الى ما يجاور محل هذه القوة
 فيدركها (من غير ان يخالطه شيء من اجزاء ذى الرائحة) وأيد ذلك بأن ذى الرائحة كلما كان
 أبعد كانت الرائحة المدركة أضعف لأن كل جزء من الهواء انما ينقل بالرائحة من مجاوره
 ولا شك ان كيفية للتأثر أضعف من كيفية المؤثر (وهذا هو الحق لأن المسك) القليل
 (يملأ مواضع كثيرة ويدوم ذلك مدة قائه ولا يقل وزنه) مما كان (ولو كان ذلك يتحلل
 منه لا تمتنع ذلك) وأنت تعلم ان هذا انما يبطل انحصار الشم في الوجه الاول ولا ينافي
 حصوله على كل واحد من الوجهين تأرة معاً وقارة بدلا عن الآخر كما ذكره بعض المحققين
 (احتج الأولون بوجهين الاول ان الحرارة تمنع الروائح) وتبخرها وكذلك كل من ذلك
 والتبخير يذكيها وينشرها (والبرد يكثفها) ويخفيها فدل ذلك على ان الشم بالتحلل (قلنا)
 لا نسلم ما ذكرتم (بل) الحرارة واخواتها (تدمها) أى تدمد الشماء والاهوية المتوسطة
 بينها وبين ذى الرائحة (لقبول الرائحة) ادراكا وانصافا وذلك اما لتأثيرها في الهواء
 واعدادها اياه للانصاف بالرائحة (أو) تأثيرها (في الآلة) واعدادها للشم (الثاني التفاحة

(قوله وأيد ذلك بأن ذى الرائحة) وهذا غير ظاهر فان مثل ذكر يوجد في صورة تحلل اجزاء ذى الرائحة
 وتبخره ومخالطته للاقرب فالاقرب من الهواء كما لا يخفى

تذيل من كثرة اللحم) فلو لا أنه يخال شي منها لم يكن كذلك (قلنا) ليس ذبولاً من كثرة (بل من وصول النفس إليها وكثرة اللس) فلهما يخالها (وأما مجرد اقتدار (الرأحة) منها (فلا) بجلها (والا لم يتفاوت) مع الاقتدار (للحم وعديمه) وهو باطل قطعاً (المشرع الرابع الذوق) وهو قوة منبهة (أي منتشرة من به اذا نشره) في العصب المفروش على جرم اللسان (وأما تدرك) هذه القوة الطعوم (بواسطة الرطوبة) المنتبهة عن الآلة المسماة بالمذبة (المذبة) أي الخالية في نفسها عن الطعوم كلها (المخالطة للذوق) فيحتمل أن يكون توسطها بأن ينشرفها اجزاء من ذي الطعم ثم يغمس في اللسان فتدرك الذائقة طعمها فلا فائدة حينئذ في تلك الرطوبة لتسهيل وصول المحسوس الحامل للطعوم الى القوة الحاسة ويكون الاحساس بعلامه المحسوس من غير واسطة وان يكون توسطها بأن تتكيف تلك الرطوبة بالطعوم من غير مخالطة فالمحسوس بالحقيقة حينئذ هو الرطوبة المحسوسة بلا واسطة (فاذا كانت الرطوبة) اللامية (عديمة الطعم) كما هو حالها في ذئها (أدت الطعوم) من الاجسام الى الذائقة (بصحة) فتدركها كما هي (وان خالطها طعم) اما بان تتكيف به أو يخالطها اجزاء من حامله (لم تؤدها بصحة) بل مخلوطة بذلك الطعم (كما للمرضى) الذين تغير لسانهم على أحد الوجين (ولذلك كان للورود) الذي غلبت عليه المرة الصفراء (يجد الماء) اللثة (والسكر) الحلو (مرا ومن ثم) أي ومن أجل أنها اذا خالطها طعم لم تؤدها الطعوم بصحة بل مخلوطة بما خالطها (قال بعضهم الطعوم لا وجود لها في ذي الطعم) أي فيها اشهر بأنه ذو طعم كالسلس مثلاً (وأما توجد) الطعوم (في القوة الذائقة) والآلة الحاملة لها (وكذلك سائر الكيفيات فالحرارة انما يعلم وجودها باللمس) والذي يعطيه الجس ويشربه وجودها في العضو الذي فيه القوة اللامية (عند حاسة النار وأما وجودها في النار فوم مستفاد من أنها) أي النار (لا تمل) ولا تؤثر في غيرها (الابالتيهية) أي احدثت شيه هو موجود فيها (و) على

(قوله ولو كان ذلك يمتثل منه لامتنع ذلك) قيل هذا ممنوع لا يجوز أن يحصل في ذلك المسلك أجزاء من خارج وتكون تلك الأجزاء منضعة الى المسلك لا لا يمتثل منه ومتكيفة بكيفية المسلك (قوله بذلك) ذلك الحق والسكر وقوله ادراكاً وأما ما نشر على ترتيب اللب المذكور أعني قوله بهذا الشمة والأهوية المتوسطة (قوله باللب) هذا من ألعاب لامن اللعب وقوله ثم يغمس في اللسان يقال غاص في الماء أي نزل في قعره والمضغ البارز في خالطها المستقر تتكيف مراجع الى الرطوبة اللامية وقوله والآلة الحاملة لها أي الحامل الحامل لها وقوله فانه متفرغ أي منبغ يقال فرغ الماء أي انصب وقوله شديد اخبر كان

هذا (لأنه لو تكن النار حارة) في نفسها (لما سخنت) غيرها (وغو) أي هذا الوهم (يفضحل)
 ويتلاشي (بالتأمل في تسخين الحركة) للمتحرك (مع عدم حرارتها) في نفسها (والجواب
 أنه إنكار للمحسوسات) التي علم وجودها في عالمها بلا شبهة (وسفطة) ظاهرة البطلان
 (لا تستحق الجواب) بإظهار الخلل في مقدماتها لأن متصادماتها المقرورة كافية في ذلك
 (المشعر الخامس) في النفس وهو قوة مبنوثة في المصعب المتخبط لا كثير البدن سيما الجلد
 فإن المصعب يخاطله كله يدرك به أن الهواء المجاور للبدن محرق أو مجذبيخترز عنه كيلا يفسد
 الزواج الذي به الحيات (ومن الأعضاء ما ليس فيه قوة لامة كالكلية فإنها غير الفضلات
 الحادة فانتضت الحكمة) الإلهية (أن لا يكون لها حس ثلاثي تأذي بمرورها عليها) كالسكب
 إذ يتولد فيه الاخلاط الحادة والخلط فأنه مفرغة للسوداء وكالتي فإنها دائمة الحركة ترويح
 القلب فلا حس في شيء من هذه الأعضاء بل في أغشيتها يدرك بها ما يمرض لها من الآفات
 (وكذلك العظم) ليس فيه قوة لامة (لأنه أساس البدن) وعموده (وعليه أمثاله) فلا
 كان له حس ثلاثي بالخل وقد يقال إن له حسا لأن في حسه كلا ولا ذلك كان احساسه
 بالألم إذا أحس شديدا جدا (فحينئذ) الأول منهم من قال أن القوة الامة أربع (متفاوتة
 بالقوات) (الحاكمة بين الحار والبارد) (الحاكمة بين الرطب واليابس) (الحاكمة بين
 الصلب واللين) (الحاكمة بين الأملس والخشن) ومنهم من أثبت (قوة خامسة تحكم بين
 التمثيل والخفيف ولا يبعد كون الآلة) الحاملة للقوة (واحدة) مع تعدد القوى الامة الحاملة
 فيها فلا يلزم من سريان الامة في البدن وانتشارها فيه كونها قوة واحدة (كما أن الرطوبة
 الجليدية فيها قوة باصرة) (قوة لامة) وإذا جاز اجتماعها في محل واحد جاز اجتماع
 اللامتين فيه أيضا إذ ليستا متماثلتين (وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد فلا
 بد من قوى متعددة إما أربع أو خمس لادراك تلك اللوسات) (وليت شعري) لم لا يحملون الدائقة

(قوله ولا يبعد كون الآلة الخ) هذا جواب سؤال مقدر يدل عليه السياق أعني قوله فلا يلزم من سريان الامة الخ
 (قوله وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد) فعلى هذا يلزم أن يكون إدراك الحرارة مستندا إلى قوله
 لامة وإدراك البرودة مستندا إلى قوله أخرى لامة أيضا وأن يكون الحاكم بالتضاد بينهما هو العقل دون
 القوتين المذكورتين فإن كل واحد منهما منفردة لا تقوى على إدراك الكيفيتين المتضادتين معا فإن كان
 إدراك كل واحد منهما مستقارا بالتصور الأخرى وإما كون التضاد بينهما أو واحدا فلا يقتضي أن يكون
 إدراكهما نوعا أو ليعمل إدراكهما نوعا واحدا فيجعل سائر الإدراكات الامة نوعا واحدا

أيضا) قوي (متعددة لعدد المذوقات) كما يحملون اللامسة متعددة لتعدد اللسوسات قال
الامام الرازي لمسم أن يجيبوا عن هذا باننا أوجبت أن يكون الحالم على نوع واحد من
التضاد قوة واحدة على حدة ليم الشعور بهما والتميز بينهما ولا شك ان بين الحرارة والبرودة
نوعا من المضادة منابر النوع الذي بين الرطوبة واليبوسة وكذا الحلى في بوائى اللسوسات
بختلاف الطعوم فانها مع كثرتها ليس بينها الانواع واحد من التضاد فيكونها قوة واحدة ولم
يلفت اليه المصنف لظهور ضمنه (الثاني) من التبيين (قوة الذوق) في ادراكها (مشروطة
بالانس) اذ لا يتصور ادراك ذوقى بلا ملاسة بين اللسان والمذوق فربما يتوهم من ذلك
اتحاد الثائفة باللامسة فدفنه بقوله (ولا شك انها غيرها اذ لا يكتفى فيها) أى في ادراك
الثائفة (الانس) وحده (بل يحتاج) منه الى توسط الرطوبة اللعابية واختلاطها على ماصر
فلا بد من التباير وكيف لا والذوق (يضاده) أى اللس باعتبار الثاية (لان الذوق) انما
(خلق للشعور بما يلائم) من اللطومات التى تسبق بها الحياة (ليجنب واللس خلق
لشعور بما لا يلائم ليجنب) وتفخيمه ان الحيوان مركب من العناصر الاربدة فصلاحه
باعتدالها وفساده بقلبة بعضها على بعض فلا بد له من قوة يدرك بها ما ينافي مزاجه ويخرجه
عن اعتداله وهى اللامسة الدانة للضرورة كما لا بد له من قوة جاذبة للنعمة فبهذا الاعتبار
كان بينهما تضاد وتخالف ولما كان الاجتناب عن جميع اللذائىات واجبا دون اجتلاب جميع
اللذائىات بحث اللامسة البدن قال الحكماء لا يمكن وجود حاسة سادسة لأن الطبيعة لا
تقتل من درجة الحيوانية الى درجة فوقها الا وقد استكملت ما فى الدرجة الاولى فلو كان
فى الامكان حس آخر لكان حاصلا للانسان (وهنا انما بحث) أى بحثان (نختم بها هذا
النوع) أى الاول من الانواع الثلاثة (أحدها ان الحواس الظاهرة مختلفة بالقوة والضعف)
فى ادراكها (وثاوتها) فى ذلك انما هو (بحسب القوة الماندة وضمفها) فكل ما كان أقوى

(قوله منابر النوع الذى الخ) هذا غير مسلم هناك هو المتعارفة الضعيفة دون المتعارفة النوعية وقوله وكذا الحال
فى البواق الخ هناك أيضا ممنوع وكذا قوله ليس بينهما الانواع واحد من التضاد بين الحلاوة والمرارة مثلا فبما
بالنوع المتعادين الخ موضوعة والعرض ولو سلم ذلك ولا نسلم انه يكتفى فى ادراك المضادين قوة واحدة حتى يكتفى فى
ادراك المتعادين ما قوة واحدة وقد أشار الى هذا النوع بقوله لظهور وضعف (قوله وكل ما كان أقوى
بممانته لمدركه كان أقوى إحساسه) ويعلم هذا باعتبار زيادة القوة والأداء وتمامها بسبب تعلق تلك الحواس
بمعلقاتها كما أشار اليه الشارح بقوله فلذا كانت ملائمتها أكثر ومتفاوتة أشد لا موقوفه فلو وجب الخ إشارة الى

ممانعة للمدرك كان أقوى احساساً به (وذلك) أي التفاوت في الممانعة قوة وضعفاً إنما هو
 (لفظ لا كدورقتها) فاهو أغظ آلة كان أشد ممانعة (و) على هذا (أضعفها) في الاحساس
 (البصر إذا أنها النور وهو أطف) من آلات سائر الحواس. (ثم السمع وألنها الهواء ثم
 الشم وألنها البخار ثم الذوق وألنها اللها ثم اللس وألنها الاعضاء الصلبة الأرضية) فذلك
 كانت ملائمة آلة ومنافرة أشد إيلاماً (فأيها ههنا محسوسات مشتركة) أي يشترك في
 ادراكها الحواس الظاهرة فلا يحتاج في الاحساس بها الى قوى أخرى (كالمتادير والاعداد
 والاوزاع) والاشكال والحركة والسكون والقرب والبعد والهاسة فلو وجب لكل نوع
 محسوس قوة) على حدة كما ذهب اليه جمع (لوجب اثبات قوى أخرى) لادراك هذه
 الامور لأنها أنواع مختلفة. (وقد يجاب عنها بأنها محسوسة بالبرص لا بالذات) أي بالنتيجة
 لا بالاصالة فلا حاجة فيها الى قوة أخرى كما أشرنا اليه إنما ذاك فيما هو محسوس بالذات وقد
 بين كونها محسوسة بالبرص بقوله (وإنما إنما نحس بواسطة اللون والضوء والحرارة والبرودة
 ونحوها) وفيصلى ان قال ان البصر يحس بالمعظم والمدد والوضع والشكل والحركة والسكون
 والهاسة بتوسط الضوء واللون واللس يدرك جميعها بتوسط حر أو برد وصلابة أو لين
 والذوق يدرك المعظم بأن يذوق طعماً كثيراً والمدد بأن يجد طويلاً مختلفة والشم يدرك
 المدد بضرب من القياس وهو ان يعلم ان الذي انقطعت رائحته غير الذي حصلت رائحته
 ثانياً ويدرك الحركة والسكون بواسطة اللس ادراكاً ضعيفاً وأما السمع فانه لا يدرك المعظم
 ولكنه قد يدل عليه أحياناً من جهة ان الاصوات العظيمة إنما تحصل في الاغلب من أجسام
 عظيمة (وقد يستعان فيه) أي في ادراك بعضها (بالعقل) كما في ادراك الحركة والسكون
 لأن الجسم المتحرك لا بد ان يختلف نسبته الى أجسام أخرى كأن يصير قريباً من جسم
 كان بعيداً عنه وبالعكس فإذا حصل الاحساس بذلك الاختلاف من جهته حصل الشعور
 بكونه متحركاً ولذلك قد لا يدرك في بعض الاوقات كراكب السفينة يراها ساكنة مع
 كونها متحركة حركة سريعة (و) بري (الشط متحركاً) مع كونه ساكناً فانه لما لم يشعر
 بأن اختلاف نسبته الى الشط إنما هو من جهته لم يشعر بحركتها بل أسنده الى الشط

المعارضه وقوله وقد يجاب الخ اشارة الى منع الملازمة المذكورة وقوله ولذلك أي لاجل كونها محسوسة بالبرص
 أو للاستعانة المذكورة

فتوهم متحركاً وقد مر استعانة السمع والعقل في العدد والمعلم ثم أشار الى معنى آخر للمحسوس بالمرض بقوله (وقد يقال المحسوس بالمرض ما لا يحس به أصلاً لكن يتأثر المحسوس بالحقبة كأبصارنا بأبصارنا) فالت محسوس ذلك الشخص وليس كونه أباً عمرو محسوساً أصلاً) لإيمانه ولا تبعاً بخلاف الامور السابقة فالت محسوسة بالنبية فاطلاق المحسوس بالمرض على هذين للمعنيين بالاشتراك اللفظي وبهذا خرج الجواب عما ذكره في المباحث المشرقية من ان هذه الامور ليست محسوسة بالمرض لان المحسوس بالمرض ما لا يحس به حقيقة لكنه متأثر للمحسوس الحقيقي وان شئت حقيقة الحال فاستمع لهذا المثال ألت قد سمعت ان اليباض مثلاً قائم بالسطح أولاً وبالذات وقائم بالجسم ثانياً وبالمرض ولا شبهة في انه ليس معنى ذلك أن لليابض قيامين أحدهما بالسطح والآخر بالجسم بل معناه ان له قياماً واحداً بالسطح لكن لما قام السطح بالجسم صار ذلك القيام منسوباً الى السطح أولاً وبالذات والى الجسم ثانياً وبالمرض ففس على ذلك معنى كون الشيء مثلاً مريضاً بالذات وبالمرض فاذا قلنا اللون مرئى بالذات كان معناه ان الرؤية متعلقة به بلا توسط تعلق تلك الرؤية بغيره وذلك لا يتأني كون رؤيته مشروطة برؤية أخرى متعلقة بالمرض فيكون كلامنا مرئيين بالذات لكن رؤية أحدهما مشروطة برؤية الآخر واذا قلنا المقدار مرئى بالمرض بواسطة اللون كان معناه ان هناك رؤية واحدة متعلقة باللون أولاً وبالذات والمقدار ثانياً وبالمرض وهكذا الحال في سائر الأمور التي سماها مشتركة بين العواس فهي محسوسة بما قطعا وأما كون الشخص أباً عمرو فلا تعلق للاحساس به البتة والنصف اذا رجع الى نفسه وجد شفرة ضرورية بينهما وعلم ان المقدار مثلاً له انكشاف في الحس ليس ذلك الانكشاف للإبوة فانضح الفرق بين معنى المحسوس بالمرض وان دفع ما ذكره الامام بل تقول اطلاق هذا الاسم على المعنى الاول أولى كما أشار اليه المصنف بإيراد كلمة تد في المعنى الآخر

﴿ النوع الثاني القوة للمدركة الباطنة ﴾

أي القوى التي يكمل بها الادراك الباطني سواء كانت مدركة أو معينة في الادراك (وهي

(قول سواء كانت مدركة) أي كما هو عند البعض بقوله أو معينة أي كما هو عند البعض الآخر وقوله كالجواس

يقال جاست الاخبار ونجست الهوى تصفحت عنان الجاسوس وحكى عن التحليل الجواسير

أيضا نحن الأولى الحس المشترك وهي القوة التي ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة
 بالحواس الحس الظاهرة التي هي الجواسيس لها (تقتالها النفس من غمة فتدركها) ولما كانت
 هذه القوى آلة للنفس في ادراكها سميت مدركة لها (وثبتها) فهي يدل على ثبوت الحس
 المشترك (ثلاثة أوجهه الأول لولا ان فينا قوة واحدة مدركة لمحسوسات كلها) بحيث ترسم
 فيها بأسرها (لما أمكننا الحكم ببعض المحسوسات على بعضها ايجابا ولا سلبا مثل (ان نحكم بأن هذا
 اللوس هو هذا اللون) وليس هذا اللون (فان القاضي) الحكم بالنسبة لا بد ان يخرجه الخصمان
 أي المخكوم عليه والمحكم به حتى يمكنه ملاحظة النسبة بينهما واتباع أحد طرفيها وليس شيء من
 القوى الظاهرة كذلك فلا بد من قوة باطنة (فان قبل الحكم هو العقل) فلا حاجة الى قوة
 أخرى (فلسفيين ان الجزئيات لا يدركها الا قوى جسمية) فلا يدركها العقل فلا يحكم عليها بل
 لا بد من قوة جسمية تدركها برمتها وتحكم فيها بينها) ولتأمل أن يقول فقولنا في ان حكمنا بان
 زيد انسان كان كان للدرك لهما واحدا فالمدرك للجزئ هو المدرك لكلي أعني العقل) اذ لا يمكن
 للقوى الجسمية ادراك الكليات وحينئذ قد جاز أن يكون الحس كما بين الجزئيات المحسوسة
 هو العقل (والا) أي وان لم يكن مدركها واحدا (بطل أصل الدليل) وهو ان الحس كما لا بد
 أن يخرجه الطرفان فان قيل الحس هو العقل فما أشرتم اليه أولا ولكنه يتمتع ارتسام صور
 المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة جسمية ترسم فيها صورها كلها حتى تصور
 حضورها عنده أجب بان الحضور عند العقل لا يجب أن يكون باجماعا في قوة واحدة
 بل ربما يكفيه ارتسامها في آلات متعددة للعقل كالحواس الظاهرة والوجه (الثاني القطرة
 النازلة زواها خطأ) مستقبيا (والشملة التي تدار بسرعة) شديدة (زواها كالدائرة وليستا)
 أي القطرة والشملة (في الخارج) عن القوى المدركة (خطا ودائرة فهو) أي كونهما كذلك

(قوله كالحواس الظاهرة) ان قيل كون ارتسام صور المحسوسات كافيا في الحضور عند العقل عما يكون
 اذا كانت المادة ماضية عند تلك الحواس الظاهرة وقد فرض هنا كون المادة غائبة عن تلك الحواس فينبغي
 لا يتصور أن يكون ذلك الارتسام كافيا في الحضور عند العقل فوجب أن يكون هناك قوة أخرى ترسم فيها تلك
 الصور عند كون المادة غائبة فلذلك ممنوع أيضا اذ لا يرى الناقصة من نظرات الشمس تنظر في زمان من مدا إلى
 روضة مخضرة ساعة طويلة كلهم في صدر النوع الأول فان تلك القمة تدل على أن في الحواس الظاهرة نوعا
 آخر للارتسام بحيث لا يقتضي حضور الماهية وأنه يجوز أن يرسم في الحواس الظاهرة صور لأمته قبل المحسوس
 أصلا كما ترسم في الحس المشترك على ما زعم ولا بد لك في ذلك من دليل

انما يكون (في الحس المشترك وليس في الباصرة لانها اتما تدرك الشيء حيث هو) حتى اذا
زال عن مكانه لم تدركه فيه بل في مكان آخر فقط (فهو لا يتسامها) على الوجه المذكور
(في قوة أخرى) سوى الباصرة (وليست تلك القوة هي النفس) الناطقة لاستحالة
اتصافها بآلهة مدار (فهي قوة جسمية) باطنة ترسم فيها صور المحسوسات (ولفائل أن
يقول يجوز أن يكون ذلك لا يتسامه في القوة الباصرة) وماذا كرموه من أن الباصرة
لا تدرك الشيء الا حيث هو ممنوع اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء الذي لا يشيد اليقين
فتقول لم لا يجوز أن ينطبع في الباصرة صورة الجسم في حين وقبل أن تنحى هذه الصورة
عنها تنطبع فيها صورته في حين آخر واذا اجتمعت الصورتان في الباصرة شعرت بهما معا
على انها صورة واحدة لشيء واحد ممتد على الاستقامة والاستدارة ويؤيد ذلك ان ابن
سينا يعلم ان البصر يدرك الحركة ويستحيل ادراكها الاعلى الوجه الذي صورناه وايضا
اوتسام ماله امتداد في النفس انما يستحيل اذا كان حلول الصور فيها كحلول الاعراض في
عالمها هو مما ينافي فيه لان الاعراض متماثلة دون الصور * الوجه (الثالث ما يراه النائم
والمبرسم والكاهن موجود) فان كل واحد منهم يشاهد صوراً محسوسة ويدرك أصواتاً
مسموعة بحيث لا يرتاب فيها ويميز بينها وبين غيرها فلا بد أن يكون لتلك الصور والأصوات
وجود اذا لم يتم المحض يستحيل أن يتميز عن غيره ويشاهد على حسب ما يشاهد الامور
للووجود (وليس) وجودها (في الخارج والا وآها كل سليم الحس فهو في التدرك وهو)
أي ذلك للتدرك (جسماني) لا عقلي (لما مر) من ان الجزئيات لا تدركها الاقوى جسمية
وليس حساً ظاهراً لمطله في النوم ولان الرائي ربما كان مفهوض العينين فوجب ان يكون
حساً بائناً (ولفائل أن يقول لعل للتدرك لما النفس كما مر) من انها تدرك الكل والجزئي
أيضاً وامتناع اوتسام الصور التي لها مقدار فيها غير مسلم عندنا لما عرفت آنفاً (واحتج
اعظم) الثاني للحس المشترك (بوجوه) * الأول ان حصول جبل من ياقوت وبحر من
زبرق) كما يرى في النوم (في جزء من بدن النائم ضروري البطلان فلنا قد ينطبع شبح
لكبير في الصغير) انما المعتنع أن يرسم عين الكبير في الصغير (كما مر) * الثاني كما نعلم

قوله (وأما) اشارة الى أنه يجوز أن يكون ذلك لا يتسامه في النفس المجردة وقوله لان الاعراض متماثلة دون
لصور فان حصول السواد في محل ينافي حصول الياض في ذلك المحل مع انه لا يتصور التنافي بين صورتيهما اصلاً

انما لا نسمع (ولا نذوق) الطعوم (ولا نسمع) الاصوات (ولا نبصر) الالوان
 (بالايدي والاول) كذلك (فلم انما لا نذوق ولا نلمس) ولا نقول شيئا مما ذكرناه
 (بالدماغ ومنكره مكابر) لانكار ما يجده كل حائل من نفسه (فلنا عدم توسط الدماغ فيه)
 أي في الادراك الحسي (ممنوع) وما ذكرتموه لا يدل عليه (وأما انه) أي الدماغ (ليس)
 آلة جرمية) أي ليس جرمه آلهة الاحداث المذكورة كما اقتضاه دليلكم (فتم) اذ لا نزاع
 لنا فيه (في الثانية) من القوى المدركة الباطنة (الخيال) وهو يحفظ الصور المرتسمة في الحس
 المشترك (اذا غابت المحسوسات عن الحواس فظاهرة فهو) كالخزائن له وبه يعرف من يري
 في زمان (ثم يقبض ثم يحضر ولولا هذه القوة) وحفظها لصور المحسوسات الغائبة (لا تمتنع
 معرفته) أي لا تمتنع أن يعرف من شيء انه الذي رؤى فيما سبق من الزمان (وأخل النظام)
 اذ يحتاج الانسان حينئذ في كل ما يحس به أن يتعرف حاله في المرة الثانية وما بعده كما في
 المرة الاولى فلا يتميز عنده الضار من النافع والصادق من المذو ويخل أمر للمعاش والمعاد
 (وأثبت) وجود الخيال (بوجود ثلاثة) الاول قوة القبول غير قوة الحفظ (فدرك الصور
 القابل لما أعني الحس المشترك غير حافظها الذي هو الخيال) فلنا (ما تمسككم به) هو فرع
 قولكم الواحد لا يصدر عنه الا واحد) وقد مر بطلانه (وان سلم) ذلك (فالخفظ مشروط
 بالقبول) بديهية فلا بد ان يجمع القبول مع الحفظ (فكيف تقول القابل غير الحافظ) البتة
 حتي يجب ان مدرك المحسوسات يجب ان يكون متايرا لما يحفظها (الثاني الحس المشترك
 حاكم) على المحسوسات كما سلف (دونها) أي دون القوة الخيالية لان فعلها الحفظ ولا شك
 ان ما ليس بها كم متاير لما هو حاكم (فلنا) يجوز ان يكون هناك قوة واحدة (قد تحكم
 نارة ولا تحكم أخرى) فلا يلزم الاتناير بالاعتبار دون الذات (الثالث الصور) المحسوسة
 (اذا كانت) مرتسمة (في الحس المشترك فهي مشاهدة) كما في المحسوسات الحاضرة عندنا
 (بخلاف ما اذا كانت) مرتسمة (في الخيال) فانها ليست كذلك كما اذا غابت المحسوسات
 عنا فلا بد من تفسير القوتين بحسب الذات (فلنا قد يعود) ما ذكرتم من الاختلاف
 بالمشاهدة وعدمها (الى ملاحظة النفس وعدمها) بأن تكون الصور مرتسمة في قوة واحدة
 فتارة تلفت النفس اليها فتشاهدها وتارة تعرض عنها فلا تشاهدها (في الثالثة) من تلك
 القوى هي (القوة الوهمية وهي التي تدرك المعاني الخيضية) للثبوت بالصور المحسوسة

(كالمدارة) الجزئية (التي تدركها الشاة من القتب) فتهرب منه (والحبة) الجزئية (التي تدركها النحلة من أمها) فتنبيل إليها فإن هذه المادي لا بد لها من قوة مدركة سوى الناحية قالوا (وهي التي تحكم بأن هذا الاصغر) هو (هذا الحلو) ويتبعه عليه أن النسبة التي بينهما وإن كانت معني جزئيا مدركا للقوة الوهمية إلا أن طرفيها عسوسان ومدركات بالحس المشترك والعالم لا بد أن يدرك للطرفين والنسبة حتي يتمكن من الحكم عليها فلا يجوز أن يكون الحكم المذكور للقوة الوهمية ولا للحس المشترك (الرابعة) منها (القوة الحافظة وهي الحافظة للماني التي تدركها) القوة (الرومية كالنظر انه لما ونسبتها إلى الوهمية نسبة الخيال إلى الحس المشترك فاستغنى) في ثباتها (بما ذكرناه ثم) الخاصة: القوة (المتخيلة وهي) القوة (التي تنصرف في الصور المحسوسة والمادي) الجزئية المنترعة منها تنصرف فيها (بالتركيب) تأوة (والمتخيل) أخرى (مثل إنسان ذي رأسين وإنسان عديم الرأس وحيوان نصفه إنسان ونصفه فرس) وهذا التصرف غير ثابت لسائر الحواس والقوى فهو لقوة أخرى (وهذه القوة إذا استعملها العقل في مدركاته بضم بعضها إلى بعض أو فصله عنه (سميت مفكرة) كما أنها إذا استعملها الهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فإن قيل كيف يستعملها الهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها أوجب بأن القوي الباطنة كالمرآة المتأينة فيتمكس إلى كل منها ما تنقسم في الأخرى والرومية هي سلطان تلك القوي فلها تنصرف في مدركاتها واستعمال ما هو آلة فيها بل لها تسلط على مدركات الباطنة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها فن سخرها للقوة المتخيلة بحيث صارت مطاوعة لها فقد فاز فوزا عظيما (ولنختم هذا النوع) الذي (بأبحاث الأول عرف وجود هذه القوي) الحس الباطنة (بتعدد الافعال) الخمسة التي هي ادراك المحسوسات وإدراك المادي الجزئية المتعلقة بها وحفظها والتنصرف فيها (لما اعتقدوا أنه لا يصدر عن الواحد إلا الواحد وقد عرفت ما فيه) من الفساد (ثم) أن سلطنا صحتة قلنا (لم لا يجوز أن تكون القوة واحدة والآلات متعددة أو الشرائط) فتصدر تلك الافعال منها بحسب تعددها كما يجوز عموه في مواضع أخرى (الثاني) عمل الحس المشترك والخيال (هو (البطن الأول من الدماغ) المنقسم إلى بطون ثلاثة أعظمها الأول ثم الثالث وأما الثاني فهو كنفذ فبا بينهما مفرد على شكل الدودة (فالحس المشترك في مقدمه) أي مقدم البطن الأول (لتمادنه المحسوسات) بالحواس الظاهرة (أولا والخيال في مؤخره) لانه

خزائنها التي تحفظها (وعمل الوهمية والحافظة) هو (البطن الاخير منه والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره) على قياس حال الحس المشترك والخيال في البطن الأول (وعمل للتخيلة) هو (الدودة الحاصلة في وسط الدماغ للوضوعة بين البطنين لتأخذ من هذه المحسوسات التي في أحد جانبيها (و) من (هذه) للماني الجزئية التي في الجانب الآخر (فتصرف) بالتركيب والتفصيل (فبا فيها) أي في البطنين الأول والاخير من العصور والماني والمشهور في الكتب المول عليها أن للتخيلة في مقدم الدودة والوهمية في مؤخرها والحافظة في مقدم البطن الاخير وليس في مؤخره شيء من هذه القوى اذ لا حارس هناك من الحواس فتكثر مضاداته للأودية الى الاختلال (وانما عرف محالها) المذكورة (بالآفة) فانه اذا تارق آفة الى عمل من هذه المحال اختل فعل القوة المخصوصة به دون غيرها (أي دون فعل غيرها من أفعال سائر القوى (ولولا اختصاص كل) من هذه القوى (بمحله) لما كان الامر (كذلك) خاصة لا بمحاث النوع الثاني وهي البحث الثالث أكثر الكلام) الذي تقناه منهم (في) اثبات (هذه القوى) وتمدها (بعد) بانه على (نفي القادر المختار) للوجود لجميع الاشياء ابتداء بمجرد ارادته مبني (على أن النفس) الناطقة (ليست مدركة للجزئيات كما أثرنا اليه) في أثناء الكلام المتقول (فلتسكام في ذلك فتقول المدرك لجميع أصناف الادراكات) هو (النفس لوجوه الأول ما ذكرناه من الحكم بالكل على الجزئي) في مثل قولنا زيد انسان (وبكل جزئي على انه غير الآخر) أي والحكم بسلب أحد الجزئين عن الآخر كما في قولك زيد ليس بعمر وفلا بد من قوة تدرك الكلّيات وجميع أنواع الجزئيات من المحسوسات مشاهدة ومتمخلة والماني الجزئية متوهمه ونحوه ولا يجوز أن تكون هذه القوى جسمانية اتفاقا ففى القوة الدافعة (الثاني وجداني) بلا شبهة (اني واجد اسمع وأبصر وأجوع وأشبع) وادرك للمقولات فالدرك للكل واحد وليس إلا النفس (الثالث أن النفس مدبرة للبدن) للمبدن (فرو) أي النفس بأوّل الانسان (فاعل للجزئيات) من الافعال التدييرية (ولا بد له فيه) أي في كونه فاعلا للافعال الجزئية (من ادراك الجزئيات) الصادرة عنه (اذا الرأي للكل نسبتة الى الكل) من آحاد ذلك الكل (واحد

(قوله مزرد) بالزاي اللجمة والراء المهله وهو همان باب التفعيل قال زرده أي خضع وهذا الجلاء المجهة وبالنون والماف وقوله لتصادق بالقاء من المصادقة وقوله اذ لا حارس هناك أي لا حافظة هناك

فلا يصلح) الرأي الكلي (لكونه مصدرا للبيض دون البيض) فلفس مدركة للجزئيات
وفي المباحث الشرقية هي مدبرة لبدن شخص وتدير الشيء للشخص من حيث هو ذلك
الشخص يستحيل الأبد العلم به من حيث هو فاذن هي مدركة للبدن الجزئي (وللخصم)
التاملي بان النفس لا تدرك الجزئيات (وجوه) الأول نعلم ضرورة ان ادراك المبصرات
حاصل للبصر (ادراك) الاصوات للسمع وعلى هذا ادراك سائر المحسوسات فانه حاصل
للحواس الخمسة (وانكار ذلك مكابرة) مصادمة للبدنية فلا يلتفت اليه (الثاني آفة كل
عضو) هو محل لقوة (توجب آفة فعله) الذي نسب اليه فلولا انه فعله حقيقة لما كان كذلك
وهذا انما يظهر في الحواس الظاهرة وأما في الباطنة فيستبان بالتجارب الطيبة من أن الآفة
معي حدثت في مقدم البطن الأول اختل الاحساس دون تخيل المحسوسات السبابة ومعي
سعدت في مؤخره اختل التخيل دون الاحساس وهكذا الحال في سائر القوى الباطنة
(الثالث اذا أدركنا الكثرة الشخصية مثلا) فلا بد له (أى لادراكنا اياها) ان ترسم في
في المدرك (منا) صورتها) المنتصفة بمقدار مخصوص ووضع معين وحين لازم لهما (ومن
الحال ارتسام ماله وضع وحين فبا لاوضع ولاجزله) أعني النفس المجردة بل لا بد أن يكون
ارتسامه في قوة جسمية (الرابع اذا تصورنا سريما) شخصا على مقدار مخصوص (مجتعا
بمرتين) مشخصين على وضع معين (هكذا) فانما عيّن الريمات الثلاثة ونشير الى
وضع كل من الآخر على معنى أين هو من صاحبه) واحد الجناحين عن يمين الجنب
والآخر عن يساره (فلو كان محله) أي محل ارتسام هذا المتصور هو (النفس ثم كونه)
أي يكون هذا المحل الذي هو النفس (منشأ انقسامها في الكم) وانه باطل لانها مجردة عن
المادة) فلا تقبل الانقسام المقداري (والجواب) عن وجوه الخضم (ان شيئا من ذلك)
الذي ذكره (لا يبقى كون الحواس آلات والنفس هي المدركة) فترسم الجزئيات في تلك
الآلات وتذكرها النفس لملاحظتها في آلاتها فلا يلزم انقسام النفس ولا كونها ذات وضع
وحين وتكون آفة الفعل باختلال الآلات دون المدرك ويصح استناد الادراك الى تلك
الآلات وان لم تكن مدركة حقيقة (وهذا القدر) الذي لا يغني شبه الخضم (كاف)
للمستدل (في اثبات القوى المذكورة اذ) يعلم بالضرورة انه (لولا اختصاص كل عضو) من
تلك الاعضاء (بقوة) مخصوصة (لما اختص بكونه آلة لنوع من المدركات دون الآخر)

وبذلك ثبت وجود القوى) وتعددها وهو المطلوب (النوع الثالث القوى الفاعلة) هي التي
عبر عنها فيما سبق بالحركة على معنى ان لها مدخلا في الحركة اما بالتحريك أو الاعانة على
قياس ماصر في المدركة وفائدة المدول ظاهرة (وتنقسم الى) قوة (باعثة) على الحركة (و) قوة
(محركة) مبائرة للتحريك (أما الباعثة) وتسمى شوقية وتزوجة (فاما لجلب النفع وتسمى
شهوة واما لدفع الضرر وتسمى غضية وأما الحركة فهي التي تمتد الاغصاب بتشجيع العضلات
(فتقرب الاعضاء الي مبادئها كما في قبض اليد) مثلا (وترخيها) أي ترخي الاغصاب
بارخاء العضلات (فتبعد الاعضاء عن مبادئها كما في البسط) أي بسط اليد (وهذه القوة)
المنبئة في العضلات (هي المبدأ القرب للحركة والمبدأ البعيد) هو (التصور وبينهما الشوق
والارادة) فهذه مباد أربعة مترتبة للافعال الاختيارية الصادرة عن الحيوان (فان النفس
تصور الحركة) أولا (فتشتاق اليها) ثانيا بناء على اعتقاد نفع فيها (فتريدها) ثالثا (ارادة
قصد) اليها (وإيجاد) لها (فتحصل) الحركة بتدبير الاعصاب وارتخائها وإلها وقال بعضهم
الشوق انما يوجد فيمن ليس قدرته تامة فتكود وتشتاق وأما الذي يبقى بقدرة فلا شوق له

﴿ تقسيم الثالث ﴾

من الانعام الثلاثة التي في الفصل الثالث المقود لبيان المركبات التي لها نفس (في النفس
الانسانية) أي في بيان قواها ولذلك قال (وقواها) يعني المخصوصة بها (تسمى القوة العقلية
فباختبار ادراكها للكميات والحكم بينها بالنسبة الإيجابية أو السلبية تسمى القوة النظرية)
والمقل النظري (وباختبار استنباطها للصناعات الفكرية ومزاولة للرأي والمشورة) في
الامور الجزئية مما ينبغي أن تفعل أو تترك (تسمى القوة العملية) والعقل العملي فهاتان قوتان

(قوله وفائدة المدول ظاهرة) ولعل فائدة المدول هي التيسير على أن تلك القوى كما سميت بحركة سميت أيضا
فاعلة والأولى من ذلك أن يقال الفاعلية كما تتناول أيضا نفس الأخذ والبسط والقبض والبسط مثلا يترتب
على الحركة والحركة لا تتناول نفس الأخذ والبسط ونحوهما فتكون الفاعلية أعمل من الحركة وقوله تزوجة
يقال تزج على أهل أي اشتاق وقوله بتشجيع العضلات الشيخ يقع الشين بالمجعة وسكون التون هو قبض في الجمل
وشنجه تشجيعا كذا في الصحاح (قوله القسم الثالث من الأقسام الثلاثة الخ) لا يذهب عليك أن المنصف قد ذكر
في المراد الأولى من هذا الموضع في الجوهر فصلين وذكر في الفصل الثاني منهما أقساما خمسة وذكر في القسم
الرابع منها مقولا ثلاثة وذكر في الفصل الثالث منهما أقساما ثلاثة أيضا فالقسم الثالث الذي ذكره هنا هو الثالث
من هذه الأقسام الثلاثة والقسم الخامس الذي يذكره عقب هذا هو الخامس من تلك الأقسام الخمسة وقوله
اختص بها الباء نادا خلة على المقصود دون المقصور وعليه وقوله لا تروى التروى على وزن الترقى بمعنى التفكير

متنازكانا بالقدات أو بالاعتبار اختص بهما الانسان من بين سائر الحيوان فالاولى
 للاحكام الكلية مادية كانت أو كاذبة والثانية للاحكام للتمانة بافعال جزئية سواء كانت
 خيرات أو شرورا جميلة أو قبيحة وهذه القوة مستمدة من القوة النظرية لان استخراج
 الآراء الجزئية انما يكون بضرب من التأمل والقياس فلا بد هناك من مقدمة كلية كأن
 يقال مثلا هذا الفعل كذا وكذا وكل ما هو كذا فهو جميل فينبغي أن يفعل أو يبيح فينبغي
 أن يترك فتكون صغرى القياس شخصية وكبراء كلية فيحصل منهما رأي في أمر جزئي
 مستعمل من الامور الممكنة فان الواجبات والامتناعات لا تروى في كيفية ايجادها واعدامها
 وكذا الماضي والحاضر لا تروى فيهما أيضاً للايجاد أو الاعدام بل ذلك مخصوص بالامور
 المستقبلية واذا حكمت هذه القوة بهذا الرأي الجزئي تبع حكمها حركة القوة الاجتماعية الى
 تحريك البدن (و يحدث فيها) أي في النفس الانسانية (من القوة) العملية الشوقية (هيات
 انفعالية) تتبعها أحوال بدنية (هي الضحك) التابع للتعجب الحادث في النفس من ادراك
 الامور التريبة الخفية لاسباب (والنجل والحياء واخوانها) من الخوف والحزن والعقد
 وغيرها من الانفعالات المختصة بالانسان فظهر ان النفس تتأثر من قواها كما انه يؤثر فيها

﴿ القسم الخامس ﴾

من الانقسام الخمسة التي يتطوى عليها الفصل الثاني من فصول المصباح الأول من مؤلف
 الجواهر فلا يستبعد ورود الخامس عقيب الثالث (في المركبات التي لامزاج لها اصل ان
 من الشمس) وغيرها (يصعد) الى الجو (اجزاء اماهوائية ومائية) مختلطين (وهو البخار)
 صموده قليل (واما نارية وأرضية وهو الدخان) وصموده خفيف وليس يمحصر الدخان
 كانه دورف في الجسم الاسود الذي يرتفع مما يحترق بالنار قلنا يصعد البخار والدخان
 باذبا بل يتصاعدان في الاغلب منترجين (ومنهما يتكون جميع الاثمار العلوية اما البخار
 ن) قل و (اشتد الحر) في الهواء (حلل) الأجزاء (المائية) وقلها الى الهوائية (وتبقى
 نواء الصرف والا) أي وان لم يكن الامر كذلك بل كان البخار كثيراً ولم يكن في الهواء
 ن الحرارة ما يحمله (فان وصل) ذلك البخار بصموده (الى) الطبقة (الزمهريرية) التي

زلم من فصول المقصد الاول) هكذا وجدنا في النسخ والمصواب أي يقال من فصول إلى مبدأ الأولى أي من فضل
 مبدأ الأولى فتأمل

هي الهواء البارد كما عرفت (عنده يورده) وتكاثف (فماز سحابا وتقاطرت الأجزاء المائية لما بلا جود) اذا لم يكن البرد شديدا (وهو للطر واما مع جود) اذا كان البرد شديدا فان كان الجود قبل الاجتماع) والتقاطر وصيرورته حبات كبارا (فمرو التليج وان كان) (الجود) يمدد فهو البرد وانما يستدير) ويصير كالكرة (بالحركة) السريعة الخارقة للهواء بمصادمه فتتسحق الزوايا عن جوانب القطرات المنجدة (وان لم يصل) البخار بالتصاعد (الى الزمهريرية) فاما ان يكون كثيرا أو قليلا فالكثيرة قد تنفقد سحابا ماطرا كما حكى ابن سينا انه شاهد البخار قد صمد من أسافل بعض الجبال صمودا يسيرا وتكاثف حتى كأنه مكبة موضوعة على وحدة فكان هو فوق تلك النبابة في الشمس وكان من تحتها من أهل القرية التي كانت هناك يمتطرون وقد لا ينقذ (فهو) أي هذا البخار الكثير التكاثف الذي لم ينقذ سحابا ماطرا (الضباب) المجاور لوجه الأرض (و) أما (قليل) أي قليل البخار الذي لم يصل الى تلك الطبقة فانه (قد يتكاثف يرد الليل فينزل) نزولا قليلا في أجزاء صغار لا يحس بنزولها الا عند اجتماع شيء يمتد به (اما بلا جود) بمد النزول (وهو الطل أو مده وهو الصقيع) ونسبته الى الطل كنسبة التليج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل حينئذ منه الاقسام المذكورة قال الامام الرازي أن تكون هذه الاشياء في الاكثر من تكاثف البخار وفي الاقل من تكاثف الهواء (وأما الدخان فربما يختلط السحاب) بان ترفع أبخرة وأدخنة كثيرة مختلطة الى الطبقة الزمهريرية فيتكاثف البخار وينفقد سحابا فينجبس ذلك الدخان في جوف السحاب (فيخرقه اما في صموده بالطلع) لبقائه على حرارته المتفضية لتصميده (أو عند هبوطه للتكاثف) أي لتكاثفه (بالبرد) الشديد الراسل اليه (فيحدث من خرقه له) أي خرق الدخان وتمزقه للسحاب صاعدا أو هابطا (ومما كنه اياه صوت هو الرعد وقد يشتعل) الدخان (بقوة التسخين) وذلك لانه شيء لطيف وفيه مائة وأرضية عمل فيها الحرارة والحركة والخلخلة المازجة عملا

(قولهم كأنه مكبة) أي كأن ذلك البخار عامة مكبة أو داية مكبة وهو متراكم على وجهه وقوله وعلى وحدة الوحدة المكان المظلم وقوله وكان هو أي ابن سينا وقوله يمتطرون على صفة المبني للفعول (قولهم والخلخلة المازجة) الأول بالحاءين للمهلين والثاني بالراء المهملة والجيم يقال خلخت أي أرعجته وقلعته عن موضعه يقال مازج الدين والأمر اختلط اضطرب وفي بعض النسخ والخلخلة المازجة على أن يكون الأول بالحاءين

قرب مزاجه من الاهنية فصار بحيث يشتعل بأدنى سبب مشتعل فكيف لا يشتعل
 بالتسخين القوي (الحاصل من الحركة) الشديدة (والصاكة) الدنيغة واذا اشتعل (فلطيفه
 ينطفيء سرياً وهو البرق وكشفه لا ينطفيء الى أن يصل الى الارض وهو الصاعقة) واذا
 وصل اليها انبعاث لطيفها ينفذ في التخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المتدحجة فيذيب
 الذهب والفضة في الصرة مثلاً ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وقد أخبرنا أهل التواتر
 بأن الصاعقة وقت بشيراز على قبة الشيخ الكبير أبي عبد الله بن خفيف قدس سره
 فاذا بقد لا فيها ولم يحرق شيئاً منها وربما كان كشيء غليظاً جداً فيحرق كل شيء أصابه
 وكثيراً ما يقع على الجبل فيدكه ذكاً ويحكي ان صبيلاً كان في صحراء فأصاب ساقه صاعقة
 فسقط رجلاه ولم يخرج منه دم لحصول الكي بحرارتها (وأنه أعنى الدخان قد يصل الى
 كرة النار) وذلك لانه اجزاء أرضية يابسة جداً فيحفظ الحرارة التي يصعد بها بخلاف
 البخار (فيحترق) الدخان حينئذ كالشمعة التي تطفأ ويحاذي بها من تحت شمعة مشتعلة
 فيشتعل الدخان (الواصل الى الشمعة القوقائية) وتصل النار التي وقتت في ذلك الدخان
 بالشمعة السفلية فتشتعل (بهذه النار) فما كان منه (أي من الدخان) لطيفاً صار مشتتاً
 ونفذ فيه النار بسرعة فيرى ذلك (المشتعل) كأنه كوكب يتنفس وهو الشباب وما كان
 منه كثيفاً (لا في القاية) تعلق به النار تعلقاً تاماً من غير اشتعال بل ثبت فيه الاحتراق
 (ودام متصلاً لا ينطفيء) أياماً وشهوراً ويكون على صورة ذؤابة أو ذئب أو رخ أو حيوان
 له قرون كما أشار اليه بقوله (وهو الذؤابات والآذانب والنيازك وذوات القرون وما كان)
 من البناء (غليظاً) أي كثيفاً جداً (تعلق به النار تعلقاً تاماً) لا تعلقاً تاماً (فيحدث في الجو
 علامات سوداً وحر) على حسب غلظ المادة فاذا كانت غليظة ظهرت الحمرة واذا كانت
 أغلظ ظهر السواد (وقد تعف الذؤابات ونحوها بمجنّب كوكب فيديرها الفلك معه بمثابة
 اياه فترى كأن ذلك الكواكب ذؤابة أو ذئباً أو قروناً واحداً (أو أكثر) من واحد) وهذه
 الاقسام التي ذكرناها للدخان الواصل الى كرة النار (اذا اتصلت بالارض أحرقت ما

المختصين والثاني بالري المتدحجة الا انه ما وجد التخلخل وقوله ولا يحرقها أي لا يحرق هو الصرة
 الآن تكون تلك الصرة محترقة بالذوب وقوله على صورة ذؤابة بضم وقح الحمرة على وزن ذؤابة وهي أعنى
 الذؤابة من الشعر والجمع ذؤائب وقوله والنيازك أي الرماح

عليها وتسمى الحريق) وفي المباحث الشرقية اذا ارتفع بخار دخان لرج دهني وتصادد حتى
وصل الى حيز النار من غير أن يقطع اتصاله عن الارض اشتعلت النار فيه نازلة فيري كأن
قينا ينزل من السماء الى الارض فاذا وصلت الى الارض أحرقت تلك المادة بالسكينة وما
يقرب منها وسبيل ذلك سبيل السراج الملقى اذا وضع تحت السراج المشتعل فاقبل الدخان
من الاول الى الثاني فاقبل الاله الى الثاني (وايضا) تقول (الدخان تد ينكسر حرقه عند
الوصول الى الكرة الزهرية) فيقول (فيرجع بطبعا) الى الارض (أو) لا ينكسر وحينئذ
(يصعد ويصادم) كرة النار لا (الملك) على ما وقع في النسخ لان نفوذه في النار البسيطة
العالية على الاحالة الى طبيعتها غير معقول بحسب الظاهر (فيرجع) ويرتد بمصادمة كرة
النار المتحركة بحركة الملك وجوعا على جهات مختلفة كما يرد بصا دائرة سهام على جهات شتى
(وعلى التقديرين فيتموج الهواء) ويضطرب (وهو الريح) قيل قد وقع في كلام ارسطو
ان الريح يمد بأنه متحرك وهو هواء لا بأنه هواء متحرك قال الامام الرازي والذي يمكن
ان يقال فيه ان الهواء مادة الريح وموضعها فلا يجوز ومنها موضع الجنس (ولذلك) الذي
ذكرناه من حال الدخان في توليد الريح (كان) أكثر مبادي الرياح فوقانية كما تشهد به
التجربة والريح كما يحدث بهذا الطريق) في الغلب (قد يحدث) أيضا (بأن يتداخل
الهواء فيندفع) عن مكانه بواسطة عظم مقداره (فيدافع ما يجاوره فيطاوغه) ويدافع
ذلك الجوار أيضا مجاوره فيتموج الهواء (وتضعف) تلك (المدافعة) شيئا فشيئا (الى غاية ما
يقف) وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فتدافع) تلك الرياح (الاجزاء الاضية فتتضغط)
الاجزاء الاضية (بينها مرصعة كأنها تلتوي على نفسها وهي الزوايا) جمع زوامة وهي الريح

(قوله) اذا ارتفع بخار لدخ دهني أي في دخ دهني ويجوز أن اللام في قوله لدخ للتعدي أي اذا ارتفع البخار دخانا
دهنيا الخ والدخ يضم الدال وتشديد اللام لثقل الدخان كذا في الصحاح وقوله دائرة صفة صا ولاحظ ان العا
اذا تحرك على نحو نفسها حركة مستديرة كانت بحيث ترد السهام على جهات متفرقة

(قوله جمع زوامة) هي قطع الزاوية للجهة والباء الموحدة والعين المهملة على وزن الدرجثة تلا والاعمار
ريح شير التنار ويرتفع الى السماء كأنه عود وقوله نكباء على وزن صهراء والنكباء أيضا ويرفع من الرياح
بحسب هب كل واحد هب من موضعي جنوبا اثنين من تلك الأربعة المذكورة ولا راسل واحد من هذه الأربعة
أيناسم مخصوص على حدة كذا كرفي الصحاح وقوله والتخطيط بحسب التقدير والوضع بين أجزاء المرق
وقوله مقارعة بتشديد الصاد المهملة يقال تراص القوم في الصف أي تلاصقوا

للستيرة على نفسها (والاعصار) للسمي في الفارسية بكرر باد هذا وقد قيل بين الريح
 والمطر تنازع وتمازج أما التمه فلان الريح في الاكثر تطفئ مادة السحاب بمحاربتها وتفرقها
 بحركتها والمطر يبل الادغنة ويوصل بعضها ببعض فيثقل حيثئذ ولا يتمكن من الصمود
 فكل ستة يكثر فيها المطر تغسل فيها الريح وبالعكس وأما التمازج فلان للمطر يبل الارض
 فيبعد هالان يصعد منها دخان اذا الرطوبة تزين على تحلل اليابس وتصدده والريح تجمع السحاب
 وتهرب برودة السحاب الى باطنه فيشتد البرد للكثف وأما مهاب الرياح فتغير منه صفة
 حقيقة في عدد الانهم جملوا اصولها أربعة هي قط للشرق والغرب والشمال والجنوب
 والغرب تسمى الرياح التي تهب منها بالقبول والذبور والشمال والجنوب وتسمى التي تهب
 مما بينها نكباء (وأيضاً) قول (قد يحدث في الجو أجزاء) وطبة (وشية صقيلة كدائرة
 تحيط تلك الأجزاء) (فيهم رقيق) لطيف (لا يحجب ما وراه) عن الابصار (فينعكس منها)
 أي من تلك الأجزاء الواقعة على ذلك الوضع (ضوء البصر لصقائها الى القمر فيرى) في
 تلك الأجزاء (ضوء دون شكله فان الصقيل) الذي ينعكس منه شعاع البصر (اذا صغر جداً)
 بحيث لا يقسم في الحس (أدى الضوء واللون دون الشكل والتخطيط كما في المرأة الصغيرة)
 وتلك الأجزاء الرشيعة مرابض مترامية على هيئة الدائرة (فيرى جميع تلك الدائرة كأنها منورة
 بنور ضئيف وتسمى الهالة) وانما لا يرى الجزء الذي يقابل القمر من ذلك النيم لان قوة
 الشعاع تخفى حجم السحاب الذي لا يستره فلا يرى فيه خيال القمر كيف والشيء انما يرى
 على الاستقامة نفسه لا يشبه بخلاف اجزائه التي لا تقابلها فتأذي خيال ضوءه كما
 عرفت قبل وأكثرتا تلك الهالة عند عدم الريح فان تفرقت من جميع الجهات دلت على
 الصحو وان تخنن السحاب حتى يغطت دلت على الممار لان الأجزاء المائتة قد كثرت وان
 انحرفت من جهة دلت على ريح تأتي من تلك الجهة واذا اتفق أن توجد سحابتان على الصفة
 المذكورة أحدهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة وتكون تحتانية
 أعظم لانها أقرب اليها وزعم بعضهم انه رأي سبع حالات مما واعلم ان هالة الشمس
 تسمى الطغاة بضم الطاء نادرة جداً لان الشمس تحلل السحب الرقيقة ومع ذلك فقد
 عم ابن سينا انه رأي حول الشمس هالة تامة في ألوان قوس قزح ورأى بعد ذلك هالة
 باقوسية قليلة وانما تفرج هالة الشمس اذ كثف السحاب واظلم وحكى أيضاً انه رأي حول

القمر له قوسية اللون لان السحاب كان غليظاً فتهوس في اجزاء الضوء وعرض ما يبرز
 للقوس (وقد يحدث مثل ذلك) الذي ذكرناه من الاجزاء الرشيبة الصلبة على هيئة الاستدارة
 (في خلاف جهة الشمس وهو قوس قزح) وتقصيه أنه اذا وجد في خلاف جهة الشمس
 اجزاء رشيبة لطيفة صافية على تلك الهيئة وكان وراءها جسم كسف اما جبل أو سحاب كدر
 وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا ادبر على الشمس ونظر الى تلك الاجزاء انعكس
 شعاع البصر عنها الى الشمس ولما كانت صغيرة جداً لم يؤد الشكل بل اللون الذي يكون
 مركباً من ضوء الشمس ولون المرأة (وتختلف ألوانها) أي ألوان قوس قزح (بحسب)
 اختلاف (أجزاء السحاب) في ألوانها (و) بحسب ألوان (ما وراءها) من الخيال (و) ألوان
 (ما ينعكس منها الضوء من الاجرام الكثيفة ورأت بعض فضلاء زماننا من له في علم المناظر
 كعب مال) وهو للولي القاضل كمال الله والدين الحسن القاري برد الله مضجعه (يدعى
 بطالاً ذلك) الذي ذكرناه من أسباب المسألة وقوس قزح (لكنه) أي ماذا ذكرناه فيها
 (رأى الجمهور قد ذكرناه متتابعة لهم) وفي المباحث للشرقية زعم بعضهم ان السبب في حدوث
 أمثال هذه الحوادث اتصالات فلكية وقوى روحانية التفت وجودها وحيث لا تكون من
 قبيل الخيالات وهو أن يري صورة شيء مع صورة شيء آخر مظهر له كالرآة فيظن أنه
 الصورة الأولى حاصلة في الشيء الثاني ولا يكون فيه بحسب نفس الامر قال الامام الرازي
 وهذا قدي دكره لا ينافي ما ذكرناه فان الصحة والمرض قد يستندان الى أسباب متضاربة
 نارة والى اتصالات فلكية وتأثيرات نفسانية أخرى لكن هذا الوجه يؤيده أن اصحاب
 التجارب شهدوا بأن أمثال هذه الحوادث في الجو تدل على حدوث حوادث في الارض فلو لا
 انها موجودات مستندة الى تلك الاتصالات والاضلاع لم يستمر هذا الاستدلال (وأيضاً)
 نقول (فالبخار المحترق في الارض يخرج اتمليل من مسامها وينقلب الكثير بموتة البرد)
 الذي في باطن الارض (ماء ويشنفها) فيخرج منها (ومنه الميون) السائلة (اذا كان البخار
 كثيراً فحصل المدد بمد المدد كان الفاض يحدث الثاني ضرورة امتناع اختلاء) فان البخار
 (قوله وهي قوس قزح) يقال قزح الكلب بوله ورشه وقوس قزح التي في السماء غير منصرفة كنافي
 الصحاح وقوله وهو أن يري الخ أي ما يكون من قبيل الخيالات هو أن يري وقوله وهذا الذي ذكره ذلك البعض
 وقوله لكن هذا الوجه الذي ذكره ذلك البعض

التي اقبل ماء وفاض الى وجه الارض وجب ان يجذب الى مكانه ما يقوم مقامه لتلايكون
 غلاء فيقلب هو أيضاً ماء وبقيش وهكذا يستتبع كل جزء منه جزءاً آخر قال الامام
 الرازي ومياه السيوف الراكدة تحدث من انجره بليت من قوتها ان اندفت الى وجه
 الارض ولكن لم تبلغ من كثرة مددها وقوتها ان يطرد نالها سابقها وهذا الكلام
 يتاني ما ذكره المصنف من التليل باستناع انلاء ومقتضى ان يطل السيلان بكثرة
 الانجره للقتضية للاندياع الى فوق والركود بقلتها فتأمل قال ومياه القني والآبار متولدة
 من انجره فانصة القوة عن ان تشق الارض فاذا ازيل ثقل الارض عن وجهها صادفت
 متفذا تدفع اليه بادني حركة فان لم يحصل هناك مسيل فهو البئر وان حصل فهو القناة ونسبة
 القني الى الآبار كنسبة البيون السيلة الى الراكدة واعلم ان النزع من الآبار والبيون
 الراكدة سبب لتبوع الماء فيها لان ثقل الماء الظاهر يمنع سائر الانجره عن الظهور فاذا
 نزع قويت تلك الانجره واندمت الى خارج وقد اختلفوا في ان هذه المياه متولدة من
 أجزاء مائية متفرقة في عمق الارض اذا اجتمعت أو من الهواء البخاري الذي يقبل ما وهذا
 الثاني وان كان ممكناً الا ان الأول أولى لان مياه البيون والقنوات والآبار تزيد بزيادة التلويج
 والامطار (وأيضاً) قول (فالبحار والدخان اللذان في الارض قد يكثران ويزيدان الخروج
 منها) بقوة (ومساهما متكاثرة فيزولانها بحركتهما ومنه تكون الزلازل) واذا كانا قليلين
 أو كان مساهما مفتوحة لم يكن زلزلة ولذلك قلت الزلازل في الاراضي الرخوة واذا كثرت
 الآبار والقني في أرض صلبة قلت زلزلتها (وقد يخرج البخار والدخان المترجبان امتزاجاً
 مقرباً الى الذهبية وقد صاراً ناراً لشدة الحركة) للقتضية للاشتعال والانقلاب الى النار
 وربما قويت للمادة على شق الارض فتحدث أصوات هائلة ثم ان وقع هذا الشق في بلدة
 جعل عاليها سافلها وربما كان في موضع الانشقاق وهداث فيسقط ما فوق الارض في تلك
 الهداث قليلاً ما تنزل الارض يستوط تلك الجبال عليها يتوار للطر وشدة (وأيضاً)
 تقول (فيحدث في الارض قوة كبريئة وفي الهواء رطوبة يختلط بخار الكبريت باجزاء

(قل أن يطردها) الطرد الا بعد ما قال طرده عن موضع كذا أي أبعد عنه وقوله والركود بقلتها أي بطل
 الركود بقلتها وقوله ومياه القني هذا جمع قناة بضم القاف فيها رست ماء معلوم في الشرح وقوله وهداث يقع الواو
 وسكون الماء أي أرض مطبقة عبارة كحمار

المواء الرطب. فيفيد مزاجا فيصيردهما) أى في طبيعة الدهن (وربما يشتمل بأنوار الكواكب وبشعرها) فيري بالليل في ذلك الوضع شمل مضئ غير محترقة احتراقاً يندبه وذلك للعطفا (ملخص) بمباراة جامعة وأقية (ما ذكرناه) في الفصل الثاني أو في الموصد الاول (كله آراء الفلاسفة حيث نفوا التقاد والمختار) كما سبقت إليه الإشارة في اسناده الكلام مرة بعد أخرى (فأحالوا اختلاف الاجسام بالصور الى استدادها) في موادها يقتضى اختلاف الصور الحالة فيها (و) أحالوا (اختلاف آثارها الى صورها النباتية وأوزجتها) للتخالفة (و) أحالوا (كل ذلك) في الاجسام المنصرية وأسندوه بالإخرة (الى حركات الافلاك وأوضاعها وأما للتكاملون فقالوا الاجسام متجانسة بالذات) أي متوافقة الحقيقة (لتركبها من الجواهر الافراد وأنها مماثلة لا اختلاف فيها وأما يرض الاختلاف للاجسام لافي ذواتها بل بما يحصل فيها من الاعراض فمثل التقاد والمختار) فالاجسام على رأيهم متوافقة في الحقيقة متخالفة بالادور الخارجية عن قوتها (هذا ما قد أجموعوا عليه الا النظام فانه يحمل الاجسام نفس الاعراض الملتزمة منها الاجسام (والاعراض) التي تتركب منها الجسم (مختلفة بالحقيقة) قطعاً (فتكون الاجسام) أيضاً (كذلك) أى مختلفة بالحقيقة وقد سبق في المقصد الثاني من الفصل الاول من هذا الموصد انه لا محيص لمن يذهب الى تجانس الجواهر الافراد من جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم وهو مبني على ان الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة فيكون متافياً لما قد أجموعوا عليه من تماثلها في الحقيقة وتخالفها بالادور الخارجية الحالة فيها

(قول من جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم) الجار والمجرور متعلق بقوله لا محيص وقد عرفت أن لهم محيصاً من جعل الاعراض خيئة حقيقة الجسم بأن يجعل الاعراض شراً وطال استيلاء لأجزاء داخلية في حقيقة وقوله وهو مبني على أى جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم مبنى على أن قبل هنادون فان كون الاجسام متخالفة الحقائق مبنى على جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم فلو كان جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم مبنياً على أن يكون الاجسام متخالفة الحقائق كما زعم يازم الدور قلنا المراد بجعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم هو الحكم بكون الاعراض داخلية في حقيقة لا كونها داخلية في حقيقة في نفس الامر حتى يازم الدور قلنا كانت الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة مع أن الجواهر الفردة متجانسة عندهم زعمهم أن يحكموا بأن الاعراض داخلية في حقائقها وقوله فيكون متافياً لما أجموعوا عليه الخ ويمكن تأويل كلامهم بأنهم لما رأوا أن الجواهر الفردة هي الركن الاعظم للجسم وان الاعراض تابعة لها جعلوا الجواهر الفردة حقائق الأجسام مساعدة منهم في ذلك

﴿المرصد الثاني في جوارض الاجسام﴾

وأحوالها (وفيه مقاصد) ثمانية ﴿المقصد الاول﴾ في ان الاجسام عددة (وضبط الكلام في هذا المقام أن يقال (انها إما أن تكون عددة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها عددة بصفاتهما أو بالكس فذه أربعة أسام) مقبلة الى نفس الامر (ثم اما أن نقول بواحد منها أولاً نقول (بل تردد وتوقف (فهذه خمسة احتمالات • الأول انها عددة بذاتها (الجوهرية (وصفاتها (الرضية (وهو الحق وبه قال للليون) كالم (من المسلمين واليهود والنصارى والجوس • ثانياً انها قديمة بذواتها وصفاتها واليه ذهب ارسطو ومن تبعه من متأخري الفلاسفة كالاراني وابن سينا وتفصيل مذهبهم انهم قالوا الاجسام تنقسم كما علمت الى فلكيات وعنصریات أما الفلكيات فانها قديمة بموادها وصورها (الجسمية والنوعية (واغراضها) للينة من المقادير والاشكال وغيرها (الاحركات والاضاع المشغعة فانها حادثة) فلما ضرورة ان كل حركة شخصية مسبوبة باخرى لا الى نهاية وكذا الاضاع المينة الثابتة لها وإما مطلق الحركة والوضع تقديم أيضاً لان مذهبهم ان الافلاك متحركة مستمرة من الازل الى الابد بلا سكن أصلاً (وأما المنصرينات قديمة بموادها وصورها الجسمية بنوعها) وذلك لان المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية التي هي طينة واحدة نوعية لا تختلف الا بامور خارجة عن حقيقتها فيكون نوعها مستمر الوجود بتتابع افرادها ازلا وأبداً (وبصورها النوعية بمجنسها) وذلك لان مادتها لا يمحور خلوها عن صورها النوعية بغيرها بل لا بد أن يكون معها واحدة منها لكن هذه الصور متشاركة في جنسها دون ماهيتها النوعية فيكون جنسها مستمرا الوجود بتتابع أنواعه (ثم الصور المشغعة فيها) أي في الصورة الجسمية والنوعية (والاعراض المختمة) المنينة (عددة ولا امتاع في عدوت بعض الصور النوعية) المنصرة كأن يكون مثلاً نوع الإنسان حاداً غير مستمر الوجود بتتابع

(قوله ثم الصور المشغعة فيها) هذا من تقوله انهم قالوا لا يذهب عليك ان الصورة المشغعة لا يتصور أن يكون قديمة بنوعها أو بجنسها والالكت عتاجة الى صورة أخرى مشغعة أو متنوعة وهلم جرا فيلزم التسلسل والاعتناء وهو أن يكون قديم بالعرض العلم ولا عبرة بذلك (قوله فانه جسم الاو يمكن للتأخر المختار التي حقه الخ) (قوله كأن يكون نوع الإنسان حادثاً) مع ان نوع الإنسان كان قديماً عندهم وان امتاعه كانت مركبتين العناصر الأربعة فيلزم أن يكون نوعاً الثرى ضمن تلك الأفراد قديماً عندهم فانه لهم أرادوا

افراده الشخصية اذ يجوز حصوله من عنصر آخر بطريق الكوثر والفساد ولا امتناع أيضا
عندهم في استناده كذلك ولا في استناده أنواع المركبات في ضمن افرادها للتساقبة بلا
نهاية (الثالث) انها قديمة بذواتها عدة بصفاتنا وهو قول من تقدم ارسطو من الحكماء
وهؤلاء قد اختلفوا في تلك القوت فتهم من قال انه جسم واختلف في ذلك الجسم أي
الاجسام هو) فقال ثابلس الملقب انه الماء الذي هو للبدع الأول ومنه أبدع الجواهر كلها
من السماء والارض وما بينهما قال صاحب الملل والتحليل وكاتبه اخذ منه من الكتب
الالهية (في التواودة ان الله تعالى خلق جوهرة ونظر اليها نظرية فذابت) وصارت ماء
(فصل البخار) وظهر على وجهها بسبب الحركة زبد (و) ارتفع منها دخان فحصل (من
زبد الماء الارض ومن دخانها السماء وقيل الارض وحصلت البواقي بالتلطيف وقيل النار
وحصلت البواقي بالتكثيف وقيل البخار وحصلت العناصر) بعضها (بالتلطيف و) بعضها
(بالتكثيف وقبل الخليط من كل شيء لم يختز وغير ذلك فاذا اجتمع من جنس منها شيء
له قدر محسوس ظن انه محدث ولم يحدث انما حدث العصور التي اوجبها الاجتماع) وقد
سبق كلامي في هذه الاختلافات في بيان عدد العناصر (ومنهم من قال انه ليس بجسم واختلف
فيه ما هو فقلت الثبوتية) من الجبرس (النور والظلمة) فلهما قديمان وقوله العالم من امتزاجهما
(و) قال (الخرائون) منهم القائلون بالقدماء الخمسة (النفس واليولي) وقد عشت
النفس بالهيولي لتوقف كالاتها) الحسية والقلبية (عليها فصل من اختلافها أنواع المكونات)
وقد عتبة المشق بالياء بتضمين مني المصوق أو الولوج والافو متدب نفسه) وقيل هي الوحدة
فاتها تميزت فصارت (الوحدات) (قطعا) ذوات أوضاع (واجتمعت التلقت) فصارت
(خطا) اجتمعت (الخطوط) فصارت (سطحا) اجتمعت (السطوح) فصارت (جسما)
وقد يقال ان أكثر هذه الكلمات رموز واشارات لا يفهم من ظواهرها مقاصدهم (الرابع

يصدوه حدوث كرت النار بحركتها الافلاك بطريق الكون والفساد ان هذه الكرة مخالفة بالتنوع
للأجزاء الثابتة التي في المركبات أو ردوا بقولهم وبصروها النوعية بجنسها ان المقطوع عندهم هو ان يكون
الصورة النوعية للعنصرين قديمة بجنسها لان يكون قديمة بأوضاعها على ما يشعر به قول (المص) ولا امتناع في
حدوثها وكذا قول الشارح ولا امتناع أيضا عندهم (قوله وقال الخرثانيون الخ) هذا يفتح الماء وسكون الزاء
المهمتين وبالتاليون وذكري في الصالحان حرثان اسم بللوا التسبب حرثان على غير قياس والقياس حرثان يتشديد
الراء

بأحداث بذواتها قديمة بصفتها وهذا لم يقل به أحد لانه ضروري البطلان) فجعله من
 اقسام العقلية والاحتمالات بالنظر الى يادى الرأى (الخامس التوقف في الشكل) أراد به
 اعدا الاحتمال الرابع اذ لا يتصور من مائل أن يردد ويتوقف فيه بل لابد أن يقفه ببدنيتها
 وهو مذهب جالينوس) اذ يحكى عنه انه قال في مرضه الذي توفي فيه لبعض تلامذته
 كتب عني اني ما علمت ان العالم قديم أو عحدث وان النفس الناطقة هي الزاج أو غيره وقد
 لمن فيه اقراؤه بذلك حين أراد من سلطان زمانه تلقينه بالقيلوف اذا عرفت هذا

﴿ فنقول لنا في حدوث الاجسام ﴾

ذواتها وصفاتها (مسالك) ستة المسلك (الأول وهو المشهور) للبسط في اثبات هذا المطلوب
 الاجسام لا يتخلو عن الحوادث وكل ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث (بذاته وصفاته
 لاجسام حادثة كذلك اما المقدمة الثانية فظاهرة لان قدم ما لا يتخلو عن الحوادث يستلزم
 بم الحوادث وفيه كلام سيرد عليك ﴿ وأما المقدمة الأولى فلوجيهين ﴾ الأول ان الاجسام
 تتخلو عن الاعراض (لما مر) اشارة الى ما عرف به ان الاجسام لا تتخلو عن الاكوان والتأليف
 وما يتبعهما من الاعراض والاظهر أن يقال لمسيحي أي في المقصد السادس من هذا الموضع
 اذ لا توجد (الاجسام بدون التمايز) بينها لان كل وجود لابد أن يكون متميزا عن
 وجود آخر بالضرورة (وقد بينا ان التمايز بين الاجسام انما هو (بالاعراض) بناء على
 اتلي الجواهر الفردة التي تألفت الاجسام منها (ثم الاعراض حادثة لانها لا تتبقي زمانين)
 كل ما هو كذلك فهو حادث (وقد مر بينهما) أي بيان ان التمايز بين الأجسام لا يكون
 بالاعراض وبيان ان الاعراض لا تتبقي زمانين ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني لكان أولى

﴿ قوله والاظهر أن يقول لمسيحي الخ ﴾ واعلم يقل كذلك أقدم في الموضع الرابع من موقف الأعراض
 كل جوهر يقتضي لذاته أول مقسم صفاته الحصول في الحيز البتة وانه أي الحصول في الحيز وجود ضرورة
 لنا انواعه الأربعة أي أي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وجودة قطعنا حاصل كلامهم هناك وقد
 رفت أيضا في هذا الموضع ان الجسم لا يتخلو عن التأليف فقد ظهر انه قدم بيان كون الأجسام لا يتخلو عن
 أعراض وظاهر ان الحوالة على السابق أولى من الحوالة على الآتى وقوله واذا لا توجد الاجسام دلف على
 له (لما مر) ﴿ قوله ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني الخ ﴾ أي ولو اقتصر على ذلك قال مثلاً قدم بيان الثاني لكان
 لى من قوله وقد بينا ذلك لان قوله وقد بينا أنه تزله أن يقال قدم بيان الأول فلا حاجة الى أن يقال ثانياً قوله
 د مر بينهما أي بيان الأول والثاني فانه حيث يكون بالنسبة الى الأول تكرار اللهم الآن يقصد التأكيد فلذا
 أولى ولم يقل صواباً

لقوله وقد بينا * (الثاني) من الوجهين أن يقال (الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وما
 حادثان) فالجسم لا يخلو عن الحوادث (انما قلنا ان الجسم لا يخلو منها لانه لا يخلو من
 السكون في حينه) بالضرورة (فان كان) كونه في ذلك الحيز (مسيوبا بالسكون) أى يكون
 آخر (في ذلك الحيز فهو ساكن) لأن السكون هو السكون الثاني في المكان الأول (والا)
 أى وان لم يكن كونه في ذلك الحيز مسيوبا بالسكون فيه (فهو متحرك لا يقال) دليلكم
 (منقوض بالجسم في أول) زمان (حدوثه) لجريته فيه مع انه ليس متحركا ولا ساكنا فلم
 يتصف حينئذ بكونه في لافي المكان الأول ولا في المكان الثاني (لانا نقول الكلام في الجسم
 الباقي) فيدعي انه لا يخلو عن الحركة أو السكون لافي الجسم الحادث فلا نقض واذا أورد
 هذا السؤال على طريق المتناقضة كان منافيض الملال اذ مقصوده حدوث الجسم (وانما
 قلنا ان الحركة حادثة لوجوه * الأول ماهية الحركة هي المسيوبة بالتأثير) أى ماهيتها تقتضي
 المسيوبة لقائها لأنها لا تتخلل من حال الى حال أخرى بل قول هي السكون الثاني في مكان
 آخر فتكون مسيوبة بالحالة الأولى والسكون الأول (وماهية الأزلية عدم المسيوبة بالتأثير
 وبينهما منافاة بالذات فلا تكون الحركة أزلية وذلك معنى الحادث * الثاني الماهية لا توجد
 الا في ضمن الجزئيات) لأن المطلق لا يتصور وجوده منفردا عن التبعيات باسرها (ولاشك
 ان شيئا من جزئيات الحركة لا يوجد في الازل) لان كل جزء منها ينقسم الى أجزاء لا يمكن
 اجتماعها فلا توجد الامتافية (فلا توجد ماهيتها) أيضا (فيه) أي في الازل فماهيتها حادثة
 بجزئيتها (الثالث كل حركة من الحركات الجزئية مسيوبة بعدم أزلي فنتجمع الددمات)
 أي ددمات جميع الحركات الجزئية (في الاول) وحينئذ فلا توجد في الازل حركة (أصلا
 والاباست) تلك الحركة (عدمها هذا خلف) واعترض عليه بان الازل ليس وقتا محدودا
 وزمانا مخصوصا اجتمع فيه عدم الحركات كلها حتى ان وجد فيه شيء منها جامع عدمه فيلزم
 اجتماع التقيضين بل معنى كونها أزلية ان تلك الددمات لا بداية لها ولا ترتب بينها بخلاف
 وجوداتها فان لها بداية وترتب ليس بمرض شيء من أجزاء الازل الا ويتقطع فيه شيء من
 تلك الددمات التي لا بداية لها بوجود من تلك الوجودات وليس لاجزاء الازل انقطاع
 في جانب الماضي فاذا وجد في كل جزء منها حركة وانقطع فيه عدمها لم يكن هناك عذور
 الا ان الوهم قاصر عن ادراك الازل فيحسب انه وقت معين اجتمع فيه وجود الحركة مع

فدسها (وقد يذكر ههنا) لبيان حدوث الحركة (وجوه اخرى ما لعلنا ماذكرنا وانما تختلف
السيادة) دون اللهي (متركاها) وذلك مثل ما قبل من انه ان لم يوجد شيء من الحركات في
الازل كانت افرادها كلها حادثة وان وجد فيه شيء منها فان كان مسبوقا بالتبر كان الازل
مسبوقا بغيره وان لم يكن مسبوقا بغيره كان ذلك اول الحركات فيلزم نهايتها وماله اما الى
الوجه الثاني وهو ان جزئيات الحركة مع اذا كانت حادثة كانت ماضيها كذلك واما الى
الوجه الثالث واعلم ان القاهيين الى قدم الجسم لم يذهبوا الى انه موصوف بالحركة جزئية ازالة
بل قالوا انه متصف بحركات متعاقبة لانه لا نهاية لها وكل جزئي منها يوجد في جزء من الازل
على ما صورهه وهذا معنى قولهم ماهية الحركة قديمة وان كان كل واحد من آحادها حادثا
قالوا وعدم بخلوه من مثل هذه الحوادث التي لا نهاية لاعدادها لا يستلزم حدوثه ولا
كون الحادث قديما فلا بد لنا ابطال كلامهم عن بيان امتناع تسلسل الحوادث في التعاقبة
بلا نهاية حتى يتيسر لنا ان نقول الجسم لا يتخلو عن حوادث متناهية وكل ما لا يتخلو عن
حوادث كذلك كان حادثا والا فزم قدم الحادث أو بخلوه من تلك الحوادث لذلك قال
(الرابع) من وجوه حدوث الحركة وامتناع تعاقب افرادها الى غير النهاية (طريقة تطبيق
وقد عرفت) في مباحث ابطال التسلسل (وتقرر ههنا) ان نقول لو تسلسل الحركات
متعاقبة بلا نهاية كان لنا (ان نفرض من حركة ما) كدورة معينة مثلا (الى ما لا بدائة له
جملة) واحدة (و) نفرض ايضا من (حركة قبلها بمقدار متناه) كشر دورات مثلا (جملة
اخرى ثم نطبق الجملتين الجزء الاول) من احدهما (بالاول) من الاخرى (والثاني
بالثاني) وهكذا (لا الى نهاية فان كان بازاء كل من اجزاء الجملة لرائدة جزء من اجزاء الجملة
للتامة كل التي مع غيره كمو لا مع غيره) فيكون الرائد مساويا للتام (هذا خلف
والا وجد في اجزاء الرائدة ما كان لا يوجد بازائه من التامة جزء فتقطع التامة ضرورة
فتكون متناهية والرائدة انما تريد عليها بمتناه والرائد على التام بالتام متناه) بلا شبهة
(فتكون الرائدة ايضا متناهية) فيلزم ناهيتها وهو خلاف القروض اعني عدم ناهيتها
في تلك الجهة فلو كانت الحركات غير متناهية كانت متناهية وما استلزم وجوده عدمه كان
علا نقطا (وقد عرفت الكلام عليه) أي على الاستدلال بالتطبيق (في ابطال التسلسل
سؤالا وجوابا فلا نبيده) دفنا للاملال (الثامن) من تلك الوجوه (طريقة التعاضيف)

وقد عرفها أيضا هناك (وتقررها هنا ان الحركات تألف من اجزاء بعضها ساعة وبعضها
 مسبوقة ولنجعلها اياما مثلا فلو كانت تلك الايام غير متناهية امكن لنا ان نجعل من يوم ما
 وهو اليوم الذي نحن فيه جزءا آخرافنقول هذا الجزء في هذه السلسلة) التي لا تتألف
 (مسبوق) أي موصوف بالمسبوقية (وليس يسابق وكل جزء من اجزائها الاخر سابق
 ومسبق بحسب الفرض) اذالفروض لانهاهي السلسلة اكل واحد من اجزائها الاخره موصوف
 بالمسبوقية والسابقة معا اذ لو وجد فيها سابق غير موصوف بالمسبوقية لانقطعت السلسلة به
 وعلى هذا التقدير (فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي كالاخير للذكور فيكون عدد
 المسبوق أي المسبوقية (أزيد من عدد السابق) أي السابقة (واحدواثمعال لانهما متضادان)
 حقيقين (يجب تكافؤهما في الوجود وتساويهما في العدد وأن يكون إزاء كل واحد) من
 أحدهما (واحد) من الآخر وأما تساوي عدد للشهورين فغير لازم كاب واحد له أبناء الا
 ان يعتبر التنابر الاعتباري بحسب الوصف ولو كانت السلسلة متناهية كان هناك سابق ليس
 بمسبق فيتكافأ الاثنان (وانما قلنا السكون حادث لانه لو كان قدما لامتنع زواله واللام
 باطل اما الملازمة فلانه وجودي لما تقدم) في مباحث الاين من ان وجود الكون ضروري
 معلوم بمعاونة الجلس وكذا أنواعه الارضية لان حاصلها عائد الي التكون والمميزات أمور
 اعتيادية مثل كونه مسبوقا بكون آخر أو غير مسبوق وامكان تحلل فلك وعدمه (وكل
 وجودي) أي موجود (قديم يمنع زواله) ومن ثمة قيل التقدم ثنائي للمقدم (لانه) أي
 التقدم (ان كان واجبا) بذاته (فظاهر) امتناع عدمه وان كان ممكنا كان مستندا الى
 واجب (بالذات (لما ساقى) في آيات الواجب تعالى (ولا يكون ذلك الواجب) الذي
 استند اليه الممكن التقدم (عتاراً لما مر) من (ان التقدم لا يستند الى المختار بل) يكون
 (موجبا فان لم يتواف تأثيره) أي تأثير الوجوب في ذلك التقدم (هل شرط أصلا) بل كان
 ذاته كافيا في ايجاده (ثم من عدمه عدم الواجب) لانه يلزم ذاته من حيث هي وانشاء
 اللازم يستلزم انشاء الملزوم فيكون عدمه محالا (وان توقف تأثيره فيه على شرط فلا
 يكون ذلك الشرط حادثا والا لكان التقدم للشرط به أولى بالحدوث بل) يكون ذلك
 الشرط أيضا (قدما وعود الكلام فيه) وفي صدوره عن الواجب هل هو بشرط أو بغير
 شرط (ويلزم الانتهاء الى ما يجب صدوره عن الواجب بغير شرط دفنا للتسلسل) في

الأمور للترتبة للوجود ما (فلو عدم) هذا الصادر المتبعي إليه (عدم الواجب هذا خلف) فإذا امتنع عدم هذا الشرط مع امتناع عدم الموجب الواجب امتنع عدم مشروطه أيضا وهكذا إلى القديم الذي كلامنا فيه وهو المطلوب (وأما بطلان اللازم فبالافتاق والدليل أما الافتاق فلأن الأجسام عند الحكماء منحصرة في الفلكيات وحركاتها واجبة) عندهم (وفي المنصريات وحركاتها جائزة فلا شيء من الأجسام يتمتع عليه الحركة وأما الدليل فلأن الأجسام متباوية) في اللامية لتركيبها من الجواهر الفردة المتماثلة كما عرفت (فيصح على كل) من الأجسام (من الحيز ما صح على الآخر وما ذلك إلا بخروجه عن حيزه أو نقول الأجسام إما بسيطة وبخروج على كل جزء منه) أي من البسيط (ما يصح على الآخر فيصح أن يماس بيساره ما يماسه يمينه وبالعكس وما هو إلا بالحركة وأما مركبة من البسائط فيصح على بسائطها أن يماسها الآخر وما هو إلا بالحركة وبالجملة فنعلم بالضرورة أن قوله الوضع غير واجبة للبسائط (لأن اجزاءها متحدة في الماهية فيجوز تبدل أوضاعها نظرا إلى طبيعتها) وكذا للتركيبات (لأن تبدل أوضاع البسائط التي فيها يستلزم تبدل أوضاعها) (و) نعلم أيضا بالضرورة (أنه ما من جسم إلا يمكن للقادر المختار) الذي خلقه (أن يغير وضعه فيجعل يمينه يساره وبالعكس وانكاره مكابرة) لا يمتد بها (المسلك الثاني وهو لبعض المتأخرين كالاختصار للمسلك الأول أنه لو وجد جسم قديم ثم إما كونه) واحد (قديم وأما أن يكون قبل كل كونه كونه) آخر (لا إلى نهاية والتالي باطل) تسميه (أما للازمة فلأنه لا بد للجسم من كونه) في حيز لكونه متحيزا بالذات (فإن وجد له كونه غير مسبوق بآخر) أي يكون آخر (ثم القسم الأول) لأن ذلك الكون يجب أن يكون ثابتا للجسم القديم على الاستمرار فيكون قديما (والا) أي وإن لم يوجد له كونه غير مسبوق بآخر (ثم القسم الثاني) لأن كل كونه له قاته مسبوق بكون آخر فوجب أن يكون قبل كل كونه كونه لا إلى نهاية (أذ على ذلك التقدير) الذي نحن فيه (لو وجد كونه لا كونه قبله ثم خلو الجسم عن الكون) وأنت خير بأن القسم الثاني لا يحتاج إلى هذا البيان لأنه إذا لم يوجد له كونه غير مسبوق بآخر فإن كل كونه له مسبوقا بكون قبله لا إلى نهاية إنما يحتاج إلى البيان هو القسم الأول بأن يقال ذلك الكون الذي ليس مسبوقا بمثله يجب أن يكون مستمرا أولا والأثرم خلو الجسم عن الكون ثم لو قيل إن وجد له كونه قديم فهو القسم الأول والأفلا بد أن يكون قبل كل كونه

كون آخر اذ لو وجد له كون لا كون قبله لم يخلو الجسم عن الكون لانظم الكلام (وأما
 بطلان التالي فاما القسم الاول) وهو قدم الكون (فيمثل مايتناه جدرث السكون وأما
 القسم لثاني) وهو تدافع الاكوان الى مالا نهاية له (فبالنطيق وطريقة التضائيف وغيرهما)
 من أدلة بطلان التسلسل (ولا يخفى عليك ان في هذا المسلك طرعا مؤنثات كثيرة) كانت
 في المسلك الاول (من بيان كون السكون وجوديا) اذ قد اختلف فيه فذهب الحكماء الى
 انه عدم الحركة عما من شأنه الحركة فيجوز حينئذ زواله لان اعدام الحوادث تزول بوجوداتها
 مع كونها أزلية (فان الكون) الذي ذكر في هذا المسلك (لاشك في انه وجودي) بلا
 خلاف (ومن بيان ان الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون فان نقائل أن يقول هو في الازل
 لا متحرك ولا ساكن لان كلا منهما يقتضي المسبوقية بالتغير) فلا يصح اتصافه بشئ منهما
 في الازل (ومن سقوط قولهم السابقة والمسبوقية في الحركة بالفرض اذ لا أجزاء لها الا
 بالوهم وفي الخارج هو أي الحركة (كون واحد مستمر) بين اللبدا والمنتهي لما من من
 ان الحركة تطلق على الامر المتند ولا وجود له في الخارج بل يتمتع بوجوده فيه وعلى الامر
 المستمر الموجود الذي لا انقسام له في مأخذ الحركة وهو الذي يدعى انه قديم لا للمعنى الاول
 فتأمل ﴿ المسلك الثالث للامام الرازي ﴾ ذكره في المحصل ونسبه الآمدي الى بعض
 المتأخرين من الاشاعرة (وهو أيضا مأخوذ من المسلك الأول والمؤنثات) التي كانت فيه
 باقية ههنا (بجملها) سوى قليل منها كما لا يخفى (وتقريره انه لو وجد جسم قديم لكان في الازل
 اما متحركا أو ساكنا والتالي باطل يقسميه وأنت بمعرفة بيانه بعبد مافردناه في السلكين
 السابقين خير) فلا تشتغل به حذف المؤنثة (المسلك الرابع له أيضا كل جسم ممكن لانه
 مركب) اما من الجواهر الفردة أو الميول والصورة (وكثير) أي وتشترك في ماهيته
 أمور متعددة (وسياتي) في الالهيات (ان الواجب) الوجود (واحد) لا شريك له في
 حقيقته (وغير مركب) فلا يكون الجسم واجبا بل ممكنا (وكل ممكن هو موجود فله
 موجود ولا يتصور) اليجاد (الا عن عدم وهو مبني على ما ذكرنا في مباحث القدم من انه
 لا يجوز) الامام الرازي (استناد القديم الى السبب الموجب) كما لم يجوزوا استناده الى المختار
 (و) ند (نهناك على مأخذه فتذكره) المسلك الخامس الاجسام قبل التفاعل المختار لما سألني
 في الصفات) أي في صفاته تعالى (فتكون) الاجسام (حادة لما يتنا ان القديم لا يستند الى

المختار وهذان الوجهان) أى الرابع والخامس (يشتان حدوث العالم) كله (من الاجسام
 والمجردات وصفتها بخلاف الاولين فانهما لا يعطيان الا حدوث الاجسام) وصفتها
 (بمحتاج في قسمها الى تى المجردات) ولم يتعرض للمسك الثالث لانه جملة عين الاول
 لبقاء المؤثرات وأما السادس فهو في حكم الاولين بلا اشتباه (المسك السادس) الجسم يقوم
 به الحادث وهو ضرورى لما نشاهده من (حدوث) الحركات (القائمة به) وتجدد الاعراض
 الحالة فيه كالاضواء والالوان والاشكال وغيرها (ولاشي من القديم كذلك لما سنبرهن عليه
 في (الالهييات) من ان القديم لا يكون عللا للاحداث (احتج الخضم) على القدم (بشبه)
 (أودع (الاولى) وهي مستخرجة من اللة المادية أن يقال (المادة قديمة والا احتاجت الى مادة
 أخرى) لما عرفت من ان كل سادت مسبوق بالمادة (وتسلسل) أي ثم التسلسل في المواد
 (وانها) أي المادة (لا تخلو عن الصورة الجسمية والتنوعية أيضا) لما تقدم فيزم قدم الجسم
 لكون أجزائه بأسرها قديمة (والجواب منع تركب الجسم من المادة والصورة و) ان سلمنا
 ذلك (لا نسلم كون المادة قديمة فانه) أي كونها قديمة (ثبت بوجوب اختلاف الاستعداد
 المتفرع الى وجود الحوادث كما سلف) وانه فرع الايجاب بالذات وسقطه (بأبانت قدرة
 الصانع في الوقت الخامس (ولا نسلم) أيضا) لانها لا تخلو عن الصورة وقد مر ضعف دليله
 والشبهة (الثانية) وقد نسبها الامام الرازى الى اللة الصورية أن يقال (الزمان قديم والا كان
 عدمه قبل وجوده قبلة لا يجامع فيه السابق المسبوق وهو) السابق (الزمان فيكون
 وجودها حين بما فرض ممدوما هذا خلف) واذا كان الزمان قديما كانت الحركة التي
 هو مقدارها قديما فكذا الجسم الذي هو محل الحركة (والجواب منع ان التقدم بالزمان)
 أي لا نسلم تحقق التقدم الزماني فانه فرع وجود الزمان وهو غير مسلم (وان سلم)
 تحقته في الجملة (فليس) تقدم عدم الزمان على وجوده (بالزمان) حتى يلزم اجتماع التقيضين
 (بل هو كتقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض) اعني التقدم بالذات لا بالمر زائد عليها
 فلا عذر حينئذ في الشبهة (الثالثة وهي المدة) عدمه في اثبات مطلبهم ومأخوذة من
 اللة للآثرة ان يقال (فاعلية الفاعل للعالم) أي تأثيره فيه وإيجاده اياه (قديمة ويلزم منه قدم
 العالم بانه) أنه (لو كانت) فاعليته (حادثة) مخصوصة بوقت معين (لتوقفت على شرط
 سادت) غنص بذلك الوقت (والا) أي وان لم تترق على شرط كذلك لزم الترجيح بلا

مرجح) لان اختصاص حدوث القاطية حينئذ بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده مع تساوي نسبتها الى جميع الاوقات تخصيص بلاخص (والكلام في ذلك الشرط) الحادث واختصاصه بوقت معين (كما في) الحادث (الاول) فلا بد له ايضاً من شرط آخر جاد (وبلزم التسلسل) في الشروط الحادثة واذا كانت فاعليت قدعية كان الاثر قدعياً ايضاً اذ لا يتصور تحقق تأثير ويجاد حقيقي في زمان مع عدم حصول الاثر فيه وقد تقرر هذه الشبهة بعبارة أخرى البسط فيقال جميع ما لا بد منه في اليجاد ان كان حاصلاً اذ لا كان اليجاد حاصله اذ لو لم يحصل لكان حصوله بعده اما ان يتوقف علي شرط حادث فلا يكون جميع ما لا بد منه حاصل وهو خلاف للنزوح أولاً يتوقف فيلزم الترجيح بلا مرجح واذا كان اليجاد اذ لا كان وجود الاثر الذي لا يختلف عنه كذلك وان لم يكن جميع ما لا بد منه في اليجاد حاصله في الازل كان بعضه حادثاً قطعاً فنقل الكلام اليه ونقول ان لم يمتنع هذا الحادث الى ايجاد لم استثناء الحادث عن المؤثر المتخصص وان احتج بما ان يكون جميع ما لا بد منه في ايجاده حاصله في الازل فيلزم قدم الحادث أولاً يكون حاصله في بعضه حادث بالضرورة فيلزم التسلسل في الاسباب والسيئات وهو حال (وقد ذكر في الجواب عنه وجوده والذي يصلح للتحويل عليه وجهان الاول النقص بالحادث اليومي) اذ لا شبهة في وجوده فنقول فاعلية القاطية القاطية لهذا الحادث قدعية اذ لو كانت حادثة لزوقفت على شرط حادث حذراً من الترجيح بلا مرجح والكلام في هذا الشرط الحادث كما في الاول فتسلسل الحوادث للترتبة الى الا نهاية له فلو صح دليلكم لكان الحادث اليومي قدعياً (لا يقال انه) أي الحادث اليومي (يستند الى الحوادث الفلكية) من الحركات والاتصالات الكوكبية (وكل منهما مسبوق بآخر لا الى نهاية) وبمثل هذا التسلسل جائز بخلاف التسلسل في الامور للترتبة المتعومة (لا ما تقول ابتداء الفارق) بين صورة النقص وعمل النزاع على الوجه الذي ذكرتموه (لا يدفع النقص) لان التسلسل في الامور التي ضبطها وجود سواء كانت مجمعة أو متعاقبة محال كما وقت عليه (وايضاً فنقول) اذا سلم جواز التسلسل في الحوادث المتعاقبة (فلم لا يجوز ان يكون حدوث العالم مشروطاً بشرط مسبوق بآخر لا الى نهاية) فيكون حدوث العالم من البدء القديم بسلسل الحوادث المتعاقبة كما في الحادث اليومي عنكم (فان قيل ذلك) أي تسلسل الشروط للمتاقبة (انما يتصور فيما له مادة)

يتزايد استعدادهما بتوارد تلك الشروط عليها لقبول الحادث المشروط بتلك الشرط حتى
 اذا كثر الاستعداد فاض عليها من المبدأ القديم ما هي مستعدة له (وما سوى العالم) أي
 ما هو خارج عنه (ليس له مادة) حتى يتصور توارد الشروط للتعبرة في حدوث العالم عليها
 (فلنا لانلم ذلك) الذي ذكرتموه من ان الشروط والحوادث المتعاقبة انما يتصور في
 للماديات (اذ قد تكون تصورات متعاقبة لامر مجرد) عن المادة ونواحيها (كل سابق منها
 شرط لللاحق الى ان تنتهي) فيما يزال (الى ما هو شرط) أي الى تصور هو شرط
 (لحدوث العالم) الجسماني فلا يتم الاستدلال بما ذكرتم على قدمه (الا ان يقال لكلي
 حادث مادة) وتلك المادة لا تخلو عن الصورة (فيكون هذا وجوعا الى الطريقة الأولى وقد
 أجبنا عنها) الوجه (الثاني ان ترجيح القابل المختار عندنا لاحد مقدوره) على الآخر (انما
 هو بمجرد الإرادة ولا حاجة فيه) أي في ذلك الترجيح (الى) دافع (مرجع ينضم اليه كما
 تقدم بحقيقته في مثال طريق المار من السبع وقد حي المطشان) فتقول التفاعلية حادثة
 بمجرد الإرادة للتعلمة بالمقدور وقد يقال هذه الإرادة المستزمنة لوجود المقدور ان كانت
 قديمة لزم قدم المقدور وان كانت حادثة احتاجت الى ارادة أخرى أو شيء آخر حادث فيزوم
 التسلسل ويحاجب بما يجوز ترتب الارادات أو ترتب تعلقات اعادة واحدة قديمة الى ما لا يتناهي
 وما يجوز حدوث تعلقها في وقت معين بلا سبب يخص لكون التعلق أمرا اعتباريا
 فليك بالتدبر فيها والتثبت في مزال الاوهام في أمثال هذه التعلقات الشبهة (الرابعة
 صحة العالم) أي إمكان وجوده (لأول لها والازم الانقلاب من الامتناع الثاني الى
 الامكان الثاني) وأنه يرفع الامان عن البدنيات كجواز العائزات واستحالة المستحيلات
 (وكذلك صحة تأثير الباوي فيه) أي وكذا إمكان تأثيره تعالى والعالم لأول له والازم
 الانقلاب المذكور وحينئذ (فيجب أن يحزم بإمكان وجود العالم في الازل) من الصانع
 (وهو يظل دلائم) أي دلائل للتكلمين على امتناع وجوده فيه (ثم) أي بعد ثبوت
 إمكان وجوده وصدوره أولا (تقول ترك الجود) الذي هو افاضة الوجود عليه (زمانا
 غير متناه لا يليق بالمواد المطلق) الكامل من جميع الجهات في كونه جوادا فوجب قدم
 وجوده والازم تطلبه (والجواب انه) أي ما ذكرتموه من حديث الجود و لزوم التعطل
 كلام (خطابي) لا يمدى فما فيها نحن فيه من البرهانيات (ثم انه لا يحزم من أزلية الصحة

صحة الازلية كفي الحادث بشرط كونه حادثا) فان امكانه ازل لما ذكرتم وليست ازلته
 ممكنة لاستحالة الازلية مع شرط الحدوث وقد عرفت انه اذا اخذ ذات الحادث من حيث
 هو كان امكانه ازيا وامكن ازلته ايضا واذا اخذ بشرط الحدوث لم يكن له امكان من
 هذه الحيثية فضلا عن أن يكون امكانه ازيا (والمقصد الثاني) في صحة فناء العالم بعدم
 وجوده (وهو فرغ الحدوث فن قال انه قديم قال لا يجوز عدمه لما تقدم) في بيان حدوث
 السكون من ان القديم لا يجوز عدمه (وأما من قال انه حادث فقد قال بجواز فناءه لكون
 ماهيته من حيث هي قابلة للعدم) حيث كانت متصفة به (والعدم قيل) أي قبل الوجود
 (كالدعم بعدم) أي بعدمه (لا تميز بينهما ولا اختلاف فيهما فما جاز عليه أحدهما جاز عليه
 الآخر) فقد ثبت جواز الفناء وأما وقوعه فقد توقف فيه بعضهم وأول الآيات الدالة عليه
 (لم يخالف في ذلك أحد الا الكرامية فانهم مع اعترافهم بحدوث الاجسام قالوا انها أبدية
 ممتنع فناءها ودليلهم) على ذلك (بما شرنا اليه في امتناع بقاء الاعراض والكرامية طردوه
 في الاجسام) فقالوا لو عدم الجسم بعد بقاءه لكان عدمه اما لذاته وأما لغيره آخر وجودي
 أو عدوي الى آخر ما مر هناك والكل باطل فلا يصح عدمه (فانفت اليه تجده مع جوابه)
 المذكور هناك (محضر عندك) فلا حاجة الى اعادتها (والمقصد الثالث) في الاجسام باقية خلافا
 للنظام) فانه ذهب الى انها متجددة آتانا كالاعراض وقيل هذا التعلل عنه غير معتمد عليه لانه
 قال باحتياج الاجسام الى المؤثر حال البقاء فتوهمت النقلة انه لا يقول ببقائها (ومن أصحابنا) أي
 ومن الاشاعرة (من ادعي فيه الضرورة) أي البداهة قال لا مدى نحن نعلم بالضرورة العقلية
 ان ما شاهدناه بالامس من الجبال والرايات والارضين والسموات هو عين ما شاهدناه اليوم
 وكذا نعلم بالاضطرار ان من فاعناه بالكلام هو عين من ختمناه معه وان اولادنا ورفقاءنا
 الآن هم الذين كانوا معنا من قبل (لا يقال ليس ذلك) أي جزئنا ببقائها ضرورة (الابقائها
 في الحسن) فانه يشهد باستمرار الاجسام (ولا يصلح) الحسن وشهادته بالبقاء (للتحويل
 عليه) والوثوق به (اذا لاعراض كذلك) لان الحسن شاهد ببقائها (وقد قدم) أيها الاشاعرة
 (بانها لا تبقى) زمانين بل هناك امثال متجددة لم يدرك الحسن تفاوتها فحسبها أمرا واحدا
 مستمرا فكيف يقبلون شهادته في الاجسام دون الاعراض (قلنا) أي لا نقول (لا نعلم

ان ذلك (الجزم متأ) ليس الا لبقاء في الحس) حتى يتجه عليه ما ذكرتموه (بل الضرورة العقلية حاصلة) بلا شبهة (والضروري) البديهي (لا يطلب مستنده بل هو ما يجزم به مجرد الفطرة) عند تصور الطرفين وملاحظة النسبة فان ذلك هو معني البديهي المرادف للاولى (ومنهم من استدل عليه بأنه لو لم تكن الاجسام باقية لارتفع الموت والحياة) أى لم يكن ان يقال موت حي أو حياة ميت لان علمهما يجب ان يكون واحدا وعلى ذلك التقدير فالجسم حال حياته غير الجسم حال مماته فلا يكونان واردين على موضوع واحد (و) لا ارتفع (التسخن والتبرد والتدود والتبيض) ونظائرها أى لم يكن القول بالاستحالة أصلا بأنها مشروطة بايجاد المحل (وكل ذلك باطل بالضرورة) العقلية (حجة النظام) أنها لو بقيت لامتنع عدمها بالدليل الذي ذكرناه لبقاء الاعراض (أى في امتناع عدمها على تقدير بقاءها) واللازم باطل اتفاقا عليه (على منشا مذاهب النظام والكرامية وغيرهم (ذلك الدليل لما قام في الأمراض) ودل على امتناع بقاءها (طرده النظام في الاجسام فقال بعدم بقاءها أيضا) قال الآمدي وذلك لأنه يبي على أصله وهو ان الجواهر مركبة من الاعراض حتى ان كانت الامراض مختلفة كانت الاجسام مختلفة قال ولهذا فانا ندرك الاختلاف في بعض الجواهر كاللحم والنار بالضرورة كما ندرك الاختلاف بين الحرارة والبرودة كذلك (ولما كان يتاوها ضروريا) اوليا (التزم الكرامية أنها لا تقضي) أصلا بناء على اعتقادهم صحة ذلك الدليل (وقرئ قوم) فقد اتوا بجديد الاعراض وبقاء الاجسام وانما افروا بينهما (بان الاعراض) على تقدير بقاءها بعدم الشرط بعدم بقاءها (مشروطة بالجواهر للشرطة بها فيدور) وتلخيصه ان عدمها بعدم بقاءها لا يجوز أن يكون بعدم الشرط لأن شرط بقاءها لا يجوز أن يكون عرضا لامتناع التماسك بل لا يكون ذلك الشرط الا للجواهر مع كونه مشروطا بالاعراض في البقاء فيلزم الدور فبطل هذا القسم في الاعراض كسائر الاقسام ثبت أنها لو بقيت لامتنع عدمها لكنها جائزة لعدم بالضرورة فلا تكون باقية (وأما الجواهر فيحفظها الله تعالى باعراض متعاقبة يخلقها فيها فإذا أراد الله (أن يضي) الاجسام (لم يخلق فيها المرض) فتنتفي بانهاء شرط بقاءها ولا عذر فيه وهذا مذهب الاشاعرة (أو يخالف فيها عرضا متافيا لبقاء) وهو الفناء مثلا فينتفي بذلك وهذا مذهب المعتزلة فلا يتم في الاجسام الدليل الدال على امتناع الفناء بعد البقاء فلا يلزم كونها غير باقية (وللمقدم الرابع) الجواهر يمتنع عاها التداخل)

أى دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يحدان في المكان والوضع ومقدار الحجم وهذا الامتناع ليس ممللاً بالتحيز كما ذهب إليه للمنزلة من ان الحيز له باعتبار وجود أحد الجوهرين فيه كونه مضاد لكونه باعتبار وجود الآخر فيه بل هو (لذاتها بالضرورة) البدئية (اذ لو جاز ذلك) أى تداخل الجواهر (لجاز أن يكون هذا الجسم المعين اجساماً كثيرة متداخلة) (و) جاز أن يكون (الذراع الواحد من الكرياس مثلاً ألف ذراع بل) جاز (تداخل العالم كله في حيز خردلة) واحدة وجاز أيضاً أن يفصل عنها عوالم متعددة مع بقائها على هيئتها (وصريح العقل) بداهته (بابه) وقد اتفق المتأخرون على امتناع التداخل (وأما النظام فقيل أنه جوزه والظاهر أنه لم يزمه ذلك فيما صار إليه) من أن الجسم للتناهي المقدار مركب من أجزاء غير متناهية العدد اذ لا بد حينئذ من وقوع التداخل فيما بينها (وأما أنه التزمه وقال به) صريحاً (فلم يعلم) كيف وهو جحد بالضرورة فلا يرتضيه حائل لنفسه (وان صح) أنه قال به (كان مكابراً) لمقتضى عقله (المقصود الخامس) وحدة الجوهر ووحدة حيزه متلازمان فكما لا يجوز كون جوهرين في حال واحد في حيز واحد) كما مر آنفاً (فلا يجوز) أيضاً (كون الجوهر لواحد في آن واحد في حيزين وهذا ضرورى) أيضاً كالأول (وقال بعض الأئمة في إثباته لوجاز ذلك لم يكن لنا) العزم بأن الجسم الحاصل في هذا الحيز غير الجسم (الحاصل في الحيز الآخر) وأيضاً فلا يبقى فرق بين الجسم الواحد والجسمين ولعل ذلك (الذي أورده في إثباته) (قبيح على الضرورة بمبارات) مختلفة (تصور المطلوب في الذهن) تصويراً واضحاً (فإن شيئاً من ذلك) الذي جملة دليلاً (ليس بأوضح من المطلوب) فكيف يصح الاستدلال به (فنييه) هل يعنى الجسمان باعتبار امتناع اجتماعهما في حيز واحد (متدين كما يسمى الرضان باعتبار امتناع اجتماعهما في محل واحد (متدين) كما عرفت (فيه خلاف بين المتكلمين) فنع التفاضل من اطلاق اسم الضد على الجواهر فكأنه راعى في التضاد تمايز الضدين على المحل القوم وذلك غير متصور في الجواهر بخلاف الأمراض وجوزه الاستاذ أبو اسحاق (وهو) بحث (لفظي) حاذى الى مجرد الاصطلاح (في اطلاق اللفاظ) ولكل أن يصطلىح في لفظ الضدين على ما يشاء) من الملقى اذ لا حجب في ذلك (واعلم ان الحكماء خلافاً قريباً منه في الصور النوعية كالنارية والمائية على ما ضدان أم لا) قال بعضهم نعم وقال آخرون لا (وهو أيضاً) بحث

(لفظي مرجعه الى اشتراط وارد الضدين على موضوع أو عمل فالت شرطاً توادها على موضوع لم يكنوا ضدّين) اذلا موضوع لهما (وان اكتفى بالمحل) فالتى هو أهم من الموضوع (فهما ضدان) لتواردهما على المادة العنصرية (والاصطلاح المشهور على الأول هو المقصد السادس) الجسم هل يتخلو عن المرض وضده اتفق المتكلمون (من الاشاعرة) على منعه (وقالوا كل عرض مع ضده يجب أن يوجد أحدهما في الجسم (وجوزوه بمض الدهرية في الازل) وقالوا ان الجواهر كانت خالية في الازل عن جميع اجناس الاعراض ولم يجوزوا خلوها عنها فيما لايزال (وهم بمض الثنائيات بان الاجسام قديمة بذواتها محدثة بصفاتهما وجوزوه) أى خلو الجسم عن المرض (الصالحية) من المدترلة (فما لايزال) فقالوا يجوز فيه خلو الجسم عن جميع الاعراض (وللمعتزلة) الباقين (تفصيل) فالبصرية منهم يجوزونه في غير الاكوان والبندادية يجوزونه في غير الاكوان وأما المتكلمون (أى الاشاعرة) فمنهم من بناء على ان الاجسام متجانسة (عندهم تركبها من الجواهر الافراد المتماثلة (وانما تميز) الاجسام بمضاهن بمض (بالامراض) الحالة فيها (فلخلا) الجسم (عنها) بأسرها (لم يكن) ذلك الجسم (شيئا من الاجسام المخصوصة) المتميزة عن غيرها (بل) كان (جسما مطلقا) غير مخصوص معين (والمطلق لا وجود له بالاستقلال ضرورة) انما الموجود في الخارج هو الاور المتعينة المتنازة ويرد على هذا الاستدلال انه وبما كان الامتياز بمض الاعراض فلا يلزم ان الجسم لا يتخلو عن شئ من الاعراض وضده مما (وهو اتفق النظام في ذلك) أى في امتناع الخلو (لهم) أى للتكلمين (أمر ظاهر) يعني انه وان خالفهم في تماثل الاجسام لكنه يوافقهم في امتناع خلوها عن الامراض بناء على ما مر من مقدمته في تركيب الجسم من المرض وذلك ظاهر لا ستره به (ومنهم من احتج عليه) أى على امتناع الخلو (بامتناع خلوه من الحركة والسكون كما مر وهو ضعيف لان الدعوى عامة) في كل عرض مع ضده (وهذا) الاحتجاج (لا تنبم فيه وروى عرض) سوى الحركة والسكون (يتخلو الجسم عنه وعن ضده) فان الهواء خال عن الالوان والطعم وضدادهما ثم يصلح ردا على البندادية حيث يجوزوا التخلو عن الاكوان وعلى الصالحية حيث جوزوا التخلو عن الجميع فيما لايزال (وأما قياس البعض على البعض) قياس (ما قيل الاتصاف بما بعده وبالعكس فاضيف) من ذلك الضعيف يعني ان بعضهم حاول التعميم في الاحتجاج المذكور فقال لما ثبت امتناع الخلو عن

الا كوان ثبت امتناعه عن سائر الاعراض بالقياس عليها وهو فاسد جداً فبادراً ظاهره اذ
 لا جامع فيه أصلاً وبعضهم أراد اثبات الدعي فقال: انفتت الأشاعرة والمنزلة على امتناع
 الخلو بعد الاتصاف وذلك لاجراء المادة من الله تعالى يخلق للثل أو الضد بعده عند
 الاشعري وامتناع زوال المرض الا بطريان ضده عند المتزلي فكذا يتمتع الخلو قبله قياساً
 عليه وهو أيضاً خال عن الجامع مع ظهور الفارق وانما كانا أضمت من التمسك بالحركة
 والسكون لانه ثبت بعضاً من المطلوب بخلافها (احتج المجوز) للخلو (بوجوه) ثلاثة
 (الأول) لو لم من وجود الجوهر وجود المرض لكان الرب تعالى مضطراً الى احداث
 المرض عند احداث الجوهر وانه يتي الاختيار والجواب ان هذا لازم عليكم في امتناع
 وجود المرض دون الجوهر و امتناع وجود (العلم دون الحياة و) امتناع وجود (العلم
 بالنظر فيه دون النظر) فانكم لا تجوزون انقلاب العلم النظري بصفاته تعالى ضرورياً
 وحصوله بلا نظر فيلزم كونه مضطراً الى احداث الجوهر والحياة والنظر عند احداث
 الامور الموقوفة عليها (فاهو عذرکم في صور الازام فهو عذرنا في عمل النزاع) ولا يخفى
 عليك ان الازام الثالث لا تبطل على من يسند النظر والعلم المستفاد منه الى قدرة العبد وكذا
 اذا أبدل الثالث بما ذكره الأمدى من لزوم العلم بالنظر فيه عند انتهاء الآفات المانعة منه
 الوجه (الثاني) ما من معلوم الا ويمكن ان يخلق الله تعالى في العبد علماً به والمعلومات (أي
 المعلومات التي يمكن ان يتعلق العلم بها) في نفسها غير متناهية) لشمولها الواجب والممكنات
 والمتممات فكذا العلوم المتعلقة بها غير متناهية (والحاصل) من تلك العلوم (للعبد متناه)
 لاستحالة وجود ما لا يتناهي (فان اتني) والظاهر ان قال قد اتني (منه علوم غير متناهية
 فكان يجب) على تقدير امتناع الخلو عن المرض وضده (ان يقوم به بازاء كل علم منتف عنه
 ضده فلزم) حينئذ (قيام صفات غير متناهية) بالعبد (وكذا) الحال (في المقتدرات
 ونحوها) كإرادات (وانه حال) لما عرفت (والجواب ان المتني) من المبدوء (تعلق العلم)
 بمالا يتناهي من المعلومات (وانه) أي ذلك التعلق (ليس بمرض) بل هو أمر اعتباري
 (وهذا) الازام الذي ذكرتموه (انما يلزم من يوجب كل معلوم الى علم) على حدة وبجمله
 مع ذلك أمراً بوجوده لا نفس التعلق الاعتباري (ونحن لا نقول به) بل يجوز أن يتعلق
 علم واحد بمعلومات متعددة أو يجعل نفس التعلق لا صفة موجودة (وأجاب الاستاذ أبو

استحقاق بناء على أصله من تضاد العلوم المتعددة) وإن كانت مختلفة لا متباينة (إن) أي
بأن (ضد العلوم المتفية (التي لا تنتهي (هو العلم الحاصل) سواء كان متقدماً أو واحداً
فلا محذور (وأثر) الاستاذ على أصله (امتناع اجتماع عِلْمَيْن) مطلقاً في محل واحد لكونهما
متضادين عنده (فألزمه وزعم أن لكل علم علماً من القلب غير ما للآخر فلا يجتمع علان في
محل واحد أصلاً (وأجاب ابن فورك) فقال (المعلومات وإن كانت غير متناهية فالإنسان
لا يقبل منها إلا علوماً متناهية لا امتناع وجود ما لا ينتهي مطلقاً) وإذا لم يقبل ما لا
ينتهي من العلوم لم يلزم على تقدير خلوه من العلوم التي لا تنتهي أن يتصف
باضداد غير متناهية لأن قيام الضد إنما يكون بديل ما كان المحل قابلاً له قال الأمدى وهذا
أمد من جواب الاستاذ قال المصنف (وأما يصح) هذا الجواب (لو امتنع وجود
ما لا ينتهي بدلاً عما يتمتع وجوده مما) لكنه لم يثبت وأجب عنه بأن اللازم حينئذ اتصاف
البدل بصفات غير متناهية على سبيل البدل وليس بمستحيل لأن الحاصل للبدل في كل وقت
مع ما قبله من الاوقات متناه طمناً (وأجاب القاضي) البائلي (بأنه قد يكون انتهاء ما انتهى
عنه (من العلوم) التي لا تنتهي (بضد تام) هو صفة واحدة مضادة لجميع تلك العلوم
للتنفية ولا استعالة في مثل ذلك (كالموت والنوم) فانهما ضدان (لجميع العلوم) على الإطلاق
وإذا سار ذلك جاز أيضاً أن تضاد صفة واحدة ما عدا العلوم الحاصلة ه الوجه (الثالث
المواء) (كذا) (لما خال من اللون) المخصوص كالسواد مثلاً (و) من (ضده) أيضاً
اذ لا لون له أصلاً وكذا هو خال عن الطعوم للتضادة كما مررت الإشارة اليه (والجواب
منع عدم اللون) فيه (بلى) له لون ما لكنه لا يدرك لضفه أو ألزم أن الشفيف (الثابت
لهواء والماء أمر وجودي هو (ضد اللون) (الطلق) (لا عديمه ه قبيح منهم) أي من
المتكلمين (من قال يقول الأعراض) الثابت للجواهر (مطل بالتحيز للدوران) فانه اذا وجد
التحيز وجد القبول وإذا عدم عدم والمدارعة للدائر (وقيل لا دوران كل) منهما (مع
الآخر فليس استناد أحدهما الى الآخر أولى من العكس والحق التوقف) لأن كل واحد
من اللذهين ممكن ولا قاطع في شيء منهما ه المزمع السابغ الاباد ه الموجودة (متناهية)
من جميع الجهات (سواء كانت) تلك الاباد (في سلاء) كالاباد للفرارة للمادة الجسمية
(أو خلاه) كالاباد المجردة عنها (إن جاز) الخلاء والمراد أن تنافي الاباد لا يتوقف على

امتناع الخلاء (خلافاً لهذا) فاتهم ذهبوا الى انها غير متساوية وانما قلنا بتساويها (لوجود
 • الأول لو وجد بعد غير متساو) ولومن جهة واحدة (قلنا أن نقرض) من مبدأ معين
 (خطا غير متساو وخطا آخر متساو) بحيث (يوازيه) في وضعه الأول أي يكون بحيث
 لا يلائمه أصلاً وان أخرج الى غير النهاية (ثم عيّل) الخط المنتهي بحر كنهه مع ثبات أحد
 طرفيه الذي في جانب المبدأ (من الموازاة مائلا الى جهته) أي جهة الخط الغير المنتهي
 (قياسه أي يصير بحيث يلاقيه بالاخراج وذلك أعني حصول المسامطة بتلك الحركة معلوم
 (ضرورة والمسامطة) المذكورة (حادث) لكونها معدومة حال الموازاة المتقدمة عليها (قلنا
 أول) اذ كل حادث كذلك (وهي) أي مسامتته اياه (بنقطة) لأن تقاطع الخطين لا يتصور
 الا عليها (فيكون في الخط الغير المنتهي نقطة هي أول نقطة المسامطة وأنه محال اذ ما من
 نقطة نقرض على الخط الذي فرض غير متساو (الا والمساوطة مع ما قبلها) أي فوقها من
 جانب لا تنهي الخط (قبل المسامطة معها) وذلك (لأن المسامطة) مع أية نقطة نقرض
 (انما تحصل بزواوية مستقيمة الخطين) عند الطرف الثابت من الخط المنتهي فأحد الخطين
 هو هذا المنتهي مفروضاً على وضع الموازاة والآخر هو بعينه أيضاً لكن حال كونه على
 وضع المسامطة فكان هنالك خط آخر كان منطبقاً عليه فزال بحر كنهه انطباقاً مع بقائه أحد
 طرفيه على حاله ويزداد انصافه بأن نقرض الخط المنتهي خارجاً من مركز كرة موازياً
 لغير المنتهي ثم نقرض حركتها حتى يصير مسامطاً فيحدث عند مركز الكرة زاوية
 مستقيمة الخطين وانها قبل القسمة الى غير النهاية (اذ قد بين اقليدس في الشكل التاسع
 من المقالة الاولى من كتابه ان كل زاوية مستقيمة الخطين يمكن نصفها بنقط مستقيم
 ولا شك ان كل واحد من النصفين زاوية مستقيمة الخطين فيقبل التنصيف أيضاً وهكذا
 الى ما لا نهاية له على ان الزاوية المسطحة اما كم أو كيفية حالة فيه سارية في جهة واحدة منه
 فتكون قابلة للاقسام أبداً كالمنادير (وكلاً كانت الزاوية أصغر كانت المسامطة مع النقطة
 فوقية) يعني اذا فرض ان نقطة ما هي أول نقط المسامطة لم تكن تلك النقطة كذلك لأن المسامطة
 معها انما تكون بحدوث زاوية متجهة الى نصفين ولا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث كلها
 وفي حال حدوث النصف توجد المسامطة لروال الموازاة حينئذ قطعاً وتلك المسامطة مع نقطة
 فوقية بلا شبهة فلا تكون النقطة الأولى أول نقطة المسامطة وهكذا فلا يمكن أن يوجد

هناك ما هو أول تلك النقط وقد تبين ذلك بان المسامته انما تكون بالحركة وكل حركة منقسمة الى جزء سابق وجزء لاحق فحال ما يوجد الجزء السابق تكون المسامته مع نقطة أخرى وهكذا قال المصنف

﴿ تلخيصه ﴾

أي تلخيص هذا الوجه انه (لو وجد بعد غير متناه لا يمكن الفرض) أي المفروض (المدكور واللازم باطل لانه مستلزم اما امتناع المسامته أو لوجود نقطة هي أول نقط المسامته) اذ مع ذلك الفرض اما أن تمتنع المسامته وهو أحد الأمرين أو لا تمتنع فيجب أن يوجد أول نقط المسامته وهو الأمر الآخر (والتسليم باطلان) اما وجود تلك النقطة فلما من استحالة واستلزام وجودها تنافي ما لا يتناهي أيضا وأما امتناع المسامته فلأن زوال الموازاة بالحركة يستلزم وجودها فلا يتصور امتناعها على ذلك الفرض كما لا يخفى ومنهم من فرض الخط المنتهي أو لا مسامتة ثم يحرك الى أن صار موازاً قال فلا بد من نقطة هي آخر نقط المسامته لانها كانت ثم زالت فيكون لها نهاية لكنه باطل لثلاث مآثر وسماه برهان للوزاة (واعترض عليه بمنع إمكان الفرض) أي لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه فيكون موازياً للأول أو لا مسامتة له بسبب حركته نائياً اذ يتجاوز ان يكون بعض هذه الأمور محالاً في نفسه أو يكون كل واحد منها ممكناً واجتماعاً محالاً كاجتماع قيام زيد مع عدمه وحينئذ جاز ان يكون البعد الغير المنتهي ممكناً والفرض ممثلاً على أحد الوجهين ويكون الحال ناشئاً منه لا من البعد الذي لا يتناهي أو يكون كلاهما ممكناً ويلزم الحال من اجتماعهما (وجوابه دعوى الضرورة) أي نحن نعلم ببديهة العقل ان كل واحد من الأمور المفروضة ومجموعها أيضاً ممكن على تقدير لا تنامي الابداد فلو كان لا تناميها ممكناً في نفس الأمر لم يكن هناك تمتنع لا بسيط ولا مركب فلا يتصور لزوم محال ولما لم علم ان الحال هو الانتهى وحده (واعلم ان من المفروض ما يحكم العقل بمجوازه) بديهة (كالفروض الهندسية مثل تطبيق خط على خط وفصل خط من خط وإدارة دائرة) بترك خط مستقيم مع ثبات أحد طرفيه الى أن يعود الى وضعه الاول (وليس لأحد أن يمنعه الا مكابرة) وما نحن فيه من قبيل هذه الفروض كما بينها عليه فلا يجبه عليه منع إمكانه على ذلك التقدير (وقد يقال عليه) أيضاً (لا نسلم لزوم نقطة هي أول نقط المسامته لئلا ما

ذكرتم في بطلان التالي) أى نستدل به على بطلان الملازمة فنقول اذا تحرك نصف قطر
الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا ينتهى قطبى أول قطب المسامتة
لأن المسامتة انما تكون بزواية وحركة مقسمتين فلا يوجد هناك ما هى أول قطبها لان كل
قطعة تفرض كذلك كانت المسامتة مع ما فوقها قبلها (والجواب) عن هذا (انا يتنازوم
ذلك بأن المسامتة لما أول) لكونها حادثة (وهو يكون بقطعة ضرورية) فالتقطعة التى حدثت
للمسامتة معها في ذلك الاول هى أول قطبها (ودليل امتناع اللازم) في نفسه (لا يدل على
عدم ملازمة لجواز أن يكون اللزوم أيضا متمما كيف ولو دل على ذلك لما تم الاقيسة
الاستثنائية التى استنتج فيها تقيض التالي واستدل عليه واليه أشار بقوله (والاجاء في كل
قياس استثنائى يستنتج فيه تقيض التالي) وقد يجاب أيضا بأننا نستدل هكذا لو كانت الابداد
غير متناهية وتحرك الخط المتناهى من الموازاة الى المسامتة فاما أن يوجد أول قطب للمسامتة
أو لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم ودليلا وعلى هذا بطل اعتراضكم بالكلية لكن يبق هينا
بحث وهو اننا لا نعلم ان المسامتة ببعض الزاوية أو الحركة قبل المسامتة الحاصلة بكها وانما يلزم
ذلك اذا كان بعضهما موجودا بالفعل حتى يمكن ان يوجد به مسامتة لكنهما يتقسمان بالقوة
لا بالفعل ولوصح ما ذكرناه لا تمتنع حركة نصف قطر الدائرة على قوس منها لأن الحركة الى
نصف القوس قبل الحركة الى كلها والحركة الى نصف الزاوية قبل الحركة الى كلها وهكذا
بل تمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من موضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ودفعه بعض
الافاضل بان ما ذكرناه أحكام ومهمة الا انها صحيحة اذ الوهم انما يحكم بها على طاعة من العقل
كسائر الهندسيات فليس للدعى الا انه لا بد للمسامتة الحادثة من أول نقطة في الوهم لكن
الخط النبير المتناهى لا يتبين فيه نقطة للاولية بخلاف الخط المتناهى وفيه فطر اذ ليس يلزم
من حدوث المسامتة الا أن يكون لها زمان هو أول أزمنة وجودها فلا تكون المسامتة
الحادثة فيه مسبوبة بمسامتة في زمان سابق عليه وهذا اللازم لا يلتزم أن يوجد هناك
قطعة هى أول قطب المسامتة في الوهم بانه أن نقول لا مسامتة حال الموازاة بل لا بد لحدوثها
من حركة واقعة في زمان فاذا وجدت كانت المسامتة حاصلة في كل آن يفرض في ذلك
الزمان وتلك الآكام المفروضة فيه غير متناهية أى لا تقف عند حد فكذلك المسامات
المتومة فيها وكل واحدة منها انما هى مع قطعة أخرى فلا تتعين نقطة أولى يقف الوهم

عندها وهل هذا الامثل أن يقال لو حدثت الحركة لكان لها أول زمان توجد فيه وحينئذ فلا بد أن يتبين لها ولسانها جزء أول في الزمان لكنه محال لا يقال المسامنة آنية فلا بد لها من نقطة غير مسبوقه باخري في الزمان لا نقول مسامنة الخط للنقطة آنية وأما المسامنة المذكورة أعني مسامنة الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان كاذ كزمانه فليس هناك مسامنة الا وهي مسبوقه في الزمان باخري الى غير النهاية فلا يتبين فيه نقطة غير مسبوقه ويمكن أن يقال نحن ندعى أنه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد أن يتبين فيه نقطة هي أول نقط المسامنة اذ لا بد هناك من مسامنة غير مسبوقه في باخري والا لزم وجود مسامنت غير متناهية العدد بالنقل في زمان متناه وهو محال فذلك المسامنة انما هي باولى النقط ولك أن تحملي ذلك الدفع على هذا المعنى بأن تحصل تبيين النقطة في الزمان عبارة عن تبيينها في الخارج على تقدير وقوع المفروض فيه فيندفع النظر عنه (وقال بعض فضلاء للتأخرين) وهو صاحب باب الاربعين هذا الدليل مطلوب عليكم لدلالته على عدم تنامي الابدان بأن يقال (ان أطول خط يفرض) في البعد المتناهي الموجود (هو محور العالم) فاذا فرضنا خطا يوازيه ثم يتحرك حتى يسامته على طرفه (والمسامنة مع النقطة التي فوقه) خارج العالم (قبل المسامنة معه) لما ذكرتم دينه فيلزم أن يكون على سمنه نقط لا تنامي وبعد غير متناه يفرض فيه تلك النقط (وهذا) الذي ذكره (بما لا ورود له كيف والمسامنة مع نقطة لا وجود لها لا نقل) لانه لا يمكن اخراج خط الى خارج العالم اذ لا خلاه موجودا هناك ولا فكيف يتصور ملاقاته لنقطة معدومة فيه (والزوم البحث) الذي لا يساعد العقل (لا عبرة به) وتحقيقه ان اللازم بما ذكره نقط موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكلام في تنامي الابدان الموجودة في الخارج دون الموهومة للصرفه الوجه (الثاني وهو عكس الأول) في أنه فرض فيه أولا المسامنة والتقاطع بين الخطين ولما الموازاة وعدم الملاقة واعتبر فيه آخر نقط التقاطع (و) هو (زيادة تقرير) وتحقيق (له) أي للوجه الأول (ان فرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم يفرضان كأنهما متلان الى الموازاة فلا بد في الموازاة (من ان يتخلص أحدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهايتهما ويلزم الخلف) وهو تناميها على تقدير اللانهاية وقد ذكره صاحب التلويحات واشهر يرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من

مركزها خط غير متناه، تقاطع لا آخر غير متناه أيضا فإذا تحركت الكرة قبل تمام الدورة
 لا بد أن يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيها وبرهان الموازاة
 على ما مر مأخوذة منه بفرض أحد الخطين متناهيا ومسامتا ولا يظهر أن براهين المساماة
 والموازاة والتخلص راجعة الى أصل واحد * الوجه (الثالث) أن افترض من نقطة ما خطين
 يتفرجان كما في مثلث متساوي الأضلاع بحيث يكون البعد بينهما بعد ذهابهما ذراعا ذراعا
 وبعد ذهابهما ذراعين ذراعين وعلى هذا) يزايد البعد بينهما بقدر ازديادهما ولو ترك ذكر
 تساوي الأضلاع واكتفي بالحقيقة المفهومة له لكان الكلام أخصرا وأظهر وعمله أن يكون
 الانفرج بينهما بقدر امتدادهما (فإذا ذهابا الى غير النهاية كان البعد بينهما غير متناه) أيضا
 (بالضرورة وللأزيم حال لأنه محصور بين حاصرين والمحصورين حاصرين يمتنع أن لا يكون
 له نهاية ضرورة وهذا) البرهان في الحقيقة (هو الذي يسميه ابن سينا البرهان السلي مع
 زيادة تلخيص عجزه عنه التحول البزل) وامتدئ اليه صاحب المطارحات وذلك للتخلص
 هو فرض الانفرج بين الخطين بقدر الامتداد إذ قد سقط به مؤنات كثيرة يحتاج إليها
 في السلي الذي أوردته في اشاراته كما تطلع عليها في شروحا (واعلم أن هذا) الوجه الثالث
 (يدل على بطلان عدم تنامي الابدان من جميع الجهات) كما هو مذهب الظم ومن جهتين
 أيضا لا من جهة واحدة إذ لا يمكن حينئذ فرض الانفرج بقدر الامتداد واليه الاشارة
 بقوله (ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية) في طولها (لم يتم ذلك) في البطلان بخلاف
 الأولين فانهما يطلان لانهاى الابدان على الاطلاق * الوجه (الرابع) وهو البرهان السلي
 على الاطلاق وقد تلخصه المصنف تلخيصا شافيا (فرض ساق مثلث) خرجا من نقطة
 واحدة (كيف اتفق) أي سواء كان الانفرج بقدر الامتداد كما مر تصويره وأزبد بأن
 يصكون الانفرج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا أو أنقص كما اذا انعكس الحال بينهما
 (فللافرج اليهما) أي الى الساقين (نسبة معقولة بالنسبة ما بين) وذلك لان الخطين مستقيمان
 فلا يتباعدان الا على نسق واحد فإذا امتد عشرة أذرع مثلا وكان الانفرج حينئذ ذراعا
 فإذا امتد عشرين ذراعا كان الانفرج ذراعين قطعا وإذا امتد ثلاثين كان ثلاثة أذرع
 وعليه قس وهذا معنى حفظ نسبة الانفرج اليهما وحينئذ تكون نسبة الامتداد الأول
 أعني العشرة الى الثاني أعني العشرين كنسبة الانفرج الأول أعني الذراع الى الثاني أعني

الدراعين وكذا الحال في نسبة الثالث الى الثالث والرابع الى الرابع وما بعدها (فلو ذهبنا)
 أي الساقان (الى غير النهاية لكان تمديد متناه) هو الامتداد الأول (نسبته الى غير المتناهي)
 وهو الامتداد الذهاب الى غير النهاية كنسبة المتناهي (وهو الانقراج الأول (الى المتناهي)
 وهو الانقراج بينهما حال ذهبا الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى
 الامتداد كنسبة الانقراج الى الانقراج (هذا خلف) لأن نسبة المتناهي الى المتناهي
 للذ كورين بجزئية معينة ويستحيل ذلك بين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز أن يكون
 الانقراج الحاصل حال الذهاب غير متناه أيضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يقناهي بين
 حاصرين • الوجه (الخامس انا قسم) جساما على هيئة الدائرة وليكن (توسا بستة أقسام)
 متساوية بأن قسم أولا محيط دائرة الى ست قطع متساوية ثم نصل بين النقط المتقابلة
 بخطوط متقاطعة على مركزه فينقسم حينئذ الى أقسام ستة متساوية (يحيط بكل قسم)
 منها (ضلعان ثم يخرج الاضلاع) بأسرها (الى غير النهاية) حتى تقسم الابعاد كلها في
 طولها وعرضها أعني سمة الم بهذه الاقسام ثم نرد في كل قسم فنقول (هو) في عرضه
 (اما غير متناه فينحصر ما لا يقناهي بين حاصرين) هما الضامان المحيطان به (واما متناه فكذا
 الكل) متناه أيضا (لأنه ضعف المتناهي) الذي هو أحد الاقسام (بمرات متناهية) هي
 الستة (وهذا) البرهان السني بالترسي (كالتمة والتوضيح للبرهان) الذي هو تلخيص
 (السلي لان كل قسم من الستة كثلث متساوي الاضلاع) لانك اذا فرضت على ضلعي
 كل قسم نقطتين متساويتي البعد عن المركز ووصلت بينهما بخط كان ذلك الخط مساويا
 لكل واحد من الضلعين وذلك لان الزاوية التي عند المركز ثلثا قائمة اذ المحيط بكل نقطة
 أربع قوائم وقد قسمت ههنا بست زوايا متساوية وكذا كل واحدة من الزاويتين الباقيتين
 ثلثا قائمة لانهما متساويتان لتساوي وترهما واذا كانت زوايا الثلث متساوية كانت الاضلاع
 كذلك فظهر ان الانقراج بين كل ضلعين بقدر امتدادهما كما في ذلك البرهان الان ههنا
 تصورا ومزيد توضيح لا يمكن خروج خطين من نقطة بحيث يفرجان على قدر امتدادهما
 وكان يكتب ههنا أن يخرج من نقطة واحدة خطوط ستة على أن تكون جميع الزوايا متساوية
 الا ان في امكان ذلك نوع خفاء فترض دائرة لاشبهة في امكان تقسيم محيطها الى أقسام ستة
 متساوية وحينئذ يلزم تساوي الزوايا المركزية وكون كل واحدة تلي قائمة فيكشف مساواة

البعد فيما بين الخططين لامتدادها انكشافا تاما وهذه الوجوه أعني الثالث والرابع ولتطامس
 كالإيجي واجبة الى برهان واحد * الوجه (السادس التطبيق) الدال على تنامي الابدان من
 جميع الجهات (وطريقه) ههنا (ان نفرض من قطعة مالى غير النهاية خطأ) نفرض (من
 نقطة قبل امتنائه خطأ آخر) الى غير النهاية أيضا (ثم نطبق الخططين فالتافصة امام مثل الزائدة)
 واستحالة ظاهرة (أو تقطع فيقطعان) فلا يكونان غير متناهيين (كما تقدم مرتين) مرة
 في بطلان التسلسل ومرة في تنامي القوى الجسمية * الوجه (السابع) اننا نفرض خطأ غير
 متناه من الجانبين ثم نميز عليه نقطتين بينهما بعد متناه ونشير الى نقطة ما (من هاتين
 النقطتين) (فقول هي اما للمتصف أولا فان كانت للمتصف كان منها في الجانب الآخر
 مثله فيكون من النقطه الاخرى في ذلك الجانب اقل منه فنطبق أحدهما بالآخر ونتم
 الدليل وان لم تكن للمتصف كان أحدهما اقل من الآخر ونمضى) في تمام الدليل ولا يذهب
 عليك ان هذا تقرير آخر للتطبيق فقد عادت الوجوه السبعة الى أدلة ثلاثة اثبات منها يدلان
 على امتناع اللانهاى مطلقا وواحد على امتناه في جهتين أو أكثر (احتج الخصم) على
 عدم التناهي (بوجوه الأول) ان (ما وراء العالم متميز فان ما يلى بمينه) أى بين العالم (غير
 ما يلى يساوه ضرورة) الا ترى ان بدية العقل شاعده بان ما يلى القطب الشمالى غير ما يلى
 القطب الجنوبي وما يلى المشرق غير ما يلى المغرب الى غير ذلك (وللتميز لا يكون عدما محضا
 فهو اذن) موجود (بعد) لقبوله التقدير سواء كان ماديا أو مجردا (والجواب منع) ثبوت
 (التميز) فيما وراء العالم بحسب نفس الامر (وانما ذلك) للتميز الذى ذكرتموه (وهم)
 محض لاحيرة به أصلا * (الثاني انه) أى ما وراء العالم (متقدر فان ما يوازي ريع العالم أقل
 مما يوازي نصفه وكل متقدر فهو) موجود (كم والجواب ان التقدير) الذى صورتموه
 (وهم) باطل لا يفتت اليه قطعا * (الثالث) اننا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان أمكنه
 مديده فيما وراءه فتمه قضاء) موجود لاستحالة مداليد في عدم الصرف (متقدر اذا ما يسع)
 منه (أصبعا أقل مما يسع اليد كلها وان لم يمكنه) مديده فيه (فتمه جسم مانع) لليد من التفوذ
 (وعلى التقديرين فتمه بعد) اما مجرد أو مادي (والجواب لا نسلم أنه لو لم يمكنه مديده فيه
 فتمه جسم مانع لجواز ان يكون ذلك لالوجود للمانع بل لعدم الشرط وهو القضاء الذى
 يمكن مديده فيه * الرابع الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا) فإذا

وجدت تلك الافراد كانت الابداد غير متناهية (والجواب ان الكلية) وان لم تمتنع من
وتنوع جزئيات لا تنتهى الا انها (لا تقتضي الوجود) أي وجود شيء من الجزئيات (ولا
التمدد) في الجزئيات (ولا عدم التناهي) فيها بل يجوز ان يكون الكل متنع الوجود فلا
يوجد شيء من افراده أو تمتنع التمدد فلا تتمدد افراده أو تمتنع اللانهايي في افراده فلا
يوجد له فرد غير متناهية كل ذلك لامور خارجة عن مفهوم الكلية وعدم تنامي افراد
الجسم تمتنع للدالة السابقة (للقصد الثامن) يجوز للتكامل وجود عالم آخر مماثل لهذا
العالم لان الامور الثلاثة تشارك في الاحكام واليه الاشارة في الكلام الجيد * أو ليس
الذي خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم * و (قال الحكماء لا عالم غير
هذا العالم اعني ما يحيط به سطح محد الجہات ثلاثة أوجه * الاول لوجود خارجة عالم آخر
لكان في جانب من المحدود) كان (المحدد في جهة منه فتكون الجهة قد تحدثت قبله)
ليصور وقوعه فيها (لابه) كما هو الواقع (هذا خلف والجواب ان الذي ثبت بالبرهان
تحدد جهتي العالم والسفل بالمحدد) كما مر (واما تحدد جميع الجهات به فلا ولم لا يجوز ان يكون
هنا جهات غير هاتين الجهتين تحدد لاهذا المحدود) بل يحدد آخر فيجوز وقوع هذا في
جهة منها (فان حصر الجهات) للتعدي (في هاتين لم يعم عليه دليل * الثاني لو وجد عالم
آخر لكان بينهما خلاء سواء كانا) منا (كرتين أولاً) وذلك لان هذا العالم كرى فان كان
الآخر كرى أيضاً لم يتصور الملاقة بينهما الا بقطعة فلا بد ان يقع بينهما خلاء سواء تلاقيا أولاً
وان لم يكن كرى وقع الخلاء أيضاً لان ملاقة الكرة للليس بكرة لا تكون الامع فربما
(والجواب) بعد تسليم امتناع الخلاء ان تقول (لا نسلم ذلك لجواز ان يلاهما) أي يلا
ما بينهما (مالي) ولو أردنا ذكر مستند المنع تبرها قلنا قد يكونان (أي العالمان) تدويرين
مر كوزين (في نحن كرة) عظيمه يساوي محيطها لهما أو يريد عليهما (وربما تنضم)
تلك الكرة (الوقام الكرات كل واحدة) منها (أعظم من المحدود بما فيها) من الافلاك
والنواصر (ولا استبعاد) في ذلك (قلهم قالوا تدوير للريخ اعظم من مثل الشمس بما فيها)
من الافلاك الثلاثة والنواصر الاربعة ثلاث مرات (واذا جاز ذلك فلم لا يجوز فيها هو اعظم
منه ومن أين لكم أنه ليس في جوف تدوير للريخ عناصر ومركبات مماثلة لما عندنا) في
الحقيقة (أو مخالفة له) فيها * (الثالث لو وجد عالم آخر لكان فيه عناصر لها فيه احياء طبيعية

فيكون لنصر واحد) كالأله مثلا (حيث ان طبعهما) وقد عرفت بطلانه (والجواب منع
تساوي عناصرهما وكائنتهما) للركبة منهما (صورة) أي لانسلم تساويهما في الصورة النوعية
وان كانت مشاركة في الأسماء والصفات كالشترك لغيرهما في الاحراق والاشتراق (ولئن
سلنا) الاشتراك في الصورة النوعية (فلا نسلم تماثلهما حقيقة) لجواز الاختلاف في
الحيولى الداخلة في حقيقتها (وان سلنا) التماثل أيضاً (فلم لا يجوز أن يكون وجوده في
أحدهما) أي حصوله في أحد الحيزين (غير طبيعي) ولانسلم ان الثمر لا يكون دائماً

في الموضع الثالث في مباحث النفوس

المجردة وأحكامها شرع في بيانها بعد التفرغ من مباحث الاجسام وعوارضها (وفيه
مقامان) أولهما (القصد الأول) في النفوس القلبية وهي مجردة عن المادة وتوابعها
(لان حركات الافلاك ارادية فلها نفوس مجردة اما الأول) وهو كون حركاتها ارادية
(فلانها اما طبيعية او سرية أو ارادية) لما مر من ان أقسام الحركة الذاتية منحصرة فيها
(والأولان باطلان) تبيين الثالث (اما كونها طبيعية فلان الحركة الدورية كل ما وضع فيها فهو
مطلوب ومتروك فلو كان ذلك) المتحرك الدوري (مقتضى الطبيعة) ومستند اليها (لكان
الشيء الواحد) وهو الوضع المنصوص (مطلوباً بالطبع ومتروكاً بالطبع وأنه محال) وقد
وجه هذا الدليل بان كل وضع يتوجه اليه المتحرك بالاستدارة يكون ترك ذلك الوضع
هو عين التوجه اليه فيكون المهروب عنه بالطبع بعينه مطلوباً بالطبع في حالة واحدة بل يكون
المهرب عن الشيء عين طلبه وأنه محال بديهية ورد عليه بأنه ترك وضع ليس توجهاً اليه بعينه
لانعدامه بتركه بل غاية أنه توجه الى مثله فلا يكون التروك نفس المطلوب فالأولى أن
يوجه بان المتحرك بحركته المستديرة يطلب وضائمه بتركه مثله لا يتصور من فائدة الإرادة
لان طلب الشيء اللين وتركه لا يكون الا باختلاف الأغراض الموقوفة على الشعور والإرادة
(واما كونها سرية فلما تقدم ان القسر انما يكون على خلاف الطبع وذلك) لانه تقدم في
مباحث الاعتمادات ما هو بمعناه أعني (ان عديم الميل الطبيعي لا يتحرك) قسراً (وهنا لا يطبع
فلا تسر أيضاً فلو كان) تحرك الافلاك على الاستدارة (بالقسر لكان على موافقة القاسر
فوجب تشابه حركاتها) في الجهة والسرعة والبطء وتوافقها في المناطق والاقطاب اذ لا
يتصور هناك قسر الا من بعضها لبعض لكن حركاتها كما شهدت به الارصاد ليست متشابهة

ولا متواقة (وأما الثاني) وهو أنه إذا كانت حركاتها ارادية كانت لها نفوس مجردة (فلان ارادتها) المتعلقة بحركاتها (ليست) ناشئة (عن تخيل محض) من قوة جسمانية تدرك أموراً جزئية (والا امتنع دوامها) أي دوام الحركات الفلكية (على نظام واحد دهر الدهرين) أي ألا أبداً (لا يختلف ولا يتغير) لافي الجهة ولا في السرعة الا ترى ان الحركات الحيوانية للسندة الى الادراكات الجزئية تختلف وتنقطع (فهى) أي ارادتها التي ترتب عليها الحركات السرمدية على وتيرة واحدة (اذن ناشئة عن ثقل كلى) يندرج فيه أمور غير متناهية (وعمل الثقل الكلى مجرداً لسياً في في النفوس الانسانية برهانه والاعتراض) على هذا الدليل أن يقال (لانسلم انها ليست طبيعية وأنه يلزم) من ذلك (كون المطلوب بالطبع مبر وباعنه بالطبع لجواز ان يكون المطلوب) في الحركة الطبيعية (نفس الحركة) لاحصول وضع معين فان قيل حقيقة الحركة هي التأدي الى شئ آخر فلا تطلب لذاتها بل لتغيرها قلنا الحركة عندنا عبارة عن كون الجواهر في آئين في مكانين فجاز كونها مطلوبة لذاتها (سواء) أي سلمنا ان الحركات الفلكية ليست طبيعية (لكن لانسلم انها ليست قسرية فلو لم القصر على خلاف الطبيعة) أي ما ليس فيه ميل طبيعي لا قبلي حركة قسرية (ممنوع وقد مر ما في دليله) من الخلل على أنه ليس يلزم من عدم كون حركاتها المستدرة طبيعية ان لا يكون لها ميل طبيعي يخالف لهذه الحركة ولا نسلم أيضاً ان الفاسر هناك منحصر في الافلاك حتى يلزم التشابه بل نقول الحركة الحاصلة من بعضها في بعض تكون حركة عرضية لا قسرية (سواء) لكن لانسلم ان التخيل لا ينظم) على حالة واحدة ولا يذوم سرمداً (ولم لا يجوز ان يكون تخيله) أي تخيل الفلك (خلاف تخيلنا) لا يختلف ولا ينقطع بل يستمرزلاً وابدأ بتعاقب افراد غير متناهية متعلقة بحركات متواقة جملة فان قيل القوى الجسمانية كما سر متناهية مدة وعدة وشدة فلا تستند اليها الحركات في لانتهائى قلنا قد مر أيضاً ما فيه ولو صح ذلك نفذر عليكم اثبات النفوس للمنظمة في اجسام الفلكية (سواء) لكن لانسلم ان عمل الثقل مجردو) ما سياتى من برهانه مستحكما عليه) هناك (تريمان) على القول بان للانلاك نفوساً مجردة ولها احياء ناطقة الاول لها مع القوة العقلية التي نسبتها اليها كنسبة النفس الناطقة الى (قوى سامية هي) بتخيلنا (مبدأ للحركات الجزئية) الصادرة عنها (فان الثقل الكلى لا يصالح

تلك (أى لكونه مبدأ لوجود الحركة الجزئية) فان نسبتها الى جميع الجزئيات سواء فلا
 يصلح مبدأ لتخصيص البعض) بالوجود (دون البعض) بل لابد في وجوده من ارادة
 جزئية متفرعة من ادراك جزئى لا يتصور الامن قوة جسمية وهذه القوى في الافلاك
 كائنا كان فيها الا انها سارية في جميع اجزائها بسيطة وتسمى نفوسا منطبقة (الثانى ليس
 للافلاك حس) من الحواس الظاهرة (ولا شهوة ولا غضب لان الاحتياج اليها للجب
 النفع ودفع الضرر المقصود بهما حفظ الصورة عن الفساد وصورها) الجسمية والتنوعية
 (لا تقبل ذلك) لامتناع الحرق والالتئام والكون والفساد عليها (والمقدنات) المذكورة
 (كلها متنوعة) اذ لا نسلم ان هذه القوى انما خلقت لما ذكرناه يجوز أن يكون خلقها
 لكونها كما لا للجسم ولا نسلم أيضاً انحصار النفع والدفع في حفظ الصورة عن الفساد ولئن
 سلم فلا نسلم ان صورة تلك لا تقبل الفساد وما استدلل به عليه مدخول وفي الملخص ان
 كلام ابن سينا اضطرب في الحواس الباطنة حيث نفاهما استدلل عليه بأنها متعلقة بالحواس
 الظاهرة لان التخييل لحفظ صور المحسوسات والتوهم لدرك أحوالها الجزئية والتفكير
 للتصرف فيها فاذا لم يوجد الاصل وجب أن لا يوجد التابع وورد على هذا الاستدلال ان
 لا نسلم انحصار فائدتها في حفظ صور المحسوسات وأحوالها الجزئية والتصرف فيها اذ يجوز
 أن يكون فيها فوائد أخرى وان سلم فلا نسلم انه لا منغل في الوجود (المقصد الثانى)
 في ان النفوس الانسانية مجردة (أى) ليست (قوة) جسمية (حالة في المادة) ولا جسمية
 بل هي لا مكنية لا تقبل اشارة حسية (وانما تعلقها بالبدن تماق للتدبير والتصرف) من غير
 أن تكون داخلية فيه بالجزئية أو الحلول (هذا مذهب الفلاسفة) للشهورين من المتقدمين
 والمتأخرين (وواقفهم على ذلك من المداين التزالي وراغب) وجمع من الصوفية المكاشفين
 (وقالهم فيه الجمهور بناء على ما سمر من نفي المبردات على الاطلاق) عقولا كانت أو نفوسا
 (احتجوا) أي المبتنون لتجربتها (بوجوه) خمسة (الأول) انها تعقل البسيط (الذى لا جزء
 له بالفضل) فتكون مجردة اما الاول فلانها تعقل حقيقة ما (من الحقائق أى من مافى مامن
 للمعاني) فان كانت (تلك الحقيقة) بسيطة فذلك (أى ثبت المطلوب اعني تعقلها) للبسيط
 (والا كانت) تلك الحقيقة (مركبة من البسائط) بالفضل لان الكثرة متناهية كانت أو
 غير متناهية يجب فيها الواحد بالفضل لانه مبداها (وتعقل الكل بعد تعقل اجزائه)

بالضرورة لا يقال هذا اذا كان الكل معقولا بالكنه فان تقفه بوجه مالا يستلزم تقفه لشي
من أجزائه لا ما نقول كلامنا في ذلك الوجه المعقول فان كان بسيطا فذاك وان كان مركبا
كان له بسائط كل واحد بالمثل (واما الثاني) وهو انها اذا تقلفت بالبسيط كانت
مجردة (فلان عمل البسيط لو كان جسما أو جسمانيا) أي لو كان ذا وضع اصاله أو تبعا
(لكان منقسما واتقسام المثل يوجب اتقسام الحال فيه لان الحال في أحد جزئية غير الحال
في) الجزء (الآخر وانه) أي اتسام الحال الذي هو العلم (ينافي البساطة) في المعلوم اذ
يجب ان يكون العلم مطابقا لمعلومه (اجيب عنه بأنه مبني على ان النفس محل للمعقول) لان
التفعل عبارة عن حصول الصورة في القوة المائعة (وهو ممنوع فان العلم) عندنا (مجرد
تعلق) بين المالم والمعلوم ممتاز به للمالم عند العلم وذلك التعلق أمر اعتباري انصف به المالم
لا امر موجود جال فيه (وان سلم) ان العلم بحصول صورة المعلوم (فحل) أي فالنفس
حيثئ محل (لصورة البسيط) الذي تقفه لالذات البسيط (ولا يلزم للمطابقة) بين
الصورة وذى الصورة (من جميع الوجوه فقد لا تكون) صورة البسيط (بسيطة)
الاي اري ما قالوه من أنه يجوز ان يكون البسيط الخارجي صورتان عقليتان أو أكثر كما
مر في مباحث الحال (وان سلم) ان صورة البسيط يجب ان تكون بسيطة (فلا نسلم ان
كل ذي وضع منقسم فانه بناء على في الجزء الذي لا يتجزى) وهو ممنوع وحيثئ جاز ان
نكون النفس جوهر افراديا قال به بعض (وان سلم) ان كل ذي وضع منقسم (فلا
سلم ان الحال في النفس منقسم كالسطح) الحال عندكم في الجسم للنقسم في جميع الجهات
مع أنه لا ينقسم في العمق وكاخط الحال في السطح مع عدم اتسامه في العرض والنفطة
لثمة في الخط مع انها لا تنقسم أصلا وبالجملة انما يلزم اتسام الحال اذا كان الحلول سريانيا
هو فيما نحن بصدد غير مسلم (وان سلم أنه) أي الحال في النفس (منقسم بالقوة
الجسم لا بالمثل وانه لا ينافي البساطة لجواز ان تكون جهة اتسامه غير جهة بساطته)
الجسم البسيط عندكم منقسم بالقوة الى مالا يتناهي مع كونه بسيطا بالمثل اذ ليس فيه
صل متعقبة فليس فيه اتسام فلي ولا منافات بين الاتسام وعدمه من جهة القوة
بل لانها جهتان متنازعتان (الثاني) من الوجوه الخمسة (انها) أي النفس الانسانية
تل الوجود وانه بسيط للمامر في مباحته من ان أجزائه وجودات أو عدمات الى

آخر الكلام (والجواب ما تقدم) من للتوعد الواردة على مقدمات أدلة بساطته وللتوعد
للكورة في الوجه الأول الذي هو أهم منه في الثالث في من تلك الوجوه (أنها تعقل
للقهوم الكلي فتكون مجردة اما الأول فظاهر) لأنها تحكم بين الكليات أحكاما إجمالية
وسلية فلا بد لها من تعقلا (والماتاني فلان) النفس اذا كانت ذات وضع كان المعنى
الكلي حالا في ذي وضع ولا شك ان (الحال في ذي الوضع يحتمل بمقدار) مخصوص
(ووضع) منين ثابتين لمحل (فلا يكون) ذلك الحال (مطابقا لكثيرين مختلفين بالمقدار
والوضع بل لا يكون مطابقا لالة ذلك المقدار والوضع) فلا يكون حينئذ كليا هذا
خلف لان المقدار خلافه (والجواب يعرف بما مر) اذ لانتم ان حائل الكلي محل له
لا يثبت على الوجود الذهني وأيضا الحال فيا له مقدار وشكل ووضع معين لا يلزم ان يكون
متصفا بها لجواز ان لا يكون الحول سريانيا (ويرد ههنا منع عدم مطابقته لكثيرين اذ
قد يخالف الشيخ لالة الشيخ في المنز والكبر) كالصور النقوشة على العبدار وكصورة
السماء في الحس المشترك مع وجود الطاقة بينهما وتحقيقه ان معنى للطاقة هو ان الصورة
اذا جردت عما عرض لها بقيمة المحل كانت مطابقة لكثيرين ألا ترى أنه يجب تجريدها
عن التشخص المارض لما يسبب المحل في الرابع في منها (أنها تعقل الضدين) اذ تحكم بينهما
بالتضاد (فلو كان) مدركها (جسما أو جسمانيا لم اجتماع السواد والياض مثلا في جسم
واحد وأنه محال) بديهية (والجواب ان صورتي الضدين لا تضاد بينهما لانها مختلفتان الحقيقة
الخارجية) فليس يلزم من ثبوت التضاد بين الحقيقةين ثبوت بين الصورتين (ولولا ذلك
لما جاز قيامهما بالمجرد) أيضا لان الضدين لا يجتمعان في محل واحد ماديا كان أو مجردا
(وان سلنا) تضاد صورتي الضدين (فلم لا يجوز ان يقوم كل) منهما (بجزء من الجسم)
الذي يقبلها معا غير الجزء الذي قام به الاخرى فلا يلزم اجتماع التضادين في محل واحد
في الخامس في منها ان بطل (كونها جسما بما مر ثم تقول (لو كان المائل منها جسمانيا) حالا
في جميع البدن أو في بعضه (لقل عليه دائما أو لم يقله دائما) والتالي باطل اما الملازمة
فلان تعقله لمحل ان كفى فيه حضوره لقائه كان حاصل دائما) يعني ان الصورة الخارجية التي
للمحل حاضرة بذاتها عند المائل دائما فلو كفى ذلك في تعقله اياه كان تعقله مستمرا دائما
(والاحتاج) تعقله له (الى حصول صورة أخرى) منتزعة (منه) حاصلة فيه (وأنه محال

لانه يقتضى اجتماع الثلثين (لان الصورتين متماثلتان في اللامية (فلا يحصل) ذلك التقل دائما
 (وأما بطلان الثالث فيالوجدان اذا من جسم فينا تصور انه محل العلم) والقوة العاقلة
 (كالقلب والدماغ وغيرها) من أجزاء البدن (الا وزنه ثارة ونقل عنه أخرى والجواب
 منع الملازمة) بمنع ما ذكر في بيتها (لجواز أن لا يكتفي) في تمقله (خضوره) بصورته
 الخارجية (ولا يحتاج) أيضا (الى حصول صورة أخرى بل يتوقف على شرط غير ذلك)
 لان كون التقل بحصول الصورة ممنوع عندنا (سلبه) لكن لانسلم أن حصول صورة
 أخرى فيه اجتماع للثلاث وانما يلزم ذلك ان لو غائى الصورة الخارجية والصورة الذهنية وهو
 ممنوع) سلبنا تماثلها لكن لا اجتماع بينهما في محل واحد لان احدهما محل للمادة والاخرى
 حالة فيها (غائية) في رواية مذاهب للتكرين لتجرد النفس الناطقة (التي يشير اليها كل
 أحد بقوله انا) (وهي) كثيرة لكن المشهور منها (تسعة الأول لابن الراوندى انه جزء
 لا يجزي في القلب لدليل عدم الانقسام مع نفي المجرعات) يصح انها جوهر لظهور قيامها
 بذاتها وغير منقسمة لما مر من تماثلها للبيئات وليست مجردة لامتثال وجود المجرعات
 الممكنة فتكون جوهر افرادا هو في القلب لانه الذي ينسب اليه العلم (الثاني للنظام انه
 اجزاء) هي اجسام (لطيفة سارية في البدن) سريان ماء الورد في الورد (باقية من أول
 العمر الى آخره لا يتطرق اليها تخلل وتبدل) حتي اذا قطع عضو من البدن اقتبض ما فيه من
 تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء (انما التخلل والتبدل) من البدن (فضل ينضم اليه ويشغل
 عنه اذا كل أحد يعلم انه باقى) من أول عمره الى آخره ولا شك انه التبدل ليس كذلك
 (الثالث انه قوة في الدماغ وقيل في القلب الرابع انه ثلاث قوى احدها في القلب وهي
 الحيوية والثانية في الكبد وهي النباتية والثالثة في الدماغ وهي النفسانية الخامس انه الهيكل
 المخصوص) وهو المختار عند جمهور المتكلمين (السادس انه الاخلاط) الارومة (للتمتدة
 كما وكيفا السابع انه اعتدال المزاج النوعى الثامن انه الدم للمتلد اذ بكثرته واعتداله تقوى
 الحياة وبالعكس التاسع انه الهواء اذ باقضاءه طرفة عين تقطع الحياة) فالبدن بمنزلة الزق
 للنفوخ فيه (واعلم ان شيئا من ذلك) الذي رويته (لم يسم عليه دليل وما ذكره لا يصلح
 للتحويل) عليه (للتصديق) في ان النفس الناطقة حادثة اتفق عليه المليون اذ لا تدوم
 عندم الا الله وصفاته) عند من آتيتها زائدة على ذاته (لكنهم اختلفوا في انها هل تحدث

(مع) حدوث (البدن أو قبله) قتال بمضمم تحدث منه لقوله تعالى بعد تعداد اطوار البدن ثم
 أنشأه خلقا آخر والمراد بهذا الانشاء (إضافة النفس) على البدن (وقال بمضمم بل قبله
 لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الأرواح قبيل الأجساد بالني عام وغاية هذه الأدلة
 الظن) دون اليقين الذي هو المطلوب (أما الآية فليجوز أن يريد بقوله ثم أنشأه جعل
 النفس متعلقة به وإنما يلزم) من ذلك (حدوث تلقها لاحداث ذلها وأما الحديث فلا
 خبروا حدثا مضارضا الآية وهي مقطوعة اللتين منظونة الدلالة والحديث بالمعكس) فليحل
 وجهان من وجه فيشاوران (هذا) كما ذكرناه (و) (أما) الحكماء فأنهم (قد اختلفوا في
 حدوثها فقال به أرسطو ومن تبعه ومنه من قبله وقالوا بحدوثها احتج أرسطو بأنها لو قدسبت
 فاما أن تكون قبل التعلق بالبدن) متعددة (متميزة أولا فإن كانت متميزة فتميزها) وتميزها
 (أما بذواتها أولا بذواتها فإن كان بذواتها) أو بلوازمها (فتكون كل نفس) من النفوس
 البشرية (نوعا منحصرا في الشخص) الواحد (فيلزم اختلاف كل نفسين بالحقيقة وأنه
 باطل اذ لو لم يقل بأن كلها ممتثلة فلا أقل من أن يوجد) فيها بين الجميع (نفسان متمثلتان
 وإن كان) تمايزها (لا بذواتها كان بالقابل وما يكتنفه كما تقدم) من ان تعدد افراد النوع
 الواحد معال مقابلة والاعراض الكتفية به (ومادتها البدن فتكون متعلقة قبل هذا البدن
 ببدن آخر ويلزم التمايز) أي انتقالها من بدن الى آخر (وسنبطله وإن تكن) قبل التعلق
 (متميزة) بل كانت واحدة (فبعد التعلق ان بقيت) على وحدتها (كما كانت كانت نفس
 زيد هي بعينها نفس عمرو ويلزم أن يشتركا في صفات النفس من العلم والقدرة واللذة والالم
 وسائر الصفات وأنه باطل بالضرورة) وإن لم يتفق كما كانت) بل تكثرت (لزم التجزي
 والاقسام ولا يتصور هذا الاثبات له مقدار) وحجم فلا تكون مجردة بل مادية (وأينما
 قد عرفت) بذلك التجزي والاقسام (تلك الهوية) الواحدة القديعة (وحصلت هويتان
 أخريان حادثتان ويلزم المطلوب) وهوان النفوس المتعلقة بالابدان حادثة (احتج الخضم)
 على قدمها (بوجوه) ثلاثة (الأول ان كل حادث له مادة) فلو كانت النفس حادثة كانت
 مادية لا مجردة (ثانيا) بعد تسليم الملازمة تلك المادة التي يستلزمها الحدوث (أهم من مادة
 محل) الحادث (فيها أو يتعلق بها) والمتعلق بالمادة يجوز أن يكون مجردا بحسب ذاته (الثاني
 لو لم تكن) الناطقة (أولية لم تكن أبدية) أيضا والثالث باطل اتفاقا وأما الملازمة فلأنها اذا

كانت جادة بزول وجودها لأف كل كأن فاسد (والجواب للنق) ومعنى القضية
لأن كبره أن كل حادث فهو في حد ذاته قابل للمدم وليس يلزم منه طويانه عليه لجواز أن
يتمتع عدمه لتبره أبدا (الثالث يلزم عدم تنامي الابدان) والصواب عدم تنامي النفوس
وذلك لأنها إذا كانت حادثة كان حدوثها يحدث الابدان التي هي شرط قبضائها من
المبدأ القديم والابدان غير متناهية لاستنادها الى اقتضاء الادوار الفلكية التي لا تنتهي
فتكون النفوس البشرية غير متناهية أيضا لكن لاستحالة في لانتهاى الابدان والادوار
لأنها متناهية بخلاف النفوس فإنها باقية بمد المفاضة فيلزم اجتماع أمور موجودة غير متناهية
وهو محال بالتطبيق (والجواب بشرط امتناعه الترتب) الطبيعي أو الوضعي (كاسر) والنفوس
الناطقة وإن كانت موجودة مجتمعة لأنها غير مترتبة فيجوز لاقتها بها (ففيه) قال
أرسطو كل حادث لابد له من استناده الى المبدأ القديم الواجب (من شرط حادث)
فقوله (دفا للدور والتسلسل) تليل لما هو المقدر في الكلام وأما الاحتياج الى الشرط
فتلا يلزم تخلف الملول عن علته للتامة (فلهذا النفس) من المبدأ المفيض (شرط
وهو حدوث البدن) لأنه القابل المستند لتدويرها وتصرفها (فاذا حدث البدن فاضت
عليه نفس من المبدأ الفياض ضرورة عموم الفياض ووجود القابل المستند وبه أبطل
التناسخ) حيث قال ان صبح التناسخ (فاذا حدث بدن تعلق به نفس متناخ وفاض
عليه نفس أخرى) حدث الآن (لما ذكرنا من حصول العلة) للثورة (بشرطها كلا
فتكون للبدن الواحد نفسان وهو باطل بالضرورة فإن كل أحد يجد ان نفسه واحدة وأما
ان هذا الذي ذكره أرسطو في حدوث النفس وبطلان التناسخ (دور صريح فانه بين
حدوث النفس بزوم التناسخ) على تقدير قدمها (وابطاله ثم بين بطلان التناسخ
بحدوث النفس وأما يصح له ذلك لوبين أحدهما بطريق آخر مثل ما يقال في ابطال
التناسخ انه يلزم تذكرها لاحوالها في البدن الآخر أو ان استمداد الابدان للنفوس
وتكونها) أى حدوث النفوس (على وتيرة) واحدة فانه كلما استمد بدن حدث نفس
(بخلاف مفارقة النفوس) مع حدوث الابدان (اذ قد يشق وباء) أى فساد هواه (أو باجحة)
أى حادثة مستأصلة كالطوفان (أو تمل عام يهلك فيها من النفوس) دفعة (ما يلزم بالضرورة
انه لم يحدث في ذلك الزمان بخلاف المادة ذلك للبلغ من الابدان) كما قيل من انه وقع حرب

في أرض يونان قتل في يوم واحد مائتا ألف من الجائعين ومن المسلمون أنه لم يحدث في ذلك اليوم أبدان بهذا العدد في جوانب العالم لتعلق بها تلك النفوس المفارقة عن أبدانها فلو كان تعلق النفوس على طريقة التناسخ ثم تعلق بعضها إلى أن يحدث بدنها لتعلق به (وليس شيء منها) والظاهر منها أي من هذين الطريقين الآخر (بصلاح للتدويل) إذ لا نسلم لزوم التذكر لاحوالها في البدن السابق لجواز كونه مشروطا بالتعلق به على أنه قد تعلق عن بعضهم أنه قال اني لا تذكر كوفي في صورة الجبل ولا نسلم ان عدد أبدان الحيوانات الصغيرة والكبيرة في البحور والبراوي لا يساوي عدد تلك النفوس المفارقة (وعلى أصل الدليل) الذي أبطل به التناسخ (اعتراضات تعرف ان كان ما سجد تلك من الاصول على ذكر منك فلا نفيها حذرا من الاطناب) مثل ان يقال لا نسلم ان كل حادث لا بد له من شرط حادث فانه القاعل المختار له ان يخص الحوادث بأوقاتها من غير ان يكون هناك داع وليس هذا مستلزما للتخلف عن العلة المستزمنة لسلته لكن لا نسلم ان شرط حدوث النفس هو البدن ولم لا يجوز ان يكون له شرط غيره سلته لكن لا نسلم أنه اذا حدث بدن وجب أن يفيض عليه نفس انما يجب ذلك اذا لم يتعلق به نفس مستنسخة وقد يقال أزيد بأصل الدليل ما ذكره اوسطو على حدوث النفس فانه أصل لدليله على إبطال التناسخ فيعترض عليه بما لا نسلم ان علة التمايز اما الذات أو غيرها لان التمايز أمر عممي فلا يحتاج الى علة ولا نسلم تماثل النفوس كلها ولا تماثل نفسين منها والاستعداد لا يجدي نفعاً ولا نسلم ان تمايز افراد نوع واحد انما يكون بالتأليل وما تقدم في بيانه قد ظهر لك هناك فساد الى غير ذلك مما لا ينبغي على الفطن (المقصد الرابع) تعلق النفس بالبدن (ليس تعلقاً ضميقاً يسهل زواله بأدنى سبب مع بقاء المتعلق بماله كتمان الجسم بمكانه ولا تتمكث النفس من مفارقة البدن بمجرد المشيئة من غير حاجة الى أمر آخر وليس أيضاً تعلقاً في غاية القوة بحيث اذا زال التعلق بطل المتعلق مثل تعلق الاعراض والصور للمادية بمحالتها لما عرفت من انها متجردة بذاتها غنية مما تحمل فيه بل هو تعلق متوسط بين بين كتمان الصانع بالآلات التي يحتاج إليها في أعماله المختلفة ومن غمة قبيل هو (تعلق الشاقق بالمشوق) عشقاً يجلبها الهامياً فلا ينقطع ما دام البدن صالحاً لان تعلق به النفس الا يرى انها تحبه ولا تغله مع طول المعبة ولا تكره مفارقتها وذلك (لثبوت كمالها

ولقائها) العقلية والحسية (عليه) فاتها في مبدأ خلقها غالية عن الصفات الفاضلة كلها
 فاحتاجت الى آلات تمثيلها على اكتساب تلك الكمالات والى ان تكون تلك الآلات
 مختلفة فيكون لها بحسب كل آلة فعل خاص حتى اذا حاولت فعلا خاصا كالأبصار مثلا
 اتلفت الى الميرين فقوي على الابصار التام وكذا الحال في سائر الافعال ولو اتحدت
 الآلة لا تختلط الافعال ولم يحصل لها شيء منها على الكمال واذا حصلت لها
 الاحكام توصلت منها الى الادراكات الكلية ونالت حظها من المعلوم والاخلاق
 للرضية وترت الى لقائها العقلية بمد احتفاظها بالذات الحسية فتعلقها بالبدن على وجه
 التصرف والتقدير كتمتلك الماشق في القوة بل اقوي منه بكثير (و) انما تعلق من البدن
 (أولا بالروح الثاني التكون في جوفه الايسر من بخار الغذاء ولطيفه) فان القلب له
 تجويف في جانبه الايسر يجذب اليه لطيف الدم فيختره بمحارته المفرطة فذلك البخار هو
 المسمى بالروح عند الأطباء وعرف كونه أول متعلق للنفس بان شد الاعصاب يبطل قوى
 الحس والحركة مما رواه موضع الشدة ولا يبطلها مما يلي رجة الدماغ وأيضا التجارب الطبية
 تشهد بذلك (وتفيد) أي تقييد النفس الروح بواسطة التعلق (قوة بها تسري) الروح (الى
 جميع البدن فنفذ) الروح الحامل تلك القوة (كل عضو قوة بها يتم نفعه من القوى التي
 فصلناها فبا قبل وهذا كله عندنا لتقدير المختار ابتداء ولا حاجة الى اثبات القوى) كما
 مر مرارا

❦ للمرصد الرابع في العقل ❦

والمراد به كما مر موجود يمكن ليس جساما ولا حالاه فيه ولا جزأ منه بل هو جوهر مجرد في
 ذاته مستغن في فعليته عن الآلات الجسمية (وفي مقاصد) ثلاثة ❦ للمرصد الأول في اثباته ❦
 قال الحكماء أول ما خلق الله تعالى العقل كما ورد نص الحديث (قال بعضهم وجه الجمع بينه
 وبين الحديثين الآخرين أول ما خلق الله القلم وأول ما خلق الله نورى ان للملوك الاول من
 حيث انه مجرد يعقل ذاته ومبدأه يسمى عقلا ومن حيث انه واسطة في صدور رساير الموجودات
 ونفوس المعلوم يسمى قلنا ومن حيث توسطه في افاضة أنوار النبوة كان نور السيد
 الانبياء (واحتجوا عليه) أي على اثبات العقل (بوجوه) الأول الله تعالى واحد حقيقي
 لا يتكرر فيه أصلا بوجه من الوجوه (فلا يصدر عنه ابتداء الا الواحد ويمتنع ان يكون ذلك)

الصادر عنه (جسم التركه) فلو صدر أولاً لم تمدد الصادر في المرتبة الاولى (ولتقدم الميولى
 والصورة عليه ضرورة) لان الجزء متقدم على الكل فلو كان هو الصادر الاول لتقدم
 على اجزائه (ولا) يجوز أيضاً ان يكون الصادر الاول (أحد جزئيه اذ لا يستقبل بالوجود
 دون الآخر) فلا يستقل بالتأثير أيضاً والصادر الاول مستقل بالوجود والتأثير معاً (ولا
 عرضاً اذ لا يستقل بالوجود دون الجوهر) الذي هو عمله فكيف يوجد قبله (ولا نفساً اذ
 لا يستقبل بالتأثير دون الجسم) الذي هو ألتها (فيمتنع ان يكون شيئاً لما بعده) ويجب
 ذلك فيما صدر أولاً (فتمين ان يكون الصادر الاول (هو العقل) تخليه أول صادر عنه
 تعالى وأحد مستقل بالوجود والتأثير وغير العقل ليس كذلك لاستثناء التقييد الاول في الجسم
 والثاني في الميولى والصورة والعرض والثالث في النفس الثاني الموجد للجسم) كالتفلك مثلاً
 (لا يجوز ان يكون هو الواجب لذاته والا لا وجد جزئيه) لان موجد الكل حقيقة يجب ان
 يكون وحده لكل واحد من اجزائه (فيكون) الواجب تعالى (مصدر الاثنين) في مرتبة
 واحدة (ولاجسام الآخر اذ الجسم انما يؤثر فيها له وضع) مخصوص (بالقياس اليه) اما المجاورة
 والقرب أو المفاضة والمثابة علم ذلك (بال تجربه) فان النار لا تسخن أى جسم كان بل بمقابلتها
 والشمس لا تضئ الا بمقابلها (فلو) أوجد جسم جسماً آخر لوجب أن يفيض ضوؤه على
 هيولاه ولو (أفاض الصورة على الميولى لكأن للميولى وضع قبل الصور وأنه محال) لان
 وضع الميولى مستفاد من الصورة التي هي ذات وضع بالذات لكونها في حد نفسها ممتدا في
 الجهات (ولا نفساً لتوقف تأثيرها عليه) فان النفس لا تؤثر الا بالآلات جسمانية فيكون
 تأثيرها متأخراً عن الجسم فكيف يتصور إيجادها اياه (ولا أحد جزئيه والا لكأن) ذلك
 الجزء الموجد للجسم (علة للآخر وقد أبطلناه لعدم استقلاله بالوجود) دون الآخر فلا
 يتصور كونه علة موجدة للآخر (ولا عرضاً للآخر عنه) في الوجود (فهو) أى الموجد
 للجسم (العقل) الاعتراض بناء على (تسليم) ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد اما على
 الوجه (الأول) فلم لا يجوز أن يكون أول صادر هو الجسم بان يصدر أحد جزئيه عن
 الواجب تعالى ابتداء (وبواسطته يصدر الآخر) ولما صرحوا بان الصورة جزء لسله
 الميولى وليس يلزم من كونها غنية في مدخلية التأثير عن الميولى كونها غنية في وجودها
 متشخصة عنها (وان سلم) ذلك (فلم لا يجوز أن يكون) الصادر الأول (نفساً ولا يلزم

من توقف تصرفها في البدن على تلقاها به توقف ايجادها مطلقا) على ذلك التعلق فيجوز
 أن يوجد الجسم بلا تعلق هو متشأ للتصرف والتدبير (وان سلم فلم لا يجوز أن يكون)
 الصادر الأول (صفة قائمة بذات الله تعالى ودليلهم على عدم زيادة الصفات سبيله
 وأما على) الوجه (الثاني فلم لا يجوز أن يكون الوجود للجسم جسما قوله انما يؤثر) الجسم
 (فيها له وضع بالنسبة اليه ممنوع والاستقراء) على سبيل التجربة كما ذكرتم (لا يفيد
 العموم) لانه استقراء ناقص (سلناه لكن قد يكون الوجود نفسا توجده أولا ثم تتلقا
 به سلناه لكن قد يكون هو الراجب) بان يوجد أحد جزئيه ابتداء وبتوسطه الجزء
 الآخر (لما سر) في الاعتراض على الوجه الأول هو للتقدم الثاني في ترتيب الموجودات
 على رأيهم قالوا اذا ثبت ان الصادر الأول عقل فله اعتبارات ثلاثة وجوده في نفسه
 ووجوبه بالتدبير وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار أمر فاعتبار وجوده (يصدر عقل
 وباعتبار وجوبه بالتدبير) يصدر (نفس وباعتبار امكانه) يصدر (جسم) هو تلك الأول
 وأما قلنا ان صدور ما عنه على هذا الوجه (استناد للاشراف الى الجهة الاشراف والاخص
 الى الاخص فانه أخرى وأخلق وكذلك) يصدر (من) العقل (الثاني عقل) ثالث (ونفس)
 ثمانية (وفلك) ثمان وهكذا (الى) العقل (المأثر) الذي هو في مرتبة التاسع من الافلاك
 أجناس فلك القمر (ويسمى العقل الفعال) لا يؤثر في هيولى العالم السفلى (المنقضى للعبور)
 والنفس (والاعراض على العناصر) البسيطة (و) على (الركبات) منها (يصيب ما يحصل
 لها من الاستمدادات المسببة عن الحركات التللكية) والاتصالات الكوكبية (وأوضاعها
 الاعتراض) أن يقال (هذه الاعتبارات ان كانت وجودية فلا بد لها من مصادر) متعددة
 (والابطال قولكم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيفطل) حيث قد (أصل دليلكم وان كانت
 اعتبارية امتنع ان تدعى جزءا مصدر الامور الوجودية) وقد يجاب عنه بأنها ليست جزءا
 من المؤثر بل هي شرط للتأثير والشرط قد يكون أمرا اعتباريا لكن مثل هذه الاعتبارات
 من السلوب والاضافات عارضة للمبدأ الأول فيجوز أن تكون بحسبها مصدرا لامور
 متعددة كالمولود الأول وذلك مناف لمذهبهم الذي بنوا عليه كلامهم في ترتيب الموجودات
 (وحديث استناد الاشراف الى الاشراف خطاي) لا يلتفت اليه في المطالب التلية (واستناد
 وفلك الثامن مع ما فيه من الكواكب المختلفة) المقادير المتكررة كثيرة لا تحصى (الى جهة

واحدة) في العقل الثاني كما زعموه (مشكل) جدا) وكذلك استناد الصور والاعراض التي في طائفة هذا من كثرتها) القائمة عن المحصر (الى العقل الفعال) مشكل أيضا (وبالجملة فلا يخفى) على الفطن النصف (منه ما اعتمدوا عليه في هذا المطلب السال) وفي الملخص أنهم خبطوا فتارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوده وجموله علة العقل وامكانه وجه لوله علة الفلك ومنهم من اعتبر بدلها نقله لوجوده وامكانه علة لمقل وذلك وثارة اعتبروا فيه كثرة من ثلاثة أوجه كما ذكر في متن الكتاب وثارة من أربعة أوجه فزادوا عليه بذلك الغير وجملوا امكانه علة لغير الفلك وعلمه علة لصورته فظهر ان القول عاجزة عن ادراك نظام الوجودات على ما هي عليه في نفس الامر ﴿ المقصد الثالث ﴾ في أحكام العقول وهي سبعة • الاول انها ليست حادثة لما تقدم ان الحدوث يستدعي مادة • الثاني ليست كائنة ولا فاسدة اذ ذلك عبارة عن ترك المادة صورة وابسها صورة أخرى) فلا يتصور الا في المركب المشتمل على جهتي قبول ونقل (واما البسيط فلا يكون فيه جهتا قبول ونقل) فلا تكون العقول لبساطتها فاسدة بل أبدية (الثالث نوع كل عقل منحصر في شخصه اذ تشخصه بماهية ولا لكان بالمادة وما يكتنفها كما تقدم • الرابع ذاتها جاسمة لكيالها أي ما يمكن لها فهو حاصل) بالعلم دائما (وماليس حاصلها فهو غير ممكن للمعاملات ان الحدوث يستدعي مادة يتجدد استعدادها بحركة دورية سرمدية فلا يتصور الا في مادي هو تحت الزمان) والعقول مجردة غير زمانية (الخامس انها عاقلة لذواتها اذ العقل حضور الماهية المجردة) عن النواشي الثربية (عند الشيء) المجرد القائم بذاته) ولا شك ان ماهيتها حاضرة لذواتها فان حضور الماهية أهم من حضور الماهية المنيرة وغير المنيرة) وللتأثير الاعتباري كاف في تحقق الحضور) وفيه نظر لجواز ان يكون شرط العقل حضور الماهية المنيرة كما في الحواس) فان الاحساس انما يكون بمحصول صورة منيرة عند الحاسة لا بمحصول صورة مطلقا والا كانت الحواس مدركة لصورها الخارجية وهو باطل (السادس انها تعقل الكليات وكذا كل مجرد) من المجردات القائمة بذواتها فانه يعقل الكليات (اذ كل مجرد كذلك) (يمكن ان يعقل) لان ذاته منزّه عن الملاقي الثربية عن ماهية والشوائب المادية المانعة من التعقل فذهبت لاحتياج الي عمل يعمل بها حتى تصير معقولة فان لم تعقل كان ذلك من جهة العاقل فكل مجرد فهو في حد نفسه يمكن ان يعقل (وكل ما يمكن ان يعقل فيمكن

ان يعقل مع غيره اذ تعلم بالضرورة انه (لانتفاء في التمثلات) فكل مقول يمكن ان
يعقل مع كل واحد من سائر المقولات وأيضا كل ما يعقل فانه لا ينفك عن صحة الحكم
عليه بالامور الماهية كالوحدة والامكان وغيرها والحكم بين شيئين يستدعي تعللها مما فكل
مقول يمكن ان يعقل مع غيره في الجلة وحينئذ (فيمكن ان يقارنه) أي المجرد (لالماهية
المجردة) أي للماهية الكائنة التي (لغير في العقل) لان التمثل عبارة عن حصول ماهية
المقول في العاقل فاذا تعقل المجرد مع ماهية غيره كانا معا حاصلين في العقل فيكون كل
منهما مقارنا للآخر فيه فاذا أمكن ان يقارن ماهية النير المجرد في العقل (فيمكن أيضا ان
يقارنها) أي يقارن ماهية النير ماهية المجرد (مطلقا) أي سواء كان المجرد موجودا في العقل
أو في الخارج (اذ كونها) أي حصول ماهية المجرد (في العقل ليس شرطا للمقارنة) المطلقة
وصحتها (لانه لو كان شرطا) للمقارنة على الاطلاق وصحتها (لكان مقارنته) أي مقارنة
المجرد (للعقل) التي هي أخص من مطلق المقارنة (مشروطة) ايضاً (بكونها) أي بكون
ماهية المجرد (في العقل) لان الاخص لا بد ان يكون مشروطا بما شرط به الاخص (و)
حينئذ (يلزم الدور) لان كون ماهية المجرد في العقل هو عين مقارنته له بالشرط به (واذا
لم يكن كون المجرد في العقل شرطا للمقارنة بينه وبين ماهية النير جازت المقارنة بينهما اذا
كان المجرد موجودا في الخارج (واذا جاز مقارنته) للماهية الكلية (المجردة) التي لغير
(ايها) يعني ماهية المجرد حال كونها موجودة في الخارج (أمكن تعللها) أي تعقل الماهية
الكلية (له) أي للمجرد اذ لا معنى لتعلله للماهية الكلية الا مقارنته تلك الماهية له في وجوده
الخارجي (وكل ماهو ممكن له فهو حاصل له بالعقل) دائما لما عرفت (فاذن هو عاقل لكل
ما يذنبه) من الكليات (بالفعل وهو المطلوب) وحصول الكلام ان المجرد يصح ان يكون
مقولا اذ لا مانع فيه من تعلله وكل ما يصح ان يكون مقولا يصح ان يعقل مع كل
واحد مما يقارنه من المفومات وكل ما أمكن ان يعقل مع غيره أمكن ان يقارن
ماهية ماهية غيره لان تعقل الشيء عبارة عن حصول ماهيته في العقل ثم ان امكان
مقارنة المقول المجرد للماهية مقول آخر ليس متوقفا على حصول المجرد في العقل لان
حصوله فيه نفس المقارنة فلا توقف امكان المقارنة عليه كان امكان الشيء متوقفا على
وجوده ومتأخرا عنه وانه محال واذا لم يتوقف امكان المقارنة على وجود المجرد في العقل

أمكن المقارنة حال كون المجرد موجودا في الخارج ولا يتصور ذلك الا بحصول التميز في
المجرد وحلوله فيه وهو عين تمقله اياه واذا أمكن تمقله له كان حاصلا بالتمثل لان التميز
والحدوث من توابع المادة (الجواب لانسلم ان كل مجرد يمكن تمقله كالتباري) تعالى فان
حقيقته مجردة مع انه لا يمكن تمقلها للبشر عندكم (وحقيقة العقول والنفوس) فانها غير
معقولة لنا أين الجزم بإمكان تمقلها ولانسلم ان المجرد في صيرورته معقولا لا يحتاج الى عمل
يسهل به انما يصح ذلك اذا انحصر المانع من التمثل في المادة وتوابعها هو ممنوع (وان سلمنا
فلا نسلم ان كل ما يمكن تمقله يمكن تمقله مع التميز وما الدليل عليه والوجدان) الشاهد بتقديم
التضاد والتناقض بين التمثلات (لا يسم) شهادته لمدى تعلقه بجميع المفاهيم (كيف والتميز
قد يكون نمائا لا يجوز تمقله) كما اثبتنا اليه (وان سلم فلا نسلم انه) أي تمقله مع التميز
(يقضي مقارنة للماهية المجردة) التي لتلك التميز (للعقل) أي للمجرد المعقول (وانما يصح)
ذلك (لو كان السلم حصول الماهية المجردة في العقل) حتى اذا تمقلا مما قلنا موجودين
مقارنين فيه (وقد تكلمنا فيه) حيث يتبين ان السلم تعلق خاص بين العالم والمعلوم (وان
سلمنا) ان تمقلها يستلزم تقارنها في الوجود الذهني (فلا نسلم انه يلزم من جواز المقارنة)
بينهما في العقل (جواز مقارنته) (أي مقارنة المجرد) للتميز مطلقا قوله والا لكان مقارنته
للعقل مشروطة بكونها في العقل) ويلزم الدور (قلنا انما يلزم ذلك ان لو كانت المقارنتان)
أي مقارنة أحد العقولين للآخر في العقل ومقارنة أحدهما للعقل (مثليين) حتى يلزم من
اشتراط للمقارنة الأولى بكون المجرد في العقل اشتراط الثانية به أيضا فيدور (وهو) أي
كونهما مثليين (ممنوع فان حصول الشئيين) كالمجرد وماهية التميز (في ثالث) هو العقل
(بخلاف لحصول أحدهما) أي أحد الشئيين كالمجرد (في الآخر) كالعقل فان الأول
مقارنة أحد الحاليين في محل للعال الآخر والثاني مقارنة الحال لعله فإن أحدهما من الآخر
فلا يلزم من كون المقارنة بين المجرد وماهية التميز مشروطة بكون المجرد في العقل كون
للمقارنة بين المجرد والعقل مشروطة به ليكون من قبيل الاشتراط الشئ بنفسه لا يقال
قد يلزم من تمقلها مما للمقارنة بينهما في العقل قلنا ليست المقارنة مطلقا مشروطة بكون
المجرد في العقل والادار كما عرفت لانا نقول ليس يزعم الخصم ان كل ما يطلق عليه المقارنة
بالنسبة الى المجرد مشروط بكونه في العقل حتى يتم ما ذكرتم بل يزعم ان المقارنة بين المجرد

وغيره من المقولات مشروطة بكونها في القتل حتى اذا وجد المجرد في الخارج فان شرط
 المتأونة ينشأ فلم يمكن أن يتأونه غيره فلا يصح تعمله اياه (وان سلم) غائلا المتأنتين وأنه
 يمكن مقارنة كل واحد من المقولات للمجرد في الوجود الخارجى (فلا يلزم) من ذلك
 (امكان تعمله) للمقولات المتأونة له (وانما يلزم هذا لو كان هو) أي المجرد (قابلا للتعقل)
 أي لكونه مائلا وهو ممنوع (لا يقال التعقل نفس هذه المتأونة) فاذا أمكنت المتأونة فقد
 أمكن التعقل قطعا (لأننا نمنه) أي نمنع اتحادهما (لجواز أن يكون) للتعقل (أمرا مائلا)
 للمتأونة (مشروطا بها) وليس يلزم من إمكان الشرط في مريض إمكان المشروط فيه
 هـ (السابع) أنها لا تعقل الجزئيات من حيث هي جزئية (لأنها تحتاج الى آلات جسمية) لتدرك
 بها (ولأنها) أي الجزئيات (تتجزئ) فالدليل بها يكون متجزئا فلا يثبت لما لا يجوز عليه التغير
 (والأعراض عليه مستمرة) في بحث صفات الباري سبحانه (في مسألة العلم) فان علمه تعالى
 محض بها من غير أن يكون هناك آلة جسمية أو تدبير في ذاته أو صفاته الحقيقية (فخاتمة)
 لمباحث العقول (في الجن والسياطين) فأنما أيضا من الظواهر الناجية عن حواسنا (وهي
 عند الملائكة أجسام تشكلى بأى شكل شئت) وتقدر على أن تتولج في بواطن الحيوانات
 وتنفذ في متانها الضيقة نفوذ الهواء المنشق واخلفوا في اختلافا بالتوسع مع الاتساق
 على أنها من أصناف المكينين كالملاك والانس (ومنهم المتألفة لها إما أن تكون)
 الاجساما اللطيفة أولا وكلها باطل اما الأول فانه يلزم أن لا تدرك (على الاتصال الشافى
 وثلاثي باذني قوة) وسبب من خارج يصل اليها (وهو خلاف ما يستقدونه وأما الثاني
 فانه يوجب أن ترى ولو جردنا اجساما كسفة لأراها لجاز أن يكون محضرتا بحال
 وبلاد لأراها وبرعات وطبول ندمها (وهو منسطة) محضة (والجواب ان لطيفها بمعنى
 الشفافية) أي عدم اللون (فلا يلزم أحد الامرين لجواز ان قوى الشفاف) الذي لا لون له
 (على الاتصال الشافى ولا ينفصل بسرعة ومع ذلك فلا تراها وبالجملة فان أردتم بالطاقة الشفافية
 فتختار أنها اللطيفة ولا يلزم عدم قوتها) على تلك الالة (وان أردتم) بها (سرعة الانفعال
 والاتساق الى أجزاء) متعصرة (وزفة الزوم) فان قوة طاعة اطلاق على هذه المعاني فتختار أن أعبر
 لطيفة ولا يلزم رؤيتها كالسواء) الا أنه يشكلى سرعة تشكلا بأى شكل شئت فذلك قال
 (كيف وله يمين عليها فيقدر المختار مع طاعتها) (وقوة عظيمة) فان القوة لا تتلق

أمكن المقارنة حال كون المجرد موجودا في الخارج ولا يتصور ذلك الا بحصول التميز في
المجرد وحوله فيه وهو عين تمقله اياه واذا أمكن تمقله له كان حاصلا بالتمل لان التميز
والحدوث من توابع المادة (الجواب لانسلم ان كل مجرد يمكن تمقله كالتأري) تعالى فان
حقيقته مجردة مع انه لا يمكن تمقلها لغير عندكم (وحقيقة المقول والثبوت) فلها غير
مقولة لنا أين الجزم بإمكان تمقلها ولانسلم ان المجرد في صيرورته مقولا لا يحتاج الى عمل
يسمى به انما يصح ذلك اذا انحصر المانع من التمثل في المادة وتوابعها هو ممنوع (وانما سلمنا
فلا نسلم ان كل ما يمكن تمقله يمكن تمقله مع التميز وما الدليل عليه والرجدان) (الشاهد بعدم
التضاد والتنافي بين التمثلات (لايسم) شهادة لعدم تمقله بجميع المفومات (كيف والتميز
قد يكون غما لا يجوز تمقله) كما اثبتنا اليه (وان سلم فلا نسلم انه) أي تمقله مع التميز
(يتنصى مقارنة الماهية المجردة) التي لتلك التميز (للمقل) أي للمجرد المقول (وانما يصح)
ذلك (لو كان التمثل حصول الماهية المجردة في العقل) حتى اذا تمقلا معا فانا موجودين
متماثلين فيه (وقد تكلمنا فيه) حيث هنا ان التمثل تعلق خاص بين العالم والمعلوم (وان
سلمنا) ان تمقلنا يستلزم تماثلهما في الوجود الذهني (فلا نسلم انه يلزم من جواز المقارنة)
بينهما في العقل (جواز مقارنته) أي مقارنة المجرد (للتميز مطلقا قوله والا لكان مقارنته
للعقل مشروطة بكونها في العقل) ويلزم الدور (فلنا انما يلزم ذلك أن لو كانت للمقارنتان)
أي مقارنة أحد المقولين للآخر في العقل ومقارنة أحدهما للعقل (مثلين) حتى يلزم من
اشتراط للمقارنة الأولى بكون المجرد في العقل اشتراط الثانية به أيضا فيدور (وهو) أي
كونهما مثلين (ممنوع فان حصول الشئيين) كالمجرد وماهية التميز (في ثالث) هو العقل
(بخلاف لحصول أحدهما) أي أحد الشئيين كالمجرد (في الآخر) كالعقل فان الأول
مقارنة أحد الحاليين في العقل للآخر والثاني مقارنة الحال لجهة فابن أحدهما من الآخر
فلا يلزم من كون المقارنة بين المجرد وماهية التميز مشروطة بكون المجرد في العقل كون
المقارنة بين المجرد والعقل مشروطة به ليكون من قبيل الاشتراط الشيء بنفسه لا يقال
قد لزم من تمقلها مما للمقارنة بينهما في العقل قلنا ليست المقارنة مطلقا مشروطة بكون
المجرد في العقل والادار كما عرفت لانا نقول ليس يزعم الخلف ان كل ما يطلق عليه المقارنة
بالنسبة الى المجرد مشروط بكونه في العقل حتى يتم ما ذكرتم بل يزعم ان المقارنة بين المجرد

وغيره من المقولات مشروطة بكونها في العقل حتى اذا وجد المجرد في الخارج فان شرط
 المقارنة بينهما فلم يمكن أن يقارنه غيره فلا يصح تعمله اياه (وان سلم) فمائل المقارنتين وانه
 يمكن مقارنة كل واحد من المقولات للمجرد في الوجود الخارجى (فلا يلزم) من ذلك
 (امكان تعمله) المقولات المقارنة له (وانما يلزم هذا لو كان هو) أي المجرد (قابلا للتعقل)
 أي لكونه مائلا وهو مختص (لا يقال التعقل نفس هذه المقارنة) فاذا أمكنت المقارنة فقد
 أمكن التعقل فعلا (لانما نمنه) أي نمنه اتحادها (لجواز أن يكون) التعقل (أمرا مائلا)
 للمقارنة (مشروطا بها) وليس يلزم من اسكان الشرط في موضع اسكان المشروط فيه
 (السايع) انما لا تعقل الجزئيات من حيث هي جزئية (لأنها تحتاج الى آلات جسمانية) لتدرك
 بها (ولأنها) أي الجزئيات (شعب) فالعلم بها يكون متغيرا فلا يثبت لما لا يجوز عليه التغير
 (والاعتراض عليه متروك في بحث صفات الباري) سبحانه (في مسألة العلم) فان علمه تعالى
 محض بها من غير أن يكون هناك آلة جسمانية أو تدبير في ذاته أو صفاته الحقيقية (خاتمة)
 لما بحث العقل (في الجن والسياطين) فانها أيضا من الجواهر الناجية عن حواسنا (وهي
 عند الملائكة أجسام تشكلى بأي شكل شئت) وتقدر على أن تتولج في بواطن الحيوانات
 وتنفذ في منافذها الضيقة نفوذ المواد المستنشق واخذلوا في اختلافها بالتويع مع الانسان
 على أنها من أصناف المكين كالملك والانس (ومنه للعلامة لأنها اما أن تكون)
 الاجساما لطيفة أولا وكلها باطل اما الأول فلا يلزم أن لا قدر هي (على الافعال الشاقة
 وتلاشي يادي قوة) وسبب من خارج يصل اليها (وهو خلاف ما يستدونه واما الثاني
 فلا يلزم بوجوب أن ترى ولو جزئا اجساما كيفية لا تراها لجواز أن يكون محض تارة حال
 وبلاد لا تراها وبرقات وطبول تسمها (وهو سفسطة) محضة (والجواب ان لطفها بمعنى
 الشفافية) أي عدم اللون (فلا يلزم أحد الأمرين لجواز ان يدرك الشفاف) الذي لا لون له
 (على الافعال الشاقة ولا يغفل بسرعة ومع ذلك فلا تراها وبالجملة فان أودهم بالطاقة الشفافية
 فتختار أنها لطيفة ولا يلزم عدم قوتها) على تلك الافعال (وان فزدم) بها (سرعة الافعال
 والاتساع الى اجزاء) متمصرة (ودقة النوم) فان دقة النوم على هذه المعنى فتختار أنها غير
 لطيفة ولا يلزم رؤيتها كالسما (الا انه يشكلى مشروطة تشكلا بأي شكل شئت) فذلك قال
 (كف) ولا يضمن عليها انما قدر المختار مع طائفتها (وربما) قوة عظيمة فان القوة لا تشكلى

بالقوام) في اربعة والتلظ ولا باحتة في الصغر والكبر (لا ترى ان اعرام الانسان دون قوام الحديد
 والحجر و ترى بعضهم مثل الحديد ويكسر الحجر ويصدر منه ما لا يمكن ان يسند الى غلط
 القوام وترى الحيوانات مختلفة في القوة اخلافا ليس بحسب اخلاف القوام) والجنه (كما
 في الاسد مع الحمار فان قوم هي نفوس الارضية) فان النفس ان كانت مدبرة للاجرام
 العلوية فهي النفس المبكية وان كانت مدبرة للعناصر فهي النفس الارضية أي السفلية (وهي
 مختلفة فيها لللائكة الارضية) والها أشار على السلام بقوله أتاني ملك الجبال وماك
 الامطار وملك البحار وقد وقع في بعض النسخ بدل الارضية الكروية بتخفيف الراء أي
 الملائكة للتقربون وود بامير مناسب لان الكروية من الملائكة هم الميمون المستشرقون
 في احوال جلال الله سبحانه وتعالى بحيث لا يتغفون منه شيء أصلا لا لتدبير
 الاجسام ولا لتأثير فيها (ومنها الجن ومنها الشياطين وغير ذلك فهذه
 جنودك (لا يعلمها الا هو) قال قوم هي النفوس الناطقة للفارقة
 بالغيرة) من الفارقة عن الابدان (تتعلق بالغيرة) من
 الفارقة لها نوعا من التعلق (وتعاونها على الخير) والساد
 (وهي الجن والشريرة) منها (تتعلق بالشريرة
 وتعاونها على الشر) والفساد (وهي
 الشياطين والله أعلم
 بمخالفات الامور

ثم الجزء السابع و عليه الجزء الثامن وأوله للوقوف الخالص في الاهليات

فهرست الجزء السابع من كتاب للواقف

صفحة	صفحة
١٧٣ القصد الثالث في المركبات التي لها نفس	٢ القصد الثاني • القصد الثالث
١٩٢ القسم الثاني في النفس الحيوانية	٧ القصد الرابع ٢٠ القصد الخامس
٢٠٤ النوع الثاني القوة المدركة الباطنة	٣٧ « « السادس
٢١٢ القسم الخامس	٧٨ القسم الاول في الافلاك وفيه مقاصد
٢٢٠ المرصد الثاني في عوارض الاجسام	٧٨ القصد الاول ٩٨ القصد الثاني
القصد الاول في ان الاجسام محدثة	١٠٨ « « الثالث ١١٢ القصد الرابع
٢٣١ القصد الثاني في صحة فناء العالم	٣٠ القسم الثاني من أقسام الكواكب
« « الثالث	٣٩ القصد الاول ١٣٢ القصد الثاني
« « الرابع	٣٣ القصد الثالث ١٣٥ القصد الرابع
« « الخامس	٣٦ « « الخامس
٢٥٤ المرصد الثالث في مباحث النفس	٣٧ القسم الثالث في العناصر وفيه مقاصد
« « الاول	٣٧ القصد الاول ١٤١ القصد الثاني
٢٤٧ القصد الثاني	١٤٣ القصد الثالث ١٤٣ القصد الرابع
« « الثالث	١٤٤ « « الخامس ١٤٧ « « السادس
« « الرابع	١٤٩ « « السابع ١٤٣ القصد الثامن
٢٥٤ المرصد الرابع في العقل	١٥٤ القصد التاسع ١٥٥ القصد المباشر
القصد الاول في آياته	١٥٥ القصد الحادى عشر
« « الثاني	١٥٧ « « الثاني عشر
« « الثالث في أحكام العقل	١٥٧ « « الثالث عشر
« « ثمة	١٥٩ القسم الرابع في المركبات وفيه مقاصد
	١٥٩ القصد الاول
	١٦٥ « « الثاني
	١٧١ الفصل الثاني

